روجر كيران توماس كِنّي



بائعو الاشتراكية

اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي

ترجمة
م. منتجب يونس



دار علاء الدين

بائعو الاشتراكية

«اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي»

روجـــر كـــيران
تومـــاس كِنّـــي

بائعو الاشتراكية

اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي

ترجمة

م. منتجب يونس

Roger Keeran
Thomas Kenny

Socialism Sold :

The shadow economy in the USSR

♦ بائعو الاشتراكية.
«اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي».

- تأليف: روجر كيران، توماس كِنّي.
- ترجمة: م. منتجب يونس.
- الطبعة الأولى: 2014.
- عدد النسخ: 1000 نسخة.
- الترقيم الدولي: ISBN: 978-9933-18-754-5

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار علاء الدين
للنشر والطباعة والتوزيع
سوريا ـ دمشق ـ جرمانا
هاتف: 00963 11 5617071
فاكس: 00963 11 5613241
ص. ب: 30598
daraladdinsyria@gmail.com

دار مؤسسة رسلان
للطباعة والنشر والتوزيع
سوريا ـ دمشق ـ جرمانا
هاتف: 00963 11 5627060
00963 11 5637060
فاكس: 00963 11 5632860
ص. ب: 259 جرمانا
darrislansyria@gmail.com

وفاءً لذكرى
السيدة زويا ميخائيلينكو
لدورها الكبير في مسيرة دار علاء الدين

مقدمة

إن مؤلفَي هذا الكتاب يمنحان نفسيهما مطلق الحرية في تقصي واستيضاح كافة الحقائق وخصوصاً عند التعامل مع موضوع معقد وضخم كهذا. مع احتمال حصول شتى أشكال عدم التوافق بين ما هو حاصل على أرض الواقع من أحداث واقعية وبين انعكاسات منهجية الدراسة والتحليل العلمي مع التعمق الزائد، وخصوصاً أن المؤلفين لم يكونا شاهدي عيان أو مشارِكَيْن بشكل مباشر في تلك الأحداث، مع ذلك فإن الأهمية القصوى لتلك المعضلة، دفعتهم بالنتيجة إلى الاستعانة بالباحث الأمريكي التقدمي المشهور هربرت ابتيكر المختص بدراسة أوضاع الولايات المتحدة الأمريكية في زمن الحرب الباردة، لقد كانت دراسته وتحليلاته عبارة عن تجربة معمقة وجدية.

لقد اعتبر أنه من المهم جداً ومنذ اللحظة الأولى لعملنا مساعدة القراء على تجنب الأكاذيب والتفسيرات المبتذلة التي تنشرها وسائل الإعلام الغربية الهادفة إلى تضليل الرأي العام من خلال طمس الحقائق وتزوير الوقائع المتعلقة بسقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار النظام الاشتراكي فيه وفي بقية دول أوروبا الشرقية.

إحدى تلك التصورات على سبيل المثال والتي اكتسبت رواجاً واسعاً القائلة: «إن كل ما قد جرى في الاتحاد السوفيتي خلال الأعوام الأخيرة من وجود السلطة السوفيتية كان عبارة عن مفاجأة كاملة للجميع» حسب رأي المؤرخ انتونيو أغاستينو الداعم لهذا التصور والذي أفرده في كتابه «ثورة غرباتشوف» المطبوع في جامعة نيويورك «إن مغزى مفاجأة من هذا النوع يكمن بكل بساطة أنها لا يمكن فهمها ولا تفسيرها استناداً لرأي وجهة نظر مشابهة أو مفاهيم وأفكار أو نزعات سياسية حصلت عبر تاريخ تطور البشرية المعروف لدينا».

إن وجهة النظر هذه، عموماً عبارة عن تكرار لرأي المؤرخ الغربي المشهور المختص في الشؤون السوفيتية الكساندر دالين.

في كتابه «أسباب تفكك الاتحاد السوفيتي» المنشور عام 1992 والذي تضمن دراسته وتحليلاته وفق رؤيته للأحداث التي جرت في الاتحاد السوفيتي وردة فعل

المجتمع الدولي عليها. «جميع الشعوب تفاعلت مع الأحداث بعضها انتابه الألم وبعضها الآخر انتابته مشاعر أخرى، لكن الدهشة والذهول كان الشعور المسيطر على الجميع عندما راقبوا أحداث تدمير النظام السوفيتي، واختفاء أحد أقوى الدول العظمى، التي كان يحكمها ويقودها الحزب الشيوعي لعشرات العقود، والذي لم يكن أحد يشك في جبروت تلك الدولة وطول أمد بقائها» هكذا كتب الكساندر دالين.

إن الكاتب أندري موراي سلك طريقه الخاص، وتوصل أيضاً إلى نفس النتيجة عبر كتابه «الحرب العالمية الثالثة» المنشور في لندن عام 1996 والذي احتوى على تفسيره وتحليله للأحداث، في الكتاب يذكر الكاتب كلمة للزعيم الكوبي فيدل كاسترو الذي يعتبره الملايين في أرجاء المعمورة منارة للثوار: «إن الاتحاد السوفيتي هو دولة جبارة عظيمة وقوية وخالدة، كخلود شروق الشمس كل صباح، لقد أثبتت عظمتها وقوتها في الكثير من المواقف والتجارب العملية».

هناك الكثير من الانتهازيين الذين شعروا بالارتياح لحصول الانهيار المفاجئ للدولة السوفيتية والمنظومة الاشتراكية. ومن بينهم العديد من السياسيين والمحللين من ذوي الميول اليمينية. بالنسبة لأولئك إن كل ما حصل ليس سوى تجسيد «لانتصار الرأسمالية» فيما كان يدعى «بالحرب البادرة». على هذا الأساس نجد البعض منهم مثل فرنسيس فوكوياما والذي يعد من أقرب مستشاري الرؤساء الأمريكيين، الذين سارعوا إلى إعلان قرب حصول «نهاية التاريخ». حسب رأي أولئك إن مجمل سير الأحداث تثبت بوضوح، أن الرأسمالية هي أرقى مراحل التطور السياسي والاقتصادي للحضارة البشرية جمعاء.

إن ملايين البشر في العالم كانوا يشعرون بعواطف قوية تجاه الاتحاد السوفيتي، بعكس ما كان يشعر به اليمينيون من عداء تجاهه، الذين لم يخفوا شماتتهم وسرورهم لانهياره.

إن انهيار الاتحاد السوفيتي ودمار المنظومة الاقتصادية والاجتماعية يعد كارثة تراجيدية ذات عواقب وخيمة بالنسبة للملايين الذين أحبوا الاتحاد السوفيتي. مع أن الذين فتنوا بالاشتراكية لم تتغير قناعاتهم تجاه عدالة الاشتراكية وصوابية

النظريات الماركسية واللينينية حول تطور البشرية، أو الدور التاريخي للصراع الطبقي الذي تقوم به الشعوب والطبقات المقهورة ضد سلطة رأس المال الغاشمة. كذلك لم يتزحزح إيمان العمال ومناضلي حركات التحرر الوطني وأعضاء الحركات المدافعة عن السلم والتضامن العالمي والداعية للدفاع عن البيئة الضرورية لاستمرار الحياة، والمدافعين عن حقوق الإنسان الحقيقيين الذين ما انفكوا يؤمنون باستمرار ذلك النضال، لكنه في مثل هذه الظروف المستجدة، يتطلب أولاً وقبل كل شيء إعادة الفهم والتفكير المعمق للنظرية الماركسية الهادفة كما في الماضي والمستقبل لتطوير النضال ضد الرأسمالية لصالح الاشتراكية.

بالنسبة إلى جميع الناس الذين آمنوا بإمكانية بناء عالم أفضل على الأرض يخلو من الاستغلال الرأسمالي والتفاوت الاجتماعي وعدم المساواة والطمع والفقر والجوع والظلم بالنسبة إليهم، إن انهيار الاتحاد السوفيتي يعد بكل تأكيد خسارة كبيرة يصعب تعويضها.

بالطبع كان لدى الاشتراكية السوفيتية مشاكلها الخاصة. حول تلك المشاكل سوف يتم التطرق لاحقاً. في العالم يوجد العديد من المفكرين والباحثين العلميين والسياسيين الذين يعتبرون أنفسهم «ذي توجهات يسارية» يعتبرون بكل ثقة أن التجربة السوفيتية في بناء الاشتراكية ليست النموذج الأوحد والأفضل لتحقيق النظرية الاشتراكية المثلى. مع أنه وعلى امتداد تاريخ البشرية، فقط في الاتحاد السوفيتي رأت النور أول تجربة اشتراكية على المستوى العملي، لقد ظهرت الشروط والأسس العملية لظهور أول مجتمع اشتراكي تماماً كما تخيله وتبناه ماركس. إن الحديث يدور عن مجتمع نبذ الشكل البرجوازي للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والسوق الحرة والآلية الرأسمالية لإدارة الدولة، كل ذلك تغيَّر بشكل جذري إلى الملكة الجماعية لوسائل الإنتاج، ومنظومة التخطيط المركزي للاقتصاد وإقامة دولة العمال الاشتراكية. مع العلم أنه فقط في الاتحاد السوفيتي ونظامه الاشتراكي تم تحقيق المساواة الاجتماعية بشكل عملي وكذلك الرخاء الاجتماعي لمواطني الدولة، إضافة إلى الطبابة المجانية وتأمين السكن والعمل للجميع، عدا عن التعليم المجاني لكافة أفراد المجتمع وعلى كافة المستويات ونشر

الثقافة، وهذا لم يستطع تحقيقه أي نظام سابق أو حالي مهما كان قوياً.

أحب أن أعرض بشكل مختصر بعض النجاحات والمنجزات التي حققتها الدولة السوفيتية ونظامها الاشتراكي، التي قد يعتبرها البعض بالشيء الذي لا ضرورة ملحة له. لكنه وعلى الرغم من كل شيء يجدر بنا التذكير الآن مجدداً بأمر على قدر كبير من الأهمية. إنه في ظل الاشتراكية السوفيتية ليس فقط تخلصوا من الاستغلال الاقتصادي الذي كان سائداً داخل المجتمع، بل ونجحوا في القضاء على البطالة بشكل جذري. في الاتحاد السوفيتي انتفى التمييز العنصري سواء كان ذلك على أساس العرق أو القومية، إضافة إلى ذلك نجحوا في التخلص من الفقر المتقع والمذل للأغلبية الساحقة من أفراد الشعب، ولم يعد يلاحظ أي أثر لطبقة الملاك ولشخصياتها البارزة، في نفس الوقت خصصت إمكانيات لا محدودة لنشر التعليم الذي أصبح متاحاً للجميع، وهذا ينطبق على جميع مناحي وآفاق تطور وتنمية الشخصية الإنسانية.

كل ذلك تم تحقيقه على الرغم من الصعوبات، في النتيجة النهائية، تمكن الاتحاد السوفيتي خلال سنوات وجوده من تحقيق إنجازات باهرة. في بداية نشوء الاتحاد السوفيتي كان ينتج 12٪ مما تنتجه الولايات المتحدة الأمريكية من الصناعات الثقيلة خلال 50 سنة تقلص الفارق وأصبح الاتحاد السوفيتي ينتج 85٪ من مجمل حجم الإنتاج الصناعي الأمريكي. خلال نفس الفترة الزمنية ازداد الإنتاج الزراعي السوفيتي ليصبح 65٪ من مجمل الإنتاج الأمريكي الذي تمثل الدولة الرأسمالية الأعظم على الصعيد العالمي. حسب بعض الإحصائيات فإن الدخل الفردي للمواطن السوفيتي استمر في تخلفه عند مستوى دخل المواطن الأمريكي. مع ذلك يجدر القول أنه لم يحصل في أي مجتمع من المجتمعات خلال مسيرة الحضارة الإنسانية نمواً وتطوراً لمستوى الحياة كالذي وصل إليه المواطن السوفيتي من حيث المدة الوجيزة ونسبة النمو المرتفعة.

لقد انفرد القانون السوفيتي ومنظومته الاجتماعية والاقتصادية بإعطاء ضمان لكل مواطن بتأمين العمل الملائم له.

لقد تم ضمان التعليم المجاني للجميع بكافة أشكاله ومستوياته، ابتداء من

رياض الأطفال مروراً بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي ومدارس التأهيل المهنية والفني وانتهاءً بشتى أنواع المعاهد والتخصصات الجامعية. ليس هذا فحسب بل لقد بنت الدولة السوفيتية المدن الجامعية شبه المجانية لسكن الطلاب الشباب المزودة بشبكة من المطاعم التي تقدم الوجبات بسعر زهيد ، إضافة إلى العديد من أشكال المنح والرواتب إلى الطالب خلال فترة دراسته ، وهذا يعد بحق مساعدة عظمى إضافية تصب في صالح الطالب وأسرته.

إن نسبة الأطباء في الاتحاد السوفيتي إلى عدد السكان تشكل الضعف مقارنة مع نسبتها في الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى تأمين الطبابة المجانية بكافة أشكالها ولكافة الناس. عند إصابة العمال بأمراض مهنية أو غيرها ، وتحفظ لهم أماكن العمل ، ويحافظ العامل على أجره الكامل خلال فترة النقاهة والعلاج. حسب الإحصائيات فإنه في أعوام السبعينيات حصل كل عامل في الاتحاد السوفيتي وسطياً على 21 يوماً إجازات عمل سنوياً ، إضافة لذلك إن تواجد العمال في المصحّات الطبية وأماكن الراحة والاستجمام وذهاب أبنائهم إلى معسكرات الطلائع يكون مجانياً بشكل كامل أو بأسعار رمزية.

امتلكت نقابات العمال كامل الحق في حل كافة المشاكل والخلافات والمعضلات في أماكن العمل. تستطيع النقابات تغيير الأوامر الإدارية غير العادلة حول التسريح أو معاقبة العمال والتي تصدر عن الهيئات الإدارية للمؤسسات الإنتاجية ومدراء المعامل.

إن جميع الأسعار في الاتحاد السوفيتي تخضع لرقابة الدولة التامة. إن أسعار السلع الأساسية والمنتجات الغذائية وكذلك أجور السكن تخضع للدعم الحكومي من قبل الدولة. إن أجور السكن لا يتعدى 2-3٪ من متوسط دخل الأسرة إضافة إلى 4-5٪ يذهب لقاء الماء والكهرباء والتدفئة والغاز. إن إمكانية الحصول على مسكن تعتمد أساساً على حاجة المواطن. في بعض الأماكن حصل أن تم بناء ضواحي خاصة لسكن كبار مسؤولي وقادة البلد. لكنه في الغالب تجد أن من الأمور العادية أن يسكن مدير مؤسسة أو معمل في البناء أو الطابق إلى جانب العمال والمرضين أو أساتذة الجامعات.

إن الجهود الحكومية في الاتحاد السوفيتي كانت مكرّسة لرفع مستوى الحياة في كافة الاتجاهات وخاصة في المجال الثقافي وبناء شخصية الإنسان الصالح. لذلك اهتمت الدولة السوفيتية على أن تكون أسعار الكتب والمجلات والجرائد في حدها الأدنى وفي متناول الجميع، وهذا الأمر ينطبق على الأعمال الفنية والمسرحية... لهذا شاعت عادة اقتناء الكتب وظهور المكتبات الشخصية في كل منزل تقريباً. هذه الظاهرة نجدها قد انتشرت حتى في بيوت العمال. حسب الإحصائيات، فإن كل عائلة في الاتحاد السوفيتي تكتتب على الأقل على أربعة إصدارات دورية في العام. حسب إحصائيات منظمة اليونسكو فإن مواطني الاتحاد السوفيتي يحتلون المرتبة الأولى في إعداد الكتب التي يقرؤها والأفلام التي يشاهدونها مقارنةً مع مواطني الدول الأخرى. إن تعداد رواد المتاحف تعادل نسبة 50٪ من تعداد السكان سنوياً. إضافة إلى أن نسبة من يرتاد المسارح ويحضر الحفلات الفنية والأماكن الثقافية المشابهة هي الأعلى عالمياً أيضاً. لقد تم القضاء على الأمية في أكثر مناطق الاتحاد السوفيتي تخلفاً. إضافة إلى ذلك تم الاهتمام بتطور وتنمية الثقافة الذاتية لأكثر من مئة قومية منتشرة على امتداد أراضي الاتحاد السوفيتي الشاسعة. على سبيل المثال قبل عام 1917 كان شخص واحد من أصل 500 شخص في قرغيزيا يجيد القراءة والكتابة. خلال 50 عاماً من حكم السلطة السوفيتية تم القضاء على الأمية في تلك الجمهورية السوفيتية بشكل كامل.

لقد قام المؤرخ الأمريكي ألبرت شيمانسكي من خلال كتابه «حالة وآفاق تطور البنية الطبقية للمجتمع السوفيتي» بتحليل أعمال مجموعة من الباحثين الغربيين، الذين درسوا السياسة السوفيتية في مجال الدخل الفردي وكيفية توزيعه وحالة المستوى المعيشي في البلاد. لقد توصل إلى نتيجة مفادها أن الفنانين الكبار والأدباء وحملة شهادات الدكتوراه والعلماء يحصلون على دخل ماديّ هو الأعلى في المجتمع السوفيتي، إذ إن سقف دخلهم الشهري بحدود 1200-1500 روبل في الشهر. في نفس الوقت أن الدخل الشهري لكبار موظفي الدولة لا يتعدى 600 روبل بينما كان يتقاضى مدراء المنشآت والمعامل حوالي 190-400 روبل في الشهر، أما العمال فكان راتبهم الشهري في حدود 150 روبلاً.

وهكذا نجد أن أعلى دخل شهري في الاتحاد السوفيتي كان يفوق متوسط دخل العامل بحوالي عشرة أضعاف. في نفس الوقت نجد أن مدخول كبار موظفي الشركات الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق دخل العامل بمقدار 115 ضعفاً.

بالتأكيد إن وجود فروق اجتماعية في المجتمع السوفيتي، ولَّد مزاجاً نقدياً من قبل عامة الشعب. بدون شك أن الناس لم تكن تعجبهم الميزات المادية التي كان يتمتع بها عِلية القوم من كبار مسؤولي وموظفي الدولة، إذ كانوا يحظون بمؤسسات استهلاكية وأسواق خاصة بهم تحوي على سلع ومنتجات لا تتوفر في الأسواق العادية، كذلك يمتلكون سيارات خفيفة حكومية ومنازل ريفية... إلخ. مع ذلك إن وجود مثل تلك الفروق والميزات لم تؤثر سلباً على تطور وازدهار المجتمع السوفيتي وانسجامه. (في نفس الوقت نجد أن العكس كان يحصل في الولايات المتحدة الأمريكية. على سبيل المثال مع نهاية أعوام التسعينيات أصبح دخل كبار مدراء الشركات يفوق متوسط دخل العامل بمقدار 480 ضعفاً).

بالتأكيد كانت توجد في الاتحاد السوفيتي مشاكله الخاصة في مجال توزيع الدخل القومي وعدالته. كانت مثل تلك المشاكل تتعمق وتتميز بالسلبية وخصوصاً في مجال المكافآت تبعاً لنوع العمل وحجمه. حول ذلك سوف يتم التحدث لاحقاً.

لا بد من الإشارة مرة أخرى إلى أنه لم تتمكن أي دولة عبر التاريخ في أي زمان ومكان إلا الدولة السوفيتية من تحقيق ذلك القدر المميز من المساواة الاجتماعية والانسجام بين كافة شرائح المجتمع ومجموعاته العرقية مع المحافظة على نمو مدهش في مستوى المعيشة. أن السبب الرئيسي لذلك النمو والازدهار يعود إلى السياسة الاقتصادية للدولة السوفيتية، والتي كانت متبعة في ظروف الملكية العامة لوسائل الإنتاج ومنظومة الاقتصاد ذي التخطيط المركزي.

وفق هذه الشروط والظروف تم السعي لفعل كل ما يمكن فعله لضمان حياة كريمة للمواطن على سبيل المثال، تم السعي لاتخاذ كافة التدابير المتعلقة بتعديل وتصحيح الأسعار، بالنتيجة فإن أسعار المنتجات والبضائع الكمالية وغير

الأساسية، يتم تحديد أسعارها بحيث تكون دائماً أعلى من الكلفة أو من قيمتها الحقيقية بكثير. بينما تم فرض سعر على البضائع والمنتوجات الأساسية والضرورية لأفراد الشعب بحيث يكون سعرها أقل من كلفتها الحقيقية. بهذا الشكل، إضافة إلى ما تم ذكره كان يحصل نوع من إعادة توزيع الثروة أو الدخل بما يخص شرائح المجتمع ذوي الدخول المرتفعة لصالح الشرائح الواسعة من ذوي الدخل المحدود.

تطلب تأسيس وتحديد مهام صناديق الرعاية الاجتماعية وتطوير سير عملها اتخاذ إجراءات استثنائية وخصوصاً في المفاصل الاقتصادية الهامة وفق نمط عمل المنظومة الاشتراكية السوفيتية بنتيجة وجود وعمل تلك الصناديق فإن كل مواطن سوفيتي أو مواطن من دول المعسكر الاشتراكي، كان يشعر بوجودها في كل خطوة يخطوها في حياته. لقد كانت أجور وسائط النقل العام وأسعار المواد الغذائية، عبارة عن قيم نقدية رمزية وأقل من سعر التكلفة، يضاف إلى ذلك الطبابة المجانية والتي تشمل جميع أفراد المجتمع، ولا يجب أن ننسى أماكن الترفيه والاستجمام والتعليم المجاني لسائر المواطنين، إضافة إلى الاهتمام الزائد بالأمهات والأطفال والسعي لتلبية متطلباتهم لعمر محدد إضافة إلى الاهتمام الجدي بكبار السن والمتقاعدين منهم... الخ. جميع تلك المساعدات الاجتماعية كانت تمول من قبل صناديق الرعاية الاجتماعية. لقد اعتاد مواطنو الاتحاد السوفيتي على ذلك واعتبروها من المكتسبات الطبيعية ومع مرور الوقت أصبحت تعتبر من المكتسبات البديهية. لقد كانوا يحصلون على ما يحتاجون إليه، وتسعى الدولة لتأمين المزيد من المكتسبات...

لم يحصل شبيهاً لهذا في أي بلد من البلدان وفق أي نظام اقتصادي، بالتأكيد ليس لذلك مثيل ولا حتى في الأحلام.

السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لم يتم التحدث كثيراً عن عمل صناديق الرعاية الاجتماعية تلك حتى في الاتحاد السوفيتي نفسه. وإذا تم التحدث عن عملها الإيجابي فكان على مستوى دعائي ضيق. يجب قول شيء ما رداً على الدعاية الغربية، لذلك قررنا التحدث عن دورها لهذا يجدر التحدث والتفكير والكتابة عن

تلك الصناديق بشكل أكثر عمقاً وجدية باعتبارها من أهم أركان النظام الاشتراكي في المجتمع السوفيتي. من أحد أسباب قلة الاهتمام بدور تلك الصناديق من قبل السلطة السوفيتية، أو بشكل عام من جانب المفكرين الماركسيين، يكمن في الازدواجية في طريقه تشكيل تلك الصناديق.

ربما أن التمويل قد نتج عن غزارة السلع أثناء سير عملية الإنتاج. أيضاً أن هذه الناحية من الاقتصاد السياسي للاشتراكية قلما تم التحدث عنها لسبب ما. أحياناً كانوا يمزحون: «هناك في الرأسمالية يوجد فضل قيمة زائد، أما لدينا هنا قلة في حجم إنتاج السلع».

بالمناسبة أن الفرق هنا كبير وجوهري. أن فضل القيمة في الرأسمالية يؤدي مباشرة لزيادة كتلة رأس المال. وذلك لأن رأس المال هو ملكية شخصية للرأسمالي، لذلك لا توجد أي ضمانة لإعادته إلى العملية الإنتاجية الاجتماعية أو يدخل في خدمتها من جديد. على العكس أن التجربة العملية تظهر، في الغالب أن الرأسمالي ميالاً للابتعاد عنها. أنه يفضل وضع أمواله في البنك حيث توجد نسبة فائدة عالية. أو إنفاقها على احتياجاته الخاصة أو لأمور أخرى.

إن فضل القيمة أو الربح الناتج عن إنتاج السلع ذات الاحتياج الاجتماعي الواسع، وفق أنظمة وشروط النظام الاشتراكي لا تعامل كما في النظام الرأسمالي على الإطلاق. أنها بكل تأكيد تبقى ضمن إطار المنظومة الإنتاجية للمجتمع، لتدور مجدداً وبشكل مستمر لصالح المجتمع عموماً ولصالح المنتج بشكل مباشر (أي العامل) على وجه الخصوص. أن المنفعة التي تصب في مصلحة العامل ليس بالضرورة أن تكون على شكل عوائد أو فوائد مالية، بل قد تتحقق بطرق وأشكال متعددة، هنا يظهر جوهر الاشتراكية، على اعتبارها بداية لتحول المجتمع الإنساني ومنظومته الاقتصادية من السيطرة التامة والوحيدة للنظام النقدي السلعي إلى نظام اقتصادي اجتماعي جديد أطلق عليه الماركسيون الكلاسيكيون تسمية الشيوعية.

إن الاشتراكية كما هو معلوم وضعت حداً للتميز الطبقي وتناقضاته لقد حققت ذلك باستخدام العنف. لقد نجحت الاشتراكية في إنهاء مقاومة الطبقة المستغلة وأجهزت عليها لقد دمرت آلتهم السياسية والعسكرية التي كانت تقمع

وتضطهد العمال والطبقات الكادحة. لقد حولت الاشتراكية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى ملكية جماعية وأنشأت منظومة اقتصادية جديدة أنه الاقتصاد الموجه ذي التخطيط المركزي لوسائل الإنتاج.

إضافة إلى ذلك، أن الاشتراكية، لم تنجح كلية في إلغاء أو استبدال كافة أشكال وأنماط عمل الآليات الاقتصادية والمالية الرأسمالية، وهذه المشكلة واجهت لينين عقب إقامة السلطة السوفيتية مباشرة. مما اضطر السلطة السوفيتية إلى التراجع الاستراتيجي وفق مناورة أطلقوا عليها تسمية «النيب» أو السياسة الاقتصادية الجديدة، والتي منحت الاشتراكية الفرصة لربح الوقت والتفكير بطرق تمتن وضعها الداخلي واختيار طريق تطورها المستقبلي في مجال تنظيم الاقتصاد والإنتاج والتمويل المالي.

بكل تأكيد أن ستالين وأعوانه وعوا أهمية وتعقيد تلك المعضلات التي واجهتهم، والتي دون شك كانت على سلم أولويات البلشفيك والدولة السوفيتية إلى جانب النضال الإيديولوجي حتى بداية الحرب العالمية الثانية. عندها فقط تم إنجاز عمل مهم وتاريخي بشكل فعلي لخلق طرق وأساليب جديدة في تنظيم الزارعة والمؤسسات المالية. أنهم من حيث الجوهر قد تمكنوا من التحرر إلى حد بعيد من سلطة العلاقات السلعية المالية التي يصعب فك عراها والتي كان يقع تحت رحمتها النظام السوفيتي والبشرية عموماً.

في نفس الوقت، عند التحدث عن النظرية الماركسية اللينينية أو عن عملية البناء الاشتراكي على أرض الواقع، كان يتم الإفصاح أن ذلك المدخل في مرحلة الاشتراكية لا يمكنه أن يكون كاملاً وناجزاً. ضمن هذا المجال، أن السؤال الذي يحتل الأهمية القصوى سابقاً ولاحقاً هو الذي يبحث في أشكال وطرق واتجاهات وسرعة تطور عملية التغلب على العلاقات السلعية والمالية وسيطرتها على مختلف طبقات وشرائح المجتمع في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لقد تطرق جوزيف ستالين إلى تلك المشكلات بشكل جدي من خلال مؤلفه المشهور «المعضلات الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفيتي»، والذي نشر في النصف الثاني من عام 1952. بعد ذلك وبتأثير مجموعة من الأسباب والظروف،

وطرق حل تلك المشاكل ونمو وازدهار المجتمع الاشتراكي واقتصاده بدأوا بشكل متزايد بربط الأمور بالمتحولات والتدابير الداعية إلى العودة إلى أساليب وآليات اقتصاد السوق وللعلاقات المالية السلعية. وبصورة عاجلة. إلى ماذا أدت تلك التدابير - أن ذلك أصبح معلوماً، سوف يتم التحدث عن ذلك لاحقاً. مرة أخرى نعود إلى الاستنتاجات التي توصل إليها المؤرخ ألبرت شيمانسكي، والذي قال مؤكداً، «بالرغم من وجود وجهات نظر عديدة، تقول «أن بناء الاشتراكية في المجتمع السوفيتي، كان يختلف في العديد من الأمور عن أفكار الشيوعية وإيديولوجيتها مع ذلك توصلوا إلى مستوى رفيع من المساواة الاجتماعية). والتي كانت تعتبر لا قيمة لها في الدول الرأسمالية الغربية. لا أحد يستطيع أن يشك أو يرفع أي اعتراض، بأن الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وباقي دول المعسكر الاشتراكي الأخرى قد قامت بتحولات جذرية كبيرة صبت في صالح الأكثرية الساحقة من العمال وباقي فئات الشعب الكادحة.

إن هذه التجربة، دون أدنى شك، سوف تصب في صالح كل من يسعى مستقبلاً للسير على طريق تجاوز مظالم الرأسمالية وعلاقاتها المالية وآليات تحويلها ونشاطها المالي، لإيجاد نماذج أخرى أكثر عقلانية لبناء مجتمع عادل.

إن الخسارة التي لا يمكن تقويضها والأكثر إيلاماً كانت انهيار الاتحاد السوفيتي واختفائه من الوجود باعتباره أقوى ضامن للسلم والاستقرار على الصعيد العالمي. كان الاتحاد السوفيتي القوى الحاسمة التي تقف في مواجهة الرأسمالية والإمبريالية. أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان بمثابة دمار للنموذج الاشتراكي في التنمية والازدهار والذي تطلع إليه ملايين البشر حيث كان يحميهم من استغلال وتحكم القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لقد كان المنارة التي تتطلع إليها كثير من الدول والشعوب في جميع أنحاء المعمورة. أن غياب الاتحاد السوفيتي أدى إلى قطع مصدر الدعم والتمويل الذي كان يمد حركات التحرر الوطنية بشريان الحياة إضافة إلى كثير من الدول التي كانت تتبنى النموذج الاشتراكي لحياة وتطور شعوبها والآن أضحت وحيدة، كالأيتام وسط مأدوبه من اللئام.

في هذه الأثناء احتلت أهمية خاصة مسائل التقصي الدقيق لأسباب العوامل التي أدت بالنتيجة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاقتصادية والاجتماعية. في غمرة «الاحتفال بالانتصار على الشيوعية». في بداية التسعينيات، قامت مراكز الدعاية اليمينية في الغرب بنشر رزمة من الأفكار المتعلقة بشرح أسباب ذلك:

1 - من أول تلك الأسباب، أن النموذج السوفيتي من الاشتراكية ومنظومة التخطيط المركزي المسؤولة عن قطاع الزراعة والصناعات، ببساطة قد فشلت في تأمين ما يحتاجه المواطنين السوفيت من سلع ومنتجات من حيث النوعية والكمية. لذلك انتفت الحاجة لبقاء مثل تلك المنظومة واستمرارها للمستقبل.

نشأت عن ذلك التعليل إدعاءات حول «قدرة النظام السوفيتي على البقاء والاستمرار» وأنه كان يتصف باستخدام العنف والإرهاب لضمان استمراره بالبقاء، وأنه كان عبارة عن نظام يناقض «الطبيعة البشرية» وكان بعيداً كل البعد عن أفكار ومقومات التطور الديمقراطي.

إضافة لذلك ركزت الدعاية الغربية إلى عقم وبطلان تلك التجربة التاريخية في إنشاء ذلك النموذج الاقتصادي والاجتماعي الجديد والذي يخضع لسيطرة الطبقة العاملة، والذي يختلف جذرياً عن كافة التجارب والنماذج السياسية والاجتماعية العملية التي عرفت عبر التاريخ. أن انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته، بذلك الشكل، منح القوى اليمينية الشرعية للإدعاء بتفوق الايدولوجيا الرأسمالية وعقيدتها السياسية. والإدعاء «بخلود الرأسمالية وطبيعتها»، واعتبارها «أعلى درجات تطور البشرية».

في الواقع أن مثل هذه النظرة التي يتبناها اليمينيون يكررها من حيث يدرون أو لا يدرون مجموعة من الباحثين المعلمين ورجال المجتمع الذين يصنفون أنفسهم عادة بأنهم «يساريون». حالياً كما في الماضي، فإن الثقل الأكبر هنا يقع على عاتق الديمقراطية الاشتراكية واتجاهاتها.

بالرغم أنهم ليسوا بالحماسة التي يتصف بها اليمينيون، إلا أنهم يؤكدون على «الطبيعة الخاطئة ذات التناقض العميق للاشتراكية السوفيتية والتي من الصعب إصلاحها، ذلك النظام الذي يتميز بغياب الديمقراطية والمركزية الشديدة.

مع ذلك أن الاشتراكيين الديمقراطيين لا ينفون من حيث المبدأ إمكانية ظهور وازدهار المجتمع الاشتراكي. أنهم يعتقدون أن سبب إخفاق وانهيار الاشتراكية السوفيتية يعود في الكثير من أسبابه إلى الماركسية اللينينية وأسس نظريتها التاريخية وانعدام إمكانية اعتماد البشرية عليها في سيرها بذلك الاتجاه، حسب اعتقادهم أن النموذج المستقبلي للاشتراكية يجب أن ينمو ويتطور بشكل مختلف جذرياً عن نموذج الاشتراكية السوفيتية.

إن الاشتراكيون الديمقراطيون لا يعتبرون «إصلاحات غرباتشوف» بأنها كانت خاطئة، بل يعتبرون أنها أتت «متأخرة جداً».

في واقع الحال أن كل ذلك يعني الاعتراف بعدم شرعية وصوابية النظرية الماركسية اللينينية لبناء الاشتراكية وكذلك عدم شرعية النضال ضد الرأسمالية في عموم أنحاء العالم عبر التاريخ ولغاية عام 1985. من الممكن حصول «أشكال جديدة» من الاشتراكية والتي لا توجد أي قواسم مشتركة مع النموذج الاشتراكي الذي كان سائداً، أن المناضلين ضد الرأسمالية، عليهم بكل بساطة أن يفهموا «أن التاريخ ليس بجانبهم» ويجب أن يكون خيارهم هو سلوك طريق الإصلاح الاشتراكي ذي النمط «اللين» وليس العنيف الذي كان سائداً.

ليس من الصعب ملاحظة، أن جوهر ومضمون وجهات النظر هذه، لا تختلف كثيراً عن تلك التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، في حماسها، للدعاية اليمينية التي سعت لإقناع العالم بأسره للاحتفال بانتصار الرأسمالية وممثليها من القوى اليمينية.

ربما في القريب العاجل سوف يطرح سؤال حول مصير الرأسمالية نفسها في برنامج عمل وتطور البشرية، وذلك من خلال الانقلاب المستقبلي نحو التطرف بسبب ظهور حركات جديدة مناهضة للعولمة إضافة لتنامي النشاط النضالي للطبقة العاملة. هذا سوف يمهد لنزعة الانهيار الاقتصادي والمالي لمنظومة الدول الرأسمالية. سوف تزداد في عصرنا الراهن ظهور مساوئ الرأسمالية وأمراضها، مثل البطالة، انعدام المساواة الاجتماعية، تخريب البيئة، زيادة النزعة لاذكاء نيران الحروب الدموية المدمرة في كثير من مناطق العالم. مع ذلك وبالرغم من المد الثوري الجديد

للحركـة المعاديـة للرأسماليـة الـتي تمثلـها الطبقـة العاملـة، إلا أنـه مـن المسـتبعد أن تتعدى مطالبها الأمور الاقتصادية الضيقة على شكل نشاط واحتجاجات ذات طابع معنوي فوضوي الطابع لا جدوى منه، في أحسن الأحوال يصعب تصور وجود خطوط لعـودة الاشـتراكية أن ذلـك يؤكـد مـرة ثانيـة أهميـة هـذه المناقشـة ونتيجتهـا الـتي سيتضـمنها العمـل علـى كتابنـا هـذا. أن هـذا العمـل يهيئ الأرضية المناسـبة للدراسـة الشـاملة والعمليـة الواقعيـة والمعمقـة لتقيـيم كامـل فـترة وجـود واسـتمرار المجتمـع السوفيتي وأهميته.

من جهة أولى، من الواضح أنه لم نتوصل لحالة الإفراط في التفـاؤل إلى الحالـة «الوردية»، أو «المخملية» ولم يكن من المتوقع حصول نهاية «للحـرب البـاردة» وحصـول السلام الحقيقي، والعيش الرغيد والسعادة الكاملة في الواقـع حصـل بـدلاً مـن عـالم ثـنائي القطبيـة السياسـية في الحيـاة والعلاقـات الدوليـة حصـل نظـام جديـد وحيـد القطبية، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتجعل من نفسـها القطـب الأوحـد وديكتـاتور العـالم تفـرض سـلطتها السياسـية مسـتخدمة قـدراتها العسـكرية والاقتصادية. وبدلاً من شعار معاداة الشيوعية الذي كانت ترفعه أمريكـا في الأمـس القريب أوجدت إيديولوجيا العولمة لتكون أساساً لسياستها الرأسمالية الجديدة.

وفق الايـدولوجيا الأمريكيـة الحاليـة والمستقبلية يجـب علـى العـالم أن يكـون تحت السيطرة المطلقة لمجموعة محددة من الشركات الإمبريالية المتعددة الجنسيات. تعتمـد هـذه الاحتكـارات علـى أحـدث مـا توصـل إليـه العلـم وتكنولوجيـا المعلومـات لترسيخ عقيـدة بنـاء «النظـام العـالمي الجديـد» ومنظريـه الاسـتراتيجيين، أن الغايـة مـن ذلـك هـو الحصـول علـى أربـاح لا محـدودة وسـلطة عمليـة مطلقـة علـى حيـاة ومصـير البشـرية بأسـرها. حسـب عقيـدتهم وأفكـارهم علـى كافـة الهيئـات الدوليـة الحاليـة والمستقبلية، وعلى جميع الدول القومية، وعلى حركات التحرر الـوطني وعلـى جميـع النقابـات ومنظومـات حمايـة البيئـة أن تخضـع دون قيـد أو شـرط لمطالـب وتوجيهـات العولمة.

مـع انهيـار الاتحـاد السـوفيتي الـذي كـان يقـف سـداً منيعـاً ضـد الرأسماليـة وجشـعها، الآن أصـبحت الأمـور أكثـر وضـوحاً، حتـى داخـل منظومـة الاقتصـاد

الرأسمالي، أن الدول والأنظمة الرأسمالية سوف تكون أقل جدية في الاهتمام في تأمين مطالب واحتياجات الشرائح الواسع من مواطنيها. إضافة لذلك ظهرت حركة واسعة ومحمومة لخصخصة قطاعات اقتصادية حكومية واسعة هذا يظهر مرة إضافية عقم وعدم جدوى ما هو قائم، مما يفسح المجال لظهور طريق ثالث لا هو بالرأسمالي ولا هو بالاشتراكي، يكون أفضل من النظامين، يكون سبيلاً لنمو وازدهار الحضارة البشرية. حالياً في جميع بلدان ما يسمى «العالم الحر» حيث تحل المشاكل الاقتصادية الأساسية والسياسية مباشرة من خلال مشاركة أو ضغوط الأحزاب ذات التوجه اليميني أو ما يسمى «الليبرالية الجديدة». أن النتيجة الطبيعية لهكذا توجه هو ظهور موجه جديدة من الفقر والتفاوت الاجتماعي، أن ذلك ظهر جلياً بعد عام 1991 مجتاحاً العالم بأسره، مهدداً مزيداً من الدول والكثير من شرائح وطبقات المجتمع الإنساني.

بعد دمار وتفكك الاتحاد السوفيتي، تبخرت جميع الشعارات والتصورات حول آفاق المستقبل المشرق للبشرية، «والسلام الشامل» بعد عهود الحرب الباردة. مخالفاً لجميع التوقعات العالمية، فإن الميزانية العسكرية الأمريكية لم يتم تقليصها، بل على العكس فلقد تم زيادتها بشكل خيالي. هذا حصل كنتيجة مباشرة لسياسية زعماء أمريكا أمثال بوش الأب والابن ومؤيدهم من «المحافظين الجدد) لقد بذلت كافة الجهود والإمكانيات لإيجاد ذرائع لزيادة الأموال المخصصة للإنفاق العسكري، من أجل تصميم وإنتاج ونشر منظمات أسلحة حديثة ذات كلفة مالية ضخمة. وهكذا لم يكن التوجه إلى دعم وتقوية السلم العالمي، بل كانت سياسة جميع الإدارات الأمريكية تسعى إلى تعميم ونشر التوتر في كافة أرجاء العالم في فترة ما بعد انتهاء مرحلة «الحرب الباردة» من أجل هذا اتخذت أمريكا ذريعة لتنفيذ مأربها رافعة شعار محاربة منتجي المخدرات والقضاء على التطرف الإسلامي في كافة بلدان «العالم الثالث»، مانحة نفسها حق التدخل في شؤون الدول بحجة تقديم «المساعدات الإنسانية» كما حصل في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية؛ أو تهديد دول مستقلة مثل ما يسمى محور الشر «كوريا الشمالية، إيران، كوبا...». أن كل ذلك عبارة عن ذرائع لتحقيق السيطرة

الأمريكية على العالم.

لقد اتخذت واشنطن أحداث 11 أيلول وتدمير برجي التجارية العالمية ذريعة لإعلان الحرب «العالمية ضد الإرهاب».

إن مجرى الأحداث هذا ساهم كثيراً في التقليل من التفاؤل الذي أصاب بعض شرائح المجتمعات الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاقتصادية والعسكرية. وأخذت تظهر في العالم تقديرات أكثر حكمة وواقعية لدور العامل السوفيتي في الاستقرار العالمي أم لدوره الاجتماعي والاقتصادي الذي كان له أثراً مباشراً على حياة مئات الملايين من الناس على سطح المعمورة.

لقد ظهرت آثار وعواقب وخيمة على الدول التي تفككت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتي اختارت طريق الرأسمالية، كذلك الأمر ينطبق دول أوروبا الاشتراكية، هذا أدى إلى انخفاض ملحوظ في حماسة الناس في بداية أعوام «البريسترويكا». كل ما قد حصل خلال عشر سنوات من التحولات الديمقراطية والذي جلب سروراً وارتياحاً ذائفاً للمواطنين مع ولادة «اقتصاد السوق» كل ذلك تحول إلى كابوس قاس على الغالبية الساحقة من الناس. حسب تقارير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة لعام 1998، «لم يحصل في أي منطقة من مناطق العالم خلال فترة ما بعد عام 1990 مثل هذا التراجع في خطط التنمية والمستوى المعيشي للناس كما حصل مع دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا الاشتراكية. لقد بلغ عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر حوالي 150 مليون إنسان، هذا يزيد عن تعداد دول مثل فرنسا، بريطانيا ايرلندا والدول الاسكندنافية مجتمعه. إضافة لذلك في تلك الدول حصل تضخم اقتصادي مأساوي لم يحصل مثيلاً له منذ عقود من الزمن، مما أدى حصول تدني شديد في مستوى الدخل الفردي فيها.

إن الكاتب والباحث ستيفان كوين يفرد في كتابه «الغزوات الصليبية» الصادر عام 2000 معلومات مفادها أن 50٪ من الحجم العام للاقتصاد الروسي للعام 1998 يقع تحت سيطرة مجموعة من كبار عتاة الرأسماليين الأجانب، والذي يوازي حجم ما كان يملكه الاتحاد السوفيتي عام 1990. أما حجم الثروة الحيوانية فلقد بلغ ربع ما كان عليه زمن الاتحاد السوفيتي، أما الدخل الشهري للعمال فلقد

انخفض بمقدار 50٪ مما كان العمال يتقاضونه سابقاً.

من جديد ظهرت الكثير من الأمراض المعدية مثل الحمى التيفية والكوليرا... الخ. ملايين الأطفال يعانون من نقص التغذية والمجاعة. إضافة لذلك فلقد هبط متوسط أعمار الرجال إلى ما دون 60 سنة. وحسب استنتاجات المؤلف، «أن انهيار الاقتصاد الوطني وتوجهه الاشتراكي وصل إلى حد الانعدام. بالتوازي مع ذلك الانهيار المأساوي ظهر ما يسمى «الطريق الروسية إلى الرأسمالية»، لقد خمدت إلى حد بعيد تلك الأصوات التي كانت تنادي «باستحالة علاج معضلات» الاشتراكية السوفيتية.

إن من عواقب انهيار الاتحاد السوفيتي على الصعيد العالمي في القرن العشرين بعد 70 عاماً من النجاحات على كافة الأصعدة الاقتصادية والتنموية وغيرها، شكل مأساة تراجيدية هائلة التأثير، بكل بساطة لا يمكن مقارنتها مع أي حدث مشابه آخر حصل على امتداد تاريخ البشرية منذ نشأتها.

لذلك نحن نعتبر، أن مسألة دراسة عملية انهيار الاتحاد السوفيتي تعتبر ذات أهمية قصوى، وتقدم لنا قاعدة أساسية كافية، لكي نبدأ بالتقييم الصحيح والواقعي لإنجازات الاتحاد السوفيتي، وحجوم وتبعات كافة التدخلات الخارجية التي مورست ضده.

الفصل الأول

"اقتصاد الظل"

في الاتحاد السوفيتي وتأثيره على نمو وتطور البلاد

قرر المؤلفان في بداية الفصل أن يستشهدان بثلاث مقاطع من دراسات مختلفة، حول هذه الظاهرة والمتعلقة بحياة المجتمع السوفيتي. بهذا الشكل أردنا توجيه انتباه القراء إلى مواصفات اقتصاد الظل الأساسية ومضمونها وكذلك إلى النتائج الهامة ذات الطابع الاقتصادي الخاص والتي كان لها الأثر المؤثر على تطور ومصير البلاد.

عند الإطلاع على دراسة الباحث غريفوي غرسمان والتي عنوانها «التدمير الذاتي الدور التاريخي للنزعات المتأصلة في المجتمع السوفيتي» (هذا العمل أصبح جزءاً من المرجع الذي تم إصداره عام 1988 بعنوان «ضوء في نهاية النفق» من قبل جامعة بيركلي الأمريكية ذات الميول التقدمية، تحت إشراف الباحث ستيفان كوين). إن مؤلف هذا الكتاب يعتبران أن «ازدهار اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى الفساد الرسمي الذي يعمل خلف واجهات متنوعة - مثل الاستهتار وسوء استغلال السلطة وسرقة المال العام، الفساد والرشوة والجريمة المنظمة - كل ذلك في نهاية المطاف أدى إلى شل وتدمير المنظومة الاقتصادية. أن ذروة تلك العملية ترافقت مع وضع نشاط البلاد الاقتصادي تحت سيطرة تطلعات حكومية وحزبية تتصف بالبيروقراطية الشديدة.

إضافة إلى كل ذلك، حصلت فرملة حقيقية في مختلف مناحي حياة المجتمع. وأحياناً كان يحصل تدمير للآليات التواصل العمودي في مختلف المستويات القيادية. تتطابق ذلك مع تزايد إعادة التموضع والاصطفاف الشخصي «وأحياناً يكون جماعياً» حسب المصالح الذاتية للنخبة القيادية المسيطرة والمسؤولة عن إدارة ثروة البلاد والتي تمتلك السلطة أيضاً. في النتيجة النهائية، فإن تضافر جميع هذه العمليات والنزعات كان لها مفعول السرطان على جسم المنظمة السوفيتية في كافة

المجالات القيادية والحكومية الاجتماعية والسياسية الدولية.

«إن نشوء وسرعة انتشار اقتصاد الظل في نهاية أعوام الستينيات أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي حصلت في النصف الثاني من أعوام الثمانينات وهذا أدى إلى تفسخ وانهيار الاقتصاد السوفيتي»، أيضاً من خلال المقالات التي كتبها كل من الاقتصاديين بيتر تريمل وميخائيل الكسيف. تلك المقالات منشورة في كتاب عنوانه «التغيرات الاقتصادية بعد الشيوعية» المنشور عام 1994 في نفس الوقت في سان فرانسيسكو واكسفورد (بريطانيا) تحت إشراف روبرت كامبل). تؤكد جميعها:

«أن اقتصاد الظل قد نشأ بسبب ندرة بعض السلع المحددة ذات الطلب الودائع داخل السواق للوهلة الأولى تبدو أن تلك السلع إلى حد ما كافية لتلبية احتياج المواطنين... لكنه توجد سلع ذات طلب واسع لا تلبي بحجمها الطلب لكافة المواطنين أما بسبب زيادة ونمو الطلب أو لوقوعها تحت سيطرة بعض مجموعات الجريمة الاقتصادية المنظمة. أن نشوء تلك المجموعات واستمرارها في النشاط أدى لازدياد نفوذها بشكل كبير مع الزمن وتكاثرها مما أدى إلى حصول عدم استقرار في عمل كافة منظومات المجتمع السوفيتي الاقتصادية والسياسية أن الباحثة الاقتصادية السوفيتية تتيانا كرياغنا العضو في معهد الدراسات الاقتصادية السوفيتي قد قامت بتوصيف الظاهرة «اقتصاد الظل السوفيتي».

يستحسن في هذه الحالة التذكر أن جميع الطبقات الاجتماعية تمتلك على أفكارها ومن حيث المبدأ لها حياتها الخاصة. أنها تنمو وتتطور وفق قوانينها وعاداتها وقواعدها الخاصة. وأحياناً تتطور بالعطالة أو بالعاطفة أو حسب ظروفها الاجتماعية الذاتية، أن بعض تلك الأفكار قد تستمر وتتطور وبعضها الآخر قد يضمحل ويتلاشى، توجد بعض المجتمعات فقدت عوامل وأسباب ولادتها أو بداية قيامها.

إضافة إلى ذلك لا يستحسن نسيان أو التقليل من شأن حالات نشوء الأفكار والتي أتت في شروط التأسيس المتوازي للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالاشتراكية أو الرأسمالية على السواء مع احتمال حصول انتقال أفكار معينة من

أحد الأنظمة إلى الآخر في مثل هذه الحالات دائماً يحصل مثل ذلك التناقل من حيث المبدأ. عند دراستنا للمرحلة تم ملاحظة استخدام العنف والإرهاب من قبل هذا النظام أو ذاك فإن الهدف من ذلك هو إرسال رسالة إلى بقية الشعوب أو الدول والمجتمعات في العالم لإرغامها على تقبل قيمهم وثقافتهم.

هكذا على سبيل المثال كان من الطبيعي جداً الاهتمام «بإعادة بعث» «اقتصاد السوق الحرة» في سبعينات وثمانينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث السيادة لنظام «اقتصاد السوق» والتي تعمل آلياته دون أي مراقبة بل بتشجيع وتخطيط من قبل الإدارات الحكومية لذلك البلد. لم يكن الهدف من كل ذلك مجرد الدعاية، بل يكمن في نشر ثقافة «السوق الحرة» في اقتصاديات الدول الأخرى، باعتباره نمط تفكير ملزم عملياً لها. لهذا نجد أن البروفسور ميلتون فريدمان المتخصص بالدراسات الاقتصادية من جامعة شيكاغو وزميله من جامعة هارفورد البروفسور جيفري ساكس صاغا ذلك على شكل «أطروحة أكاديمية» واعتبر ذلك بمثابة الهواء أو «التنفس» الذي لا غنى عنه بالنسبة للاقتصادي الليبرالي، بسبب ذلك حازا على شهرة عالمية.

تبعاً لذلك يجدر التذكير، أن أول «استخدام ناجح» لأفكار البروفيسور فريد مان وساكس حصل في تشيلي أبان الانقلاب العسكري الدموي الذي تم بقيادة الدكتاتور الجنرال بينوشيه، الذي أقدم على اغتيال الرئيس المنتخب والشرعي للأرجنتين سلفادور الندي يوم 11 أيلول من عام 1973 كانت ذريعة ذلك الانقلاب الدموي هو تأمين الاستقرار الاقتصادي للبلاد، لكن في واقع الأمر أضحت البلاد لقمة سائغة تحت تصرف الاحتكارات العالمية وعلى رأسها الشركات الأمريكية. جميع ثروات البلاد الأساسية في ظل حكم الديكتاتور أصبحت نهباً وتحت تصرف من نصبه في الحكم ليكون جلاداً للشعب وطبقته العاملة وحامياً لمن يسرق ثروات البلاد.

بعد ذلك وفي مثل تلك التقاليد الطيبة وفي نفس الظروف التي حصلت في تشيلي في زمن الديكتاتور بينوشيت، طبقت «إصلاحات اقتصادية» في بوليفيا والأرجنتين على نفس الخطى أيضاً. سارت بعض الدول من أجل الخروج من الإفلاس

والتضخم المالي ومنها دول أوروبية على رأسها بريطانيا. مثل تلك الوصفة تم استخدامها حتى في بولونيا أيام الاشتراكية.

حسب اعتقادنا، هنا بالضبط يجدر البحث عن أسباب تلك الأحداث غير المتوقعة والتيارات الجارفة التي أدت إلى تغيرات جذرية في الاتحاد السوفيتي السابق ومنظومته الاشتراكية في ذلك الوقت.

إذا لم يكن ادخل المجتمع السوفيتي والمنظومة الاشتراكية مجموعات تظهر اهتماماً بنماذج التطور المشابه، فمن الصعب مجرد التأثير العقلي أو الانبهار بأفكار السوق الحرة بحد ذاتها أن يؤدي إلى حصول عواقب بذلك الحجم. أيضاً من الصعب حصول ذلك تحت تأثير أي نوع من العواطف أو الانفعالات بالتأكيد وجدت بعض الطبقات الاجتماعية المنظمة والتي سعت سائدة حين ذاك.

في السنوات العشر الأولى لقيام السلطة السوفيتية، كان من المعتاد اعتبار أن الفئات المعادية للاشتراكية يجب البحث عنها ضمن دوائر محددة من المجتمع الريفي أولاً وكذلك وسط بعض الفئات والطبقات الاجتماعية التي تضررت مصالحها بسبب السلطة الجديدة، أمثال الملاك الزراعيين وبقايا الطبقات الرأسمالية، الذين يحاولون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء واستعادة أمجادهم السابقة التي حطمتها الثورة.

بسبب تعميم سياسة التعاونيات الزراعية، أصبح جميع فلاحي البلاد عبارة عن عمال زراعيين، يعملون في مجتمعات زراعية إنتاجية حكومية أو جمعيات زراعية تعاونية، إضافة إلى ذلك فإن زيادة تصنيع البلاد من جهة أخرى أدت إلى زيادة أعداد الطبقة العاملة التي تعمل في الصناعة وتسكن في المدن أساساً. بفضل ذلك انتفى حصول أي تخوف لعودة أي شكل من أشكال الرأسمالية من جوف العمل الزراعي. حسب إحصائيات عام 1926 فإن نسبة السكان العاملين في الزراعة بلغت 83٪ من تعداد سكان البلاد العام، أما في عام 1975 فلقد بلغت نسبة العاملين في الزراعة من سكان البلاد لا تزيد عن 20٪. خلال هذه الفترة ازداد عدد العمال من خمسة ملايين إلى 62 مليون يعملون في الصناعة والبناء وخدمات النقل.

مع العلم أنه بعد عام 1975 أخذت تظهر من داخل أعماق النظام الاشتراكي

«بؤر» أو شرائح اجتماعية ذات طبيعة اقتصادية خاصة تستلم الأفكار البرجوازية. لقد تمكنت من إيجاد الطرق والوسائل الملتوية لزيادة غناها المادي الشخصي. أن ذلك في واقع الأمر طريقة ناعمة وذات خصوصية من طرق النشاط للحصول على ملكية خاصة. وهذا يعد عموماً إثراءاً غير مشروع ونوع من الفساد حسب القوانين الاشتراكية وخصوصاً عندما يتعلق الأمر باستغلال أو سرقة القطاع العام الاشتراكي أو أملاك المجتمع وأموال الشعب.

إن مثل تلك الظاهرة التي أخذت تتعمق مع مرور الزمن في المجتمع السوفيتي والتي وصفت في الدراسات الاقتصادية بتسميات مثل «اقتصاد الظل» أو «الاقتصاد الثاني أو الخفي .... الخ». والذي أخذ يجد له مكاناً في أعماق الاقتصاد السوفيتي ومنظومته الاجتماعية ومؤسساته الاشتراكية بالتوازي مع الاقتصاد الأول القانوني والرسمي أي الاشتراكي.

صفة هامة أخرى اتصفت بها هذه الظاهرة، وهي أن القائمين عليها لم يتصرفوا منذ البداية وخلال فترة زمنية طويلة، باعتبارهم طبقة اجتماعية مستقلة أو فئة منعزلة. لقد كانوا في واقع الأمر فئة معينة من المواطنين يعملون في القطاع الصناعي الإنتاجي والزراعي الحكومي لكنهم كانوا يختلفون عن بقية العمال في أنهم استغلوا مواقعهم أو مناصبهم في القطاع العام الإنتاجي وبحثوا عن سبل للحصول على مكاسب مادية خلال فترة الدوام الرسمي، إضافة إلى ذلك أن الكثير من تلك النشاطات تم القيام بها وإخراجها باعتبارها «قانونية». بعض تلك النشاطات كانت إلى حد ما متوافقة مع القوانين وبعضها الآخر كانت على النقيض منه تماماً.

هكذا ومع مرور الزمن، فإن عدد الأشخاص المنخرطين في ما يسمى اقتصاد «الظل»، أو الاقتصاد «الثاني أو الخفي» أخذ في الازدياد تدريجياً، وهكذا مع مرور الزمن، فإن هذه العملية أخذت تتشكل داخل الاقتصاد الاشتراكي طبقة طفيلية والتي تحولت فيما بعد إلى نواة لطبقة برجوازية.

لقد أظهرت الأحداث، أن ظهور ونمو اقتصاد الظل «الاقتصاد الثاني» هو نمط اقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة ويتطفل على الاقتصاد الاشتراكي

الأساسي وعلى القطاع العام، وهذا ينعكس بظهور طبقة من المجتمع تسعى للملكية الخاصة وذات توجهات معادية للاشتراكية. لقد ازداد دور اقتصاد الظل في تدمير الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي هذا الدور تجلى أولاً في عهد خروتشوف ثم في عهد بريجنيف لاحقاً.

لقد أكد لينين في حينه عندما انتصرت الثورة الاشتراكية في روسيا على ضرورة القضاء التام مرة واحدة وإلى الأبد على الميول والنشاطات الهادفة للحصول على ملكيات خاصة. لقد نجح ستالين في الحد من تلك الميول. لكن في عهد خروتشيف ثم في عهد برجنيف لاحقاً، لوحظ نمو تلك الظاهرة إلى حد كبير حيث نمت ظاهرة الملكية الخاصة. لكن فيما بعد ومع مرور الزمن ازدادت هذه الظاهرة اتساعاً أما في عهد غرباتشوف ويلتسن وصلت تلك الطبقة إلى حد مكنها من السيطرة على قطاعات واسعة من الاقتصاد السوفيتي المعني بالعملية الإنتاجية واستلام السلطة بعد ذلك.

إن اقتصاد الظل أو الاقتصاد الثاني، أظهر تأثيراً سلبياً كبيراً ومباشراً على مهام منظومة الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي. في جوهر الموضوع أن اقتصاد الظل أصبح أحد أهم الوسائل والطرق للحصول على الملكية الخاصة والدخل المالي - بالتوازي مع ذلك، أن جميع طرق الإنتاج والتوزيع الرأسمالية والذي اعتبرت منذ فترة وجيزة من مخلفات الماضي ولا عودة لها، عادت من جديد.

في واقع الأمر، أن جوهر «اقتصاد الظل، أو الاقتصاد الثاني» هو يعد نشاط إجرامي ولا شرعي. لذلك سعى القائمون عليه لإيجاد غطاء وتمويه مناسب من خلال امتداح «الرأسمالية» وإيجابياتها، بالرغم من طبيعتها الاستغلالية حتى وفق المقاييس الليبرالية.

يا لها من مهارة تخصصية في فن البلاغة الإجرامية الليبرالية المتنوعة التي لعبت دوراً نشطاً في تمويل شتى أنواع النشاطات والحملات العادية للبناء الاشتراكي في البلاد. في البداية بدأت تلك الحملات تحت مسمى العمل على نشر «الديمقراطية داخل الحزب والدولة». مع تزايد قوة الفئات البرجوازية، قاموا برفع مستوى مطالبهم ونشاطهم لدرجة أنهم أخذوا يشككون في أسس البناء الاشتراكي للمجتمع

السوفيتي. أنهم لم يكتفوا فقط في استغلال اقتصاد الظل لصالحهم، بل أنهم ساهموا في تمويل وقيادة أعمال ونشاطات مشابهة متنوعة.

عند دراسة وتحليل تأثير «اقتصاد الظل» والعواقب الاجتماعية على مجتمعات العديد من الدول لا بد من العودة إلى الوراء في البداية نعتبر أنه من الضروري تعريف القارئ على الدراسات العلمية الخاصة في هذا المجال من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتي نشرت في العديد من المطبوعات. سوف نقوم أيضاً بإلقاء الضوء بشكل عملي وواقعي على طرق انتشار وتكون هذه الظاهرة وحجمها ودورها.

في كتابنا هذا سوف نعطي تعريفاً «لاقتصاد الظل، أو الاقتصاد الثاني» والذي يعد شكل من أشكال النشاط الاقتصادي الهادف للحصول على مكاسب مادية شخصية ومنافع أخرى بطرق شرعية وأخرى غير شرعية. نفس هذا التعريف نجده في كتاب الباحث غريغوري غريسمان المنشور عام 1977 والذي يعد دراسة متكاملة في هذا المجال. من المدهش، أن أغلب استنتاجات المؤلف غريسمان بإطارها العام تتوافق مع أغلب طروحات الكتاب الجديين الذين اهتموا بهذا الموضوع.

إن إدخال مفردات الطرق القانونية وغير القانونية لتحقيق الأهداف الأساسية في تعريف «اقتصاد الظل» يحتل أهمية كبرى للحصول على التصور الحقيقي لجوهر وأسس العوائق السياسية والاجتماعية وتأثيرها.

من جهة أولى، لا شك في أن أي نشاط هادف للإثراء الشخصي وحيازة الملكية الخاصة يولد علاقات اجتماعية وقيم في جوهرها تناقض علاقات وقيم وأسس المجتمع الاشتراكي والملكية العامة لوسائل الإنتاج.

اعتماداً على ذلك، ليس من الصعب الافتراض أنه عند تطور الأحداث إلى حد معين فإن «اقتصاد الظل» قد يشكل مصدراً لتهديد الاشتراكية نفسها. في بداية إقامة السلطة السوفيتية وأثناء فترة حياة لينين وأسلافه من القادة حسبوا حساباً لذلك عندما قبلوا بتطبيق سياسة (النيب) «السياسة الاقتصادية الجديدة» تجنباً للانهيار الشامل للاقتصاد الروسي. من الواضح أنه في كوبا وعوا إمكانية حصول مخاطر من هذا النوع مرافقة لمرحلة النمو الاقتصادي «المرحلة الخاصة»، ذلك في

عام 1989 عندما حاولوا منح تشجيع للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الاقتصاد الكوبي لإنعاشه، من خلال السماح لبعض أشكال الملكية الخاصة والنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

عندما نقوم بتعريف «الاقتصاد الثاني أو اقتصاد الظل» بأنه كافة الطرق القانونية وغير القانونية المتبعة لتحقيق مكاسب اقتصادية، مع ذلك يجب أن لا نحكم بشكل أوتوماتيكي على سلبية محتواه بشكل كامل. كان من الواضح أن قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني مسؤولة عن القيام بمهام حياتية قصوى تخص البلاد بأسرها ونموها وتطورها الاقتصادي، لم تقم بعملها بشكل مجدي على سبيل المثال قطاع الخدمات والإصلاحات الفنية وتبادل بعض السلع ذات الاستهلاك الشخصي.

من المتعارف عليه، أن مثل ذلك النشاط يحتل عملياً مكانة هامة في أي اقتصاد. أن الاتحاد السوفيتي ليس استثناءاً فيما يخص هذا المجال. إضافة لذلك خلال فترة أعوام 1950-1985 لوحظ انخفضا في نسبة النشاط الاقتصادي القانوني، بينما على العكس لوحظ ارتفاع في نسبة النشاط الاقتصادي غير القانوني لصالح القطاع الخاص. مع مرور الزمن، أن تلك النزعة تحولت إلى عامل تفسخ للاقتصاد - سرعان ما تحول إلى عامل مدمر ليس فقط مهمة منظومة الاقتصاد الاشتراكي بل لبنية المجتمع واقتصاده.

إن «اقتصاد الظل» الذي يتناقض مع القانون مثله مثل السوق السوداء، هذا التناقض يحدث فقط في مجتمعات الدول الاشتراكية. أما النشاط الاقتصادي غير القانوني في الدول الرأسمالية ينحصر في تنظيم شبكات الدعارة والاتجار بالرقيق الأبيض وترويج المخدرات، الاتجار بالأدوية المقلدة المهربة والمشروبات الروحية المهربة، التلاعب بالحسابات بهدف التهرب من دفع الضرائب. الخ. في ظل تطبيق «قانون الحظر التام للمشروبات الروحية» في الولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأول من القرن العشرين، عندما كانت السوق السوداء فيما يتعلق بالمشروبات الروحية واسعة جداً وأرباحها ملكية. لاحقاً، في سنوات الحرب العالمية الثانية نشأت في أمريكا سوف سوداء لبيع إطارات السيارات، السكر. وبقية المواد التموينية ذات

الاستهلاك الواسع والتي توزع وفق نظام البطاقات في ظروف المجتمع الاشتراكي يمكن أن تحتل مشكلة السوق السوداء مكانة وحجماً عادياً أو حيزاً وأهمية كبيرة، هذا يتعلق بالنشاط الاقتصادي الخاص وانتشاره والمحدد من البداية ضمن إطار معين. إضافة لذلك أن السوق السوداء يمكن أن تتوسع تبعاً لازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية ذات الطلب الواسع والتي يمكن أن تكون كميتها في الدول الاشتراكية أقل من الطلب. أن ذلك يوضح إلى حد ما سبب انتشار الثورات الاشتراكية وانتصارها في الدول ذات الاقتصاد المتخلف أو في الدول الواقعة تحت نير الاستعمار أو ذات الاقتصاد المدمر أو التابع لدول أخرى. في تلك الدول أن الاهتمام الأكبر يكون لقضايا الدفاع والأمن، وهذا بدوره يؤدي إلى تخصيص موارد أقل لإنتاج السلع ذات الطلب الواسع. وعند حصول أي توتر دولي أو أزمات اقتصادية، تلجأ تلك الدول إلى استخدام نظام البطاقات لتوزيع المواد التموينية وتظهر الطوابير الطويلة أمام محلات بيع السلع... الخ.

في مثل تلك الظروف تظهر رغبة عند بعض الناس للحصول على المواد الاستهلاكية والخدمات باستخدام طرق وأساليب غير قانونية. وكلما كانت قائمة السلع النادرة طويلة، كلما ابتكرت طرق وأساليب احتيالية متعددة للحصول عليها. عادة في هذه الحالة يكون ردة فعل السلطات بتشديد المراقبة على النشاطات الاقتصادية غير الشرعية ذات الطابع الشخصي. في الدول ذات التوجهات الاشتراكية يترافق ذلك مع تدابير إدارية وتربوية تشرح لأفراد الشعب سبب حصول مثل تلك الحالات.

عادة أن رجال الاقتصاد في العالم ينظرون بلا مبالاة إلى قيام «السوق السوداء» في الدول ذات الاقتصاد المتخلف، باعتبار ذلك وضع عادي وطبيعي ومناسب لتلك الدول. أما قيام «اقتصاد الظل» وتوسعه في دولة مثل الاتحاد السوفيتي أثار استغراب ودهشة كافة علماء الاقتصاد في العالم وحتى علماء الاقتصاد الماركسيين.

إلى حد ما يمكن شرح تلك الحالة، في أنه وخلال فترة طويلة وبكل بساطة لم يتم دراسة وتحليل تلك الظاهرة بصورة جدية وعلمية. حتى أن الدراسة الصادرة

عام 1948 للكاتب الماركسي البريطاني موريس دوبا بعنوان «التطور الاقتصادي للاتحاد السوفيتي بعد عام 1917» لم تذكر أي شيء ذو أهمية. باستثناء الحالتان التي تم الإشارة إليهما حول عمل «البورصة السوداء» عام 1920، لم يتم التركيز على أي مشاكل من ذلك النوع، حتى في الكتاب الجديد المنقح والموسع الذي صدر عام 1968 في نيويورك.

نفس الأمر ينطبق على الدراسات الاقتصادية التي تمت داخل الاتحاد السوفيتي، ما عدا الدراسة التي أعدها ت. ي. كورياغينا عام والتي تم التحدث عنها قبل عام 1980، ما خلا ذلك لا أحد من رجال الاقتصاد السوفيتي لم يقم بإعارة أي اهتمام إلى المشاكل والمعضلات التي تتعلق بنمو ووجود «الاقتصاد الثاني» أو «الاقتصاد الظل». بالمناسبة أن ذلك لا يثير الدهشة إذا علمنا، أنه في فترة ما بعد عام 1960 يوجد ثلاثة من أربعة معاهدة متخصصة بالدراسات والبحوث العلمية والاقتصادية في الاتحاد السوفيتي كانت إلى جانب فكرة العلاقات النقدية السلعية باعتبارها أحد أشكال «اقتصاد السوق». (هذا حسب معطيات الكتاب للمؤلف اندارس اسلوند «كفاح غرباتشوف من أجل الإصلاح الاقتصادي»، الذي صدر في نيويورك عام 1989).

لذلك ليس من المستغرب أن لا نجد أحداً قد تطرق إلى ظاهرة «اقتصاد الظل» من خلال الدراسات الاقتصادية الأساسية والمشهورة والتي صدرت لرجال اقتصاد سوفييت حتى أنه لم تصدر أي إشارة إلى وجودها خلال عقود قيام السلطة السوفيتية حتى في مؤلفات اقتصاديين أمثال الكاتب ل. ليونتيف وكتابة «طريق الاقتصاد السياسي الأقصر» الصادر عام 1974، غ. أ. كوزلوف «الاقتصاد السياسي للاشتراكية» صادر عام 1977؛ غ. س. ساركيسيان «الاقتصاد السوفيتي آفاق وإنجازات»، صادر عام 1977، ب. ي. نيكيتن «أسس الاقتصاد السياسي» صادر عام 1983؛ ببوف «آفاق الاقتصاد السياسي» صادر عام 1985... الخ.

في كتابه «المعضلات الاقتصادية للاشتراكية» الصادر عام 1952 أوضح القائد السوفيتي ي. و. ستالين بشكل خاصاً إلى استمرار إنتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع من قبل القطاع الخاص المتواجد في المناطق البعيد عن المركز في

كافة أرجاء البلاد. في ذلك المؤلف لم يتم الإشارة إلى وجود أي خطر محتمل يهدد النظام الاشتراكي جراء وجود عناصر قطاع خاص تساهم في عملية الإنتاج ضمن المنظومة الاقتصادية للاشتراكية على الأغلب أن تلك الظاهرة (اقتصاد الظل) كانت محدودة الانتشار جداً في ذلك الوقت (لمزيد من الإيضاح يمكن مراجعة الكتاب الصادر للمؤلف برويس فرنكلين عام 1972 في نيويورك بعنوان «ستالين - كيف كان»).

نجد تحليلاً مختصر لحالة تجارة العملة الصعبة في «السوق السوداء» ضمن الدراسة الاقتصادية التي أعدها رجل الاقتصاد الأمريكي ذي التوجه التقدمي فيكتور بيرلو والتي عنوانها «كيف يعمل الاقتصاد السوفيتي» في الحقيقة كان ميالاً إلى اعتبار تلك الظاهرة محدودة جداً ومؤقتة. ضمن هذا الإطار يستشهد بيرلو بالعبارة التي قالها نائب رئيس مجلس الوزراء السوفيتي في حينه اناستاس فاغوغيان عندما عرف «السوق السوداء» على أنها «كمية ضئيلة من الخبث الذي يطفو على سطح مجتمعنا». إضافة لذلك يعتبر أن تلك الظاهرة ليست جديرة بالاهتمام لصغر حجمها». من الملفت للنظر أنه في الكتاب التالي للسيد بيرلو الذي عنوانه «التوازن الديناميكي» (المطبوع عام 1980)، وبالرغم من الشفافية والصراحة التي يتمتع بها الكتاب وغزارة المعلومات التي يتضمنها إضافة لمناقشة العديد من المسائل المتعلقة «باقتصاد الظل» إلا أنه لم يتطرق إلى موضوع السوق السوداء.

إن عدم الاكتراث لتلك المسألة شمل العديد من الباحثين الاقتصاديين ممن كان لديهم اهتمام بدراسة مشكلات الاشتراكية سواء كانوا رأسماليين أم ماركسيين. بالرغم من كل ذلك ومع بداية سبعينيات القرن الماضي ظهرت مجموعة متزايدة من علماء الاقتصاد في اغلب دول العالم وضعت نصب عينها الدراسة المعمقة لمسألة اقتصاد الظل. لقد كانوا أناس من مختلف المشارب العقائدية والاتجاهات السياسية. البعض منهم عاشوا وعملوا في الاتحاد السوفيتي نفسه، والآخرون عاشوا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، والبعض الآخر كان من علماء المخابرات المركزية الأمريكية المتخصصين.

بنتيجة الاهتمام المتزايد بظاهرة «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتي وبمبادرة

من البروفسور غريغوري غروسمان من جامعة كاليفورنيا والباحث فلاديمير تريمل من جامعة ديوك الولايات المتحدة بدءاً منذ عام 1985 قاما بنشر إصدارات دورية تهتم بظاهرة «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتي بشكل مشترك. بهذا الشكل وخلال الفترة منذ عام 1985 ولغاية عام 1993 تم إصدار 51 بحث اشترك بتحريرها 26 مؤلف ممن لهم اهتمام زائد بتلك الظاهرة، نصفهم اهتم بتلك الظاهرة في فترة حكم برجنيف. يجدر العلم أن المعلومات الأولية الأساسية لتلك الدراسات تم استقصائها اعتماداً على آراء واستجواب 1061 عائلة مهاجرة من الاتحاد السوفيتي خلال الأعوام 1971 ولغاية 1982.

إضافة لذلك وبفضل مبادرة مشتركة من قبل جامعتي بيركلي وديوك تم وضع دراسة أخرى موسعة ترجمت إلى عدة لغات غربية أساسية شملت 269 بحثاً حول مختلف المعضلات الاقتصادية وعلى رأسها «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية.

بالتوازي مع ازدياد عدد البحوث والدراسات حول هذه المسألة نجد أن «اقتصاد الظل» كان له تأثيراً مباشراً وقوياً على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتطور ونمو تلك الدول.

أما ما يخص القانون والتشريع النافذ في الاتحاد السوفيتي فإنه من حيث المبدأ لم يسمح بأي نشاط تجاري أو اقتصادي مهما كان صغيراً ما عدا حالات خاصة تمس المساعدة المنزلية أو الإنتاج الزراعي أو الحيواني في المنازل في الأرياف. لم يسمح أيضاً ببيع السلع أو المتاجرة بها وإعادة بيعها بهدف الحصول على ربح جراء ذلك، واعتبر أي عملية تجارية من جهات أو مواطنين أجانب باستخدام عملات أجنبية عمليات ممنوعة وتهدف للإثراء غير المشروع.

بالنتيجة، فإنه منذ البداية في الاتحاد السوفيتي تم منع أي عمل قد يؤدي إلى استغلال جهد الآخرين. لكنه فيما بعد تم السماح قانونياً ضمن المنظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأخرى ذات التوجه الاشتراكي في بعض الحالات المحددة بالقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية من قبل أشخاص. لذلك فإن القسم الأكبر من ذلك النشاط، كان موجهاً للمنفعة الشخصية من خلال

تقديم خدمات معينة للمجتمع، لكنه كان تحت المراقبة الدائمة ليكون قانونياً (بالطبع بعض الحالات تحولت إلى نشاطات «سرية» وغير قانونية).

على سبيل المثال، سمح القانون في الاتحاد السوفيتي للمواطنين العاملين ضمن الجمعيات الزراعية أو المنشآت الحكومية ذات الإنتاج الزراعي بامتلاك مساحات محدودة من الأراضي. مثل هذا الحق تم منحه في حالات كثيرة إلى أناس ليس لهم أي علاقة بالزراعة.

بهذا الشكل. وحسب المعطيات الإحصائية، لغاية عام 1974، كان الوضع بما يخص كمية العمل المصروفة على الأرض التي تم توزيعها على المواطنين والتي تعد ملكية خاصة لهم توازي 30٪ من مجمل ساعات العمل المخصصة لمجمل العمل الزراعي في البلاد. ذلك شكل عشر الوقت الزمني تقريباً لمجمل العمل في الاقتصاد بشكل كامل.

وفق نفس المعطيات التي تم ذكرها سابقاً، فإن العمل في الأراضي ذات الملكية الخاصة في تلك الفترة أدى إلى إنتاج 25٪ من مجمل الإنتاج الزراعي للاتحاد السوفيتي. أن القسم الأكبر من تلك المنتجات الزراعية تم تسويقها عبر منظومة تم إنشاؤها خصيصاً لهذه الغاية أنها أسواق الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

للأسف لا توجد معطيات إحصائية رسمية لا في الاتحاد السوفيتي ولا في باقي الدول الاشتراكية الأخرى تشرح بشكل مفصل وحتى النهاية حول «ريع الإنتاج الزراعي الغذائي» الذي تم ذكره في تلك الفترة. من الواضح أن ذلك بكل بساطة لا يمكنه أن يشمل الاحتياجات الضخمة من المنتجات الغذائية المخصصة لتغطية الاحتياطات الحكومية والعسكرية وسد الاحتياجات الحياتية لأفراد المجتمع من المواد الغذائية والتزامات التصدير أو المساعدات الغذائية المقدمة للدول الأخرى.

من الواضح جداً أن تلك الكميات الهائلة من السلع الغذائية لا يمكن إنتاجها إلا بواسطة القطاعات الحكومية الإنتاجية الضخمة والمزارع الجماعية. من المستغرب أن تلك المسألة بقيت خارج «دائرة الضوء» ولم تحظى بالدراسة العلمية والبحث ولا توجد حتى إحصاءات كافية أيضاً حولها. إضافة لذلك، ظلت رفوف المؤسسات الاستهلاكية تحوي على المواد الغذائية المنتجة من قبل المواطنين الذين

يمتلكون مزارع ريفية خاصة بهم، على الأغلب أنها نفسها التي تم ذكرها والتي يشكل إنتاجها ربع الإنتاج الزراعي ككل. ومع مرور الزمن، تابع هذا القسم من المنظمة الاقتصادية دعم وتقوية موقعه وحضوره وتأثير داخل المجتمع. بالرغم من ذلك ولأسباب عدة، لم يتم تصنيف هذا القطاع الاقتصادي على أنه قطاع خاص مع أن الواقع يوحي بذلك.

إضافة لذلك، امتلكت هذه العملية عدداً من التناقضات الداخلية، التي كان لها أثر كبيراً على مستقبل ونمو وتطور البلاد. على سبيل المثال وكما يؤكد الباحث الاقتصادي غروسمان من خلال مؤلفه الذي أنجزه عام 1977 والذي كان عنوانه «الاقتصاد الثاني في الاتحاد السوفيتي» كان من الصعب عملياً تجنب أو منع استخدام ممتلكات القطاع العام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي للمصالح الشخصية مثل الآليات الحكومية والمحروقات والأعلاف والأسمدة والبذار وباقي وسائط ومواد الإنتاج الأخرى والتي تعتبر ملكية عامة عائدة لمنظومة الاقتصاد الاشتراكي التابع للمجتمع. إضافة إلى ذلك الهدر الكبير في ما يخص ساعات العمل والذي يذهب لصالح القيام بأعمال ذات نفع شخصي ونشاطات خاصة والذي يعتبر انحرافاً وتهرباً عن العمل أثناء الدوام الرسمي. يؤكد ويوضح غروسمان من خلال مؤلفه بكل وضوح كافة أشكال تلك العمليات. على سبيل المثال كان قطاع السكن في الغالب حكومياً، لكن كان هناك نسبة كبيرة من المساكن ملكية خاصة. وحسب معطيات غروسمان، لغاية منتصف أعوام السبعينيات سكن في تلك المساكن نصف السكان. لكن أن نسبة عدد مالكي المنازل الخاصة في المدن تبلغ 25٪ مع أن الملكية الخاصة للمنازل هي قانونية تماماً أو أنها من الممكن أن تصبح مكاناً لشتى أشكال الأنشطة الاقتصادية الخاصة أو التي من الممكن أن لا تكون قانونية. من بينها تأجير تلك المساكن لأغراض وأهداف شتى، والبناء غير القانوني أو ترميم وإصلاح الأبنية السكنية، سرقة مواد البناء ذات الملكية الحكومية لاستخدامها في المساكن الخاصة، رشوة المسؤولين... الخ.

إضافة لذلك أن الأطباء العاملون وأطباء الأسنان، المعلمون والمدرسون وأصحاب المهن الأخرى كان بإمكانهم بشكل قانوني عرض خدماتهم المأجورة

للآخرين إضافة إلى عملهم الأساسي لدى الدولة.

كان من الطبيعي جداً في المناطق الريفية أن يقوم عمال إصلاح المنازل، بعرض خدماتهم إضافة إلى بعض الأنشطة الخدمية الأخرى. توجد أعمال وأنشطة يكون أجرها اعتماداً على نسبة الإنتاج مثل البحث عن الذهب وبعض أنواع الفلزات المعدنية الأخرى شرط تسليم ما يكتشفوه إلى الدولة. أن القانون لم يمانع في بيع الممتلكات الشخصية المستعملة.

وهكذا نجد أن النشاط الاقتصادي القانوني من حيث المبدأ لم يواجه عقبات تذكر في ظروف الاتحاد السوفيتي.

في الحقيقة قبل استلام غرباتشوف للسلطة كان حجم إنتاج السلع بواسطة القطاع الخاص في تراجع (بالرغم من ذلك أن حجمه من حيث القيمة المطلقة في ازدياد). حسب معطيات المحلل الاقتصادي غرسمان في عام 1977، فإن قيمة إنتاج القطاع الخاص مقارنة بمجمل الإنتاج القومي للاتحاد السوفيتي تعادل 10٪، في حين كانت النسبة في عام 1960 حوالي 22٪. مع هذا فإن النسبة الفعلية لحجم إنتاج القطاع الخاص يجب تقيمها اعتماداً على ازدياد حجم الإنتاج القومي للبلاد خلال تلك الفترة.

مع حلول عام 1955، ازدادت المشاكل مع ازدياد ظاهرة الكسب غير المشروع. والتي تمثلت بشتى أشكال التهريب عبر الحدود.

بهذا الشكل ظهرت بشكل تدريجي ظاهرة «اقتصاد الظل»، أو «الاقتصاد الثاني»... الخ.

وهكذا ومع مرور الزمن تجسدت هذه الظاهرة على أرض الواقع وانعكست هذه الأنشطة على شتى مناحي الحياة في المجتمع حيث تم استغلالها للحصول على مكاسب شخصية.

بالرغم من حنكة وعبقرية القائمين على اقتصاد الظل، إلا أن المصدر الرئيسي للإثراء غير المشروع بالنسبة لهم، ظل السرقة من الدولة ونهب أملاك الشعب. وحسب رأي الباحث الاقتصادي غروسمان، أن عمليات السطو على المال العام من الأشخاص تم في أماكن مباشرة ضمن الجهات المؤسسات التي يعملون بها.

«الفلاح يسرق العلف من الكلخون، لكي يعلف الماشية التي يربيها في منزله. أما العامل فيقوم بسرقة المواد والأدوات التي يستخدمها للقيام بالأعمال والأنشطة الخاصة به. الطبيب يسرق الأدوية والسائقين يسرقون البنزين. في أحياناً كثيرة يتم استخدام السيارات الحكومية «كتكسي خاصة». تزود السوق السوداء بشاحنات مليئة بالبضائع والسلع النادرة يتم بناء منازل خاصة أو ريفية باستخدام آليات حكومية ومواد مأخوذة من مخازن الدولة بواسطة عمال أثناء الدوام الرسمي، كذلك الأمر يتم إصلاح السيارات الخاصة باستخدام قطع غيار مسروقة من المستودعات الحكومية.

إضافة إلى تلك السرقات التي تعتبر متواضعة الحجم إذا ما قورنت بسرقات أكثر تعقيداً وأكثر تنظيماً وتخطيطاً. تعمل في تنظيم مثل هذه السرقات جماعات مهنية ذات طبيعة إجرامية، تستطيع أن تقوم بعمليات على مستويات كبيرة الحجم. يشترك في مثل هذه العمليات على سبيل المثال بعض كبار المسؤولين في قطاعات اقتصادية هامة من الأساليب المستخدمة تنسيق كميات من السلع النادرة وذات الطلب الواسع بالرغم من جودتها وصلاحيتها، ثم يقومون ببيعها في السوق السوداء.

حصلت حالات كثيرة عندما يقوم مسؤولي أو مدراء المستودعات الحكومية الضخمة وحين يتم تخزين السلع ذات الطلب الواسع لديهم وبالتواطئ مع العمال والمستخدمين يقومون بترك كمية كبيرة من السلع أو البضائع جانباً، ثم يقومون ببيعها إلى تجار السوق السوداء وبذلك يحصلون على دخول إضافية كبيرة. إضافة لذلك أن المنتجات ذات الاستخدام طويل الأمد، مثل السيارات السياحية، حيث ينتظر المواطن عدة سنوات لكي يأتي دوره لاستلام سيارته التي اكتتب عليها، هنا يأتي دور السماسرة لكي يتلاعبوا بالدور لقاء رشاوي مالية، عندما يتم استلام السيارة يمكن بيعها بأسعار تفوق السعر الرسمي.

إن قطاع الخدمات والإصلاح وحتى قطاع الإنتاج، بشكل مباشر يمكن أن يصبح مصدراً للدخل غير المشروع. من بين تلك الخدمات التي يمكن استغلالها للحصول على أموالاً غير شرعية. إصلاح المنازل، والسيارات الخفيفة وخدمات الخياطة المتنوعة وبيع وإصلاح الموبيليا بناء المساكن المخالفة والمنازل الريفية... الخ

عادة أن جميع أنواع تلك النشاطات تتم حصراً من خلالها استخدام المواد التي يتم الحصول عليها من المستودعات الحكومية أثناء الدوام الرسمي.

إن عمليات الحصول على ربح شخصي باستخدام طرق وأساليب إنتاج غير مشروعة وصلت إلى حجم كبير «الرأسمالية الخفية» بكل ما للكلمة من معنى. حصلت حالات عندما قام «الرأسماليون السريون» في توظيف أموالهم في تنظيم أنواع محددة من أشكال إنتاج السلع، ومن ثم بيعها في السوق السوداء.

حسب رأي غريسمان، على الأغلب كانت تتم عمليات إنتاج لبعض السلع ذات الطلب الواسع مثل بعض أنواع الملابس والأحذية وبعض اللوازم المنزلية والحياتية وأدوات الزينة... الخ. مع العلم أن تلك النشاطات الاقتصادية عادة تتم في المنشآت الصناعية والزراعية الحكومية أو التابعة للقطاع العام. أن عمليات تنفيذ مثل تلك العمليات يتخللها عادة دفع رشاوي وشراء ضمائر لبعض المسؤولين لتأمين التغطية اللازمة.

ضمن هذا المجال لا بد من التعرج إلى استنتاجات رجل القانون السوفيتي كونستانتين سميس من خلال كتابه «الفساد داخل الاتحاد السوفيتي - عالم الرأسمالية السري داخل الاتحاد السوفيتي»، الذي نشر عام 1982 في الولايات المتحدة الأمريكية. اعتماداً على انطباعات شخصية من خلال عمله في أعوام سبعينيات القرن الماضي باعتباره كان محامياً عن مجموعة من رجال الأعمال السريين المشهورين، توصل إلى استنتاج مفاده عملياً في البلاد وإلى جانب الاقتصاد الرسمي تعمل منظمة من المصانع والمنشآت الخاصة متطفلة عليه.

كانت تعتمد مصانع القطاع الخاص السرية على مواد أولية تعود ملكيتها إلى القطاع العام بينما تنتج بضائع وسلع تباع لصالح شخصي، وكانت تنتج سلع نادرة وذات طلب واسع من أصناف متعددة من التريكو والملبوسات، الأحذية، النظارات الشمسية، الحقائب ذات الموديلات الحديثة... الخ، أيضاً كان يتم إعادة نسخ وتوزيع الموسيقا الأجنبية على أشرطة كاسيت ويتم بيعها في الأسواق. حسب شهادة سميس أن ملكية تلك المعامل لا تعود إلى مجرد ثله قليلة من الأفراد بل إلى «مجموعات عائلية كبيرة تمتلك على الملايين ويقع تحت سيطرتها عشرات المنشآت».

بجهد مشترك من قبل جامعتي بيركلي وديوك تم طبع عدد لا يستهان به من الكتب الهامة حول «اقتصاد الظل والاقتصاد الثاني» في الاتحاد السوفيتي القسم الأكبر منها تتطرق على مرحلة برجنيف، وعلى الأخص خلال فترة مرضه الأخيرة. في شهر أيلول عام 1985 ظهر إلى النور كتاب فلاديمير تريمل والذي يبحث في مبيعات القطاع الخاص من المنتجات الزراعية في مدن الاتحاد السوفيتي. حسب معطيات تلك الدراسة بلغت قيمة تلك المبيعات 3.5 مليار روبل في السنة.

دراسة أخرى مهمة صدرت عام 1985 لغروسمان بعنوان «الاقتصاد الثاني في الاتحاد السوفيتي نظره من داخل صالون الحلاقة». حسب رأيه، فإن الحجم العام للرشاوي والبقاشيش ضمن قطاع الخدمات الحكومية التي يتم دفعها تجعل ذلك القطاع ينتمي بشكل كامل إلى «اقتصاد الظل».

في تشرين أول عام 1985 صدر كتاب بعنوان «صناعة الكحول المهرب في الاتحاد السوفيتي» للباحث تريمليا، حسب الدراسة فإن قيمة المشروبات الروحية من البيرة، النبيذ والفودكا والمنتجة بشكل غير قانوني مقارنة مع ما ينتجه القطاع الحكومي. والتي تباع بأسعار أعلى إضافة إلى قيمة الايتانول المسروقة من المنشآت الحكومية لصالح القطاع الخاص بلغت عام 1979 حوالي 2.2٪ من مجمل الإنتاج القومي للبلاد.

في عام 1987 صدرت دراسة للباحث ميخائيل الكسييف بمبادرة مشتركة لنفس الجامعتين بعنوان «"السوق السوداء" للبنزين في الاتحاد السوفيتي»، في دراسته تم أفراد معلومات تفصيلية حول كميات البنزين وأنواع المحروقات الأخرى التي يتم سرقتها. حسب معطيات الباحث، فإنه في أعوام السبعينات إن كميات البنزين المباعة من قبل سائقي السيارات الحكومية من مخصصات سياراتهم بلغت أكثر من 33٪ من مجمل مبيعات البنزين العامة في مراكز المحافظات وبسعر أقل من السعر الرسمي.

في دراسة أخرى لنفس المؤلف، مخصصة لمشكلة آجار البيوت ذات الملكية الخاصة في الاتحاد السوفيتي، حيث قام المؤلف بحساب المدخول لعام 1977 عن آجار المساكن بطريقة غير قانونية والتي بلغت حوالي 15 مليون روبل حسب القيمة

الرسمية للروبل في تلك الفترة الزمنية.

في الدراسة التي أجراها كيمبيرلي نيغاوزرالصادرة عام 1992 حول «الاقتصاد الثاني» ، والتي أفرد مثال خدمة دفن الموتى والتي يضطر ذوي المتوفى على دفع رشاوي وبخشيش تفوق أربعة أضعاف التكلفة الرسمية المحددة لهذه الخدمة.

في دراسة سابقة لنفس الكاتب صادرة عام 1990 بعنوان «سوق المخدرات غير القانوني لأعوام نهاية الثمانينات في الاتحاد السوفيتي» ودراسة أخرى بعنوان «سوق الدعارة في الاتحاد السوفيتي» صادرة عام 1989 للمؤلف (كليفوردغيدي) تبحث الدراستان هاتان الظاهرتان بالتفصيل في «اقتصاد الظل» خلال فترة البيريسترويكا.

في عام 2000 أقدمت دار «كلوفير» المتخصصة بنشر الكتب القانونية بطباعة مرجع عنوانه «الجرائم الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي» (تحت إشراف أ. ف. ليدنوفي وم. كورتشيكان) قام كورتشيكان بتأليف أحد أقسام المرجع الذي يوضح عمل منظمة النقل العام في جمهورية أرمينيا السوفيتية ودورها وتأثيرها في «اقتصاد الظل».

كانت هذه الجمهورية على الدوام تمتلك على خصوصية حول الحالة الاجتماعية أن كاتب البحث يعتبر أن ما يحصل في أرمينيا ينطبق على مجمل البلاد عموماً بما يخص «اقتصاد الظل». أن البحث يتطرق بشكل مفصل إلى عمل وحياة سائقي باصات النقل العام في جمهورية أرمينيا. أن دخل سائقي الباصات هناك أعلى بكثير من متوسط دخل أمثالهم في باقي الجمهوريات. أن العلاوة تشكل دخلاً إضافياً ، تزيد عن الراتب الأساسي. أثناء سير الباص، يدفع الركاب الأجور مباشرة إلى السائق وبأسعار أعلى من الأسعار الحكومية المحددة. ثم يقوم السائق بعد نهاية عمله اليومي بمحاسبة إداراته وفق الأسعار الرسمية المحددة بسعر البطاقات المباعة. عندما يتعطل الباص ويرسل إلى رحبه الإصلاح يكون من مصلحة السائق أن لا تطول فترة الإصلاح وتوقف الباص مدة طويلة. لذلك يقوم السائق بدفع رشوة إلى أحد ما من أجل الإصلاح السريع وفق حسابات كورتشييان، فإن الدخل الصافي لسائق الباص في الشهر بعد اقتطاع المصاريف في المتوسط يفوق رابته الشهري الرسمي من 2-3 مرة.

إضافة إلى ذلك يؤكد المؤلف في بحثه وبسبب ظهور المشاكل الاقتصادية الموضوعية إضافة إلى الآثار السلبية لبعض إصلاحات غرباتشوف. أصبح أكثر سكان البلاد منغمسين بشكل أو بآخر في آلية عمل «اقتصاد الظل» بسبب كل ذلك أصبح ليس من المستغرب بالنتيجة أن تعم هذه الظاهرة، بل أضحت هي القوة الطاغية في عملية توزيع البضائع والخدمات في عموم البلاد.

ما هي حقيقة حجم «اقتصاد الظل» على أرض الواقع؟ من أجل الإجابة على هذا السؤال يحاول الباحثون العلميون استخدام شتى أنواع الطرق والوسائل. في العادة القسم الأكبر منهم يعبرون عن شكوكهم في المعطيات التي يستخدمها زملائهم في دراساتهم هذه الشكوك تتعلق أيضاً حتى بالمعطيات الرسمية التي تدور حول التطور الاقتصادي للاتحاد السوفيتي التي ظهرت في فترة تأسيسه وفي الفترة اللاحقة.

إضافة لذلك، أن جميع الباحثين الاقتصاديين الذين يهتمون في هذا المجال يميلون إلى أن العشرين سنة الأخيرة التي سبقت تفكك الاتحاد قد شهدت تزايداً كبيراً لتأثير «اقتصاد الظل» على وضع الاتحاد السوفيتي في جميع مفاصله الاقتصادية ونموه.

إن الدراسة التي قام بها كل «من الباحثين تريمبل والكسيف، على سبيل المثال تحوي على تحليل مفصل حول الظاهرة الشاذة بين علاقة مستوى الدخل الرسمي لسكان بعض المناطق الروسية وأوكرانيا من جهة أولى والكتلة النقدية التي بحوزة المواطنين إضافة إلى المدخرات والاستهلاك لنفس المواطنين خلال نفس الفترة من جهة ثانية. حيث تبين من حيث النتيجة أن حجم الإنفاق والادخار عموماً يفوق الدخل الرسمي، أن هذه الظاهرة تزايدت تدريجياً خلال الأعوام 1969 ولغاية عام 1989. وهذا أن دل على شيء فهو يدل على ازدياد نسبة الدخل غير المشروع لدى المواطنين. على أساس ذلك توصل الباحثان إلى نتيجة تبرهن على وجود وسرعة نمو «الاقتصاد الثاني (اقتصاد الظل) أي الاقتصاد غير الشرعي وخصوصاً في الفترة من عام 1965 ولغاية عام 1985.

نستطيع أن نلاحظ من خلال الدراسة، أن أسباب تلك الظاهرة قد تكون

أكثر عمقاً وتأثيراً على الحالة الاقتصادية للبلاد خلال تلك الفترة. بلا شك أن دخل المواطنين السوفيت قد ارتفع خلال نفس الفترة وبجميع فئاتهم. بنسبة أقل ازدادت إمكانية الاستخدام الشرعي لتلك المداخيل، والتي ذهبت إلى البنوك على شكل مدخرات شخصية أو للنفقات الاستهلاكية. اعتماداً على تحليل معطيات الإحصاءات حول النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي، لعام 1991 للباحث يون كيم من جامعة فاربيك الأمريكية والمنشورة عام 2003 والذي كان عنوانه «الاقتصاد الثاني ودوره في حياة المزارعين في الاتحاد السوفيتي». توصلت تلك الدراسة إلى حقيقة ازدياد حجم «اقتصاد الظل» خلال الفترة من عام 1969-1991 بشكل كبير جداً.

بما يخص تحليل ظواهر وعمليات «الاقتصاد الثاني» المخصص لبحث «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتي للباحث العلمي من معهد البحوث الاقتصادية التابع إلى لجنة تخطيط الدولة ت. ي. كريلغين والمنشور عام 1990 من قبل دار النشر «برافدا» والذي يحوي على خلاصة أعمال وأبحاث الاقتصاديين السوفييت بما يخص «الاقتصاد الثاني».

من خلال تحليله للأمور، استخدم كرياغين نفس طرق الباحثين تريميل والكسيف إن هذا البحث يؤكد خلال مقارنة حجم الدخل الرسمي العام خلال شهر مع حجم الإنفاق الشخصي أو الادخار لكل مواطن على توسع ونمو «الاقتصاد الثاني»، الجدول التالي يوضح ذلك بالأرقام.

جدول ازدياد الدخل الشهري خلال السنوات 1960-1988 مقارنة مع نمو حجم الادخار والإنفاق للحصول على السلع والخدمات

	1960	1970	1975	1980	1985	1988
الرواتب الشهرية (مليار روبل)	80.6	122	145.8	168.9	190.1	219.8
النسبة بالمقارنة مع سنة 1961	-	152	180	210	236	273
الإنفاق العام والادخار بمليارات الروبلات	103.2	223.2	329.9	464.6	590	718.4
النسبة بالمقارنة مع سنة 1960	-	216	320	450	572	696

إن كرياغن يتعامل مع المعطيات التي تتعلق بوضع الاقتصاد السوفيتي عموماً، اعتماداً على تلك المعطيات حيث توصل إلى استنتاج مفاده أن تسارع نمو «اقتصاد الظل» يفوق سرعة نمو الاقتصاد الرسمي خلال فترة عشرين عاماً، أي منذ بداية عام 1960 وحتى عام 1980 من القرن الماضي إن قيمة الإنتاج القومي وحجم الإنفاق على سلع التجزئة والخدمات ارتفع وسطياً بمقدار 4-5 أضعاف في نفس الوقت، نرى أن قيمة التعاملات في «اقتصاد الظل» قفز عموماً بمقدار 18 مرة.

مع ذلك، وبالرغم من تلك الاستنتاجات العملية بما يخص الدراسات حول «اقتصاد الظل»، وحجمه الحقيقي، إلا أنه من الصعب عملياً التوصل إلى قيم حقيقية دقيقة. عدد كبير من رجال الاقتصاد من مختلف المشارب والاتجاهات، من داخل الاتحاد السوفيتي ومن الولايات المتحدة الأمريكية، توصلوا إلى وجهة نظر واحدة، مفادها أنه من الصعب بمكان التوصل إلى الحجم الحقيقي «لاقتصاد الظل» مقارنة بالاقتصاد العام للبلاد.

أسباب عدة من التحليل العقلي تجعل الأمور تميل إلى التشاؤم لوجود ظواهر ليست طبيعية في المجال الاقتصادي، مثل «اقتصاد الظل»، «الاقتصاد الغير شرعي» «الاقتصاد السري»، «القطاع الخاص»، «العلاقات الاستغلالية» المرتبطة بالسوق السوداء، أن جميع تلك المسميات لا تعكس الصورة الحقيقية لما يحصل بعض الباحثين الاقتصاديين، يعتبرون أن الحد الفاصل بين الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل يحدد بشريعة أو عدم قانونيه تلك العمليات، مجموعة ثانية من الباحثين يعتبرون أن «الاقتصاد الثاني» هو بمثابة «النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص» مجموعة ثالثة ترى أن العمليات الاقتصادية السرية، هي عمليات اقتصادية غير شرعية وغير قانونية.

على قاعدة امتلاك معطيات اقتصادية دقيقة، الخبير الاقتصادي كرياغين يقوم ببعض الحسابات التي استنتج منها. أن الخدمات والسلع الغير شرعية قد ازدادت قيمتها من 5 مليار روبل أعوام الستينيات لتصبح 90 مليار روبل مع نهاية أعوام الثمانينات من القرن الماضي.

وفق الأسعار الرائجة للعام 1960، كان الدخل القومي للاتحاد السوفيتي 195

مليار روبل، ووصل في عام 1988 إلى 422 مليار روبل، أما عام 1990 فلقد وصل إلى 701 مليار روبل.

هذا يظهر أن حجم «الاقتصاد الثاني» يبلغ وسطياً 3.4٪ من حجم الإنتاج القومي الكلي في عام 1960. في عام 1988 ازداد ليبلغ 20٪ منه، أما في عام 1990 فلقد بلغ 12.8 ٪ من الإنتاج القومي، أن الانخفاض الملحوظ في نسبة حجم «اقتصاد الظل» لعام 1990 يعود إلى حصول تغيير في التشريعات القانونية، حيث أصبح العديد من النشاطات الاقتصادية قانونياً وشرعياً، في حين كانت سابقاً تعتبر غير شرعية.

وحسب نفس طريقة الحساب للباحث كرياغن، فإن مجمل قيمة المدخرات المالية والتي جمعت بطريقة غير شرعية وذات الطابع الشخصي وصلت إلى حجم 240-200 مليار روبل. هذا يشكل ما نسبته 20-25٪ من مجمل الممتلكات الخاصة.

إن معطيات ت. كرياغن تعطي تصور فقط عن الدخل الحاصل بواسطة طرق غير مشروعة. أما الحجم الكامل للنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص غير القانوني يمكن أن تحصل عليه بعد إضافة قيمة النشاط الاقتصادي الخاص القانوني، أي ما نسبته 10٪ إضافة على ما سبق أي ما مجموعه 30٪ من مجمل الدخول الحاصلة لعام 1988 أي ما يعادل 30-35٪ من مجمل المدخرات الشخصية لنفس العام.

يصبح الأمر أكثر وضوحاً عند إتمام الإضافات المذكورة سابقاً إلى معطيات كرياغين عندها نحصل على نتائج تطابق معطيات غريغوري غروسمان التي قدمها في مؤلفه الذي عنوانه «المظاهر السرية، وعمليات توسع آليات اقتصاد السوق في الاتحاد السوفيتي» (المنشور في شهر كانون الثاني من عام 1990). بالمناسبة في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبرون غروسمان من أشهر المختصين في هذا المجال.

إن غروسمان يستخدم معلومات دقيقة في بحثه، حصل عليها من مقابلات أجراها مع أكثر من 1000 شخص من المهاجرين الذين غادروا الاتحاد السوفيتي إلى غير رجعة. اعتماداً على ذلك توصل إلى نتيجة مفادها، أنه مع نهاية السبعينات، فإن 30٪ من مجمل دخل المواطنين الذين يعيشون داخل المدن السوفيتية (أو حوالي 62٪ من مجمل سكان الاتحاد السوفيتي) قد حصلوا على دخل مالي من جراء ممارسة أنواع عدة من النشاط الاقتصادي الشخصي المشروع وغير المشروع.

هذا النتيجة تدعمها إلى حد بعيد المعطيات الاجتماعية حول وضع «الاقتصاد الثاني» في الاتحاد السوفيتي والتي تم نشرها بعد عام 1991. من خلال الدراسة المذكورة سابقاً حول النشاط الاقتصادي غير القانوني للأسر السوفيتية (والمنشور عام 2000) من قبل الباحث الاقتصادي بيونغ - يون كيم من جامعة فارفيكا البريطانية والذي يحدد بها حدود وحجوم «الاقتصاد الثاني» اعتماداً على معطيات إحصائية للأسر السوفيتية». تحوي تلك الدراسة على معطيات حول مدخول ومصاريف الأسر ابتداء منذ عام 1969 وحتى عام 1990 والتي نظمتها الحكومة السوفيتية اعتماداً على دراسة 62000 إلى 90000 عينه من الأسر السوفيتية. أن تلك المقالة تحوي على معطيات حول الدخل القانوني وغير القانوني وكذلك على النفقات ومن ضمنها بالتأكيد ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي الخاص. وليس بالضرورة أن تكون جمع تلك الأنشطة غير مشروعه. أن الدخل غير الرسمي والمشروع ممكن أن يكون جراء الجهد العضلي، أو الناتج عن بيع منتوجات زراعية أو حيوانية. أما النفقات غير «الرسمية» ممكن أن تكون فيه تكاليف المنتجات الغذائية المنتجة ذاتياً أو المشتراة من الغير.

لقد واجه الباحث كيم صعوبة في الحصول على معلومات من الأشخاص حول دخلهم وإنفاقهم غير المشروع، على عكس الأشخاص المهاجرين إلى خارج الاتحاد السوفيتي والذي اعتمد عليهم غروسمان في بحثه ودراسته الاقتصادية. من جهة ثانية أن الأشخاص الذين اعتمد عليهم غروسمان كانوا لا يحبون نمط الحياة في الاتحاد السوفيتي وغير ميالين إلى الاشتراكية. بعكس الإحصاءات التي تم القيام بها داخل الاتحاد السوفيتي ومن قبل الحكومة. في هذا المجال يمكن الافتراض أن الأناس الذين هاجروا إلى خارج الاتحاد السوفيتي هم كانوا في الغالب لهم نشاط اقتصادي خاص متعدد مقارنة بأولئك الذين لم يهاجروا. وهكذا نجد في النتيجة أنه من خلال دراسة كيم أن حجم «اقتصاد الظل» أقل بكثير من الدراسة التي اعتمد عليها غروسمان وهذا ليس بالمستغرب.

لهذا السبب نجد وفق حسابات كيم أن حجم الدخل الناتج عن «الاقتصاد الثاني» يبلغ 16٪، بينما نجده لدى غروسمان 28-30٪ من مجمل الناتج القومي للبلاد.

وهكذا بعد أخذ مختلف التناقضات الداخلية بين المجموعتين التي خضعتا للدراسة في الحسبان نجد أن الحقيقة تكمن في المنتصف.

من المهم أيضاً الإطلاع على استنتاج آخر لغروسمان الذي تتضمنه الدراسة المنشورة في لندن عام 1989 تحت إشراف ستانسلاف كومل بعنوان «الإصلاحات الاقتصادية في عالم الاشتراكية». من خلال بحثه يتوصل غروسمان إلى استنتاج مفاده، في واقع الأمر «أن اقتصاد الظل» كان منتشراً في باقي الجمهوريات السوفيتية أكثر من انتشاره في روسيا. هنا نعرض أمثلة على حجم اقتصاد الظل في بعض الجمهوريات السوفيتية أثناء فترة حكم برجنيف.

جدول يوضح حجم اقتصاد الظل لبعض الجمهوريات السوفيتية

حسب دراسة غروسمان

روسيا	%29.6
روسيا البيضاء، ملدافيا، أوكرانيا	%40.2
أرمينيا (الأرمن حصراً)	%64.2
منطقة ما وراء القوقاس الأوروبية وآسيا الوسطى	%49.7

حسب معطيات غروسمان، إلى نهاية أعوام السبعينات من القرن الماضي، فإن نسبة 30٪ من دخل سكان المدن وسطياً أتى من اقتصاد الظل في عموم مدن الاتحاد السوفيتي. أما في مناطق الاتحاد السوفيتي الجنوبية مثل (جورجيا، أرمينيا، اذربيجان وآسيا الوسطى) بلغت النسبة أعلى من ذلك بكثير وخصوصاً مناطق روسيا الشمالية والوسطى. في بعض المناطق وصلت نسبة اقتصاد الظل إلى نسبة توازي الاقتصاد الرسمي وأحياناً تفوقت عليها.

أن استنتاجات غروسمان هذه، تتوافق مع معطيات الإحصاءات الرسمية التي اعتمد عليها الباحث بيونغ - يون كيم وآخرون. حسب رأي أولئك الباحثون فإن «الاقتصاد الثاني» كان اقل انتشاراً في روسيا واستونيا ولاتفيا، أما المناطق التي اتسمت بانتشار أكبر لاقتصاد الظل فكانت «أوزبسكتان، جورجيا، اذربيجان، قرغيزيا، طاجيكستان، وأرمينيا».

هنا السؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هو عدد الأشخاص المشاركين في اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي؟ القسم الأكبر من الباحثين عملياً يقرون أنه في

أعوام الثمانينات، فإن الأغلبية الساحقة من المجتمع السوفيتي كانت مشاركة بشكل أو بآخر في اقتصاد الظل من خلال نشاطات بشكل مباشر أو غير مباشر. وكما كتب دافيد بريس جونس في كتابه «الموت الغريب للإمبراطورية السوفيتية» (الصادر في نيويورك عام 1995)، حول مقولة مصدرها ليونيد برجنيف كما يدعون أنه قال حول اتساع مجال الدخول المرابح الناتجة من أعمال خاصة «لا أحد يستطيع أن يعيش على دخل واحد».

اعتماداً على تلك التوجهات، فإن أفراد المجتمع لم يعدموا الوسيلة للحصول على دخل إضافي غير مشروع مثل الرشوة أو السرقة أو التجارة في السوق السوداء... الخ. والأهم من ذلك، هو ظهور شريحة من المجتمع أخذت في تقوية نفوذها اعتماداً على طرق الكسب غير المشروع المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الخاص. أن العديد من المضاربين الحاذقين والذين نجحوا في عهد برجنيف في الحصول على رأسمال ضخم تمت تسميتهم «بالأغنياء الجدد». حول ذلك يكتب غروسمان في إحدى مقالاته «العواقب السياسية والاجتماعية للتضخم وأثر ذلك في كبح وتيرة النمو الاقتصادي» المنشورة في مجلة «الاقتصاد والسياسة في الاتحاد السوفيتي» المطبوعة عام 1986.

وهكذا ومع مرور الزمن، فإن تلك الشريحة الاجتماعية من المجتمع الروسي أخذت تقوي نفوذها وقوتها المادية بحيث أصبحت أقرب ما تكون إلى الطبقة البرجوازية.

حاول بعض الباحثين العلميين تحديد نسبة الحجم الاقتصادي للطبقة البرجوازية الناشئة في «اقتصاد الظل». والذين تمكنوا من جني مداخيل عالية غير قانونية، جراء النشاط الاقتصادي الخاص. أن فلاديمير تريمل على سبيل المثال، يعتبر أنه وحتى نهاية الثمانينات، فإن حجم التعاملات الاقتصادية للعاملين في اقتصاد الظل وصل إلى 10-12٪ من مجمل القوى العاملة في البلاد. أن الباحث الاقتصادي كرياغين بدوره، يؤكد من خلال معطياته أن عدد العاملين في «اقتصاد الظل» قد قفز من 6 مليون في بداية الستينيات إلى 17-20 مليون عام 1974. (هذا يشكل 6-7٪ من تعداد سكان البلاد). وفي عام 1989 وصل العدد إلى 30 مليون (أي 12٪ من سكان البلاد).

يعطي غروسمان الاستنتاجات التالية حول مختلف الآراء بما يخص حقائق وحجم الاقتصاد الثاني في فترة منتصف ثمانينات القرن الماضي:

«لقد تبين أنه خلال العقود الثلاثة المنصرمة من عمر الاتحاد السوفيتي» إن جميع قطاعات الاقتصاد مليئة بالنشاطات السرية غير المشروعة من مختلف الأشكال والأنواع وهي متجسدة ابتداء من الصناعات الخفيفة والخدمات ذات الطلب والاحتياج الواسع وحتى طرق توزيعها إلى المستهلكين وخصوصاً السلع النادرة الوجود.

لقد تبين أن أكثر الشركات أو القطاعات أو المنشآت ربحاً هي تلك التي تلبي طلبات بعض الزبائن المعينين شديدي الإنفاق من السلع المتقنة والأطعمة الفاخرة. مع مرور الزمن أضحت بعض اتجاهات «الاقتصاد الثاني» تمتلك على حجم مذهل وانتشاراً واسعاً، وطرق عمل وتنظيم أكثر مهينة.

حسب اعتقادنا، أن التناقض الحاصل بين أنشطة «اقتصاد الظل» وبين النمط العام للاقتصاد الاشتراكي للبلاد، خلال مرحلة معينة من التطور الاجتماعي والسياسي ولّد أهم العوامل التي أدت إلى تدمير البناء الاجتماعي واستنزاف المنظومة السوفيتية.

إن وجود وجوهر وصفات ظاهرة نزعة الملكية الخاصة خلقت إلى حد بعيد العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية داخل الاتحاد السوفيتي بعد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. في فترة أعوام الثمانينات ظهرت مطالبات صريحة وعلنية من أجل أحداث تغييرات عميقة في الاقتصاد الاشتراكي وفي بناء المجتمع إلى حد سواء. من جهة ثانية ظهر عامل اقتصادي داخلي هام ساهم في دعم أفكار وسياسة غرباتشوف، والذي أدى في النتيجة النهائية إلى دمار الاشتراكية السوفيتية.

للوهلة الأولى يخيل أن «اقتصاد الظل» قد قام بدور إيجابي محدد ساهم في استقرار الاقتصاد الوطني ومختلف منظومات الاقتصاد الاشتراكي. إلى حد ما أن «اقتصاد الظل» ساهم في تأمين بعض المتطلبات الاستهلاكية للناس والتي كانت خارج اهتمام القطاع الاقتصادي الأساسي لأسباب متعددة بهذا الشكل فقد ساهم في تخفيف استياء بعض فئات المجتمع من نقص بعض أنواع السلع والبضائع

الاستهلاكية. هذا أدى إلى التقليل من انتقال كثير من فئات الناس إلى معارضين للنظام القائم.

من الممكن ولهذه الأسباب مجتمعة جعلت السلطة السوفيتية تغض الطرف عن بعض أعمال ونشاطات «اقتصاد الظل» وحتى ولو كانت تتقاطع مع متطلبات القانون. لقد لاحظنا الإهمال التام للعديد من الدراسات الاقتصادية السوفيتية التي تتمحور حول ذلك. وكما أكد رئيس معهد الدراسات العلمية والتخطيط السوفيتي حيث كانت تعمل السيدة كرياغينا، أن أول دراسة منشورة حول «اقتصاد الظل» ظهرت في بداية أعوام الثمانينات. لكن الدراسة التي تحوي على معلومات أكثر تفصيلاً في هذا المجال نشرت في شهر شباط عام 1992 وكانت بعنوان «اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي».

الأمر الأكثر غرابة وأهمية، أن السلطات الرسمية لم تتخذ أي إجراءات جدية هادئة لكبح نشاطات «اقتصاد الظل» الغير قانونية. بما يتعلق بذلك أكد الباحث غروسمان أنه «مع بداية أعوام الستينيات، فإن «اقتصاد الظل» لم يتصف بالانتشار الواسع فحسب بل وبالتنظيم والحجم الكبير وكذلك بالنضج. لكن عندما وصلت الأمور إلى مستوى معين من عهد خروتشوف الذي أظهر ردة فعل قاسية. عندها فقط تم شن حملة ضخمة ضد ظاهرة «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتي. حتى أنه تم فرض عقوبة الإعدام بحق من يمارس أعمالاً من ذلك النوع. لكن الواقع أظهر أن حملة خروتشوف أو إجراءات من سبعة أو من تلاه لم تفلح في تقليص نشاطات «اقتصاد الظل» ونموه السريع. في فترة حكم برجنيف (1964-1982) اعتبرت أنها الفترة الذهبية لنمو وتوسع اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي. من الصعب التكهن هل حصلت ذلك التغاضي بشكل مقصود أم مكافأة لنشاطات بعض مسؤولي السلطة التنفيذية.

قلما تم الإشارة إلى انتهاكات حقيقية مشابهة، بل يمكن تأكيد انعدام حصول تحقيقات قضائية جدية لنشاطات اقتصادية علنية وغير شرعية. مع بداية الثمانينيات على سبيل المثال، فإن الجرائم المنفذة من قبل المحتكرين - التي تتضمن شراء كمية كبيرة من السلع بهدف إعادة بيعها بسعر أعلى لغاية الربح -

تضمنت نسبة 2٪ من جميع الجرائم الاقتصادية المسجلة رسمياً.

مع أنه وحسب الدراسة التي قدمها الباحث الاقتصادي الروسي ميخائيل الكسيف الذي عنوانها «اقتصاد الظل» الذي يؤكد أن حجم الجرائم والخروقات الاقتصادية تعد بالحد الأدنى أعلى من الإحصاءات الرسمية المعلنة بمقدار 200 ضعف. (أن دراسة الكسيف قد اعتمد عليها الباحث الكندي مايكل وكر في مؤلفه «حجم وتأثير اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي». المنشورة عام 1997 في جامعة فريزر في فانكوفر - كندا).

بغض النظر عن التناقضات الحاصلة في مختلف الدراسات والمعطيات والأبحاث، نستطيع الوصول إلى النتيجة التالية إن جميع الأخطاء التي اقترفتها القيادة السوفيتية لم توازي الضرر الناتج عن النشاطات الاقتصادية غير القانونية التي مورست لفترة طويلة وكان لها الأثر الضار والهدام في بنيان الدولة السوفيتية. حسب وجهة نظرنا، أتى الوقت الذي يتوجب على الجميع دفع فاتورة الفساد والأخطاء التي ارتكبت، وكذلك الأمر أيضاً يتوجب على المواطنين دفع ثمن المنافع المؤقتة التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة والتي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي. مع العلم أن «اقتصاد الظل» في الاتحاد السوفيتية قد قدم منافع مادية إلى بعض قطاعات الشعب السوفيتية في بعض فترات ازدهاره.

يجدر العلم أن «اقتصاد الظل» خلال مراحل تكونه وازدهاره قد ولد ونما في رحم اقتصاد البلاد الأساسي واستمر متطفلاً على القطعات الاقتصادية ذات الملكية العامة. هكذا نجد أن «اقتصاد الظل» قام بدور العلقة التي امتصت دم القطاع العام على مدى عقود إلى أن حلت اللحظة التي أنهار بها الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي.

حتى في تلك الحالات التي قام بها «اقتصاد الظل» بتلبية حاجات وأذواق بعض شرائح المجتمع وساهم في تقليل حجم سخطهم تجاه الاشتراكية، إلا أنه في نفس الوقت، ساهم في تكون بؤر من التوتر لتعارضه مع قيم الاشتراكية ونظمها لدرجة السير باتجاه معاكس لها بشكل واضح. هنا كان كرياغن محقاً تماماً عندما أكد «أن قيام اقتصاد الظل بتوفير بعض السلع الاستهلاكية النادرة، في نفس

الوقت ساهم في ظهور أخرى جديدة». أن ذلك أدى إلى نقص المزيد من السلع النادرة، وهذا أدى إلى تنشيط قطاعات اقتصاد الظل وزيادة انتشارها، كانتشار السرطان في الجسم. في النتيجة كل ذلك أدى إلى حصول «عدم استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي داخل المجتمع».

إن ازدياد حجم النشاط الاقتصادي غير الشرعي، أدى إلى التأثير سلباً على حياة الناس وعلى الحالة الاقتصادية للمجتمع. وكما ذكر سابقاً أن «اقتصاد الظل» تشكل ونما متطفلاً على جسم الاقتصاد الاشتراكي واستمد سبل بقائه من كافة منشآت القطاع العام الاقتصادية وهذا الحق ضرراً بالغاً باقتصاد البلاد. لقد أكد الكسيف بشكل خاص أن منشآت إنتاجية كاملة وصلت إلى حد الانهيار بسبب فساد مدرائها وتحويل المواد الأولية الداخلة إليها والسلع المصنعة لصالح «السوق السوداء».

إن وجود ونشاط «اقتصاد الظل» أدى إلى أحداث الضرر الشديد والفوضى في منظومة التخطيط المركزي للاقتصاد. على سبيل المثال، عندما تسير منشأة ما على طريق التوازن في عملها، عندها أن أي أخطأ يتم ارتكابها بعد وضع الخطط الإنتاجية بسبب تسريب مواد أولية إلى السوق السوداء أو ما شبه... الخ. عندها يصعب تنفيذ الخطط الإنتاجية الموضوعة ويصعب أيضاً على المخططين في معالجة أوضاع تلك المؤسسات وإعادة التوازن والاستقرار لعملها مستقبلاً. أن علم ونشاط اقتصاد الظل يؤدي إلى خلق معوقات ضخمة أمام الاقتصاد ذي التخطيط المركزي ويؤدي لقطع الاتصال العكسي بين مختلف آليات الاقتصاد الوطني، وجعل منظومة التخطيط المركزي تعمل بشكل شبه أعمى، بسبب تشوه الصورة الواقعية أمامها، هذه الحالة يمكن ملاحظتها ليس في واقع قطاعات إنتاجية معينة فحسب، بل وعلى مستوى البلاد ككل.

إضافة إلى ذلك أن الانتشار الواسع لظاهرة جني المال بطرق غير شرعية، أدت إلى خلق مظاهر سلبية ذات طابع اجتماعي ونفسي. ونما الشعور بعدم المساواة الاجتماعية هذا ولد ظاهرة الكره والحسد بين المواطنين. باختصار أن «اقتصاد الظل» أدى إلى خلق مشاكل إضافية على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية، والتي تطلب إيجاد الحلول الناجعة والسريعة لها من قبل السلطة السوفيتية. وخلاف ذلك سوف يؤدي إلى نشوء مشاكل جديدة يصعب حلها.

إن التأثير المدمر «لاقتصاد الظل» انتقل بعداوه إلى عمل وفاعلية الحزب الشيوعي نفسه. سابقاً تمكن الحزب الشيوعي من التصدي لظواهر الانحراف بنجاح خلال مسيرته التاريخية. فقد تمكن الحزب بكوادره النظيفة من إقصاء شخصيات حاولت حرفة مثل بوخارين أو خروتشوب.. لكنه عجز عن الوقوف ضد ظاهرة غرباتشوف الانحرافية بسبب تفشي الفساد وسط بعض كوادر الحزب القيادية.

مع بداية الثورة البلشسفية في عشرينيات القرن الماضي، حيث كان الفلاح الفقير هو عماد الطبقة الكادحة ومحور أفكار بوخارين الطبقية، حيث كان من المستحيل إفساد الحزب لكي يستمر هو. على عكس ما حصل حديثاً مع دهاة «الطبقة الجديدة» من رجال أعمال «اقتصاد الظل». ولكي يستطيعون الاستمرار في أعمالهم التجارية والإنتاجية غير المشروعة، لا بد لهم من البداية من إيجاد مسؤولين حكوميين وحزبيين يؤمنون لهم الحماية وعلى كافة المستويات. بكل بساطة لقد تم رشوة وشراء مثل أولئك المسؤولين، مع العلم أنه كلما ازداد انتشار تلك النشاطات الغير مشروعة أدى ذلك إلى انتشار ظاهرة الفساد بالتوازي معها. في هذا المضمار وكما أكد الباحث سميث أنه لا توجد ولا منشأة غير شرعية يمكنها العمل والاستمرار بدون وجود مسؤول حكومي يؤمن الحماية لها.

في عام 1979 ألقى غرسمان تقريراً في اجتماع اللجنة الاقتصادية في الكونغرس الأمريكي يتضمن حالة الاقتصاد السوفيتي في فترة التقلب. كان تقريره بعنوان «بعض الملاحظات حول الفساد والنشاط الاقتصادي الخاص الغير شرعي». ظهر في ذلك التقرير أن مستوى الرشوى وشراء الذمم وسط كبار مسؤولي الاتحاد السوفيتي «وصل إلى أعلى حد وأوسع انتشار من أسفل هرم المسؤولية إلى قمته». ولقد تم الاستشهاد بأقوال المدعي العام السوفيتي، على سبيل المثال، أن أحد مدراء المنشآت الاقتصادية كان مجبراً على تقديم إتاوات لمسؤولين معينين في الحزب والسلطة المحلية حيث يعيش تحت تهديده بالتسريح من وظيفته».

إن تصور حجم الفساد في أعلى مستويات السلطة يعد فضيحة كبيرة على الصعيد الاجتماعي، التي انتشرت في أعوام السبعينيات والثمانينات. أن الفساد والمكائد كانت منتشرة في أعلى مستويات السلطة المسؤولة عن إنتاج المواد الأولية الإستراتيجية داخل الاقتصاد السوفيتي. من خلال البحث والتحقيق، تبين أن بعض كبار المسؤولين في الحزب والحكومة في بعض الجمهوريات تمكنوا من الحصول على وسيلة «قانونية» للاستحواذ على ملايين الروبلات، من خلال التلاعب بتقارير وهمية ومبالغ فيها حول تنفيذ الخطط الإنتاجية أو الحصول على محاصيل إستراتيجية تفوق بكميتها الخطط الموضوعة. تبين أيضاً أنه من أجل القيام بعمليات كبيرة الحجم ذات طابع مخالف للقانون يتطلب حصول دعم من قبل شخصيات لها تفوق كبير مثل صهر الرئيس السوفيتي السابق ليونيد برجنيف.

تميزت كل جمهورية سوفيتية بطابعها الخاص في مجال الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وطريقة الحصول على الدخل غير المشروع. على سبيل المثال في أذربيجان، كانت تدفع رشاوي من أجل الحصول على ترخيص بإنتاج بيض السمك من قبل أشخاص يعملون لحسابهم الخاص، أما في دول البلطيق فقد سعى أشخاص للحصول على تراخيص لصيد السمك وتعلبيه، في قرغيزيا لإنتاج اللحوم وهكذا... الخ.

من المؤكد أن تلك النشاطات الاقتصادية لا يمكن أن يتم السماح بها بدون دفع رشاوي إلى مسؤولين حزبيين وحكوميين. عملياً أن الفساد تحظى كل هذه المستويات ليصل إلى قيادات البلد العليا. يفرد الباحث سميث مثالاً على ذلك السيد فرول كازلوف الذي كان يطلق عليه في حينها «اليد اليمنى للرئيس خروتشوف». بعد النهاية المفاجئة لخروتشوف وجدوا لدى رجله كازلوف في لينينغراد في خزنته مجموعات ضخمة من المجوهرات الثمينة والأموال المرسلة إليه. حيث تم الإثبات أن تلك الأشياء كانت مقدمة من أشخاص في لينينغراد كانوا يمارسون أنشطة اقتصادية غير قانونية بغية وقف الإجراءات القضائية بحقهم.

في البحث المقدم من قبل ستيفان غاندلمان جامعة ايلنوي أمريكا يستشهد بقول الكساندر غورف الذي كان يشغل منصباً هاماً في وزارة الداخلية السوفيتية

في حينه. حيث يقول أن عملية إفساد الحزب الشيوعي السوفيتي في عهود خروتشيف) برجنيف وحتى غرباتشوف كانت على صلة وثيقة بعمليات الفساد التي كانت تقوم بها تنظيمات تمارس الجرائم الاقتصادية المنظمة. وهذا ما صرح به غورف في هذا المجال: «أن عهد خروتشوف مثل بداية «الانحلال» وفتح مجتمعنا لإمكانية التطور وكذلك للجريمة المنظمة... في عهد ستالين لم يكن أحد يتصور قيام الجريمة المنظمة على هذا المستوى... بعده حصل بعض الانفتاح، وظهر ما كانوا يسمونه «قانون السرقة الأخلاقية». كل ذلك بالتأكيد كان يصب في مصلحة بعض الجهات الحزبية القيادية البيروقراطية في عام 1974 على سبيل المثال ما كان يطلقون عليه «مافيا موسكو التجارية» حيث كانت تمتلك على ممثلين لها على مستوى القيادة الحزبية العليا. أن ما كان يحصل لأمر غريب وغير متوقع، وإذا حاول أحد ما أن ينبه حول ما يحصل في واقع الأمر في البلاد من «نزعة ليبرالية» لسخروا منه أما الجهات الحكومية سوف تنعته بالجنون.

مع العلم أن جميع تلك الممارسات بدأت هكذا. فئة معينة من القيادة الحزبية أعطت «الضوء الأخضر» لعمليات السرقة غير القانونية. أن السؤال الطبيعي الذي يطرح نفسه في مخيلتنا عن الأسباب الحقيقية لنشوء «اقتصاد الظل» وما يتبعه من فساد. أن تلك الظاهرة نشأت في عهد حكم الرئيس خروتشوف، ولاحقاً تجذرت في عهد برجنيف. أما في عهد غرباتشوف، فإن الجريمة المنظمة قد قويت شوكتها وزادت من قوتها ونفوذها لدرجة أنها انتشرت كانتشار المرض الخبيث».

مع العلم أن، الفساد الذي كان ينخر جسم الحزب الشيوعي السوفيتي لم يكن ظاهراً للعيان ولم يعكس حالته السياسية المتردية. أن الفساد المنتشر في كل مفاصل الحزب أدى إلى التأثير سلباً وبقوة على الوضع التنظيمي وعلى مستوى الإيمان الإيديولوجي وتفشت ظاهرة اللامبالاة والتسيب داخل صفوفه. وانغمس الكثير من كوادره القيادية والموظفين الحكوميين في الفساد والبيروقراطية القاتلة التي ارتبطت بالعلاقات الاقتصادية الغير مشروعة. هذا لا يعني أن أولئك المسؤولين كانوا منغمسين بشكل مباشر في عمليات الإنتاج أو التجارة الغير مشروعة. لقد أوجدوا الكثير من الطرق الخفية التي تبعد عنهم الشبهة في تورطهم في عمليات

السرقة والكسب غير المشروعة التي كانت شائعة جداً في تلك الفترة.

بهذا الشكل، وبغض النظر عن منطقية الأسباب الأخرى التي أثرت على الاقتصاد السوفيتي، يبقى تأثير «اقتصاد الظل» هو العامل الحاسم في التأثير سلباً على الوضع الاقتصادي في البلاد مع مرور الزمن وساهم في خلق معضلات جديدة، أن العامل الآخر الذي ساهم في تفاقم الوضع بشكل واضح هو عدم اتخاذ إجراءات جدية لإيجاد حلول للمشاكل المتفاقمة.

بالرغم من كبر حجم المشاكل الاقتصادية وتفاقمها في الاتحاد السوفيتي، إلا أن العامل الحاسم الذي ساهم في تدمير الاشتراكية السوفيتية هو الخط السياسي الذي انتهجه غرباتشوف الهادف بالنتيجة إلى تدعيم «اقتصاد الظل» والقطاع الخاص في عموم البلاد وعلى كافة المستويات.

إن علاقة غرباتشوف العقائدية والعملية «باقتصاد الظل» تعد بكافة المقاييس عبارة عن «انقلاب سياسي» نفذ بعد عام 1986 في ظل حالة من التسيب والضياع كانت سائدة في تلك الأوقات. أن ذلك التسيب طال في بداية الأمر وبشكل أساسي الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وعدم القدرة على تأمين بعض السلع ذات الطلب الواسع. ثم انعكس ذلك على المنظومة السياسية والاقتصادية، أي على قدرة وفاعلية الحزب الشيوعي لمواجهة الأزمات باعتباره الآلية الاجتماعية والسياسية الوحيدة التي من واجبها ومهامها إيجاد الحلول للأزمات. من الواضح أن غرباتشوف لم يكتف باستخدام النزعة التحررية لدى المجتمع بل راح، ينفخ فيها ويشجعها من خلال خطاباته وبكافة الطرق والأساليب.

إضافة إلى ذلك قام غرباتشوف بتدعيم موقع طبقة البرجوازية الصغيرة الناشئة في البلاد. أنه يعد ربيب «الاقتصاد الثاني أي اقتصاد الظل». وكذلك قام بدعم الطموحات الشخصية والجماعية المتمردة على قيم الاشتراكية والتي أضحت أكثر تنظيماً داخل المجتمع. وهذا أدى بالنتيجة النهائية إلى خلق مزيداً من التناقضات داخل المجتمع. في الواقع كانت توجد تطلعات داخل المجتمع السوفيتي تتوافق مع جنوح غرباتشوف بالانتقال إلى «اقتصاد السوق الحرة» ووجود قطاع خاص اقتصادي.

كان تفاعل قادة الحزب بطيئاً ومتأخراً مع طروحات غرباتشوف في جنوحه في دعم «الاقتصاد الثاني» حتى أنهم لم يفهموا أو يدركوا خطورة ذلك. بل كان البعض ينفي احتمال حصول أية مخاطر وما قد ينتج عنها من عواقب وخيمة.

إن الحصول على كسب مادي شخصي وبطرق غير مشروعة أدى إلى ترسيخ القيم البرجوازية على حساب الاشتراكية وقيمها. أن نشوء ونشاط «اقتصاد الظل» خلق البيئة الملائمة «والمدرسة» التي خرجت الكوادر التي من مصلحتها الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى «اقتصاد السوق الحرة» والملكية الخاصة. هذه الفئة من الناس هيأت المناخ المناسب في البلاد من الناحية النفسية والاجتماعية والإعلامية للإصلاحات الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق.

إن «اقتصاد الظل» وكل ما يتعلق به ساهموا في تغيير نظرة المواطنين تجاه قيم المجتمع الاشتراكي. وكذلك في إشاعة النشاطات الاقتصادية غير القانونية، وفي نشر الفساد بهدف الحصول على مكاسب مادية، كذلك ساهموا في نشر ظاهرة التسيب وهدر الموارد ووقت العمل. وكما قام ا. ب. ليدنيف بتوصيف ذلك الاقتصاد من خلال مؤلفه «اقتصاد المحسوبيات» المنشور عام 1998 في جامعة كمبرج. كل ذلك أدى إلى نشوء فوارق اجتماعية كبيرة بين أفراد المجتمع وفقدانهم الثقة في الاشتراكية. أن عمليات تهريب السلع عالية الجودة إلى «السوق السوداء» واتساع ظاهرة فقدانها من السوق. ساهم في فقدان الثقة في المنظومة الاشتراكية وإمكانية إصلاحها.

بهذا الشكل أن «اقتصاد الظل» استطاع أن يضرب عصفورين بحجر واحد، أولاً استطاع أن يزيد من حدة النقد الموجه إلى الاشتراكية، ثانياً تمكن من تكريس عبادة المال في نظر الناس وتأثيره غير المحدود.

إن زيادة الفساد والتخريب الاقتصادي وعدم مراعاة القانون الاشتراكي أدى إلى زعزعة الثقة بإمكانية المنظومة الاشتراكية السوفيتية في تأمين احتياجات المواطنين من السلع والاحتياجات الضرورية والرفاه الاجتماعي، إضافة لذلك ازدادت قوة المال في المجتمع. أن ذلك فتح المجال واسعاً للتنافس مع السلطة الحزبية النافذة - وذلك حسب وجهة نظر غروسمان في مؤلفه «الاقتصاد الثاني في الاتحاد

السوفيتي».

بالتأكيد كان هناك الكثير من الشرفاء داخل الحزب والدولة الذين وعوا المخاطر على حقيقتها والتي تهدد مصير البلاد واقتصادها الاشتراكي والتي تساهم في نشر قيم البرجوازية وعقائدها. على سبيل المثال، في عام 1978، قام الباحث السوفيتي غريغوري شيخ نزاروف من خلال مؤلفه «مصير العالم» بالتحذير من نمط التفكير البرجوازي داخل المجتمع السوفيتي. لقد تحدث عن أن تلك النزعة في الأساس يمكنها أن تشجع على الجري وراء المصالح الشخصية الضيقة على حساب المصلحة العامة. اعتماداً على ذلك توصل شيخ نزاروف إلى استنتاج مفاده. أنه خلال فترة تاريخية طويلة سوف تتعمق الفروق الطبقية وتنعدم المساواة والعدالة الاجتماعية.

«أن الخطورة تكمن في تشكل وانتشار نمط التفكير البرجوازي، وأن الوعي يقل عند تفشي التفاوت الطبقي داخل المجتمع». هذا ما كتبه الباحث شيخ نزاروف، كما قد قيل في أعوام سبعينيات القرن الماضي. لكنه أعوام الثمانينات أصبح من المقربين للزعيم السوفيتي غرباتشوف.

على قاعدة الظاهرة التي تم توصيفها من قبله والتي تكمن في انتشار نمط الوعي والسلوك البرجوازي داخل المجتمع السوفيتي، فقد تكونت مجموعات من الناس بعد عقد من الزمن تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب الآخرين وخصوصاً المصلحة العامة. لقد كانت تلك المجموعات منظمة إلى حد ما وتملك برنامجاً معيناً لتحقيق أهدافها. وبعبارة أخرى، لقد وجد هؤلاء في اقتصاد السوق الوسيلة للوصول إلى أهدافهم في إيجاد القاعدة المادية وخلق طبقة برجوازية تؤمن بعقيدة مضادة للاشتراكية.

مثال على ذلك عالم الجريمة المنظمة ودوائر السياسيين الفاسدين ونشطاء الحركات الدينية والاثنية من مختلف الاتجاهات والمشارب، والرافضين للخدمة العسكرية، إضافة إلى بعض الكتاب والفنانين والرسامين المعارضين للنظام القائم.

لقد أكد المؤرخ فردريك ستور في كتابه المنشور عام 1995 والذي عنوانه «النظام السوفيتي من الأزمة إلى الانهيار» أنه منذ استلام غرباتشوف للسلطة

مباشرة. دخل الغرب على الخط وكان كريماً في دعم وتمويل تلك المجموعات التي تم ذكرها إضافة إلى التمويل المادي التي حصلت عليه من نشاطها من خلال «اقتصاد الظل» هذا يفسر حقيقة تشكل مجموعات متشابهة الجوهر والأهداف وعلى قدر كبير من التنوع في البرامج والشعارات. أغلبها يرفع شعارات التحديث والحرية الشخصية الغير محدودة» وحرية الكلمة والاعتقاد ، حق السفر والهجرة دون قيود ، حق عدم العمل، وحق الحصول على المال بكافة الطرق والسبل مهما تكن... وحرية الكتابة والنشر دون قيود أو رقابة...

حول هذا كتب الباحث ستار الآتي: «داخل فئات المجتمع تشكلت مجموعات غير شرعية وشبكات تابعة لها ، مع العلم أن تشكيلها ونشاطها كان مخالفاً للقانون، وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي كانت تلك المجموعات تضم في صفوفها عدة آلاف من الأشخاص. أن بعض المجموعات في الواقع كانت عبارة عن منظمات غير مرخص لها تعمل على أساس تطوعي هدفها تقديم المساعدة والخدمات للآخرين. لكن في نفس الوقت كان هناك العديد من التنظيمات التي وضعت نصب أعينها أهدافها أخرى وهو التأثير المباشر على الحياة السياسية في البلاد. لم يكن من أهدافها السعي لتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية أو تقديم المساعدة للآخرين، فما بالك في الإيمان بالنضال الطبقي أو التضامن العالمي مع عمال وكادحي العالم.

إن القسم الأكبر من تلك التنظيمات كان هدفه نشر «القيم البرجوازية وحرية الكسب المادي بشتى الطرق بهدف الإثراء السريع، كانوا يسعون للحصول على الحرية» لكي يفعلوا كل ما يشأون دون عقاب أو حساب.

حسب رأي ستار أن كل ذلك حصل داخل المجتمع حتى قبل أن يستلم غرباتشوف السلطة عام 1985. أن أفضل مثال في هذا المجال كان التنظيم الذي يقوده ف. سوكيركو «الذي يدافع عن الحرية الاقتصادية». تلك المنظمة شنت حملة تهدف إلى شرعنة «الاقتصاد الثاني» وجعله قانونياً من خلال تعديل المادة 153 من قانون الاتحاد السوفيتي والتي تمنع أي نشاط اقتصادي خاص وتمنع قيام القطاع الخاص. حتى أن هذه المنظمة رفعت مطلبها بشأن تعديل المادة 153 إلى مجلس

السوفييت الأعلى. وأخذت تنشر مطالبها في مجلة خاصة بها تكيل الانتقادات للمادة 153 ، والتي اعتبروها أنها غير عادلة ، إضافة لذلك قامت المنظومة المذكورة «بنشاطات اجتماعية علنية» بالتزامن مع رفع دعوى قضائية حول هذه المادة إلى المحكمة الرسمية. وحسب شهادة مدير معهد الدراسات الاقتصادية والتخطيط فاليري روتغيز أن الحملة الدعائية لتلك المنظمة كانت من القوة لدرجة أنها تمكنت من حشد دعم شعبي كبير جداً لها لتغير المادة 153 من القانون الجزائي السوفييتي لدرجة كادوا أن يجمدوا تنفيذها داخل البلاد.

بهذا الشكل، نجد أنه حتى قبل استلام غرباتشوف للسلطة، كان الاقتصاد الثاني، يحظى بقاعدة إيديولوجية وعملية داخل المجتمع، وحتى في أعلى المستويات داخل الحزب والدولة. هناك ومع بداية الثمانينات، اعتمدوا طريقتين في التعاطي مع «الاقتصاد الثاني».

الأول كان مدعوماً في الأساس من قبل معهدين متخصصان في البحوث الاقتصادية المتعلقة بمعضلات «الاقتصاد الثاني» الذي تأسس قبل اندربوف، أحداهما كان يعمل ضمن نفاق منظومة النيابة العامة للاتحاد السوفيتي، والثاني ضمن منظومة وزارة الداخلية السوفيتية.

حسب رأي المعهدان المذكوران يمكن تصنيف العمل والنشاط الشخصي إلى صنفين:

1 -الأول مفيد للمجتمع وذلك النشاط يتوافق مع القوانين المرعبة.

2 -والآخر يتعارض مع القوانين وغير شرعي، ويهدف إلى الحصول على المال عبر نشاط لا يعتمد على العمل.

أن كلا المعهدان صنفا النشاط الثاني على أنه يتعارض مع طبيعة الاشتراكية. توصل المعهدان إلى استنتاج أن ظاهرة انتشار «اقتصاد الظل» تعود إلى القصور القانوني، والتهاون في تنفيذه والتي عرقلت تنفيذ القانون بمفهوم حديث.

توصل المعهدان إلى اقتراح يدعو إلى ضرورة بذل الجهود للصراع ضد تلك الظواهر من خلال زيادة مراقبة النشاطات الشخصية للأفراد.

أما الاختيار هو غض النظر عن النشاطات المضرة «للاقتصاد الثاني». هذا

الاتجاه حصل على دعم بعض الدوائر العليا في الحزب والحكومة. عبّر عن مواقفهم تلك معهد البحوث العلمية التابع إلى لجنة تخطيط الدولة في الاتحاد السوفيتي. لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على العديد من دراسات باحثين ينتمون إلى ذلك المعهد وعلى رأسهم ت. كرياغين وف. روكيزر وآخرون.

إن الإجراءات التي اقترحها المعهد اعتماداً على المعطيات المذكورة لتجاوز النتائج السلبية لنشاطات «الاقتصاد الثاني» تكمن في اقتراح القيام بعدة خطوات معينة، لتحديد أنواع النشاطات التي كانت تتم في قطاعي الخدمات والإنتاج والتي كانت تتمتع بطلب واسع من مختلف شرائح المجتمع.

وفق هذا السياق، تم الاقتراح على سبيل المثال، اتخاذ خطوط عملية في مجال التشريع والإدارة والاستقلال المالي لبعض المؤسسات والجمعيات التعاونية وما شابهها من التجمعات والروابط التي تمارس بعض النشاطات الاقتصادية. من خلال تلك الإجراءات تم التوقع أن الكثير من قطاعات وفعاليات «الاقتصاد الثاني» سوف تنتقل من النشاط السري إلى العلني. من المهم جداً ذكر أنه، عند بداية استلام غرباتشوف، تمكن وبنجاح ظاهر من إحلال انطباع، بأنه يؤيد مثل تلك الإصلاحات العلاجية أو دعم إستراتيجية من تلك القبيل. لكن تبين فيما بعد أن كل ذلك كانت الألاعيب ومناورات للخداع أو إجراءات لذر الرماد في العيون، أما سياسته الحقيقية فكانت موجهة إلى تحويل الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الحرة والملكية الخاصة، هذا التوجه كان يشمل كافة قطاعات المجتمع.

مع بداية الثمانينات، كان أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي القيام باتخاذ قرارات طارئة ومعقدة، حول مشاكل البلاد الملحة، الاقتصادية وفي مجال السياسة الداخلية والخارجية. كما حصل في الماضي وأيضاً في تلك الفترة، كان الناس داخل الحزب أو في المجتمع، على ثقة أنه لحل مثل تلك المعضلات لا بد من استعارة آليات وطرائق الرأسمالية، بالمقارنة مع الفترة المبكرة من عمر الاشتراكية، مع بداية الثمانينات فإن الكثير من المعطيات قد تغيرت، وأن من يؤمن بوجهة نظر الحرية الاقتصادية قد اعتمدوا على دعم قوي لا يستهان بنفوذها وغير ظاهرة للعيان وذات سطوة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وحتى على

المستوى السياسي. أن تلك القوى سعت على الدوام على تقوية مواقعها ونفوذها تدريجياً بشكل خفي وكانت رأس الحربة البرجوازية الناشئة والهادفة لزيادة ظاهرة الفساد وانتشار عدواها حتى داخل أوساط الحزب الشيوعي نفسه. بالنتيجة النهائية، أن تلك القوى توحدت لتحقيق هدف مشترك إلا وهو السعي للانتقال إلى «اقتصاد السوق الحرة» والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

بعبارة واحدة كان الحديث يدور باتجاه الرأسمالية. بهذا الشكل حصل أن قام غرباتشوف في بداية عام 1987 وبشكل غير متوقع بانقلابه السياسي باتجاه «اليمين»، معللاً تصرفه ذلك بتقليد «خروتشوف - بوفارين» المشهور حيث سار على خطاهما من خلال قوننه وتشريع الاقتصاد الثاني والذي أدى لاحقاً إلى ظهور البرجوازية الصغيرة.

مهما يكن الدور الذي لعبه «اقتصاد الظل» في نشوء القاعدة الاجتماعية للفكر البرجوازي وانتشاره، فإن ذلك ما كان ليحصل لولا الوضع الكارثي التي كانت تعانيه البلاد في تلك الفترة. مهما بدى المشهد العام للوهلة الأولى مبهماً، فإن السبب الرئيسي لاستياء الناس وعدم رضاهم عن الأوضاع يعود في جله إلى التطور الديناميكي للمجتمع الاشتراكي ومنجزاته على أرض الواقع.

إن السرعة الكبيرة في تصنيع البلاد حولت القسم الأكبر من مواطنيها إلى طبقات اجتماعية متحررة من ضرورات العمل الجسدي ومرتبطة بشكل أو بآخر بنشاطات ذات طابع ذهني. تكونت العديد من الشرائح التي تعمل كوادرها في المناصب القيادية والتنفيذية، حيث اعتبرت هذه الشريحة هي النموذج السوفيتي من ذوي «الياقات البيضاء».

إن القسم الأكبر من أولئك الأشخاص شعروا بقرارة أنفسهم أنهم مظلومين ويتعرضون بشكل دائم للخسارة، رغم محاولات متكررة بعد أعوام الستينات لمعالجة موضوع التوازن في الدخل وفق حجم ونوعية العمل. كثيراً ما كان يحصل أن فئات مثل الأطباء والمعلمين والمهندسين وموظفي الإدارات يحصلون على رواتب أدنى من رواتب العمال العاديين. إضافة إلى ذلك توصل العديد من المثقفين من خلال التواصل أو السفر إلى الخارج إلى قناعة مفادها أن نظرائهم في الغرب يحظون

بمستوى حياة أعلى بكثير وحسب معطيات أعوام الثمانينات، فإن وزن الطبقة المثقفة لا يقارن مع دور ووزن أعضاء الحزب الشيوعي وكوادره القيادية.

في عام 2001 نشر فيكتر ترشكوف عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي دراسته في دورية صادرة باللغة الإنكليزية inrnational correspond dence تحلل الأسباب والعوامل التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية. في سياق دراسته المعنونة «مكان الإصلاحات في الرأسمالية في سياق العملية التاريخية» لقد أكد ترشكوف، طالما وجدت الطبقات المستقلة في العالم، هذا يرجح احتمال استمرار خطورة عودة الرأسمالية حتى إلى الاتحاد السوفيتي.

مع هذا فإن ذلك الغزو يصبح ذا طابع قاتل فقط عندما تكون «في داخل البلدان الاشتراكية قوة مهتمة بعودة الرأسمالية». وحسب رأي ترشكوف، أن التوصل إلى التصور الحقيقي لحجم تلك القوى وإمكاناتها يمكن فقط عندما نعي بشكل دقيق وحين نتأكد. أن المجتمع السوفيتي في فترة الثمانينات كان «بشكل كامل لا طبقياً». في تحليله يشير إلى وجود صنفين كحد أقصى من البرجوازية.

إن وجود الصنف الأول كان مرتبطاً إلى حد كبير بالمنظومة الواسعة لتجارة التجزئة مع مرور الزمن، أن القسم الأكبر من هذه المنظومة انغمست في الفساد والمكائد عند الاتجار بالسلع والمواد الأولية التي تعد ملكية عامة وحكومية. وبعبارات أخرى أن هذا الجزء من «الاقتصاد الثاني» والقائمين عليه «عملوا»، كما يقال على «حافة القانون». يمكن أن نحكم على المستوى الأقصى للظاهرة، وذلك عندما نتصور على سبيل المثال، أعمال البناء غير القانوني والذي يشاد تهريباً بجهود العمال الذين يتهربون من دوامهم الوظيفي... أو سائقي سيارات الأجرة والشحن الذين ينقلون بضائع خاصة لحسابهم...

إن الصنف الآخر من البرجوازية يبدو أكثر قوة بكثير، والتي اعتمدت على تجارة الجملة. مع مرور الزمن، أصبحت الدورة المالية والقوة الاقتصادية لهذه الفئة تعادل في حجمها، وحسب رأي بعض المحللين إلى حد كبير حجم القطاع الحكومي.

في تلك الظروف، عندما حاول غرباتشوف في عامي 1987-1988 أن يدخل

تعديلاً قانونياً بحيث يصبح العمل التجاري في «السوق السوداء» قانونياً سواء كان تجارة الجملة أم المفرق مهما كان حجمه الحقيقي. لكنه استصطدم حينها بالمصالح الشخصية لبعض العاملين فيه، في ظروف تلك السنوات، كانت ردة الفعل ذات طابع إيديولوجي وسياسي ذا صبغة خاصة. مع مرور الزمن حصلت هجمة داخل المجتمع لصالح إقامة «اقتصاد السوق الحرة» و«الملكية الخاصة». كل ذلك أدى إلى تفكك وشلل في نشاط وحتى وجود القطاع العام الاقتصادي التابع للحكومة.

بهذا الشكل يتوصل تروشكوف إلى استنتاج مفاده؛ عندما حاولت الثنائية غرباتشوف -يعقوبليف القيام بإجراءات عملية للعودة إلى المنظومة البرجوازية في الاقتصاد، بدلاً عن القطاع الحكومي والجهاز الإداري الذي يخضع لسيطرتهم. لكن حصل شيء مفاجئ على ما يبدو بالنسبة لهما. حيث اصطدموا بمنافسة بعض الأشخاص من جهاز الإدارة الحكومية. هذه الإدارة التي عملت ومنذ أمد بعيد «بشكل متوافق» للعودة إلى الملكية الخاصة. إن الكوادر السابقة سعوا ليس فقط للمحافظة على مصالحهم وامتيازاتهم ومواقعهم فحسب، بل سعوا للحصول على حصة دسمة من الكعكة الحكومية الضخمة التي سوف تكون عرضة للتفكك والخصخصة.

بنتيجة هذا النمط من «إصلاحات» غرباتشوف والجهاز الإداري المرتبط «بالاقتصاد الثاني». أصاب الاشتراكية في مقتل بسبب الخيانة بما يخص منظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، والتي تحدثت عن نفسها من خلال العواقب والنتائج التي حصلت.

الفصل الثاني

غرباتشوف وإستراتيجية الإصلاح

حسب المعلومات الرسمية، فإن غرباتشوف من مواليد 2 آذار عام 1931 في قرية بريفولنويه التي يبلغ عدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة والتي تبعد عن مدينة ستافروبول حوالي 15 كم. والواقعة في شمال القوقاز والمشهورة بتطورها الزراعي الكبير، من أهم المنتجات الزراعية لتلك المنطقة: القمح، عباد الشمس تشتهر أيضاً بينابيع المياه المعدنية والمنتجات الصحية.

أن قصة حياة أسرة غرباتشوف تفيد أن جده في أعوام الثلاثينيات شارك بفاعلية في إنشاء وتأسيس الحركة التعاونية الزراعية في منطقة ستافروبول أثناء الحرب العالمية الثانية وعندما وقعت هذه المقاطعة تحت الاحتلال الألماني، استمرت أسرته في العيش في القرية تحت الاحتلال النازي.

فقدت أسرة غرباتشوف سبعة من أفرادها في تلك الحرب. في عام 1949 وبسبب نشاطه المتميز في الأعمال الزراعية تم منحه وسام الراية الحمراء للعمل. على الأغلب وبسبب ذلك أرسل في منحه دراسية عام 1950 للدراسة في كلية الحقوق جامعة لومونوسف في موسكو، والتي يعد الانتساب إليها حلم كل طالب في البلاد. هنا من المفارقة القول أن غرباتشوف هو أول أمين عام للحزب يحصل على تعليم عال بعد لينين. أثناء فترة دراسته في جامعة موسكو أتيح له التعرف على نمط التفكير والعادات الغربية وكذلك اكتسب فن إلقاء الخطب أمام الجموع.

في عام 1952 تخطى غرباتشوف مرحلة مرشح لعضوية الحزب إلى العضوية الكاملة به. بعد فترة من الزمن تعرف على الطالبة في كلية الفلسفة رئيسه تيترنكو ثم تزوج بها. في الكتاب الصادر عام 1994 في نيويورك بعنوان «غرباتشوف وقصة تدمير الحزب الشيوعي السوفيتي» وحسب قول المؤلفات يغفيني نوفيكوف وباتريك باسيكو «كان غرباتشوف يقدس لينين».

بعد انتهائه من الدراسة الجامعية عاد غرباتشوف إلى مدينة ستافربول، ليمضي 23 عاماً من حياته بشكل متواصل هناك لم يمارس العمل الحقوقي بل

تفــرغ للعمــل السياســي والحزبــي - في البدايــة عمــل في اتحــاد الشــبيبة (الكموسمول)، ثم عمل فيما بعد في اللجنة المنطقية ثم في لجنة المحافظة للحزب الشيوعي مع مرور الزمن اشتهر غرباتشوف أنه إنسان قادر على العمل دون استراحة لفترة طويلة وذا طاقة لا تنضب، تابع غرباتشوف دراسته بالمراسلة في كلية الزراعة. بعد فترة من الزمن يتحدث أحد خريجي جامعة موسكو وزميل غرباتشوف في الدراسة التشيكي زوتيل ملينارج والذي كان على معرفة وثيقة بغرباتشوف وأحد مؤيدي انتفاضة «ربيع براغ» في مذكراته: أن سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي القادم كان ينظر بتفهم واحترام إلى قائد الإصلاحات في تشيكوسلفاكيا في عام 1968 الكساندر دوبتشيك.

إن تلك الحقيقة في تاريخ حياته ظلت طي الكتمان، وربما أن مسيرته الحزبية مرت دون عوائق وهزات حتى شهر آب عام 1968. تم تعينه عام 1970 الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في محافة ستافرابول. لقد تمتع غرباتشوف بسلطة لا حدود لها على مساحة أرض تعادل مساحة بلجيكا وسويسرا واللكسمبرغ مجتمعه، أن منصب أمين عام اللجنة المركزية للمحافظة فتح له الطريق لتولي مناصب حساسة في العاصمة موسكو نفسها. قد تكون على مستوى المكتب السياسي. أن ذلك المنصب يمنحه إمكانية انتخابه بشكل أوتوماتيكي إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، وبالتالي عضواً في مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية والاتحاد السوفيتي.

لقد أضحت إمكانية تحرك غرباتشوف لتولي مناصب عليا لا عواقب أمامها، وخصوصاً أنه كان يعتبر داخل صفوف الحزب بأنه «شخصية مشهورة بتخصصها» في المجال الاقتصادي الزراعي. لقد أكد فيودر كولاكوف الذي انتخب عام 1970 سكرتيراً للجنة المركزية للشؤون الزراعية - ثم عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي أن اندربوف هو وراء ترقي غرباتشوف في مسيرته الحزبية الذي كان هو أيضاً نتاج محافظة ستافرابول.

بعد وفاة كولاكوف المفاجئ والذي كان من أصغر أعضاء المكتب السياسي سناً والذي توفي في صيف عام 1978. بسبب ذلك أضحى غرباتشوف هو

المسؤول الأول عن الأمور الزراعية في عموم البلاد.

أثناء فترة تولي غرباتشوف الأمور الزراعية في البلاد لم يحقق أي نجاحات تذكر. بعد وفاة سوسلوف وبرجنيف عام 1982 تم وضعه في مرتبة المنظرين الإيديولوجيين - أنها أحد المستويات الهامة والحساسة في قيادة النظام السوفيتي. في شهر حزيران عام 1984 أصبح رئيس لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي. وكأن قوة خفية لا حدود لها دفعت غرباتشوف إلى الأعلى.

ربما أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو صغر سنه. أن انتخاب غرباتشوف بعمر 49 سنة لعضوية المكتب السياسي «كانت أشبه بالمعجزة»، أن ذلك الشاب النشيط ذي المقدرة العالية على العمل أصبح في عداد النخبة الحاكمة ورجال السلطة على مستوى الحزب والبلاد. لقد كان غرباتشوف في تلك الفترة أصغر أعضاء المكتب السياسي سناً بينما البقية كانوا من العجائز الذين يرافقهم المرض دائماً، وكانوا من الناحية الصحية والجسمية يعجزون عن القيام بواجبات مناصبهم. إضافة إلى ذلك لقد تفوق غرباتشوف على بقية رجال السلطة بناحية إيجابية هامة وهو امتلاكه على شهادتين جامعتين في الدراسات العليا. وكذلك اشتهر بمهارته في التعامل مع الناس، وقدرته الكبيرة في إقناع محدثة بصوابية رأيه وحجته المقنعة. إضافة لكل ذلك تميزت تصرفات غرباتشوف بحضور زوجته الدائم إلى جانبه أثناء نشاطه الاجتماعي وهذه ميزة انفرد بها غرباتشوف عن بقية أعضاء النخبة الحاكمة. إن زوجة غرباتشوف رئيسه لم تكتف بالوقوف إلى جانب زوجها بل كان لها حضورها ومشاركتها له في أعماله وإبداء الرأي في مختلف المشاكل وكانت تجيب على الأسئلة... الخ. أن ظهور المرأة إلى جانب زوجها له تقييم إيجابي في الغرب.

أيضاً يجب الأخذ في الاعتبار أنه في فترة حكم اندربوف، تمكن غرباتشوف من خلق انطباع حول نفسه على أنه من أنصار أحداث تغيرات جذرية على المستوى الحزبي وفي البلاد عموماً. في اجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في شهر كانون أول عام 1984 حول المسائل الإيديولوجية، اتخذ غرباتشوف موقفاً جعله يحظى

بتأييد وشعبية واسعة على المستوى الحزبي وأفراد المجتمع عموماً. أولاً - لقد أيد العلنية الواسعة من قبل وسائل الإعلام الجماعية ثانياً - وقف إلى جانب إعادة تنظيم وترميم الهياكل الاقتصادية.

هذه العملية أطلق عليها كلمة «بيرسترويكا» التي تعني في اللغة الروسية إعادة البناء، وسرعان ما انتشرت هذه العبارة لتعم كافة أرجاء المعمورة.

إنه زمن السير على نهج غرباتشوف، والتي اتصفت حينها «بالجذرية» التي خضعت للدراسة المفصلة من قبل الباحث ت. ع. ريغبي والتي كانت تعني بعنوان «المنظومة السوفيتية المتغيرة: من الاشتراكية ذات النمط الوحيد إلى إعادة البناء الغربتشوفي».

على الدوام استطاع غرباتشوف خلق انطباع، أنه ليس بالإنسان المتهور والذي يقدم على ركوب المخاطر، بل كل همه العمل تحت سقف القيادة الجماعية، خالقاً بذلك هالة حول نفسه بأنه شخصية قيادية لا يشق لها غبار. وهكذا عندما مرض تشرنينكو تم تكليفه بترأس اجتماع المكتب السياسي للحزب. لقد تحدث ريغبي في كتابه حول ذلك أن غرباتشوف متمثلاً بالسياسي المخضرم غروميكو، تمكن من إنجاز هذه المهمة بالشكل «الأمثل».

مع مرور الزمن، ظهرت النواحي الإيجابية الأخرى من شخصية غرباتشوف ومهنيته. أولاً كان على إطلاع واسع «بأسرار وخفايا المجتمع». مع ذلك أن تقدم غرباتشوف في تولي المناصب الرفيعة ما كان ليتم لولا دعم شخصيات ذات نفوذ كبير. بالطبع مهما كانت مهارة غرباتشوف ومهنيته لا يمكنه أن يشذ عن القاعدة. بالرغم من كافة ميزات غرباتشوف وتميز شخصيته وتعليمه العالي وخبرته، مع ذلك يمكن التأكيد أن النجاحات التي حققها غرباتشوف، ما كانت لتتحقق ما لم يحظى باهتمام جهات نافذة. على كل حال هذه الأمور لا تتم «وفق أوامر كتابية» بل بسبب رعاية من قبل جهة نافذة. أما في حالة غرباتشوف هنا يمكن ذكر أن من لعب دور الداعم يمكن أن يكون فيودر كولاكوف الذي شغل منصب الأمين العام للحزب في محافظة ستفربول لعدة سنوات في فترة السبعينيات، وكذلك يوري اندروبوف الذي هو نتاج مدينة ستفربول أيضاً.

إضافة إلى ذلك، تمكن غرباتشوف من استغلال الإمكانيات الكبيرة لمحافظة ستفربول التي كانت تعج بالمصحات والمنتجعات العلاجية التي كان يقصدها كبار القادة والمسؤولين في الاتحاد السوفيتي، على أرض محافظة ستفربول كانت تنتشر الينابيع المعدنية المشهورة والمصحات المنتشرة في مدن مثل كيسلافودسك وجيليزنفودسك وغيرها حيث كان يرتاد هذه المصحات للعجلات شخصيات قيادية من موسكو وغيرها من مدن وجمهوريات الاتحاد السوفيتي، وجميع هؤلاء سوف يستقبلهم الأمين العام للحزب في المحافظة باعتبارهم ضيوف محافظته. بلا شك أن تلك العلاقات التي نشأت لعبت دوراً هاماً في تحليق غرباتشوف في مسيرة حياته السياسية.

على أية حال وبالرغم من جميع علاقاته الواسعة ودراسته العليا وخبرته الكبيرة في العمل الحزبي، فإن غرباتشوف ودون شك كان إطلاعه على بعض نواحي حياة البلاد في الواقع سيئاً. باستثناء ربما الواقع الزراعي للبلاد والمشاكل الداخلية للحزب. قبل تعينه أميناً عاماً للحزب، كانت زيارات غرباتشوف إلى خارج البلاد وخصوصاً إلى أوروبا الغربية وكندا أكثر منها إلى بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاتحادية. إضافة إلى ذلك، لم يكن لدى غرباتشوف أي تجربة مهنية أو خبرة بنمط حياة الشعوب غير الروسية الموجودة على أراضي الاتحاد السوفيتي كبقية أترابه من القادة السوفييت (لمزيد من التفاصيل الدقيقة تجدونها في كتاب «نهاية الإمبراطورية السوفيتية» لهيلين كارير دي انوكس المنشور عام 1994 في نيويورك.

حسب رأي المؤرخ انطونيو دي اغوستينو، أن غرباتشوف الذي انتخب عام 1985 أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفيتي لم يكن لديه معرفة أو خبرة في مجال الأمور العسكرية والدفاع ولا حتى في السياسة الخارجية أو الصناعة أو المجال العلمي أو التقني أو في مجال العلاقات مع العمال أو النقابات العمالية.

إضافة إلى خبرة ضعيفة في تاريخ نشوء وتطور الاتحاد السوفيتي – وما رافق ذلك من مشاكل ومفضلات وتوترات داخلية وخارجية، والضغوط التي مورست على السلطات من كافة القوى المختلفة، والنضال المستمر وما رافقه من انتصارات

وإخفاقات. على أغلب الأحوال وفي غياب المعلومات الواقعية في هذه المجالات مما جعل البعض يستشهدون بالنظريات الماركسية اللينينة كل بما يتوافق مع مصالحه وأهدافه الراهنة.

في الدراسة التي قدمها دي اغستينو يذهب إلى مدى أبعد في هذا الاتجاه، في خلاصة بحثه، يعتبر أن غرباتشوف في واقع الأمر «ليس إلا محام لم يمارس في حياته مهنة المحاماة والقانون»، بينما كان يمارس مسؤولية قيادة العمل الزراعي والاقتصادي حيث يمكن من إيهام الناس بنجاحه في عمله. الأمر الوحيد الذي قدم له خدمة كبرى، كونه السكرتير الأول للحزب في المقاطعة المشهورة بمنتجعاتها الصحية مما أتاح له فرصة التعرف والتقرب من كبار مسؤولي الحزب والدولة، حيث كان محط اهتمامهم حتى أنه لم يكن على الإطلاق مميزاً في مهام عمله ومسؤوليته الرئيسية. وكفأته لم تكن بالحد المطلوب. لم تكن كفاءته تتعدى أو تتميز عن حال أمير موناكو ولا حتى عن صلاحية محافظ لاس فيغاس في أمريكا.

لقد كان غرباتشوف يتميز أنه الريفي المثقف والمتعلم. أغلب فترة حياته كانت وراء كراسي المسؤولية لقد كان على الدوام «سمكة كبيرة»، أن بعده عن المركز جعله بعيداً عن الأنظار. وهذا يفسر جلفه، وأحياناً يكون متساهلاً متسامحاً، وفي مواقف تجده عديمة الرحمة مع مرؤوسيه في العمل. وأحياناً أخرى تجده مداهناً.

في الكتاب الذي ألفه فلاديمير يفورف «ملاحظات حول إصلاحات غرباتشوف - طريق النهاية المميتة والرحلة إلى المجهول» الصادر عام 1993 في موسكو، لندن، طوكيو، برلين وشيكاغو في نفس الوقت ذكر المؤلف في كتابه مواقف وقحة لا تعكس سلوكاً جيداً وانعدام في الخجل. منها على سبيل المثال أن غرباتشوف لم يحضر جنازة ودفن اندري غلافيكو عام 1989 مع العلم أنه هو من رشح غرباتشوف إلى منصب الأمين العام للحزب بعد وفاة تشرتنكو.

عندما تولى غرباتشوف منصبه الرفيع، أخذ يتعامل بتساهل خاص مع بقية أعضاء المكتب السياسي، مع العلم أنهم جميعاً أكثر خبرة وأقدم منه في مضمار العمل الحكومي والحزبي، بل وأكبر منه سناً أيضاً. ما يلفت النظر علاقة

غرباتشوف المتينة مع باريس يلتسن وتعاونه معه. أنهما ببساطة «يلعبان نفس اللعبة» ويمثلان نفس الدور كل بطريقته، ذلك لم يمنعهما من تبادل المنافع بشكل مكشوف وأحياناً أخرى للكمات.

وفق هذا السياق ذكر جون دينلوب في مؤلفه «نهاية الإمبراطورية السوفيتية ونشوء روسيا» الصادر عام 1993 بعض المواقف عندما تم إعفاء يلتسن من منصب السكرتير الأول لحزب عن محافظة موسكو في عام 1987. حينها نشأ سوء تفاهم بين «زعيمي البروسترويكا» خصوصاً في مسألة مراقبة آلية عمل «السلطات العليا». حينها أدخل يلتسن إلى المشفى بسبب مرض قلبي ألم به. وقتها أمره غرباتشوف بحضور مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي. حيث انتظر يلتسن لعدة ساعات حتى أني دوره للرد على أسئلة الحضور بخصوص نشاطه. لقد تم توجيه انتقادات جارحة لنشاط وعمل باريس يلتسن، بعد ذلك تم إعفاؤه من منصبه.

لقد كان دخول يلتسن إلى المشفى عبارة عن مناورة كان الغرض منها تفادي الضربة الموجعة التي تعرض لها. أن المعلومات التي انتشرت وسط المجتمع بشأن إعفائه من منصبه، جعلت الرأي العام يقوم بردة فعل عكسية داعمة له.

❖❖❖

عندما بدأ غرباتشوف بإصلاحاته، أعلن مراراً وتكراراً تمسكه بالنهج الاشتراكي لتنمية تطوير البلاد. في الفترة الأولى لتولي غرباتشوف منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي، أكد في كافة خطاباته العلنية والعامة أنه لن يقدم على تبني آليات اقتصاد الحرة في أي حال من الأحوال على المشاكل الاقتصادية للاتحاد السوفيتي. على سبيل المثال أعلن غرباتشوف وبكل وضوح في شهر أيار عام 1985.

«إن الكثيرين منكم يميلون إلى اللجوء لنظام اقتصاد السوق، بدلاً عن نظام الاقتصاد الاشتراكي المخطط المطبقة حالياً باعتباره «قارب النجاة الوحيد» الذي يمكنه إنقاذ اقتصادنا. لكني أؤكد لكم أن لا منقذ لاقتصاد بلادنا إلا التمسك أكثر بنفس السفينة وهي سفينة الاشتراكية.

أثناء الفترة الأولى من عهد قيادة غرباتشوف، ثم تبني طريقتين من الإجراءات

الاقتصادية الأولى تم استخدام نظام تجريبي لاختبار جودة السلع في تسعة عشرة منشأة صناعية وفق نفس الأسلوب المستخدم في الصناعات الدفاعية والذي أثبت نجاحه وفعاليته لسنوات عديدة.

أما الطريقة الثانية تم اعتماد مؤسسة خاصة لهذا الغرض تسمى «لجنة الجودة والقبول الحكومية» وهي تقوم بمهام مراقبة جودة السلع والمنتجات وتتبع إلى رئاسة مجلس الوزراء في الاتحاد السوفيتي. لقد تم منح صلاحيات واسعة لمراقبة جودة السلع وحل المشاكل المتعلقة بذلك في مختلف القطاعات الصناعية في البلاد من ضمنها القطاعات المسؤولة عن إنتاج السلع ذات الطلب الواسع.

في نفس الوقت تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة لتصحيح فعالية عمل المؤسسات الفاشلة ورفع سويتها إلى الحد المقبول. حسب معطيات اسلوندا ، فإن الفرق في دخل المختص المؤهل في مجال الإنتاج الصناعي مقارنة مع العامل العادي قد انخفض من 146٪ عام 1965 ليصبح 110٪ عام 1986. أن التغيير الحاصل وفق هذه المنظومة خلال هذا العام منح الاختصاصيين من ذوي التأهيل العالي والعاملين في مجال الأبحاث والأطباء علاوات إضافية على رواتبهم والأعمال التي يقومون بها مقارنة مع فئات العمال العاديين.

بعد انتخاب غرباتشوف لمنصب الأمين العام للحزب مباشرة سعى إلى تحسين العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية. والتي كانت متدهورة منذ عام 1979. من المعلوم أنه في ذلك العام واستجابة لطلب المساعدة المقدم من الحكومة الثورية في أفغانستان فلقد وافق الاتحاد السوفيتي بإرسال وحدات قتالية من الجيش السوفيتي لدعم الحكومة الأفغانية ضد الجماعات المعارضة للثورة والمدعومة من قبل أمريكا. في ذلك الوقت قطعت إدارة كارتر المباحثات مع الاتحاد السوفيتي التي كانت تجري لوقف سباق التسليح، كذلك أعلنت حظر تصدير السلع الزراعية إلى الاتحاد السوفيتي. لمدة ستة سنوات لم يتم أي لقاء قمة بين قادة الدولتين العظمتين.

إن سياسة غرباتشوف على صعيد السياسة الخارجية تميزت الأمور التالية:

من جهة أخرى، أكد غرباتشوف على التزام الاتحاد السوفيتي بمسيرة دعم السلم

العالمي والتعايش السلمي مع الغرب على أساس التوازن الاستراتيجي مع الغرب. وكذلك تم الإعلان أن الاتحاد السوفيتي سوف يستمر على علاقة وطيدة مع باقي دول وشعوب المعسكر الاشتراكي، وسوف يستمر في دعم الشعوب التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها، إضافة إلى ذلك أعلن غرباتشوف في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي عن دعمه للحكومة الثورية في نيكاراغوا.

في الكتاب الصادر عام 1997 للمؤلف جيري هيو بعنوان «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي»، يفرد هيو في كتابه كلمة لفلاديمير كروتشكوف وهو آخر رئيس للمخابرات السوفيتية ك. ج. ب مستقاة من مذكراته يقول فيها تم اتخاذ قرار حول زيادة المساعدات العسكرية إلى أفغانستان ودعم القوات السوفيتية المتواجدة هناك. كذلك تم زيادة الدعم المقدم إلى المؤتمر الوطني الإفريقي الذي يقود نضال السود في جنوب أفريقيا ضد النظام العنصري الذي كان يحكم ذلك البلد، حتى أنه تم عقد دورات عسكرية لمقاتلي ذلك الحزب في الاتحاد السوفيتي.

من جهة ثانية، قام غرباتشوف باتخاذ مجموعة من الخطوات والأفعال بمبادرة شخصية منه ابتداء منذ عام 1985 تهدف إلى خفض مستوى التوتر بين الاتحاد السوفيتي من جهة أولى وبين أمريكا وباقي الدول الغربية من جهة ثانية وذلك اعتماداً على تنازل منفرد من قبل الاتحاد السوفيتي. في شهر أيار عام 1985 قبل غرباتشوف دعوة الرئيس الأمريكي ريغان لعقد قمة مشتركة، وفي شهر تموز أعلن غرباتشوف عن قيام الاتحاد السوفيتي يوقف التجارب الذرية من جانب واحد. بعد ذلك وفي شهر أيلول أعلن غرباتشوف مبادرة لتقليص عدد الرؤوس النووية الإستراتيجية بمقدار 50٪.

بعد ذلك وفي شهر تشرين أول عام 1985 وأثناء زيارته إلى فرنسا أعلن غرباتشوف من جديد عم مبادرة أخرى، ومن طرف واحد تقضي بتقليص عدد الصواريخ النووية متوسطة المدى والموجهة إلى أهداف في أوروبا الغربية.

في شهر تشرين الثاني من عام 1985 تم عقد لقاء في مدينة جنيف بين رئيسي العملاقين الاتحاد السوفيتي وأمريكا. أن تلك المحادثات التي طال انتظارها لم تسفر عن أي نتائج إيجابية تذكر. لكن لقاء القمة بحد ذاته كان مناسبة جيدة

لتبادل وجهات النظر بجو من الصراحة والصداقة.

يعتقد أنه في ذلك الوقت تم التوصل إلى اتفاق يقضي بتراجع الاتحاد السوفيتي من أفغانستان دون مقابل.

إن مبادرات غرباتشوف السابقة الذكر قوبلت بالموافقة والترحيب ومزيد من التصفيق لا أكثر من قبل الغرب.

لا شك أن شعبية غرباتشوف وشهرته في الغرب والعالم حينها ولاحقاً لم تأت من فراغ، لقد دفع ثمنها تنازلات مجانية أتت لصالح الغرب وكانت بالكامل خسارة إستراتيجية وسياسية وعسكرية لبلده الاتحاد السوفيتي، كل ذلك كانت تنازلات من جانب واحد ودون قيد أو شرط ومجانية.

إضافة إلى ذلك في بداية قيادة غرباتشوف للدولة استمرت الأزمات الداخلية تعصف بالبلاد، أن سياسته الداخلية سوف تكون موجهة لخدمة توجهاته الحقيقية إضافة إلى خدمة المجموعات الدائرة في فلكه. أدى غرباتشوف أن من أولوياته الملحة والخطوات الواجب إنجازها هي مكافحة الجمود الحاصل داخل الحزب وأجهزة الدولة وكذلك وضع حد للفساد، وتعميق المبادئ والقيم، وزيادة فاعلية دور الحزب في المجتمع.

على صعيد الواقع الفعلي قام غرباتشوف بجلب طاقمه الخاص لحجة تحقيق الشعارات التي رفعها لتحديث البلاد، فجلب أشخاص عديمي الخبرة والتجربة والذين لم ينالوا سوى دعمه وموافقته هو وحده.

على سبيل المثال، احتل ادوارد شفردنادزه مكان اندري غروميكو في منصب وزير الخارجية. وبدلاً من ن. تيخانوف حل في رئاسة مجلس الوزراء ن. ريجكوف. وحل في منصب السكرتير الأول للحزب في موسكو باريس يلتسن.

بعد توجيه الاتهامات المنهجة إلى بعض كبار المسؤولين في الجمهوريات مثل التسبب والإهمال ودعم مسؤولين فاشلين وحمايتهم تم تنحية عدد من المسؤولين الحزبيين والحكوميين في جمهوريات مثل لاتفيا، لاتوانيا وبلاروسيا إضافة إلى ذلك تم اتخاذ إجراءات ضد القادة المحليين الذين توجد شكوك بميلهم لحماية الفساد وشمل هذا الإجراء قيادات عليا في أوزبكستانن ازربيجان وقرقيزيا.

مع مرور الزمن أضحت سياسة غرباتشوف المخططة مسبقاً لتبديل القيادات العليا تتسارع وتتوسع، أنه أشبه «بالزلزال» خلال سنة واحدة فقط، قام غرباتشوف بتغيير نصف الأعداد المرشحين لعضوية المكتسب السياسي. كذلك تم تبديل 14 من أصل 23 من كبار قادة أفرع الحزب في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وكذلك تم تنحية قيادات خمس جمهوريات من أصل أربعة عشر وخمسين من أصل سبع وخمسون شخصية حزبية كانت تشغل منصب السكرتير الأول للحزب في المناطق والمحافظات. إضافة لذلك تم استبدال 40٪ من سفراء الاتحاد السوفيتي في الخارج. طالت التغيرات أيضاً العديد من الوزارات تم استبدال خمسين ألف مدير من مختلف المستويات من مناصبهم (على سبيل المثال، في وزارة التقانة الالكترونية والحاسبات المشكلة حديثاً تم إعفاء أكثر من 1000 موظف، أشرف غرباتشوف بنفسه على استبدالهم).

حسب أحاديث غرباتشوف وتصريحاته وخطبه، أكد أنه يقوم بتنفيذ خطة مدروسة للتغلب على المشاكل الأساسية التي تعيق نمو وتطور المجتمع، وتعيق الاقتصاد والنظام الاشتراكي عموماً. ظن الشعب الروسي أن هذه الإجراءات سوف تكون إيجابية وافق عليها كافة العلماء والاختصاصيين وأعضاء الحزب الشيوعي وملايين من أفراد الشعب السوفيتي. لقد تقبل أفراد الشعب خطوة غرباتشوف الرامية إلى خفض مستوى التوتر مع الغرب على أنه إجراء لا بد منه لتحويل المبالغ المالية الهائلة المخصصة للدفاع بحيث يتم الاستفادة منها في مجال التنمية ورفاه الشعب. (فيما بعد تبين ومن خلال سير الأحداث، أن تلك التنبوءات المتفائلة لم تكن في محلها وكانت عبارة عن قصر نظر).

لقد تبين أن إجراءات غرباتشوف الرامية إلى الاستبدال الواسع للكوادر القيادية أعطت نتائج كارثية. في البداية، أيد المجتمع خطوات غرباتشوف وخصوصاً أنه رفع شعار مكافحة الفساد والدعوة إلى الانفتاح والعلنية. أن الناس في ذلك الوقت لم يشأوا أن يفكروا أن تلك السياسة الجديدة عبارة عن أسلوب لتحضير «مسرح العمليات السياسة». الجميع آمنوا أنه أتت نهاية مرحلة الجمود الطويل في الاقتصاد والحياة الاجتماعية والروح المعنوية... الخ، وأنه أتت مرحلة

جديدة تعكس أمل الناس في التغير إلى الأفضل.

لكن الطريق التي أنتجها غورباتشوف فيما بعد، كانت بعكس ما أعلن عنه في بداية تسلمه لمقاليد الحكم في البلاد. لقد أحدث انقلاب جذرياً في المنظومة الاقتصادية والزراعية للبلاد، أنه تحول يعاكس مبادئ الاشتراكية باتجاه الملكية الخاصة واتباع آليات السوق الحرة، ليس هذا فحسب، بل وعمل كل ما في وسعه إلى أضعاف الدور القيادي للحزب الشيوعي.

❖❖❖

قبل البدء ببحث المؤشرات الابتدائية الدالة على الانحراف باتجاه الرأسمالية، علينا أن نلفت نظر القراء إلى ثلاث فرضيات قد تعطي توضيح لأسباب تطور الأحداث بالشكل التي آلت إليه.

الفرضية الأولى، تشير إلى أن غورباتشوف من حيث المبدأ كان على الدوام من أنصار «الديمقراطيين الاشتراكيين»، أي أنه تظاهر بالشيوعية، لكن ميوله العاطفية كانت باتجاه الرأسمالية. أن تبعيته القديمة لاندربوف ونهجه، ما كانت سوى «مناورة» سياسية الغاية منها حماية نفسه من خصومه المحتملين، إلى أن يستحوذ على القوة الكافية التي تمكنه من إظهار نواياه السياسية الحقيقية دون خوف.

الفرضية الثانية، تعتبر أن غورباتشوف سار على طريق اقتصاد السوق بعد قناعته أن الإصلاحات وفق خطة اندربوف لم تفضى إلى أي نتيجة إيجابية، لذلك نراه سار على طريقته المستقلة مع الاعتماد على مساعدة جهة ما، لكنه سار في اتجاه آخر. يمكن الاعتقاد إلى حد ما أن غورباتشوف توصل إلى قناعة تامة أن تطوير اقتصاد بهذه الضخامة كالاقتصاد السوفيتي لا يمكن أن يتم في إطار منظومة الاشتراكية التقليدية. وحتى يأمن لعدم وجود مقاومة داخلية لإصلاحاته المزمع تنفيذها عمد إلى إضعاف الدور القيادي للحزب الشيوعي.

أما الفرضية الثالثة، فإن غورباتشوف ببساطة لم يكن لديه قوة البصيرة على تقدير الوضع داخل البلاد وبالتالي غياب أي إمكانية للتوجه والتفاعل مع الأحداث المتسارعة والتحكم بها، مما أدى إلى انفلات زمام الأمور من يده، فهو لم يقدر

القوة الحقيقية للقوى المعادية للاشتراكية التي استلمت زمام المبادرة في توجيه سير الأحداث بحيث أضحت تشكل تهديداً جدياً على «إصلاحات غرباتشوف». هنا من الحكمة التمعن عميقاً في الفرضية الثالثة.

على كافة الأحوال، مهما تكن نوايا وخطط غرباتشوف الإصلاحية، التي أعلن عن تنفيذها عام 1985، فهي أدت إلى تكاتف جميع القوى المعادية للاشتراكية ومع أنصار الرأسمالية وتنشيط تحركها داخل البلاد.

أن جميع الكثير من خطب غرباتشوف وكلماته الداعية إلى ضرورة السير على طريق الإصلاحات، تم فهمها من قبل القوى المعادية للاشتراكية على أنها إشارة تدعوها لاحتلال موقفاً متقدماً في الحياة السياسية للبلاد. كم هو مستقرب أن يكون مفتاح البدء بتنفيذ تلك الإصلاحات، هو رفع القوى البرجوازية لشعار «دعم الحريات وتنفيذ القانون». في مثل هذه الحالة، أن المقصود هنا بالتأكيد بالدرجة الأولى قوننه النشاطات الاجتماعية والاقتصادية المعادية للاشتراكية.

اعتماداً على ذلك بدأ غرباتشوف بالتراجع عن مواقفه، في النهاية سلم بالكامل وخسر كرامته وعواطفه، حيث تبين أنه لا يمتلك على القوة الكافية ولا الثقة ولا التجربة ولا حتى على أي مستوى من التحضير النظري. في سعيه غير الصحيح لتحقيق نجاح صاعق، وضع نصب عينيه تقوية التحالف الحزبي والحكومي الموالي لاقتصاد السوق والطبقة المثقفة السوفيتية التي تدور في فلكهم وتسليمهم المناصب.

على الأغلب أن غرباتشوف اتبع هذا الأسلوب اعتماداً على منظوره الشخصي وتجربته السياسية، وربما أراد من ذلك تأمين الحماية الشخصية لنفسه. دون شك، أن دوراً محدداً أثر على سلوكه وهو ضعفه وميله إلى التملق والتزلف والخنوع، إضافة إلى الغرور وتعظيم مواهبه التي لا أساس لها.

أن فرضية كون غرباتشوف من مؤيدي الاشتراكية الديمقراطية يؤيدها الكثير من الأشخاص. من بينهم أنصاره الذين أيدوه في تدمير الاشتراكية، وكذلك أعداؤه الذين يمقتونه. لنفس السبب هناك مؤشرات عديدة تدل أنه من أنصار الاشتراكية الديمقراطية ذات النمط الغربي وقبل أن يصبح الأمين العام

للحـزب الشـيوعي السـوفيتي بأمـد بعيـد. يـذكرون أنـه وقبـل عـام 1985 كـان غرباتشوف على صلة وثيقة مع رجال أمثال الكساندر يعقوبليف وادوارد شفردنادزه

❖❖❖

وآخرين ممن كانوا يعادون الاشتراكية ويناصرون الرأسمالية الغربية.

توجـد شـواهد، حتـى إلى لحظـة استلامه السـلطة لم يكـن لديـه أيـة أهـداف محددة يسعى إلى تحقيقها بشكل رسمي. وحسب أقوال يعقوبليف، على سبيل المثال وفي حديث مع غرباتشوف دار في خريف عام 1985، حيث طرح اقتراح لغرباتشوف، بحـل الحـزب الشـيوعي السـوفيتي، ثـم تقسـيمه إلى حـزبين منفصـلين، لكـن غرباتشوف رد على الفكرة، لم يحن وقت فعل ذلك بعد.

من الصعب على مؤلفي هذا الكتاب التأكد من موقف غرباتشوف وفيما إذا كان يملك ازدواجية في المواقف تجاه الاشتراكية متى حصل ذلك وكيف، وهل كان يتعامل برياء؟ حسب رأينا أن شخصية الرجل وافكاره وتصرفاته وردات فعله كانـت مـن التعقيـد بحيـث يسـتحيل بشـكل كامـل الـتكهن بـذلك. لكنـه يوجـد الكـثير مـن النـاس يرفضـون فرضـية احتمـال وجـود شـخص مـن صـفوف الحـزب الشيوعي، عمل داخله لمدة طويلة، وارتقى سلم المناصب الحزبية القيادية حتى وصل إلى أعلـى قمـة الهرم، وتمكـن مـن إخفـاء شخصيته المعادية للشيوعية بهـذه السـرية. بالنسـبة إلى غرباتشـوف فقـد امتنـع بشـكل كامـل عـن الإدلاء بـأي كلمـة علنيـة لا تصـريحاً ولا تلميحـاً تشـير إلى أي خطـة في ذهنـه بخصـوص حـل الحـزب الشـيوعي، وإقامـة نظامـاً رأسمالياً بـدلاً عـن الاشـتراكية. وحتـى ولـو كـان في ذهـن غرباتشـوف مثل هـذه الخطـة فعليـاً، فمـن المؤكـد أنـه تمكـن مـن إخفـاء ذلـك بشـكل نـاجح، بحيث لم يتمكن من ملاحظة ذلك أو الشك به حتى أكثر السياسيين تجربة وقرباً منه مثل ايفور ليغاتشيف الذي عمل معه لمدة طويلة.

يوجد تكهن واسع لدى الباحثين، بأنـه تشـكل لـدى غرباتشـوف تصـور دقيـق منذ عام 1984 حول اقتصاد السوق وطبيعتـه ومسـتقبل الإصـلاحات الاقتصـادية الـذي ينوي القيام بها. مثل هذا الاعتقاد موجود لـدى الباحـث انـدرياس اسـلوند الـذي نشـره في مؤلفـه «نضـال غرباتشـوف لتحقيـق الإصـلاحات الاقتصـادية»، مـع أنـه لا يؤكـد

على وجود خطة محكمة في رأسه ومحضرة مسبقاً، بل على وجود خليط من الأفكار المتنوعة حول الإصلاحات.

من جهة ثانية، نجد أن غرباتشوف أعلن عن بعض أفكاره عن طبيعة منظومة الإصلاحات وقيمها وطرق حساب الكلفة. وكذلك أكد على وجود «التنافس وطرق زيادته، باعتباره آليات اقتصاد السوق المهمة».

يمكن اعتبار ذلك أحد مؤشرات التي تدل للتحول المستقبلي للعمل وفق آليات اقتصاد السوق. حسب الخطة الرسمية المعلنة، كان غرباتشوف يؤكد أنه يعمل وفق تصورات الزعيم اندربوف واستمراراً لها والهادفة إلى تسريع استخدام أحدث منجزات العلم والتقنية في عملية تطوير اقتصاد البلاد بشكل عملي. كانوا يصرحون أن عهد غرباتشوف يهدف أيضاً إلى زيادة الانضباط في العمل وتنظيم الدخل وفق جهد العمل، كل ذلك يذكر من جديد بخطط اندبوف وتوجهاته وأفكاره التي كان لها شعبية كبيرة بين الناس.

أما الباحث م. ايلمان وف. كانتروفيتش فقد ذهبا بعيداً من خلال كتابهما «تدمير المنظومة الاقتصادية السوفيتية» المنشور عام 1998، حيث أكدا بشكل صريح بوجود خطة معدة مسبقاً من قبل غرباتشوف، لتدمير الاشتراكية، بدأ بتنفيذها حال استلامه مقاليد السلطة في الاتحاد السوفيتي. استناداً على دراسة مسيرة حياته والعمل الاقتصادي الذي مارسه غرباتشوف خلال أعوام 1982-1984 أي قبل انتخابه مباشرة لمنصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي يؤكد المؤلفان بعدم وجود أي تنسيق أو انسجام في عمله ذاك.

كذلك يؤكد الكاتبان على مواقف غرباتشوف المؤيدة «للاقتصاد الثاني (اقتصاد الظل)»، في حين كان يعلن عن عدم رضاه عن «الدخل الغير ناتج عن العمل» وفق النهج الذي سار عليه اندربوف. إضافة لذلك، في تلك الفترة كان يلاحظ ميله الواضح لتقبل الأفكار الرأسمالية، والتي طبقها بكل قوة في المراحل المتأخرة من فترة حكمه.

❖❖❖

إضافة لذلك، وحسب رأي مؤلفي الكتاب المذكور، فإن وجهة نظر

غرباتشوف حول التطور الاقتصادي للبلاد كانت تتميز بالآتي:

أولاً - أن موطن غرباتشوف - هو ستافربول وما يتبع لها من مناطق - تعتبر أحد مراكز الأموال الفائضة بسبب ما تتمتع به من موقع جغرافي هام ومناخ مميز لا مثيل له في عموم الاتحاد السوفيتي الواسع الأرجاء، لذلك يلاحظ هناك وجود نشاط اقتصادي كبير وميل لدى الناس لممارسة الأعمال الحرة وحب الملكية الخاصة. وهذا أدى بدوره إلى ظهور طبقة من البرجوازية الصغيرة هناك وكذلك إلى انتشار نمط التفكير البرجوازي.

ثانياً - وبما أن غرباتشوف قام بجولات إلى الغرب أكثر من باقي المسؤولين السوفييت، جعله يطلع على آليات العمل الاقتصادي الرأسمالي وعلى أفكار «الشيوعية الأوروبية» الإيطالية والتي تتميز بأفكار مختلفة لكونها ترعرعت ضمن الوسط الرأسمالي، في الكتاب المنشور عام 1994 وعنوانه «غرباتشوف وتدمير الحزب الشيوعي السوفيتي» للمؤلفات يغفيني تفيكوف وبتريك باسيكو والذي عرضا به تحليلهما لتأثير تلك الأفكار على موقف غرباتشوف السياسي والذي انعكس من خلال الخطب والكلمات التي ألقاها أو أدلي بها.

يجب أن لا ننسى الأثر الهام على نمط تفكير السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي، الذي مارسه مستشاريه المقربين والذين أتوا معه منذ استلامه مقاليد الأمور والذين يتبنون وجهة نظر الديمقراطيين الاشتراكيين.

من بين أولئك المستشارين المشهورين بميلهم إلى أسلوب الاقتصاد الرأسمالي، تتيانا زاسلوفسكيا وأبيل اغنبكيان. إضافة إلى شخص آخر تفكيره قريب من تفكيرها وهو الفيلسوف المعادي للماركسية الكساندر تسيبكو، والذي انضم في عام 1987 إلى جوقة مستشاري الأمين العام للحزب. لاحقاً وحسب معطيات ايلمان وكانتروفيتش، فإن تسيبكو لم يخف عدائه للاشتراكية وكذلك أشاع ترؤوس غرباتشوف «لجماعة القيم الإنسانية العامة اللاطبقية».

بهذا الشكل وكما يؤكد الكاتب اسلوند، فإن طريق غرباتشوف يذكرنا ما قام به أحد اتباعه المقربين في جورجيا ادوارد شفردنادزه. حيث أضحت هذه الجمهورية السوفيتية «أحد معاقل الاقتصاد الثاني» في عموم الاتحاد السوفيتي،

حيث تم تحويل اقتصاد هذه الجمهورية إلى «الاقتصاد الثاني» أي اقتصاد الظل. وكما أظهر تطور الأحداث، فإن ما حصل في جمهورية جورجيا تم تنفيذه في عموم جمهوريات الاتحاد السوفيتي، من المؤكد أن ما حصل بالتحديد كانت مهمة غرباتشوف...

بما يخص وجود فرضية حول خطة سرية لدى غرباتشوف لضرب الاشتراكية السوفيتية، وتحويل البلاد باتجاه الرأسمالية، لكنه في الواقع لم يتم اكتشاف أي إثبات جدي يؤكدها. لذلك فإن مؤلف الكتاب يميل إلى وجود ظروف وعوامل في قصة حياة غرباتشوف دفعته لتغير مواقفه والتي ظهرت جلياً في الفترة المتأخرة من حكمه.

وهكذا فإن اللحظة المفصلية هذه -حسب وجهة نظرنا - حصلت في الفترة بعد انتهاء المرحلة الأولى من الإصلاحات، والتي تم البدء بتنفيذها بعد انتخابه لمنصب السكرتير العام للحزب في ربيع عام 1985. والتي كان يدعي غرباتشوف حين تنفيذها أنه يسير على خطى اندربوف لأحداث تغيرات إيجابية في المجتمع. لكن الواضح تماماً أن ما حصل من تغييرات كان يصب في صالح القوى المعادية للاشتراكية. هذا أدى إلى حصول تأثير سلبي قوي عليها، وعلى الأغلب أن غرباتشوف لم يستطع الوقوف في وجه تلك القوى. من الواضح أن سبب ذلك يعود إلى محصلة الضعف المميت في شخصيته وطباعه إضافة لضعف في تحضيره النظري وانعدام التجربة السياسية لديه. أيضاً لم يكن لدى غرباتشوف التصور العام حول نمط تطور الإصلاحات المعلنة. بالنتيجة لقد لوحظ ابتعاد غرباتشوف عن خطى اندربوف فيما يخص السياسة الداخلية، أما على صعيد السياسة الخارجية، فلقد سار غرباتشوف في طريق لا نهائي من التنازلات المجانية والوحيدة الجانب والتي صبت في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، على عكس سياسة اندربوف.

على الأغلب أنه في بداية هذه العملية، يمكن فهم أو شرح تصرفه على أنه عمل ذي طابع تكتيكي، لكسب الوقت وتجميع القوى والإمكانيات وجلب المزيد من الأنصار والمؤيدين له. لكنه في النتيجة النهائية نجد أن كل ما فعله غرباتشوف كان عبارة عن انعطاف حاد باتجاه «اليمين» والوقوف إلى جانب القوى المعادية

للاشتراكية ومنظومة الاقتصاد الاجتماعي. أن الدور الحاسم في هذا الاتجاه لعبته طبقة «الرأسماليين الجدد» ذات النفوذ المتزايد والمتحالفة مع التيار الفاسد من الجهاز الحزبي والحكومي.

توجد أيضاً فرضية أخيرة، تفسر الأحداث التي جرت في نهاية أعوام الثمانينات، في أن الاشتراكية بالذات هي سبب الأزمة الاقتصادية التي حصلت في الاتحاد السوفيتي، لذلك ومن أجل حل تلك المشكلات يجب البحث خارج إطار المنظومة الاشتراكية والملكية العامة لوسائل الإنتاج والاقتصاد والمخطط.

إن نمط التفكير ذاك على الأغلب أنه كان مغروساً في روح أعوان غرباتشوف. لذلك نراهم يستقبلون في دفاعهم عن تلك القناعات، مستخدمين غرباتشوف كبيدق لتحقيق مآربهم ودفعه في وجه الجهات المعادية للإصلاحات الموجودة في الحزب والجهاز الحكومي، والدعوة لتحقيق مزيداً من الحريات الديمقراطية التي استغلت لتدمير اقتصاد البلاد ووسيلة غير حضارية أثرت سلباً على حياة ملايين الناس داخل الاتحاد السوفيتي.

❖❖❖

من الحكمة هنا أن نطرح سؤالاً: ما هو موقف غرباتشوف تجاه التصرفات ذات الطابع المعروف، لو أن نتائج الإصلاحات التي بدأت في ربيع وصيف عام 1985 أتت بنتائج مشجعة؟ وإلى أي مدى سوف تستمر تلك الإصلاحات والتي لم تنجح في إيجاد حلول «لمعضلات المنظومة» لعدم عقلانيتها أو بسبب ظهور معارضة مباشرة من جانب دوائر محددة من الحزب؟

إن سير الأحداث التاريخية الحقيقي، قد يكون بعيداً كل البعد عن الطريق القويم والصحيح والمنطقي. حصل الكثير من تطور الأحداث والتي كانت مناقضة لمنطق العقل البشري. لهذا من الواجب علينا أثناء عملنا أن نحافظ على وجهة النظر الداعية إلى التجرد عند تحليل الأحداث التاريخية من أجل التعمق في التحليل والشرح العلمي مع المحافظة على الجوهر والمضمون الفعلي للأحداث، للتمكن من إيجاد حلول وتفاسير لجميع الألغاز التاريخية.

حسب اعتقادنا، أن إمكانية إيجاد الجواب على السؤال الرئيسي: «متى

ولماذا حصل قرار غرباتشوف بالمضي قدماً على طريق الرأسمالية» لهذا لا بد من التطرق إلى المسائل التالية.

1. ما هي النتائج الفعلية للمحاولات الأولى للإصلاحات الاقتصادية والتي أجريت في إطار المنظومة الاشتراكية الموجودة، والتي أعلن عنها غرباتشوف في بداية حكمه؟

هل في الواقع وكما أكد البعض، أن تلك الإصلاحات باءت بالفشل، وهذا أكد عدم جدوى أي إصلاحات مهما تكن في ظل نمط الاقتصاد السوفيتي؟

2. ما هو دور الحزب على أرض الواقع وما هو موقفه من الإصلاحات الاقتصادية؟ وهل اعتبر الحزب أن تلك الإصلاحات من حيث المبدأ ضرورية ولا مفر منها؟. هل يوجد فعلاً تأييد حقيقي من قبل الحزب أو قسماً منه على أفعال وأفكار غرباتشوف بما يخص الإصلاحات؟

3. ما مدى صحة الرأي القائل. أن الاقتصاد هو أحد الأسباب الرئيسية لانقلاب غرباتشوف السياسي باتجاه اليمين؟

إن الفرضية القائلة، أن منظومة الاشتراكية من حيث المبدأ لا يمكن إخضاعها لأي تحسين، يمكن اعتبارها صحيحة فقط وفق الشروط التالية:

- عند فشل الإصلاحات التي تم تنفيذها وفق «خطة اندربوف» عندما تكون الأغلبية الساحقة من أعضاء الحزب من المعارضين لتلك الإصلاحات.

- لو أن غرباتشوف في واقع الأمر، بدأ خطواته الأولى في مجال الإصلاح وعلى الصعيد السياسي مقترباً من الرأسمالية.

مع العلم أن مجرى الأحداث على أرض الواقع لا يؤكد ذلك ويتعارض مع الدعاية الإعلامية.

أولاً -على العموم لا أحد، ولا في أي مكان قام بإثباتات تؤكد عدم نجاح الإصلاحات، التي تم البدء بها عام 1985. بالتأكيد أن حصول تغييرات بارزة خلال هذه الفترة القصيرة جداً داخل الاقتصاد الواسع والمتشعب مثل الاقتصاد السوفيتي، لا يمكنه أن يحصل. إضافة لذلك تم ملاحظة حصول بعد التقدم الإيجابي في بعض المؤسسات الصناعية والقطاعات الأخرى التي طُبقت عليها الإصلاحات وكذلك

على صعيد منظومة الاقتصاد الوطني عموماً.

وهكذا على سبيل المثال، وحسب دراسة دافيد كوتس وألفريد فير (المنشورة عام 1997 بعنوان «الثورة من الأعلى وخطة تدمير المنظومة السوفيتية») أنه خلال عام 1985-1986 في الاتحاد السوفيتي لوحظ حصول نمو في الإنتاج العام وكذلك حصول ازدياد في حجم الاستهلاك.

في الفترة الأولى والقصيرة زمنياً والتي طبقت فيها الإصلاحات وفق خطة اندروبوف لوحظ أن سرعة النمو الاقتصادي بلغت 1-2٪. إنتاجية العمل زادت بمقدار 4.5٪ مقارنة مع 2.5٪ في الفترة السابقة. حجم التوظيف المالي في قطاع صناعة وبناء الآلات ازداد بمقدار 30٪ مقارنة مع مثيله خلال كامل الخطة الخمسية السابقة. في نفس عام 1986 لوحظ ازدياد حجم الإنتاج الزراعي بمقدار 5٪.

هذه المعطيات مثبتة في كتاب «نداء الإصلاحات الاقتصادية» للباحث الأكاديمي وكبير مستشاري غرباتشوف الاقتصاديين ابيل اغانبفيان.

وحسب نفس المصدر، فإنه خلال العامين 1985-1986، فلقد ازداد حجم، قطاع الخدمات والسلع الخدمية بمقدار 10٪ مقارنة بالفترة السابقة.

إضافة إلى ذلك لأول مرة منذ 20 عاما تم ملاحظة تحسن كبير في القطاع الصحي، وكذلك في عدد كبير من المجالات الحياتية الأخرى. كذلك حصل انخفاض في عدد وفيات الأطفال.

عند ذكر الانجازات، لا بد من التطرق إلى الإخفاقات التي حدثت في نفس الفترة الزمنية، حيث مني غرباتشوف بعدد من الإخفاقات السياسية الهامة. أحداها سياسته الهادفة إلى شن حملة ضد تعاطي الكحول. لقد اعتبر غرباتشوف أن خفض إنتاج المشروبات الكحولية وبيعها يؤدي إلى انخفاض معدل تعاطيها. ذلك الإجراء أدى إلى ظهور مافيا تصنيع والاتجار بالمشروبات الكحولية. إضافة إلى ذلك أن الإنتاج غير المشروع للفودكا أدى إلى استهلاك المعروض من السكر في المتاجر مما أدى إلى اختفاء احتياطي السكر من المتاجر الحكومية. إضافة إلى ذلك، فلقد خسرت الحكومة مليارات الروبلات التي كانت تدرها عملية بيع المشروبات الروحية، والذي تحول الاتجار بها «إلى الاقتصاد الثاني» وعصابات الاتجار غير

المشروع بالمشروبات الكحولية. بعد سنة من شن تلك الحملة، تم التخلي عنها.

حسب رأينا، فإن تلك الحملة كان يمكنها أن تأتي بنتائج جيدة، لو تمت الاستفادة من تجارب الدول الأخرى. على سبيل المثال، عندما تم منع تعاطي المشروبات الروحية في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن العشرين، ذلك تسبب في حصول سوق سوداء لبيع والاتجار بها وظهور تصنيع غير مشروع لتلك المشروبات. أن الخبرة تثبت، أنه للحصول على نتائج إيجابية في هذا المضمار لا بد من اتباع الإجراءات التالية: 1) - زيادة السعر؛ 2) وضع ضرائب على عمليات التصنيع والبيع؛ 3) العمل التثقيفي وتوعية الناس، ومعاقبة المدمنين على تعاطي الكحول ممن لديهم تصرفات شريرة.

❖❖❖

الإخفاق الآخر الكبير في سياسة غرباتشوف حصل عند الإعلان عن خطة لزيادة وتسريع معدلات الإنتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية.

إن التركيز الإعلامي والدعم المالي إلى تلك الشركات، أدى إلى حصول نتائج غير متوقعة - فلقد ازدادت بشكل كبير كمية الإنتاج وزاد معها نسبة السلع ذات الجودة المنخفضة والمقلدة. حاول غرباتشوف حل هذه المعضلة من خلال زيادة دور منظومات مراقبة الجودة الحكومية. حيث تبين أن المنتجات التي لا تلبي معايير الجودة كانت نسبتها عالية. أن عدم قبول المنتجات المعطوبة أدى إلى انخفاض دخل العمال في تلك الشركات وهذا أدى إلى امتعاضهم. نتج عن ذلك إلغاء دور «منظومة مراقبة الجودة».

مع العلم أن هذان المثلان من الإخفاقات الاقتصادية، لم يؤثر كثيراً على المسيرة العامة للإصلاحات، التي بدء بتنفيذها عام 1985-1986، بل أنها أعطت نتائج إيجابية عموماً.

مع العلم أن تلك الإخفاقات، أتت بسبب التسرع وعدم التحضير الجيد والدقيق للقرارات المتخذة، وذلك بسبب السعي لتحقيقي نجاحات سريعة وسهلة. بالرغم من ردة الفعل الشعبية الكبيرة على تلك الإخفاقات والتي أدت إلى تقليص دور تلك الشركات، مع ذلك كان من الواجب أن لا يتم اعتبار أن حصول بعض

الإخفاقات هنا وهناك هو عبارة عن إخفاق كامل للإصلاحات الاقتصادية، التي بدأها غرباتشوف مباشرة بعد استلامه مقاليد الأمور.

إن من لا يحلل مجريات الأمور بدقة، قد يعتقد أن سياسة غرباتشوف التي انحرفت إلى «اليمين» كانت بسبب المعارضة الشديدة لسياسته من قبل عدد من كبار قادة الحزب، مع العلم أنه لا توجد أي دلائل، وإسباقات على فرضية المعارضة تلك من قبل مسؤولي الحكومة أو الحزب، بل على العكس أن الجميع كان على قناعة تامة بضرورة إجراء إصلاحات داخل المنظومة الاقتصادية.

يؤكد ذلك الباحث م. ايلمان وف. كنترفيتش في بحثه «تدمير المنظومة الاقتصادية السوفيتية» الصادر عام 1996، والذي اعتمد في الدرجة الأولى على المعطيات من خلال المقابلات المباشرة مع قادة الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة. ولقد أكد الباحث أنه لم تكن توجد أي معارضة لحظة الإصلاحات الاقتصادية، لا دليل على ذلك على الإطلاق.

في كتابه «صراع غرباتشوف من أجل الإصلاحات الاقتصادية» يؤكد الكاتب أنديرسن اسلوند والمصنف أنه من أشد مؤيدي اقتصاد السوق والذي عاش فترة طويلة في موسكو في الثمانينات، أكد أيضاً «أن جميع قادة الحزب الجدد في تلك الآونة أيدوا وبدون تحفظ الإصلاحات الاقتصادية». إضافة إلى ذلك أكد في كتابه أن أعضاء المكتب السياسي القدماء «من عهد برجنيف» أمثال - حيدر عليف، فيكتور غريشن، دين محمد كونايف، فلاديمير شربتسكي ونيكول تيخانوف، والذين يعتبرون من «الماركسيين المتشددين» دعموا المضي في طريق الإصلاحات وأكدوا على ضرورة أحداث تغييرات في الاقتصاد السوفيتي، وللوصول إلى مستوى أكثر تطوراً، يشابه الطريق الذي سلكته ألمانيا الشرقية في بناء اقتصادها.

يؤكد اسلوند على وجود ثلاث مجموعات إصلاحية داخل القيادة السوفيتية، تختلف في أرائها عن «جماعة غرباتشوف» الذين حددوا طريقهم المفضي إلى «اقتصاد السوق» وتوجيه خط سير الاقتصاد السوفيتي إلى منظومة القطاع الخاص.

إن تلك المجموعة تشكلت حول رئيس مجلس الوزراء السابق في الاتحاد

السوفيتي نيكولاي ريجكوف. حسب رأيه، فإنه لحل المشاكل الاقتصادية للبلاد لا بد من السعي للحصول على إنتاجية أعلى للعمل وتكثيف عمليات الإنتاج الصناعي والزراعي. لقد طلبت مجموعة ريجكوف باستخدام أحدث ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا لتطوير عمليات الإنتاج. كذلك أيدت زيادة التوظيف المالي في مجال القاعدة الصناعة وبناء الآلات. لقد أيد أنصار ريجكوف أيضاً التجربة الجديدة القاضية بتطبيق الاستقلال المالي لبعض المؤسسات الإنتاجية.

مجموعة أخرى من مؤيدي الإصلاح من غير «جماعة غورباتشوف»، الذي كان يتزعمها ليف زايكوف والذي تم انتخابه في شهر حزيران من عام 1985 سكرتيراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي لشؤون الصناعات العسكرية ومجمع الصناعات الدفاعية. كانت نظرته مؤيده للإصلاحات القائمة على أساس إجراء إصلاحات في منظومة التوظيفات المالية وإدخال عامل المكافآت في قطاع البحث العلمي والإنتاج الصناعي لتنمية هذين القطاعين. وكذلك أيدت اتخاذ كافة الإجراءات لتحسين نوعية وجودة السلع، وإدخال مبدأ الأجر حسب إنتاجية العمل، وزيادة الانضباط في العمل الإنتاجي وتدقيق المراقبة على ورديات العمل.

الفرق بين مجموعة ريجكوف ومجموعة زايكوف، كانت في أن الأخيرة كانت ضد فكرة الاستقلال المالي للشركات لأنها تخلق تنافساً يؤدي إلى استخدام آليات اقتصاد السوق.

نظرة أخرى طرحها ايفور ليخاتشيف، والذي كان يشكل المركز الثاني من حيث الأهمية بعد غرباتشوف. لقد اقترح:

- أن يتم تعديل الأجر بحيث يتعلق بإنتاجية العمل ضمن المنشآت الإنتاجية.
- تحسين منظومة المحاسبة ونظام عملها.
- بالسماح بتأسيس جمعيات عمالية تعاونية تعتمد على عقود أو اتفاقيات في نظام عملها.
- القيام بتجربة الاستقلال المالي للمؤسسات الإنتاجية.

إضافة لذلك وقف ليخاتشيف بشكل مطلق ضد الملكية الخاصة وضد «اقتصاد السوق». لقد اعتبر أن الإصلاحات يجب أن تقوم على أساس:

- تحسين ودعم المنظومة القائمة والمعتمدة على الاقتصاد المخطط.

- زيادة الانضباط وحس المسؤولية في المؤسسات والمنشآت الاقتصادية.

- زيادة الانضباط ومنع التسيب والإهمال في كافة أشكاله وأينما وجد.

وفق هذا السياق، فإن ليخاتشيف أيد الحملة ضد مدمني الكحول. لقد اعتقد أنه من الضروري اتخاذ إجراءات أكثر جدية ضد الانحلال والتفسخ في المجتمع السوفيتي وضد الأفكار الهدامة ضرورة ونشر التوعية داخل المجتمع بما يتلائم مع نمط الحياة الأساسي واقتصاد البلاد. لقد دعى إلى اتخاذ إجراءات صارمة لا هوادة فيها ضد الفساد والإجرام وضد كافة أشكال «اقتصاد الظل» الغير قانونية.

لقد اقترح ليخاتشيف أن تتم التغييرات في الاقتصاد على قاعدة التوصيات والمقررات التي يتم اتخاذها في المؤتمر العلمي المزمع عقده في شهر حزيران عام 1985 لهذا الخصوص. لقد أكد على ضرورة أن تتم الإصلاحات والتغييرات الاقتصادية في إطار مبادئ الاشتراكية العلمية، وأنه يجب عدم السماح إطلاقاً بالسير باتجاه «اقتصاد السوق» أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لحل المشاكل الاقتصادية.

لقد أكد على ضرورة أن تتم الإصلاحات والتغييرات الاقتصادية في إطار مبادئ الاشتراكية العلمية، وأنه يجب عدم السماح إطلاقاً بالسير باتجاه «اقتصاد السوق» أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لحل المشاكل الاقتصادية.

❖❖❖

حتى هذه اللحظة، لم يتم ملاحظة أي إشارة من قبل غورباتشوف تشير إلى «توجهاته الجديدة» أو تشرح التغيرات السياسية التي ينوي تطبيقها في الاتحاد السوفيتي، حتى غاية انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي السابع والعشرين الذي عقد في شهر شباط من عام 1986 في الحقيقية أن غورباتشوف وقتها أعطى تلميحاً لانتهاج سياسة جديدة تتصف ببعض المبادئ المختلفة عن الإيديولوجيا القديمة تكون أساساً للإصلاحات ليس هذا فحسب بل أنه ألمح إلى الحاجة إلى ضرورة التخلي عن بعض المبادئ القديمة.

في الخطة التكتيكية قام غورباتشوف بربط أفكاره مع بعض السلبيات التي حصلت في عهد حكم برجنيف وخصوصاً تلك التي حصلت بعد مرضه. على الأغلب

أن هدفه من ذلك هو اللعب على عواطف الجماهير المستاءة من الأوضاع، لذلك دعى إلى «تغييرات ثورية وحقيقية» وإلى ضرورة الوصول إلى «تحول جذري» على صعيد السياسة الداخلية والخارجية.

إن هكذا حديث من قبل غورباتشوف أدخل الناس في متاهة يصعب فهمها، لقد شتت تفكيرهم، حيث ظنوا أن الأحداث تسير باتجاه معين، في حين أن الأحداث سارت في اتجاه مغاير تماماً.

إضافة إلى ذلك، فإن غورباتشوف قام بتعديل خطة اندربوف الأساسية التي اعتمدت على «التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع» واعتمد على التلاعب بالألفاظ والمواقف الضبابية التي تدعو إلى «النمو الاقتصادي والاجتماعي المتسارع». من يتمعن في كلام وتعابير غورباتشوف عميقاً يفهم أن الأمر ليس مجرد حديث عابر بل المقصود أحداث تغييرات جدية على أرض الواقع. وحسب رأيه أن التغييرات يجب أن لا تنحصر في الأمور السياسية فقط. بل على العكس أن الإصلاحات والتغييرات يجب أن تطال جميع أساليب العمل القديمة بما فيها الأساليب الإيديولوجية. وبهذا الشكل، وبعد التقرير الذي تلاه غورباتشوف في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي السابع والعشرين، أخذ يستخدم تعابير ومصطلحات جديدة مثل الشفافية و«إعادة البناء». إضافة إلى ذلك فإنه ضخ في هذه التعابير معان مبهمة. لقد أعلن غورباتشوف في شهر نيسان عام 1986، أن «إعادة البناء» يجب أن تفهم على أنها «تغييرات جذرية وشاملة»، في شهر حزيران من نفس العام -أعلن أن الإصلاحات يجب أن تطال المجتمع بأسره. وفي تموز أعلن بشكل مباشر أن الإصلاحات هي ثورة».

بدون شك، أن دعاية غورباتشوف زادت على الصعيد العملي من شهرته وتقبل الناس لأفكاره لإعادة البناء «البريسترويكا». لكنه تبين أن طريق تلك الإصلاحات كان مليئاً بالأشواك والمطبات والمخاطر، التي مست الحالة المعيشية وحياة ملايين الناس وحتى وضع البلاد عموماً. لقد استخدم غورباتشوف خطة اندربوف الهادفة لرفع مستوى معيشة الناس، لكنه على الصعيد العملي أفرغها من مضمونها بسبب الإصلاحات التي قام بها. بهذا الشكل فإن «بيرسترويكا» غورباتشوف أضحت عبارة عن كلمات فارغة لا طائل منها على صعيد الواقع. أما عند الحديث عن

«تحديث البنية الأساسية في البلاد والتحولات الجارية، هذا يعني أنك تتحدث عن أشياء مقدسة وكأن كل ما يتم فعله هو لأجل «الفكرة نفسها». وعند الحديث عن الإصلاحات أخذ يتحول كالسير في «دائرة مغلقة» وأضحت الإصلاحات تجري لأجل الإصلاحات. هذه الصورة عكسها الكاتب ن. روبنسن في كتابه «الإيديولوجيا ونهاية المنظومة السوفيتية» المنشور عام 1995.

إن إصلاحات غرباشتوف الإيديولوجية واستراتيجيتها أضرت بوحدة الحزب ومهدت طريق الفوضى التنظيمية داخل صفوفه لاحقاً، كل ذلك أدى إلى فقد الثقة وضبابية الأهداف. مما أدى بالنتيجة إلى انعدام قدرة الحزب على قيادة المجتمع، وبدلاً من المضي في دورة القيادي والريادي في المجتمع. راح أعضاؤه يخوضون جدالاً بيزنطياً لا نهاية له حول الإصلاحات وشكلها واتجاهاتها وأهدافها.

كانت المناقشات بالنسبة إلى بعض أعضاء الحزب تهدف إلى تعميق وتطوير الاشتراكية، أما بالنسبة للبعض الآخر كانت تهدف لاختيار طريق جديد غير الاشتراكية العلمية، مثل الديمقراطية الاشتراكية أي (البرجوازية). كان يتم التحدث عن طرق أخرى لبناء المجتمع في الغالب غير مفهومة وغير محددة النموذج. هل هي اشتراكية أم رأسمالية التوجه بصفاتها. وضرورة اتباع آليات ومبادئ «السوق الحرة».

كان من بين اللاهثين وراء الإصلاحات أناس بالتأكيد هدفوا إلى الكسب والمنفعة الشخصية.

❖❖❖

لقد استخدم غرباتشوف بمكر شعار «الشفافية والصراحة» للنيل من احترام وقدسية بعض مبادئ الحزب وقادته، وهذا شكل ضربة قاضية إلى دور الحزب كقائد للشعب والبلاد الذي ما يزال لتاريخه محافظاً عليها.

في السنة الأولى بعد انتخابه لمنصب الأمين العام للحزب، حافظ غرباتشوف على وجهة نظر اندربوف حول «الشفافية» التي تنفذ من قبل الحزب والحكومة والمنظمات الشعبية بهدف إطلاع الشعب على بعض القضايا التي تتعلق بالأمور الحياتية وسلوك المسؤولين أو إساءة استخدام السلطة أو الفساد، في نيسان عام

1985 ، أوعز غورباتشوف بإطلاع الشعب وتوفير المعلومات حول مثل هذه القضايا.

لكن سرعان ما استخدم غورباتشوف «الشفافية» كسلاح يعمل لصالح الشعب إلى سلاح ضد التنظيمات الاجتماعية وضد الحزب الشيوعي على وجه الخصوص شاملاً النقد تاريخ الحزب وكل ما أنجزه وفعله وحتى «ما لم يفعله» منذ تأسيسه.

بدأت حملة النقد تلك، بعد المقابلة التي أجراها غورباتشوف وزوجته رئيسه ماكسيموفا مع مجموعة من مدراء ومحرري بعض وسائل الإعلام. في الكتاب الذي عنوانه «شفافية غورباتشوف» للكاتب جوزيف غيبس الصادر عام 1999 يؤكد الكاتب في تلك المقابل أن غورباتشوف الذي تم انتخابه منذ فترة ليست بالبعيدة أميناً عاماً للحزب وعلى الجميع للممارسة دورهم في «النقد البناء والموضوعي للأخطاء والسلبيات الحاصلة» وإبرازها.

بعد تلك المقابلة سرعان ما ظهرت على صفحات جريدة «روسيا السوفيتية» مقالة حادة موجهة ضد السكرتير الأول للجنة الحزبية لمدينة موسكو هيكتور غريشن. (أن غريشن وزميله رامانوف من لينين غراد، كانا المرشحين الأوفر حظاً لمنصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي بعد وفاة تشرنينكو. وحسب بعض المعطيات، فإن كلاهما ولأسباب مجهولة تغيبا عن اجتماعات الحزب العليا التي حددت من سوف يكون أميناً عاماً للحزب (أي التالي بعدهما). بعد نشر تلك المقالة الناقدة للسيد غريشن تم إعفائه من منصب سكرتير لجنة الحزب الشيوعي السوفيتي في العاصمة موسكو. بدلاً عنه عين باريس يلتسن المقرب من غورباتشوف وخليفته.

استمر غورباتشوف وحلفاؤه في زيادة نشاطهم السياسي ونقدهم وخصوصاً في ربيع عام 1985 ، وكان غورباتشوف يشعر بالدعم من قبل زوجته التي كانت تقف إلى جانبه في جميع خطواته، تابع الأمين العام للحزب الشيوعي المنتخب حديثاً نشاطه الملفت للنظر ودعواته إلى المثقفين ووسائل الإعلام الجماهيرية... بزيادة نقدهم الموجه للحزب الشيوعي في كافة مراحله التاريخية إضافة لذلك اتخذ غورباتشوف مجموعة من التدابير تهدف إلى إضعاف تأثير الحزب على وسائط الإعلام العامة أن

ذلك لم يحصل من خلال أوامر صدرت إلى وسائل الإعلام (كما يحب البعض أن يصور ذلك)، بل من خلال تسليم إدارات المؤسسات الإعلامية مباشرة إلى أشخاص لا يخفون عدائهم للحرب الشيوعي والاشتراكية عموماً.

❖❖❖

من الطبيعي أن يقوم غرباتشوف بإجراء تغييرات في مجال الرقابة على وسائل الإعلام الجماعية التي تتصف بالبيروقراطية الشديدة وتخفيض القيود عليها وخصوصاً في مجال الثقافة والإنتاج السينمائي، الراديو والتلفزة والمطبوعات... الخ.

من المهم جداً، حين أحداث تغييرات إستراتيجية على هذا المستوى، من أن تتم بحكمة وتروي شديدين، لكن من الملاحظ أن تصرف غرباتشوف بما يخص هذه الأمور من الوهلة الأولى. بدى متسرعاً وغير مخطط له بشكل محكم. لذلك نجد أن نتيجة «سياسة الشفافية الجديدة» التي انتهجها غرباتشوف ونظمها واشرف عليها شخصياً تحولت إلى سم زعاف وقاتل واتت بنتائج وخيمة على الحزب الشيوعي على كافة الصعد والمستويات وحتى على استقرار وتوازن المجتمع السوفيتي عموماً. أن مثل تلك العواقب السلبية وعدم الاستقرار جراء تلك السياسة الرعناء أضحت محسوسة وعبرت عن نفسها جلياً عام 1987.

في مذكرات غرباتشوف التي نشرت عام 1995 في نيويورك حاول أن يبعد عن نفسه مسؤولية ما جرى من محن وأحداث كارثية في البلاد. فهو يكتب أن «الشفافية كالمارد الذي خرج من قمقمه وأفلت من عقاله، بحيث لم نستطيع السيطرة عليه».

على أغلب الأحوال، أن كلام غرباتشوف لم يكن دقيقاً. في واقع الأمر وحسب اعترافه هو الذي فعل كل ما في وسعه لتشجيع وسائل الإعلام للمضي قدماً في النقد تحت شعار «الشفافية»، ثم أتي ليدعي «أن الشفافية أفلتت من السيطرة».

هنا يجدر بنا أن نلاحظ العلاقة المتينة بين غرباتشوف وبعض دوائر وسائل الإعلام التي وصلت إلى ما يشبه «العشق». حين كان غرباتشوف يجتمع بهم حيث كان يسعى لكسب ودهم، ويطلب منهم أن يقفوا إلى جانبه ويستجدي المساعدة منهم ويدعوهم لمدح إصلاحاته أثناء المقابلات الخاصة مع مسؤولي الإعلام، كان

يكيل المديح لهم ويعلن تقديره الشديد لجهودهم وهو من أفلت اللجام عنهم ليقوموا بهجماتهم القاتلة تجاه الحزب وتاريخه النضالي، في نفس الوقت منع الحزب من القيام بأي دور رقابي على وسائل الإعلام الجماعية. وحتى عندما اقتنع بضرر ما قام به في هذا المجال، لم يقم بأي عمل لكبح جماح وسائل الإعلام وهجماتها القاتلة.

من خلال تصرفات غرباتشوف تلك، على الأغلب أنه أراد أن يفرض آرائه وآليات العمل السياسية الخاصة به وذلك من أجل كسب التأييد السياسي من خارج الحزب لقد انتقد حتى عن إطار الأهداف الرسمية في مجال الحياة السياسية المعلن عنها. لقد لاحظ أغلب المحليين السياسيين مثل تلك النزعة لدى غرباتشوف من خلال التقرير السياسي للمؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي حينها فتح غرباتشوف الأبواب على مصاريعها لإبراز أي شكل من أشكال النقد تجاه الحزب والحكومة والمسؤولين وكافة المنظمات الشعبية. لقد أعلن الأمين العام للحزب ومن على منبر المؤتمر: «أن النقد الأدبي وعبر الفن يبعد عن النفس الرهبة من المناصب وعبادتها ويبرز الأخلاق الحميدة، ويجب التذكر، أن النقد عبارة عن عمل اجتماعي. ويجب أن يكون غايته ليس خدمة المصالح الشخصية.

بعد شهر من اجتماعه مع مندوبي وسائل الإعلام (والذي حضره ليخاتشف) أعلن غرباتشوف بصريح العبارة، لأن عدونا الرئيسي هي البيروقراطية، ويجب على الصحافة أن تهاجم وتنقد هذا العدو بدون شفقة ورحمة، بحيث لا تدع مجالاً له لكي يدافع عن نفسه».

بهذا الشكل تولدت حالة غريبة جداً، الأمين العم للحزب الشيوعي الذي يمتلك على صلاحيات قيادية وسلطات نافذة لا حدود لها داخل الحزب والحكومة بحيث يستطيع اتخاذ أي إجراءات يريدها، بالرغم من كل ذلك يطلب من جهات وتنظيمات خارجية داعياً إياها أن تنفذ أعمالاً ضرورية بدلاً عنه. وحصل أن قامت وسائل الإعلام والمثقفين بمهاجمة الحزب وحكومة البلاد بلا هواده، في حين كان غرباتشوف الأمين العام للحزب لا يتعدى دوره، دور المراقب المحايد.

على ما يبدو، أن أحد ما غرس في رأس ذلك الأمين العام للحزب وفي رؤوس «مستشاريه أفكار وتصورات حول دور وسائل الإعلام في حياة المجتمعات

«الديمقراطية الحرة». من الممكن أن ذلك حصل، بسبب تعرفه على نمط حياة تلك المجتمعات وتبادل الآراء مع مسؤولي النظام البريطاني، لقد اعتقد غرباتشوف من خلال تلك التصورات أنه ربما تخدم خططه الإصلاحية الخاصة بالمجتمع ذي النمط الاشتراكي مستقبلاً.

في أيلول عام **1986** أعلن غرباتشوف التالي:

«طالما لا يوجد لدينا معارضة أو أحزاب معارضة، إذن كيف يمكننا أن نراقب أو نصحح ما نرتكبه من أخطاء أثناء عملنا؟ نستطيع أن نفعل ذلك من خلال أسلوب النقد والنقد الذاتي، والأكثر من ذلك نستطيع فعله عبر الشفافية».

❖❖❖

إضافة لكلام ودعوات غرباتشوف الهادفة إلى إنشاء معارضة مشروعة وفق القانون داخل البلاد، قام بخطوات فعلية تتضمن:

- إضعاف سيطرة الحزب بشكل فعلي على وسائل الإعلام العامة.
- تسليم بعض وسائل الإعلام إلى جهات معادية للاشتراكية.

قام بالدور المفتاحي في تنفيذ هذه التوجهات السيد ا. ن. يعقوبليف، الذي عينه غرباتشوف عام 1985 مسؤولاً في قسم الدعاية والإعلام التابع إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. (كما كتب ميخائيل كيلر في كتابه «السكرتير العام السابع»، الصادر في لندن عام 1991، يعتبر أن يعقوبليف هو «مصدر تلك الأفكار»، والذي يعد من أتراب غرباتشوف، وأنه جدير بتنفيذ هذه المهمة). لقد أسس قسم الدعاية والإعلام في عام 1920، عملياً أن ذلك القسم يتبع له جميع وسائل الإعلام الجماعية في كل الأمور والمسائل. في عام 1923 تم إنشاء جهازاً خاصاً مهمته الرقابة الإعلامية ويقوم بدراسة برامج البث الإذاعي والتلفزيوني ونشر المقالات، ومنح كافة الموافقات على بث كافة البرامج الإذاعية والتلفزيونية بعد دراستها وتمحيصها ونفس الأمر ينطبق على المطبوعات. أن تولي يعقوبليف مسؤولية قسم الدعاية والإعلام التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي وإضافة إلى كونه من الشخصيات المقربة من السكرتير العام للحزب، جعل منه شخصية فاعلة ومؤثرة بشكل مباشر على سير الإصلاحات أن تطور الأحداث وتحليلها، أكد كم

كان دوره ضاراً ومدمراً.

ولد يعقوبليف عام 1923. وحسب مؤلفه «مصير الماركسية» الصادر عام 1993 في جامعة اليني الولايات المتحدة، انتسب إلى الحزب الشيوعي في سنوات الحرب العالمية الثانية أثناء خدمته في الأسطول. (أن تلك الجامعة تخرج الكثير من الكوادر لصالح المخابرات المركزية والإدارات المهمة في الحكومة الأمريكية).

بعد الحرب أنهى يعقوبليف دراسته في معهد إعداد المدرسين في مدينة يارسلافل، عمل بعدها لمدة سبع سنوات عضواً في اللجنة المنطقية للحزب. في فترة ما بين عام 1956-1960 عمل معيداً في أكاديمية العلوم الاجتماعية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. في تلك الفترة انتسب إلى جامعة كولمبيا في الولايات المتحدة الأمريكية لنيل شهادة الدبلوم من خلال المراسلة. (من المعروف عن تلك الجامعة أنها أحد المراكز المتخصصة بتأهيل الباحثين في الشؤون السوفيتية وأوروبا الشرقية. فيها عمل فيها طويلاً ثم تسلم إداراتها مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق بريجنسكي والمشهور بعدائه للاتحاد السوفيتي).

بعد الانتهاء من الدراسة، عمل يعقوبليف في قسم الدعاية والإعلام التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي، في أواسط أعوام الستينيات تسلم مهمة الإشراف على قطاع الإذاعة والتلفزيون. في عام 1965 أصبح مساعداً لرئيس القسم، استمر في منصبه ذاك لغاية عام 1973، حيث تم إعفائه من مهامه بسبب تجاوزات مهمة في عمله. يتحدث كتاب «نشاط الكساندر يعقوبليف الاجتماعي» للمؤلف د. غارسيا الصادر عام 1998 في مركز الدراسات لأوروبا الشرقية وروسيا في جامعة بيتسبورغ الولايات المتحدة الأمريكية.

حسب أقوال غارسيا، لقد تم تسريح يعقوبليف من وظيفته في اللجنة المركزية بسبب مناقشة نظمها الحزب الشيوعي السوفيتي حول المسألة القومية وآفاقها، في عهد خروتشوف الذي تميز «بذوابان» التحجر الإيديولوجي والفكري، ذلك انعكس على نشاط القومية الروسية (مع أن تلك المجموعات حوت داخلها وجهات نظر متنوعة). في عهد برجنيف بدأت داخل الحزب تحاليل ومناقشات لعب فيها يعقوبليف دوراً نشطاً. حيث قام بتوجيه إدانة شديدة عام 1973 إلى أحد المجلات

السوفيتية الهامة والمقصود هنا بالتحديد مجلة «الحرس الفتي») وذلك بسبب النقد غير البناء لبعض الظواهر والنزعات والتي اعتبرها «إعادة إحياء للقومية الروسية». عندها صرح مدافعاً عن وجهة نظره - أن ذلك الموقف الذي اتخذه كان بسبب لضرورة في الوقوف ضد «التعصب القومي» وهذا نابع من وجهة النظر الماركسية.

لكن في واقع الحال، أن الإدانة الشديدة التي وجهها يعقوبليف الشعور القومي للمواطنين، يذكر بوجهة النظر المبكرة التي عبر عنها بوخارين وليس ماركس.

إضافة إلى ذلك، وحسب العنوان البراق للدراسة المقدمة من قبل إسحاق برودني التي كانت بعنوان «فتوحات روسيا الجديدة. القومية الروسية والحكومة السوفيتية في فترة 1953-1991» (المنشور عام 1998)، ثم ملاحظة منذ تلك الفترة ميل يعقوبليف وتعاطفه مع الغرب.

من المعتقد أن نقد يعقوبليف الموجه ضد «القوميين الروس» تم تفسيره على أنه ميل للمعسكر الغربي. لقد اعتبر يعقوبليف أن روسيا لا يمكنها أن تتطور وتزدهر بمعزل عن الغرب، وأن إحياء «القومية الروسية» سوف يؤدي إلى تدهور العلاقات مع الغرب ونشوء عداوة تجاهه. هذه النظرة لم يوافق عليها قادة الحزب في عهد برجنيف، بسبب ذلك تم اتخاذ القرار بإرساله للعمل في الخارج. كان مطلب يعقوبليف أن يتم إرساله إلى إحدى الدول الناطقة بالإنكليزية، حيث تمت الموافقة على طلبه وأرسل سفيراً إلى كندا، حيث مكث هناك حوالي عشرة أعوام. وحسب الدراسة التي قدمها ر. كيزير والتي عنوانها «كيف تمكن غرباتشوف من الوصول» (الصادرة عام 1991)، لقد أخذ يعقوبليف على عاتقه مهمة شرح تجربة الحياة في الغرب وزود غرباتشوف بانطباعاته حول ذلك.

❖❖❖

لقد تعرف غرباتشوف شخصياً على يعقوبليف في أيار عام 1983، باعتباره مرشحاً لعضوية اللجنة المركزية وعضواً في المكتب السياسي للحزب.

بالتأكيد خلال زيارة غرباتشوف إلى كندا التي استغرقت أسبوعاً، تم إيجاد الوقت الكافي للجلوس مع يعقوبليف على انفراد، والنتيجة كما يقال «وجد

أحداهما الآخر، قدر ووجد غطائه». في شهر حزيران تم استدعاء يعقوبليف إلى موسكو، حيث تم تعينه مديراً لمعهد العلاقات الدولية والاقتصادية. ومن المعلوم أن هذا المعهد يلعب دوراً هاماً جداً في رسم إستراتيجية وسياسة الاتحاد السوفيتي في الكثير من المجالات المهمة (إضافة إلى ذلك وعلى سبيل المثال أن الأكاديمي يغفيني بريماكوف الذي حل مكان يعقوبليف في نفس المنصب، استلم منصب مدير المخابرات السوفيتية ولاحقاً رئيس وزراء روسيا).

وكما يذكر المفكر الواسع الإطلاع ميخائيل غيلير في كتابه «الأمين العام السابع»، على المؤرخين أن يستقرؤا المستقبل، والسؤال هل أرسل اندربوف غرباتشوف إلى يعقوبليف، أم أن غرباتشوف اقتنع اندربوف بمحاسن يعقوبليف كسفير في كندا.

في عام 1984 تم انتخاب يعقوبليف عضواً مراسلاً لأكاديمية العلوم السوفيتية وفي عام 1985، عينه غرباتشوف رئيس قسم الدعاية والإعلام في اللجنة المركزية. وبعد عام تم تعينه سكرتيراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي لشؤون الإيديولوجيا. وكما يؤكد جميع المحللين أن يعقوبليف كان له الكلمة الفصل في كثير من الأمور التي تمس السياسة الخارجية للبلاد.

كون يعقوبليف أصبح أرفع مسؤول حزبي في مجال الإيديولوجيا والإعلام والدعاية، فلقد أظهر نشاطاً استثنائياً في استبدال الكثير من الشخصيات المفتاحية في هذا المجال. كذلك أدخل تعديلات جوهرية في أسلوب العمل. إضافة لذلك أجرى تعديلات في المناصب القيادية لنقابات واتحادات الأعمال الفكرية، بحيث أصبحوا من الموالين النشطين لغرباتشوف تماشياً مع أفكار معلمه وحاميه، دعى يعقوبليف إلى نشر «الحرية الفكرية» في المجال الثقافي. هذا يعني على الصعيد العملي وكما حصل أثناء المقابلة مع كتاب روسيا التي جرت في شهر كانون أول عام 1985، حيث قدم الشاعر يغفيني يفتشنكو دعوة طالب بها يعقوبليف شخصياً بالسماح بنشر الأعمال الفكرية التي منعت الرقابة نشرها سابقاً.

كذلك الأمر، في أثناء اجتماع ممثلي اتحاد السينمائيين الذي جرى في شهر نيسان عام 1986، دعم يعقوبليف شخصياً ترشيح حليفه الفكري إيليان كليموف

لمنصب رئيس الاتحاد، حيث تم انتخابه بالفعل. بنفس الطريقة تقريباً استطاع يعقوبليف من تعيين كريل لافروف رئيساً لاتحاد العاملين في المسرح.

الشيء الوحيد الذي فشل فيه، هو عدم تمكنه من تعيين رجله في منصب رئيس اتحاد كتاب روسيا، حيث تم انتخاب شخصاً آخر.

كذلك بذل يعقوبليف كل ما في وسعه لتعيين أنصاره على رأس جهاز الرقابة المسؤول عن مراقبة البرامج في وسائل الإعلام والمطبوعات، في نهاية عام 1985 وبداية عام 1986 ولأسباب مجهولة وبدون أي تفسير تم تجميد عمل هذا الجهاز في مراقبة عمل وسائل الإعلام، والمطبوعات، حيث تم تحويل مسؤولية ذلك على عاتق رؤساء تحرير كل وسيلة إعلامية، حصل ذلك دون مناقشة الموضوع داخل المكتب السياسي.

بنفس الأسلوب أقدم يعقوبليف على إجراء تغيرات على مناصب رؤساء دور النشر والمطابع، إضافة إلى ذلك قام بتعيين الموالين له في المجال الثقافي ومحرري الصحف والجرائد الهامة، وتم اختيار الجميع من المعادين للتوجهات الاشتراكية وللدور القيادي للحزب الشيوعي وحتى لوجوده أساساً، حيث قاموا بما يلزم لتحقيق هذه التوجهات. هكذا تميزت تعيينات يعقوبليف لقد شملت بشكل خاص الجرائد والمجلات ذات الشعبية الواسعة. مثل المجلة الأدبية الشهرية العالم الجديد «نوفي مير»، والمجلة الأسبوعية الشعلة «اغنيوك» وجريدة «أنباء موسكو»، و«الأدب السوفيتي»، و«مسائل أدبية».

إضافة إلى ذلك، تم تعيين يوري فارنوف مسؤولاً عن قسم الثقافة في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. ووزيراً للثقافة ثم تم تعيين فاسيلي زاخروف. أما يوري أفاناسيف (الذي انضم إلى معسكر يلتسن فيما بعد) فلقد عين مسؤولاً عن الأرشيف التاريخي الحكومي في العاصمة، لعب هؤلاء الأشخاص دوراً هاماً جداً في الحملة الإعلامية الشرسة المعادية للزعيم ستالين وحتى ضد الحزب الشيوعي نفسه، لقد انقلبوا على الحزب وعقيدته ودوره في المجتمع ووضعوا كل ذلك خلف ظهورهم.

لقد قام غرباتشوف ويعقوبليف شخصياً بالتخطيط لهذه الحملة ومضمونها

وأهدافها معللين ذلك بتنفيذ سياسة «العلنية والشفافية». لقد حضروا لهذه الحملة من خلال تنصيب الموالين لهم في المناصب القيادية في مجال الثقافة ووسائل الإعلام، ودعوا المثقفين الذين يشاطرونهم الرأي للاشتراك بتلك الحملة، والغاية من ذلك تعريض الحزب والدولة إلى نقد هزلي، إضافة لذلك منع الحزب من القيام بردة فعل معارضه أو حتى الدفاع عن موقفه. أن كيل الاتهام «بالستالينية» كانت من الطرق المفضلة في خوض حربهم الدعائية. يؤكد الكاتب جون وكارل شيبرد في كتابهما الذي عنوانه «داخل اتحاد الكتاب السوفييت»، أن يعقوبليف في النصف الثاني من عام 1989 أشرف شخصياً على طبع ونشر كميات كبير من مذكرات انستاس ماغويان الذي يحوي على اشد الانتقادات بحق ستالين ودوره في الحرب العالمية الثانية.

❖❖❖

تعتبر اللحظة الرسمية لتنفيذ انقلاب غرباتشوف من الأعلى «باتجاه السياسة الجديدة والشفافية» هي يوم حديث غرباتشوف في مدينة كراسنادار في أيلول من عام 1986. لقد كانت كلمة السر من «الأعلى» لتفعيل نشاط كافة القوى المعادية للاشتراكية وتوجهاتها في هذه المدينة الصغيرة التي تقع بالقرب من مدينته التي ولد بها ستافربول، لقد شعر وكأنه في بيته لذلك أدلى بحديثه بكل هدوء وأمان واطمئنان، حديثه ذاك تم اذاعته في جميع محطات التلفزة العالمية، حيث حدد طبيعة وجوهر برنامجه السياسي.

إن العدو الأساسي الذي يعرقل سير الإصلاحات تم تحديده وهو «البيروقراطية في الوزارات والانعزاليين داخل الحزب».

في هذا الخصوص أكد سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل غرباتشوف بوضوح وبصريح العبارة قائلاً: «أن الحزب لخدمة الشعب والناس، أنه ليس مزية، أذكر لمن نسي ذلك».

في خطابه ذاك، دعي المرة الأولى إلى تكريس مفهوم الديمقراطية طالباً تحقيقها على ارض الواقع.

في الكتاب المنشور عام 1989، وعنوانه «زمن التحولات، والتغيرات في

روسيا ، نظرة شخص من الداخل» للمؤلفان روي ميدفيدف وجيلتو كيزي، الذان أكدا ، بأن حديث غرباتشوف في كراسنادار أثار ضجة حقيقية. وحسب رأي المؤلفات، فإن ذلك الحديث فتح الأبواب مشرعة لكافة أشكال النقد الموجه إلى الحزب. وكان التركيز في الدرجة الأولى إلى ستالين والـ «الستالينية». في الحقيقة أن ذلك أصبح واضحاً تماماً فيما بعد داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه وعلى الأخص في الغرب، أن حملة غرباتشوف الناقدة لعهد ستالين كانت ضرورية تمهيداً للمرحلة الثانية وهي نقد التعاليم اللينينية والتوجهات الاشتراكية بأسرها ودورها في المجتمع.

في هذا الخصوص وابتداءاً من عام 1986، تم البدء بنشر الأعمال الأدبية التي تتضمن نقداً لستالين وفترة حكمه والتي كانت ممنوعة سابقاً. في عام 1984 تم إنجاز فيلم سينمائي بعنوان «الندم» للمخرج جنكيز ابولاذزي يروي قصة التطهيرات التي حدثت في أعوام الثلاثينات من عهد ستالين، في البداية تم عرض الفيلم أمام جمهور محدد من المشاهدين. حسب رأي روي مدفيديف، أن ذلك الفيلم الذي أعجب غرباتشوف. بعد عرضه حقيقة سياسية أكثر منها ذات مقصد ثقافي، ويعد ذلك في حد ذاته «تحولاً انقلابياً».

في موسكو وفي مسرح كمسمول لينين تم عرض مسرحية «دكتاتورية الضمير» للمخرج ميخائيل شاتروف الناقدة للعهد الستاليني. وبالرغم من معارضة ايفور ليخاتشيف لطباعه ونشر أعمال اناتولي ريباكوف، «أولاد أرباط» إلا أن غرباتشوف شخصياً تبنى نشرها.

بالرغم من اعتراض رئيس اتحاد الكتاب السوفييت، أعلنت مجلة «العالم الجديد» الشهرية أنه ابتداء من عام 1987 سوف تنشر رواية «الدكتور جيفاغ» للمؤلف باريس باستتيك والتي كان محظوراً نشرها. كانت علامة بارزة عندما تبني غرباتشوف شخصياً قرار إعادة المنشق السوفيتي المشهور اندري ساخاروف من المنفى.

أن تصرفات غرباتشوف تلك كانت مسار ترحيب كبير من قبل الغرب. الاستثناء الوحيد، هو كان من قبل المراسل الصحفي الأمريكي الشيوعي مايك

داودوف (حتى في صفوف الحركة الشيوعية العالمية) والذي سمح لنفسه - في ظل الموافقة الشاملة - أن يلاحظ أنه لم يحصل أن قامت سابقاً سلطة حاكمه أو حزب حاكم بيده كافة مقاليد الأمور، أن يسلم أعداؤه الذين يسعون لتدميره سلاحاً قاتلاً ولم يتوانوا عن استخدامه بالفعل. هذا حصل من قبل قادة الحزب الشيوعي السوفيتي في ظل حكم غرباتشوف فقط.

في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي السابع والعشرون خرج غرباتشوف كلياً عن الطريق الذي خطه الرئيس الراحل اندربوف وتصوراته حول ضرورة القيام بإصلاحات من نمط حياة المجتمع وأسلوب قيادة الحزب الشيوعي للدولة والمجتمع: «والشفافية.. لقد استطاع غرباتشوف بدهاء كبير وبكثير من العبارات المنمقة أن يغطي انحرافه عن الخط الذي لتزم السير عليه منذ البداية وهو نهج اندربوف ولم يتم الإفصاح عن أهدافه الحقيقية ولم تظهر الصورة الجلية عن انقلابه إلا في عام 1987.

حسب المعطيات التي قدمها المؤرخ غ. جيل في بحثه «نهاية نظام الحزب الواحد» الصادرة عام 1994 يؤكد على تفشي العديد من المشكلات التنظيمية الجدية، وسيادة الرأي الواحد على سبيل المثال انتشار ظاهرة المداهنة والمصلحية والمرآة. وسياسة اختيار وترفيع الكوادر الحزبية حسب الولاء الشخصي للمسؤول، وكذلك انتشار الفساد وخصوصاً في بعض الجمهوريات القومية.

في بداية استلام غرباتشوف للسلطة، أكد على التمسك بنهج اندريوف ونمط تفكير، لذلك أعلن وقتها أنه من خلال زيادة الانضباط والنقاء والمردود في العمل والالتزام بالشفافية إضافة إلى دراسة وتحليل ما يحصل داخل الحزب والحكومة، نتمكن من تلافي كافة الأخطاء والظواهر السلبية. لهذا السبب تم في مؤتمر الحزب تبنى نظاماً داخلياً جديداً للحزب يتيح مزيداً من الصرامة والشفافية والنقد والنقد الذاتي الذي يتيح زيادة المسؤولية والعمل الجماعي.

وبدلاً من تنفيذ مقررات الحزب في الحياة العامة والتي تضمن مرونة وإمكانية كبيرة في العمل، تم الانعطاف بشكل حاد باتجاه طريق مغايرة، إذا دعى الحزب إلى أن يعيد «بناء نفسه». لقد كانت دعوة مفاجئة تماماً لأعضاء

الحـزب وخصوصـاً أن توصيات المـؤتمر دعـت إلى إعـادة بنـاء المجتمـع وتـدعيم دور الحزب. هنا بدأت تظهر علائم عدم الرضا ورفض السياسـات الجديـدة داخـل الحـزب على كافة المستويات.

❖❖❖

إضـافة إلى الخطـوات الـتي قـام بهـا علـى صـعيد السياسـة الداخليـة والإيديولوجيا، أقدم غرباتشوف على القيام بعدد من المبـادرات المشبوهة علـى صعيد السياسة الخارجيـة. هنـا أيضـاً، في البدايـة لم يلاحـظ أيضـاً انحرافـات عـن السياسـة التقليديـة للاتحـاد السـوفيتي ومبادئهـا وأهـدافها علـى المسـتوى الخـارجي. وهكـذا استمر على سبيل المثال التأكيد على دعم ومساعدة حركـات التحـرر الوطنيـة لغايـة عـام 1987 ومـا بعـده، ولم يلاحـظ أي انحرافـات تـذكر عـن هـذا الخـط، بـل وربمـا هناك بعض التقدم.

وكمـا حصـل بمـا يخـص المجـالات المتعلقـة بالحيـاة الاجتماعيـة والسياسـية أخذت تظهر هنـا أيضـاً عبارات ومصطلحات جديدة في البداية.

في خطابات غرباتشوف الأولى التي عكست برنامج عمله منـذ عـام 1985، لم يستشف منها أي إشـارة تنـازل أو مهادنـة بمـا يخـص الموقـف مـن «الإمبرياليـة» بـل علـى العكـس مـع بدايـة تسـليمه للسـلطة أعلـن عـن إدانتـه الشـديدة لمـا تقـوم بهـا الـدول الرأسماليـة مـن أعمـال عدائيـة تجـاه الدولـة الاشـتراكية وزيـادة حـدة التـوتر علـى المسـتوى العـالمي. لكـن مـع حلـول خريـف ذلـك العـام كـادت تنعـدم عبـارات مثـل «الإمبريالية» «الدول الرأسماليـة» «حركـات التحـرر الـوطني» مـن قـاموس غرباتشـوف في خطاباته العامة. مع أن الأوضاع في العالم بقيت على حالها دون تغيير. أثنـاء انعقـاد مـؤتمر الحـزب الشـيوعي السـابع والعشـرين عـام 1986 لم يلاحـظ إلا مـرة واحـدة تم التطـرق خلالهـا إلى «الإمبرياليـة» في التقريـر السياسـي الـذي تـلاه غرباتشـوف أمـام المؤتمر وذلك عند ذكـر الأوضاع في أفغانستان وبعدها أكـد غرباتشـوف عنـد حديثـه عن برنامج إعادة البناء في مؤلفه «البرستروكيا نمط تفكير جديد بين بلدنا والعـالم أجمـع» الصـادر عـام 1987، والـذي يعـرض فيـه مبـادئ جديـدة، و«تفكـير جديـد» يستدعي ضرورة إعادة النظر في الإيديولوجيا المتعلقة بالسياسـة الخارجيـة. وحسـب

رأيه هذا يستدعي تغيير مفاهيم الصراع الطبقي، وتضامن العمال و«القيم الإنسانية الخالدة»، السلام والتعاون... الخ.

لقد أكد لينين في زمنه على جوهر الانتهازية اليمينية، وإمكانية التراجع عن المبادئ الأساسية، وأهمها - الصراع الطبقي للحصول على تنازلات ذات طابع مؤقت. وهذا يسمح بالتراجع أو الوصول إلى حلول وسط مع العدو الطبقي على أمل الحصول على أفضل الوسائل لتحقيق التقدم بما يخص العلاقات الدولية.

على هذا الصعيد، فإن غرباتشوف قد أجرى بعض التغيير في التعابير والمصطلحات السياسية والتي اتبعها بخطوات على صعيد السياسة الخارجية. في البداية عرض بعض المبادرات حول «دعم السلم العالمي ونزع السلاح» كيف تم حينها التعاطي معها؟ بعض تلك المبادرات تميزت «بالشجاعة» وبطرق مبتكرة. لحل المشاكل من تلك المبادرات على سبيل المثال، أعلن غرباتشوف عن وقف التجارب الذرية من جانب واحد، وكذلك أعلن عن تقليص كبير في أعداد الصواريخ النووية ذات المدى المتوسط والتي كانت مصوبة على أهداف داخل أوروبا الغربية والتي لا تطالها المنظومات المضادة للصواريخ.

أثناء لقاء القمة في جنيف بين ريغان وغرباتشوف سعى الأخير بكل قوة إلى كسر الجمود في العلاقة بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا.

كذلك أقدم على مبادرة «هامة» حيث اقترح تقليص الأسلحة الإستراتيجية بنسبة 50٪ والتي نفذها الاتحاد السوفيتي من طرف واحد.

أن هذه المبادرات أدت إلى تخفيف حدة التوتر العالمي، إضافة إلى ذلك زادت من شهرة غرباتشوف في العديد من دول العالم. لكن أن الكثيرين خارج أسوار الكرملن شعروا بعدم الارتياح، وذلك بسبب التنازلات وحيدة الجانب الذي يقوم بها الاتحاد السوفيتي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يخل بميزان القوى لصالح الأمريكيين مقابل لا شيء.

مع بداية عام 1986، أخذت منازلات غرباتشوف تأخذ أشكالاً وأحجاماً جديدة، وخصوصاً بعد أن اتخذ ريغان وإدارته قراراً في عام 1981 بزيادة الإنفاق العسكري بنسبة كبيرة. في حين كانت دعايته تملأ العالم بضجيجها عن «الخيار

صفر» الهادف كما يقولون لتصحيح الأوضاع العالمية وتخفيف التوتر هنا قدم الاتحاد السوفيتي مبادرة تفضي بسحب قواعده الصاروخية من القارة الأوروبية، مقابل تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم نشر صواريخها الجديدة في المستقبل. هنا تم إهمال أسلحة جيوش دول حلف الناتو في أوروبا الغربية بشكل كامل.

«أن الخيار صفر» الذي تبنته أمريكا لم يكن إلا عبارة عن شعار إعلامي، رفعته لإجبار الاتحاد السوفيتي على تقديم تنازلات مجانية من طرف واحد يمنح الغرب تفوقاً عسكرياً واستراتيجياً. من جهة ثانية حاولوا عبر هذا الشعار «الرماد في العيون» مدعين أن هدفهم تدعيم السلم العالمي على الكرة الأرضية، علماً أن الدوائر الحاكمة في أمريكا والغرب عموماً قد أصيبت بالدهشة عن تغير موقف الاتحاد السوفيتي تجاه «الخيار صفر» وذلك بعد استلام غورباتشوف السلطة مباشرة، والذي كان يعد سلبياً. في تقرير الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي حول مسألة السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي والذي أعد في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي المنعقدة في 16 كانون ثاني عام 1986 اعتمدت خطة لإزالة الأسلحة النووية مع قدوم العام 2000، هذا يعني تبني خطة ريغان في «الخيار صفر».

وهكذا لو أن غورباتشوف توقف عند هذا الحد، واعتماداً على المبادرات التي تقدم بها، جرى محادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الحصول على تنازلات من الطرف الثاني، عندها يمكن القول أن مبادراته قد أعطت نتائج إيجابية ومع العلم أنه بعد تسعة أشهر من تغيير الاتحاد السوفيتي لموقفه السلبي من «الخيار صفر» لم يلاحظ من قبل الشريك الآخر أي ردة فعل إيجابية أو مبادرة. حتى أثناء اجتماع القمة بين ريغان وغورباتشوف في ريكيافيك في ايسلاندا لم يصدر عنها أي كلمة بما يخص ذلك.

وهكذا لم يتمخض عن كل تلك المبادرات سوى الوعود الفارغة والكلمات الرنانة التي لا قيمة عملية لها. ومن المؤكد أنه لم يحصل أي تراجع في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية في الاستمرار في «مبادرة الدفاع الإستراتيجية» أو ما عرف بتسميتها «حرب النجوم».

مع نهاية عام 1985 وبداية عام 1986 لوحظ تراجع موقف غرباتشوف عن ثوابت الاتحاد السوفيتي بما يخص أفغانستان. كما هو معروف أن الحكومة السوفيتية قبلت المناشدات المتكررة التي قدمتها الحكومة الأفغانية الشرعية بقيادة حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني لمساعدتها في حربها ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة المدعومة من المخابرات المركزية الأمريكية التي شنت حرباً ضد الحكومة الثورية هناك.

في مسعاه لإيجاد طرق لحل المشاكل المستعصية التي تواجهها أفقر دول العالم، قام حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني بإصدار قانون الإصلاح الزراعي وتوزيع الأرض على الفلاحين، وأعطى المرأة حقوقها المدنية ومساواتها مع الرجل. كما تم خوض حملة لمكافحة الأمية شملت 90٪ من مواطني البلاد.

بالرغم من كل تلك التطورات التي صبت في صالح أفراد الشعب الأفغاني، إلا أن ردة فعل الطبقات الإقطاعية من ملاك الأراضي ومقاومتها لتلك الإصلاحات كانت عنيفة جداً بالاشتراك مع تشكيلاتها المسلحة. من خلال معطيات الوثائق المدونة عام 1981 والتي تعكس الوضع الحقيقي في أفغانستان والتي ظهرت إلى العلن عام 2001 في نيويورك من قبل الباحث فيليب بونسونسكي عنوانها «حرب واشنطن السرية في أفغانستان» والتي توضح بجلاء الحقائق الدقيقة عن الأوضاع في أفغانستان. حيث كانت تقوم العصابات المسلحة بقتل المعلمين والمعلمات بكل قسوة ولم يوفروا حتى الفتيات اللات يرتدن المدارس. وهناك وثائق لا يمكن ضحضها أن تلك العصابات المسلحة كانت تتلقى أوامرها من المخابرات المركزية الأمريكية والتي كانت تدعمها بالمال والسلاح. وكان الهدف من ذلك هي زيادة تورط الاتحاد السوفيتي في تلك الحرب.

حول هذه المسألة أعلن بريجنسكي مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، «كنا نفعل كل ما في وسعنا وعن سابق إصرار حول هذه المسألة أعلن بريجنسكي مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، «كنا نفعل كل ما في وسعنا وعن سابق إصرار وتصميم لكي تزيد من احتمال اجتياح الاتحاد السوفيتي لأفغانستان.

(في السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية،

أكد برجنسكي في الكثير من المقابلات الصحفية والكتب المنشورة والخطب على افتخاره بما قام به من دور كبير في خلق «الأزمة الأفغانية».

في الكتاب الصادر عام 1998 في جامعة برستون الأمريكية للمؤلف سار فيدلسون حول الأزمة الأفغانية والذي يوضح فيه الدور الفعلي الذي لعبته المخابرات المركزية الأمريكية في أفغانستان والذي تقيمه من حيث الحجم، بأنه أضخم عملية عسكرية سرية تم القيام بها بعد الحرب العالمية الثانية.

بالمقابل، فإن الموقف السوفيتي سواء كان في عهد برجنيف أم في عهد اندربوف (وتشرنينكو، فكان ينبع من مبادئ إيديولوجية، حيث تم اعتبار تلك المساعدة المقدمة إلى الشعب الأفغاني عبارة عن واجب أممي يعكس التضامن الطبقي ضد الإمبريالية وتعد مساعدة محقة ومشروعة.

من الغريب، أنه في الأشهر الأولى لحكم غورباتشوف إلى بعد توليه السلطة في شهر نيسان عام 1985، قام بتكثيف الدعم العسكري السوفيتي لأفغانستان. وزيادة التواجد فيه. لمزيد من المعلومات حول ذلك يمكن مراجعة كتاب «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي، في أعوام 1985-1991 للكاتب جيري هيو (المنشور في عام 1997 في معهد بروكلين للدراسات الإستراتيجية في واشنطن). في ذلك الكتاب توجد معلومات مأخوذة من مذكرات فلاديمير كرتشكوف آخر رئيس للمخابرات السوفيتية.

مع العلم أنه منذ عام 1984 بدأ غورباتشوف بإعطاء إشارات حول إمكانية سحب القوات السوفيتية من أفغانستان. طرح هذا الأمر للمرة الأولى على مستوى عال في لقاء القمة في جنيف مع الرئيس ريغان. تكرر هذا الاتجاه لاحقاً في شهر شباط عام 1986 في أثناء انعقاد الحزب الشيوعي السوفيتي السابع والعشرين. في التقرير السياسي وخطبه في المؤتمر، اتهم غورباتشوف الإمبريالية، أنها المتهم الرئيسي في نشوء واستمرار النزاعات المسلحة في العالم ومن ضمنها الصراع في أفغانستان. إضافة إلى ذلك لوحظ تراجع وانكسار في نبرة خطابه بشكل غير معهود ولا يشابه النبرة العالية التي كانت تتصف بها خطابات قيادات الاتحاد السوفيتي في السابق.

على سبيل المثال أحدث غورباتشوف مصطلحاً جديداً ميزة عن أسلافه إذا أصبحت القضية الأفغانية عبارة عن «جرح نازف» بدلاً عن «ضحية من ضحايا الإمبريالية والعدوان الاستعماري».

❖❖❖

إن الانقلاب الحقيقي بما يخص الوضع في أفغانستان لوحظ جلياً بعد اللقاء الذي حصل في ريكيافيك بين الرئيسين ريغان وغورباتشوف في شهر تشرين أول عام 1986 . على أغلب الأحوال تولدت لدى غورباتشوف ومستشاريه قناعة بضرورة الانسحاب الكامل من أفغانستان، لكي يعطي الجانب الأمريكي موافقة إيجابية على بحث قضايا تقليص الأسلحة والحد من سباق التسلح. وحسب رأي سارة مندلسن والتي اتطلعت على الأرشيف السوفيتي، قد يكون الموافقة على الانسحاب من أفغانستان بسبب تراجع التأييد الشعبي داخل الاتحاد السوفيتي نفسه.

لكن من المحتمل أن تكون أسباب أخرى وأقرب إلى الحقيقة ربما السبب الأساسي لقرار الانسحاب من أفغانستان المفاجئ وغير المتوقع. هي قناعة غورباتشوف الشخصية، لكي تتكلل خططه بالنجاح في «البريسترويكا» لا بد من توفر ظروف دولية مواتية وخلق مناخ من التعاون، والثمن الواجب دفعه هو التخلي عن أفغانستان.

بنتيجة اجتماع المكتب السياسي للحزب الشيوعي الذي انعقد في 13 تشرين الثاني عام 1986 أعلن غورباتشوف التالي: «مرت 6 سنوات ونحن نخوض الحرب في أفغانستان. وإذا لم نغير من أسلوب وطريقة تعاطينا وسياستنا قد نبقى هناك ربما عشرين أو حتى لثلاثين سنة قادمة». أن هذا الموقف وضع البداية للبحث الرسمي للأزمة الأفغانية داخل الدوائر الرسمية في الاتحاد السوفيتي وخارجه في الدول المهتمة في هذا الشأن.

في الشهر التالي أبلغ غورباتشوف الرئيس الأفغاني نجيب الله، أن الاتحاد السوفيتي سوف يبدأ سحب قواته من أفغانستان في عام 1988. عندها لم يتخيل أحداث الأمور ذاهبة إلى استسلام كامل ومن جانب واحد، كما تتمنى أن نرى ذلك عام 1987. لقد أعتقد أن أمريكا سوف ترد على مبادرة الاتحاد السوفيتي وأن تقابلها بوقف الدعم المالي والعسكري للقوى المعادية للحكومة الأفغانية على

حيادية أفغانستان ووحدة أراضيها.

حسب رأي يعقوبليف، بعد أن أعلن غرباتشوف موقفه حول أفغانستان وإذاعة في العالم، تولدت لديه قناعة تامة بضرورة منع أي معارضة له ومنع أي اعتراض أو حتى تفكير في صوابية قراره في الانسحاب وحيد الجانب من أفغانستان.

تستنتج سارة مندلسن، أن أسباب التغير الحاصل في نهج السياسة الخارجية لا يعود سببه للانكسار العسكري في المعارك. وليس سببه الضغط الشعبي أو الرأي العام داخل البلاد. بل أن غرباتشوف ومجموعة مساعديه قرروا أن «يضحوا» بمبدأ «التضامن العالمي». لأن ذلك حسب تخيلهم قد ينعكس إيجاباً على نهج «البيريسترويكا» أي إعادة البناء.

هنا يجدر التذكير أن التغيرات في مجال السياسة الخارجية والداخلية والتراجع عن الثوابت العقائدية للاتحاد السوفيتي لم تحدث دفعه واحدة. بالرغم من أنه منذ خريف عام 1985 أخذت تلاحظ مؤشرات محددة لبعض التغيرات، لكنه لا أحد تخيل الحجم الحقيقي لتلك التراجعات، وما ينتج عنها من كوارث ومصائب حلت على البلاد جراء ذلك إضافة لذلك، أن جميع تلك التغيرات لم تكن، متوقعة حتى الآن، ويصعب إيجاد تفسير واضح لسير الأحداث المبهم. حتى في عام 1985 لم يكن معلوماً إلى أين يقود غرباتشوف البلاد في واقع الأمر.

أن الانطباعات والإشارات التي كانت تأتي عموماً من الخارج تتصف بالتشتت والتناقض. حتى أن غرباتشوف في ذلك الوقت يتحدث عن بعث اللينينية وعن تطور وتحديث منظومة الاشتراكية. كذلك أعلن مراراً أنه لا ينوي التخلي عن الايديولوجيا الاشتراكية أو الابتعاد عن أسلوب التنمية الاشتراكي. بل كان يؤكد على ضرورة «تكيف» أو أقلمتها مع الواقع الدوري الجديد. حتى أنه بعد إعلانه عن احتمال الانسحاب من أفغانستان، زاد من دعمه لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب أفريقيا بزاعمة نلسن مانديلا في نضاله لنيل التحرر. حول ذلك يتحدث الكاتب فلاديمير شوبين في كتابه «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي - وجهة نظر من موسكو» الصادر عام 1999 في جنوب إفريقيا.

كان من الواضح جداً أن أولى انحرافات غرباتشوف «اليمينية» كانت في

المجالات الإيديولوجية وعلى صعيد السياسة الداخلية والخارجية. من الواضح أنه في هذه المجالات شعر بنفسه أكثر تحرراً. مع العلم أنه من الممكن أن تظهر بعض المعارضة أو درة فعل من قبل بعض المؤسسات الحزبية أو الحكومية أو المنظمات الشعبية أن التغييرات في المجال الاقتصادي من نفس السياق بدأت فقط في عام 1986.

❖❖❖

بلا شك أن الجانب «الخطر والمريب» في مبادرات غرباتشوف كانت في النواحي الاقتصادية، حيث كان ينوي التخفيف من قيود المركزية في التخطيط الاقتصادي ومستقبلاً من الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

في مؤتمر الحزب دعى غرباتشوف إلى منح المؤسسات والمنشآت مزيداً من الحرية والاستقلالية، لكي يتحملوا المسؤولية لكي يأخذوا مسؤولياتهم الكاملة في مجال «رفع مستوى الكفأة والفاعلية وبالتالي زيادة الربح وتحقيق أفضل النتائج». حسب رأيه، على الأجهزة المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي أن تعطي مزيداً من الحرية في بعض «المسائل الاقتصادية الجارية، لتركز اهتمامها على التطوير الاقتصادي الاستراتيجي بعيد الأمد واستخدام أحدث ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا في المجال الاقتصادي بحيث يتاح للمؤسسات الإنتاجية إمكانية زيادة خططها الإنتاجية بشكل مستقل من السلع والبضائع. بحيث يكون دخل ورواتب عمال المؤسسة مرتبطاً مع تلك الزيادة في الإنتاج بشكل مباشر موازناً مع «التحرر» من أجهزة التخطيط المركزي «الخطة الحكومية» وابتعادها عن التدخل بـ «المسائل الاقتصادية الجارية» مع إمكانية منح صلاحياتها إلى الإدارات التي تتبع لها تلك المؤسسات. بحيث يمكن أن يصبح القسم الأكبر من مهمة القيادة العملية على عاتق الجمهوريات أو المحافظات أو المقاطعات أو المدن. لقد أكد غرباتشوف حينها في مؤتمر الحزب مهما تكن هذه التغيرات جذرية فهي لن تطال في أي حال من الأحوال من مصالح الشعب لصالح الأقاليم. لقد أكد كذلك أن الأمر يتعلق فقط بتغيير «أساليب العمل» ولن تمس أو يتم التراجع عن مبادئ الاشتراكية باعتبارها الأساس في التنمية وقيادة وتوجيه الاقتصاد.

من خلال فهم مضمون خطاب غرباتشوف في مؤتمر الحزب، فإن غرباتشوف «فتح» الباب أمام قيام شتى أنواع الملكيات غير الحكومية، ومن ضمنها مشاريع ومصانع خاصة. ولقد أشار إلى أن «الملكية التعاونية، لم تستنفذ بعد كامل طاقتها في الإنتاج الاشتراكي» ودعي إلى تقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة لتشكيل وتطوير المشاريع التعاونية.

كل هذا كان من الممكن أن يكون مفيداً لو كان الحديث يدور حول الجمعيات الحقيقية.

لكن وكما تبين على أرض الواقع، أن غرباتشوف كان يعني المشاريع ذات الملكية الخاصة وهذا على الأغلب ما لا يوافق عليه أغلبية أعضاء المؤتمر.

لقد كانت عاطفة الأمين العام تعكس ميله إلى المشاريع الخاصة «التابعة للاقتصاد الثاني» معلناً عن أنه وكما أظهرت «التجارب أنه من خلال قليل من التجهيزات الجيدة الموجودة في المشاريع الخاصة المدارة بفاعلية غالباً تثبت جدارتها.

« عند محاربة الأعمال غير المنتجة والدخل الناتج عنها واعتباره غير شرعياً، هذا لا ينطبق على من يحصل على دخل إضافي من خلال العمل الخاص. إضافة إلى ذلك، فإن الدولة سوف تدعم كافة أشكال الأعمال التي تلبي حاجات المواطنين. يجب التدقيق في عمل الأشخاص. ويقصد هنا الأعمال التي تتوافق مع المبادئ الاشتراكية والتي تعتمد أما على الأسس التعاونية أو على أساس عقود مع مؤسسات ومشاريع اشتراكية. أن المجتمع والناس سوف يربحان جراء ذلك هذا ما أعلنه غرباتشوف حينها. هنا وكعادته دعى إلى: «التفريق بين الدخول غير الإنتاجية الطفيلية على المجتمع وإيجاد العلاج لها». كذلك نبه إلى عدم جواز الحصول على مردود مالي من أعمال الاحتيال، أو الأعمال غير المنتجة. التي يتم الحصول عليها من غير جهد لقد قصد من وراء ذلك «مجموعة الناس الذين يسعون للربح من دون أن يحققوا أي فائدة للمجتمع». كذلك أكد غرباتشوف أن الهدف الأساسي للإصلاحات هو «إنشاء منظومة شاملة وفعالة ومرنة للقيادة والتي تسمح بإظهار الإمكانيات الحقيقية للاشتراكية».

❖❖❖

لكن أن تطور الأحداث أظهر، أن الغاية من تلك التصريحات والدعوات لست إلا من قبيل زر «الرماد في العيون» بهدف التغطية والتمويه على الأهداف الحقيقية لجملة التغيرات الحاصلة لبعض الوقت بهدف تعزيز نشر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. من الطبيعي تماماً أن مثل تلك القرارات التي تصدر من داخل المؤتمر سوف تكون متناقضة - من حيث الجوهر والمضمون مع الهدف من الإصلاحات الاقتصادية مع قوة الإرادة عند محاولة تطبيقها على أرض الواقع.

وهكذا فإن غرباتشوف أيد القانون الداعي لمكافحة الأعمال غير الإنتاجية، وأحداث جهاز خاص يعني بجودة السلع والمنتجات (لجنة الجودة الحكومية). ومن جهة ثانية فإن الأمين العام قد أعطى الضوء الأخضر لمزيد من «الحريات الاقتصادية» والتي تشرع مستقبلاً نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد.

وهذا نجد أنه في شهر آب من عام 1986 أعطى للمؤسسات الحكومية الحق في النشاط الاقتصادي خارج البلاد، هذا يعني في واقع الأمر السماح بإخراج رؤوس الأموال إلى الخارج.

في نفس السنة في شهر تشرين أول أعلن غرباتشوف عن السماح بنوع محدد من «التعاونيات الإنتاجية»، وكانت عبارة عن ستار للسماح بإقامة مؤسسات ذات ملكية خاصة. في شهر تشرين الثاني أعلن مجدداً عن التوسيع في حجم النشاط الاقتصادي الخاص.

في الدراسة التي قدمها غريغوري غراسمان بعنوان «الاستقلالية المدمرة. ضوء في نهاية النفق» المنشورة عام 1998 في المرجع تحت إشراف ستيفان. ف. كوين بعنوان «الدور التاريخي لاقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي، حيث يؤكد الكاتبان أن المغذي الحقيقي للقرارات المتخذة من قبل غرباتشوف أصبحت مفهومه الهدف بشكل واضح مع نهاية عام 1987 وما بعده. ولقد نتج عنها ثلاث نتائج على الأقل:

أولاً - تبين أن إعطاء الحق للنشاط الاقتصادي في خارج البلاد كان بمثابة «الضوء الأخضر» لبعض النخب لتهريب مليارات الدولارات من العملة الكاش إلى الخارج.

ثانياً - تبين أن «التعاونيات» التي أعطيت الحق بامتلاك الأموال، أضحت

وسيلة شرعية لسرقة مؤسسات الدولة من خلال نشاطها «كالمنشار» الذي يأكل «على الطالع وعلى النازل».

ثالثاً - أن قانون تنظيم ما يسمى النشاط الاقتصادي الخاص، أضحى غطاء شرعياً لما يسمى «اقتصاد الظل» الغير قانوني، بدلاً من دعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة والشرعية.

إن تلك الإجراءات أدت إلى تقوية موقع «الاقتصاد الثاني» وطبقة البرجوازية الصغيرة والتي هي بالأساس من أكثر الطبقات نشاطاً وقذارة والتي مهدت الطريق لقيام الملكية الخاصة والتغلغل في مفاصل الحزب والدولة.

ربما من خلال هذه التصرفات مهد غرباتشوف الطريق من خلال نهجه السياسي إلى التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي من حيث لا يدري وربما كان كل ذلك مخططاً له عن سابق إصرار وتصميم.

❖❖❖

إن هذه التصرفات تبدو من الخارج على أنها متناقضة، لكنها في الواقع كانت محبوكة بكل دهاء ومكر في خطة غرباتشوف التكتيكية، مع رغبة جماعية في التغيير من قبل الحكومة وكذلك من قبل بعض القيادات النافذة في الحزب، هذا يفكر غياب أي معارضة حتى الكلامية منها لما يجري وخصوصاً في أول سنتين من قيادة غرباتشوف. أن تطور علاقته مع الرجل الثاني في الحزب ايفور ليخاتشيف يعد مؤشراً بارزاً يدل قلة الفاعلية والتناقض وانعدام النقد داخل الحزب. تلك التصرفات التي كانت خجولة في البداية ثم أضحت أكثر فاعلية وتعكس سياسة عامة للحزب.

ولد ليخاتشيف في سيبيريا عام 1920، أمضى طفولته وشبابه في مدينة نوفاسيبريك التي تعد مركزاً صناعياً وعلمياً كبيراً، عمل والده في أحد المعامل. في شبابه انتسب إلى معهد الطيران في موسكو. أثناء الحرب عمل في معمل إنتاج الطائرات المقاتلة. انتسب إلى الحزب عام 1944، بدأ حياته الحزبية في محافظة نوفاسيبريك سكرتيراً في لجنة المقاطعة للشبيبة الشيوعية. في عام 1959 أصبح السكرتير الأول في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مدينة نوفاسيبريك في

أعوام 1961-1965 عمل في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في موسكو، بعد ذلك وبناءاً على طلبه عين في منصب السكرتير الأول في اللجنة المركزية للحزب في محافظة تومسك السيبيرية، ولمدة 17 عشر عاماً.

ما يميز شخصية ووجهات نظر ليخاتشيف في أنه لم يكن يوافق على توصيف فترة حكم برجنيف على أنها كانت فترة «جمود» كان دائماً يتذكر بفخر ما تم إنجازه وبناؤه في تومسك وباقي أرجاء المحافظة في حينها في تلك السنوات. كان يردد دائماً: «أنا ببساطة بنيت الاشتراكية هناك، مشاركين الملايين من أبناء المحافظة»! هذا ما كتبه المؤرخ ستيفن ف. كوين عن ليخاتشيف. الذي يعد من أفضل المختصين في شؤون الاتحاد السوفيتي والحياة السياسية هناك: «أن ليخاتشيف الإنسان المتوازن والحكيم والمحب للعمل، الواثق من نفسه والذي لا يتعاطى الكحول ولا بد من ذي السمعة ناصعة البياض، الشديد الاهتمام بأسرته، عمل الكثير جداً في مجال تحديث وتطوير الصناعة والزراعة والاقتصاد في أرجاء المحافظة التي كان يتولى قيادته. أنه لم يكتف فقط بإنشاء العديد من المعامل والمنشآت الجديدة، بل اهتم بالمحافظة على الأبنية التاريخية القديمة الهامة. دعم وساهم في تطوير الفن، إضافة لكل ذلك اعتبر أن دور الحزب في قيادة المجتمع وتحقيق مصالحه المرتبة الأولى في سلم أولوياته، لقد كان دوماً على استعداد للدفاع عن ذلك حتى النهاية». (صفات ليخاتشف هذه ضمنها المؤرخ ستيفن كوبن في كتابه «لغز غرباتشوف») الصادر عام 1999 في نيويورك.

في نيسان عام 1983 استدعى يوري اندربوف ليخاتشيف إلى موسكو وعينه مسؤولاً عن قسم التنظيم في اللجنة المركزية للحزب، (قسم كوادر الحزب). في السنة نفسها أصبح سكرتير اللجنة المركزية لشؤون التنظيم. في هذا المنصب اقترن مصيره مع غرباتشوف. أصبح الاثنان معاً عضوين في المكتب السياسي بعد سنتين، عرف لجميع عنهما، أنهما من أشد أنصار الإصلاحات».

في المرحلة الأولى من الإصلاحات، أظهر ليخاتشيف نفسه أنه من أكثر قيادي الحزب الشيوعي السوفيتي تثقيفاً وتمسكاً بالنهج اللينيني، لقد كان على قناعة صادقة أن الحزب وكذلك البلاد تحتاج إلى مزيداً من الإصلاحات. في البداية

أيد إصلاحات غرباتشوف. على كافة الأحوال، مثله مثل بقية أعضاء الحزب ومؤدي الأفكار الشيوعية داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه، اعتبروا أن الحديث بكل بساطة يدور حول طريق الإصلاحات السياسية الذي بدأه اندربوف والذي تعهد أن يسلكه من اعتبر نفسه خليفته الأمين دون لف أو دوران.

هذه العقيدة المتجذرة في نفس ليخاتشيف، على الأغلب ساهمت في عدم فهمه بشكل جيد لنزعة الانحراف اليميني في سياسة غرباتشوف، والتي كانت ظاهرة للعيان منذ بداية توليه السلطة. إضافة إلى ذلك فإن ليخاتشيف اشترك مع غرباتشوف في المرحلة الأولى من الإصلاحات في اتخاذ بعض القرارات والتي خلفت لديه فيما بعد وبالتأكيد الشعور بالألم والندم والأسف. على سبيل المثال، لقد ساهم في تعيين ف. كورتيش في تولي منصب مدير تحرير مجلة «اغنيوك»، والذي تبين فيما بعد أنه من أشد الإعلاميين ضراوة في عدائه للحزب وخطه السياسي في البلاد. بشكل متأخر اعترف ليخاتشف، أنه لفترة طويلة لم يعي سبب الاهتمام لزائد في المجال الإعلامي. وإجراء التغيرات والإصلاحات السريعة في وسائل الإعلام الجماعية. في عام 1986 فقط أخذ يلوم نفسه على منح يعقوبليف صلاحيات واسعة بما يخص وسائل الإعلام لقد قال: «أنها غلطة كبرى لا تغتفر».

❖❖❖

وهكذا مع نهاية عام 1986 فإن إصلاحات غرباتشوف تطورت لتصبح في حقيقة الأمر ذات «وجهين»، الأول ظاهرة نحو «اليسار» والثاني باطنة نحو «اليمين». من الصعب التكهن، هل كان كل ذلك مخطط له سلفاً وتكتيك معدلة بعناية. أم أن الأمور سارت بعفويتها إلى أن أخذتها المنحى الطبيعي. في بداية عهد غرباتشوف حصلت إخفاقات، وكذلك كان هناك بدايات واعدة ومفعمة بالآمال. بالرغم من الصعوبات وعدم وضوح الأهداف النهائية من الإصلاحات، إلا أنه شعر باستمرار دعم بقية أعضاء المكتب السياسي وشعبيته الكبيرة وسط أفراد الشعب.

في شهر كانون أول، حصلت أحداث مفاجئة وقبل أوانها وهي تعد بحق أزمة كبيرة، إذا أشعل المتطرفون القوميون في عاصمة كازاخستان آلماتا اضطرابات عنيفة. أظهرت هذه الأحداث سوء أداء غرباتشوف نفسه.

من أولى تلك الإخفاقات، إهماله للشعور القومي ومصالح شعوب الجمهوريات الاتحادية وخصوصاً في الأرياف البعيدة. ليس مستبعداً أن هذا الشعور نشأ في المحافظات الروسية البعيدة عن المركز. هكذا وحسب كلام المؤرخ ايلين دس انكوس المدرج في كتابه «نهاية الإمبراطورية السوفيتي» (المنشور عام 1994) حيث اعتبر أن غرباتشوف قد أهمل الشعور القومي، واستخف بشكل غير مفهوم بالقانون الذي تم وضعه بعد عام 1956 الذي ينظم أوضاع ممثلي القوميات على المستوى الحزبي والحكومي وعموم البلاد.

في فترة حكم برجنيف كان يوجد ثلاثة أعضاء في المكتب السياسي ينتمون إلى قوميات غير روسية - من قيادات الجمهوريات الاتحادية، أما في عهد غرباتشوف فلقد أصبح عضواً واحداً فقط هو ف - شيربنسكي من أوكرانيا. أن ممثلي أعضاء الجمهوريات الاتحادية الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك جورجيا وأوكرانيا وبيلاروسيا كانوا في عهد برجنيف في هيئات الحزب العليا لهم نفس الحقوق وعلى قدم المساواة مع الأعضاء الروس. أما في عهد غرباتشوف فلقد اختفى الأعضاء الذين يمثلون الجمهوريات الإسلامية في القوقاز من عضوية المكتب السياسي. إضافة لذلك، لا أحد من القيادة العليا، باستثناء شفردنازه يملك خبرة ما في «المسألة القومية» والعمل بما يخص الجمهوريات الحدودية والبعيدة عن المركز. كل هذا أكده الكاتب د. انكوس وحسب توصيف الكاتب، كان مواطني تلك الجمهوريات يشعرون «أنهم عرضة للتهميش والإذلال».

إن جذور المشاكل في كازاخستان على الأرجح أنها بدأت قبل عهد غرباتشوف.. مع مرور الزمن كان لها عواقب سلبية، فلقد أصبح مواطني كازاخستان من السكان الأصليين أقلية ويشكلون 40٪ فقط من التعداد العام داخل بلدهم. لم تتكلل بالنجاح دائماً سياسة تأهيل الكوادر والقيادات المحلية المعدة لاستلام المناصب والمسؤوليات القيادية، إضافة إلى إهمال اللغة القومية الكازاخية على المستوى الرسمي والحكومي تجاه اللغة الروسية. لقد كانت اللغة الروسية هي اللغة الرسمية ولغة في المجتمع.

كل هذه التراكمات جعلت بعض مواطني كازاخستان يشعرون أنهم غرباء

داخل بلدهم. إذا كانت تلك الأمور قد ساهمت في إيجاد المزيج «القابل للانفجار» فإن غرباتشوف هو من قدم عود الثقاب لإشعاله من الصعب التكهن هل كان غرباتشوف غير قادر على فهم عواقب أو خطورة المسألة القومية وخصوصاً بالنسبة إلى كازاخستان أو بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي عموماً. على كافة الأحوال، لقد أصم أذنيه حتى النهاية وظل غير مبال بما يخص خطورة المسألة القومية وشعور الناس وحساسيتهم تجاهها. في مؤتمر الحزب، أي قبل عدة شهور من الأحداث في كازاخستان لم يتضمن التقرير السياسي أي كلمة تشير إلى وجود مشاكل أثنية أو قومية.وبدلاً من كل ذلك كان البيان عبارة عن خطاب يتألف من جمل وألفاظ أدبية منمقة.

في ظل مناخ العلنية والشفافية، فإن التعامل غير الجدي مع مثل تلك الأزمات الحادة من قبل الأمين العام للحزب، خلق حالة ليس من المنطقي أن تبق بعيداً عن النقد. إضافة لذلك وبعد التغيير الشهير لنصف أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكازخي، في شهر كانون أول عام 1986 أقدم غرباتشوف على إعفاء السكرتير الأول للحزب الشيوعي الكازاخي دين محمد كونايف الكازخي الأصل من منصبه وتعيين مكانه الروسي غينادي كولبين الذي لا يملك أي خبرة أو تجربة للعمل في كازاخستان. هذه الخطوة تدل على غباء وتعد خطيئة كبرى، أو عمل مقصود ومخطط له هدفه الاستفزاز لشعور السكان وعلى مستوى واسع. بنتيجة ذلك نزل إلى شوارع العاصمة الماتا لا أقل من 10 آلاف طالب ومتظاهر، حيث رفعوا شعارات من قبيل «كازاخستان - للكازخيين»، بعدها قام المتظاهرون بمهاجمة بعض الأبنية والمنشآت العامة ومن ضمنها مقر الحزب الشيوعي الكازخي هناك. هذه التظاهرة تم قمعها من قبل الجيش.

هذا وحسب رأي د. انكوس، فإن غرباتشوف لم يقم على الإطلاق بالاستفادة من درس تلك الاضطرابات العرقية الأضخم في تاريخ الاتحاد السوفيتي ولم يستخلص العبر التي تصوب عمله. إضافة إلى ذلك فإن جميع خطب وأحاديث غرباتشوف العامة بعد أحداث الماتا «تدل دون شك على عدم الثقة والشك وعدم الاطمئنان لما يخص كل ما يتعلق بالمسألة القومية. ووصلت به الأمور من التخبط

والضياع لدرجة أنه فقد البوصلة حتى بما يخص أبسط الأمور العادية».

إضافة إلى ذلك وحسب ملاحظات الباحث انطونيو د. أغستينو في كتابه «ثورة غورباتشوف» (الصادر عام 1998) حول تصرفات الأمين العام السابق حول ردات فعله المميزة حول المعارضة الناشئة أو الإخفاقات أو الفشل التي منيت بها أفكار وأعماله. والتي وصفها الباحث على أنها سياسة «القفز إلى الأمام». فإن جميع تلك التصرفات الخاطئة أدت في الواقع إلى نشوء حالة كارثية وخطرة للغاية تدل على أن سياسته لا تتصف بالحكمة والتعقل بل تدل إلى العمى وعدم الدراية بالطريق السياسية التي سلكها، أن «القفز إلى الأمام» أوصلته كما هو معروفة إلى الانحراف باتجاه «اليمين».

أن أحداث الماتا إلى وقعت في شهر كانون أول عام 1986 كانت مجرد المؤشرات الأولى التي دقت ناقوس الخطر والتي دلت كما هو خطر ومهلك ذلك النهج الذي سلكه غورباتشوف.

الفصل الثالث

الانقلاب اليمني «الخفي» الذي حصل في عامي 1987-1988

«في ذلك الوقت لاحظ الجميع أن أسباب الأزمة القادمة تكمن في عملية التفكك المتزايدة، بل وانحلال آليات السلطة المركزية». هذه عبارة مقتبسة من الدراسة التي قام بها الباحثان م. ايمليان وف. كانتروفيشي والتي عنوانها «تدمير المنظومة الاقتصادية السوفيتية» لذلك ليس من دون أساس أن يتم الاعتماد عليها أثناء كتابة هذا الفصل من الكتاب بالدرجة الأولى.

من جديد، وليس من باب الصدفة أن يصرح شخص مثل الكساندر يعقوبليف بشكل واضح وصريح، ويتم الاعتماد على كلامه بالدرجة الثانية حين أكد بصريح العبارة (أن لغرباتشوف يعود الدور الأساسي لعملية تدمير الاتحاد السوفيتي والاشتراكية السوفيتية). في كتابه الصادر عام 1993 في جامعة ايل الأمريكية والذي كان عنوانه: «مصير الماركسية في روسيا» حيث وصف الحالة وفق التالي:

«في لحظة ما من عام 1987 توصلت إلى قناعة مطلقة، أنه من المستحيل إصلاح مجتمع أسس على قاعدة العنف والإرهاب. عندها فهمت أن ما يحصل في الاتحاد السوفيتي، هي عبارة عن أحداث تاريخية كبيرة، أنه تدمير حقيقي لمنظومة اجتماعية واقتصادية كاملة وكل ما تحويه من أجهزة وهيئات ومنظمات عاملة في المجالات السياسية والعقائدية والاقتصادية».

النقطة الثالثة من الملاحظات والتي تم الاعتماد عليها عن صياغة هذا الأصل من الكتاب والتي تعد هامة تأكيد أن أمين العام السابق للحزب الشيوعي غرباتشوف عندما قال «من خلال السلوك الذي تم اتباعه، نجد أن من نتائجه هي التوصل بنجاح إلى حل المسألة القومية في الاتحاد السوفيتي بنجاح والتي كانت متينة من إرث الماضي».

مع بعض التعديلات الطفيفة، فإن هذا السلوك والموقف النمطي تم تكراره في البرنامج الجديد للحزب المقدم من قبل غرباتشوف في اجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في شهر تشرين الثاني عام 1985 والذي تم تبنيه في مؤتمر الحزب السابع والعشرين المنعقد عام 1986، وكذلك نجد تكرار ذلك في خطاب غرباتشوف في الذكرى السبعين لقيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى. من الصعب فهم الإصرار على تبني ذلك الموقف من قبل «أب البريسترويكا» الرسمي. على التاريخ أن يفسر مستقبلاً أن ذلك هو عبارة عن ازدواجية في الشخصية الأولى البساطة وعدم معرفة الواقع الفعلي في البلاد، والثانية هي المعرفة التامة لذلك الواقع مع إغماض العين بشكل مقصود لما يحصل من أحداث.

في هذا الخصوص، وعلى قاعدة الأحداث الواقعية التي جرت في الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة، نعود لنحلل شخصية ووجهات نظر خروتشوف وبخارين. لنجد أن غرباتشوف تبنى الكثير من أفكار بوخارين التي ظهرت منذ عدة عقود خلت. من أجل هذا لا بد من استعراض بعض الفقرات من كتاب «من بخارين إلى الإصلاحين الجدد. تحليل سياسي للاقتصاد السوفيتي» للكاتب (موسى ليفين الصادر عام 1975 في جامعة برنستون أمريكا). يذكر في الكتاب العبارات التالية: «من المدهش فعلاً معرفة حقيقة اعتياد الإصلاحيين الحاليين عرض أفكار بوخارين المعادية للنهج الستاليني خلال عامي 1928-1929، على أساس أنها أفكارهم هم. حتى أنهم ليس فقط قاموا بعرض أفكاره بتفاصيلها، بل قلدوه في طريقة التعبير عنها. من الصعب القول هل هؤلاء الذين تبنوا نهج بخارين وأفكاره السياسية اعتماداً على تصورات تكتيكية أم هم جاهلون بالمعطيات التاريخية.

إضافة إلى ذلك، يجب اعتبار أن الظروف في الاتحاد السوفيتي في أعوام الستينيات والسبعينيات ليست نفسها في أعوام العشرينيات. أن تقوم بحل معضلة تصنيع البلد الذي كان يعتمد في الأساس على الزراعة أمر، وأن تقوم بالبحث عن الطريقة المثلى والحديثة لإدارة المنشآت الصناعية العظمى في البلاد امرآن. وهكذا ومن وجهة نظر أولى، نجد أنه من الطبيعي جداً، إذا تعددت آراء ووجهات نظر الإصلاحيين الجدد في إطار سياسة «النيب» (السياسة الاقتصادية الجديدة). التي

طبقت في العشرينيات... في نفس الوقت لا بد من الشعور بالدهشة ليس فقط للتحولات الحاصلة بل لكلمة «الإصلاحيين» نفسها التي تطابقت في عهدين مختلفين.

❖❖❖

إن الفترة الممتدة بين عامي 1987-1988 موضوع البحث في هذا الفصل من الكتاب، حيث تعتبر هذه الفترة بداية ابتعاد غرباتشوف و«فريقه» عن تعهداته التي أعلنها عامي 1985-1986 والانتقال إلى نهج جديد مغاير أطلق عليه تسمية «البريسترويكا». تم السير على هذا النهج تحت شعار «التسريع» المعروف. لقد تم جمع كافة الجهود والإمكانيات من أجل التغلب على «مقاومة الشيوعيين المحافظين في الحزب والحكومة».

أنه «خط جديد» تم تبنيه من قبل غرباتشوف ومستشاريه في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي المنعقد في نهاية شهر كانون ثاني عام 1987 وكذلك في مؤتمر الحزب العام التاسع عشر في حزيران عام 1988. أن المواقف التي تم اتخاذها حين ذاك مست أسس الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي. لقد تعرض دور الحزب الشيوعي السوفيتي للمراجعة باعتباره الحزب القائد للمجتمع. وكذلك للاقتصاد الذي يعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي الشامل لكافة النشاطات الاقتصادية. إضافة لذلكن لقد تعرضت للاهتزاز أسس استقرار ووحدة الاتحاد السوفيتي باعتباره دولة فدرالية متعددة القوميات.

كالمعتاد، فإن غرباتشوف عندما بدأ بانقلابه الحالي لم يعتمد سياسته على الاستقامة والوضوح. كذلك كان من الصعب التكهن بزمن محدد بدقة لعملية تحوله. لكن على أغلب الاحتمالات فإن انحرافه اليميني قد بدأ تنفيذه في الفترة الزمنية من شهر كانون ثاني عام 1987 ولغاية شهر تموز عام 1988. مع ذلك فهو تابع مسيرته إلى الأمام عندما حل موعد تنفيذ «الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجذرية» التي استبدلت البنية القديمة وتحولت إلى معول هدم منظم إلى أن وصل الأمر إلى تدمير الاشتراكية وحتى الدولة السوفيتية نفسها.

إن عملية تنفيذ النهج الجديد، على أرض الواقع في مجال السياسة الداخلية

بالتدريج لكن دون مواربة أدت إلى إضعاف وتحجيم منظومة التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني بهدف تمهيد الطريق أمام ظهور السوق الحرة وآلياتها والملكية الخاصة مستقبلاً. أما على صعيد السياسة الخارجية، فلقد تميز منهج غرباتشوف بالابتعاد عن مبادئ التضامن الطبقي الأممي.

كان محو الرحى في هذه الجهود يكمن في الكبح المستمر لنشاط وعمل الحزب الشيوعي وتآكل بنيته التنظيمية. والملفت للنظر في هذا المجال كانت مقالات المؤرخ روبرت دانيال حول الدراسات العلمية الأمريكية للمجتمع السوفيتي المنشورة عام 1999 دورية «دعونا نتمعن في كيفية انهيار الاتحاد السوفيتي». حيث أكد المؤرخ، أن حملة غرباتشوف الهادفة إلى إضعاف المركز سياسياً، وقبل كل شيء الحزب الشيوعي وقوة تأثيره المعنوية والشرعية وقيادته «لنشر الديمقراطية واللامركزية» والتي ارتدت عملياً وبالاً على الحزب وجلبت له إضرار لا يمكن إصلاحها.

❖❖❖

اعتماداً على ما تقدم من الطبيعي أن تظهر التساؤلات التالية: «كيف أمكن أن يحصل هذا التغير السياسي والاجتماعي المفاجئ؟ كيف استطاع شخص يحمل مثل هذه لأفكار والتصورات أن يصل إلى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي؟ وكيف تمكن من البقاء في منصبه ذاك والاستمرار في نهجه دون أي معارضة تذكر وبالرغم أن سياسته أدت إلى نشوء أزمة اقتصادية خانقة عام 1988، إضافة إلى ظهور الحركات الانفصالية والتعصب القومي الدامي في العديد من الجمهوريات الاتحادية».

تطرق إلى هذا الموضوع الباحث الانكليزي أ. براون في كتابه «دور غرباتشوف (المطبوع في جامعة اكسفورد عام 1997). وفي تلك اللحظة كان من واجب اللجنة المركزية أن تقيل غرباتشوف من منصبه عند أول إشارة إدانة من قبل المكتب السياسي يستشف منها موقفاً معادياً مهما كان صغيراً تجاه الاشتراكية أو الشيوعية».

عند الحديث عن المرحلة الأخيرة من تاريخ الاتحاد السوفيتي أي في الأعوام

(1985-1991) فإن أول ما يلفت النظر بشكل واضح هو مظاهر التفكك والخراب الذي ظهر جلياً في أعوام 1989-1991، وكذلك اشتعال الإضرابات ذات الطبيعة الاتنية والتظاهرات الحاشدة (بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها) والطوابير الطويلة للحصول على الخبز، وإضرابات عمال التعدين... مع العلم أن الأحداث لم تكن مفهومه حينها ولم تفهم حتى هذه اللحظة وسبب استمرارها لمدة عامين 1987-1988.

هنا على وجه الخصوص بدى أنها «مرحلة انتقالية للبريسترويكا» حيث حصلت التغيرات الحاسمة ذات الطابع السياسي والطبقي. وأهم عناصرها هو استبدال 70 سنة من عادات النضال الطبقي الثوري ضد الرأسمالية إلى نهج الاستسلام الكامل أمامها.

إضافة لذلك، وكما قد أسلفنا، أن هذا التحول الانقلابي أتي بعد تاريخ طويل من التنازلات الإيديولوجية أمام الرأسمالية على الصعيد الداخلي والخارجي على حد سواء.

مع حلول أعوام الخمسينيات فإن هذه النزعة من التنازلات في الاتحاد السوفيتي أخذت في التبلور والاتساع على الصعيد الاجتماعي. في تلك المرحلة أجريت العديد من المحاولات الجادة «لإعادة النظر» في محتوى النظرية الماركسية اللينينة وفي أسس بناء الاشتراكية. أن ذلك التراجع الإيديولوجي أمام الرأسمالية لم يحصل بمحض الصدفة، بل بسبب فعالية «السوق الحرة» والاقتصاد المعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. مع العلم أنه وفي مستوى محدد تعايشت الملكية الخاصة واستمرت في النشاط في البداية في ظل الاشتراكية.

في الفترات اللاحقة، فإن موقف الدوائر الحكومية والمسؤولين الحزبين والذين أظهروا ميلاً للبحث عن طرق «أكثر سهولة» لحل مشاكل التنمية في البلاد عبر التنازل أو «التوافق» مع الرأسمالية حصلوا على دعم إضافي وذلك لوجود صعوبات مالية في تمويل خطط التنمية بسبب إعطاء الأولوية للإنفاق العسكري الذي يحقق التفوق الإستراتيجية تجاه الغرب. وخصوصاً بعد تولي ريغان الحكم في أمريكا الذي تميز بسلوكه العدواني الشديد تجاه الاتحاد السوفيتي، وهذا أجبره على زيادة إنفاقه العسكري. على أغلب الأحوال ومع حلول قدوم النصف الثاني من

ثمانينات القرن الماضي فإن تلك الدوائر قد أتتها الفرصة السانحة لتنفيذ أفكارها دون مواربة لأخذ البلاد نحو اليمين كأسلوب لإيجاد الحلول واتخاذ القرارات الهامة جداً المتعلقة بمستقبل البلاد والحزب والشعب والإمكانيات والثروات.

❖❖❖

وهكذا نجد أن غرباتشوف ومنهجه السياسي على أية حال لم «يهبطا من السماء». بل بكل بساطة فإن غرباتشوف هو من واتته الفرصة المناسبة لأحداث هذه «التحولات» السياسية والاقتصاد من خلال تنفيذ «حملة من الأفكار الانقلابية الجريئة التي تولدت منذ أمد بعيد وتبحث عن أسلوب تنفيذها بشكل سلمي» سواء في أسلوب بناء الاشتراكية أو داخل هيكلية الحزب والدوائر الحكومية أو المنظمات الشعبية. في عهد ستالين، وكذلك في السنوات الأولى بعد عزل خروتشيف من منصبه، فإن مثل تلك الأفكار قد تراجعت وتقلص عدد مناصريها في البلاد. مع العلم وكما أثبتت مجريات الأمور، فإن مناصري التحرر الاقتصادي لم ينقرضوا تماماً، بل «تقوقعوا» على أنفسهم مؤقتاً بانتظار الفرصة المواتية.

حول هذا الموضوع كتب الصحفي العامل في جريدة «واشنطن بوست» روبرت كيزر حول غربتشوف التالي: «كان توجه غرباتشوف وسعيه لكسب ثقة الرأي العام الغربي مفاجئاً تماماً، مع العلم أنه على أرض الواقع نجد أن الخط الإصلاحي داخل الحزب ولد مع تأسيسه، وان نيكولاي بخارين كان الأب الروحي لهذا النهج الإصلاحي في بداية العهد السوفيتي، وبالرغم أن لينين وجه إليه بعض الانتقادات، إلا أنه عمل إلى جانبه لسنوات عدة وحان بذلك على شهرة واسعة كحد أكبر القادة الحزبيين احتراماً».

في عامي 1987-1988 قام غرباتشوف في واقع الحال بنزع القناع الإيديولوجي الماركسي اللينين الذي كان يتستر به وكشف عن وجهه الحقيقي بعد أن أجاد التمويه في بداية استلامه للسلطة في الاتحاد السوفيتي، وشرع في تنفيذ أدوار مغايرة جذرياً. لقد أصبح شخصاً آخر تماماً.

إن المسلمات الأساسية «للخط الجديد» الذي انتهجه الأمين العام السابق للحزب الشيوعي السوفيتي، كان له ورواجاً ليس بالقليل منذ عهد خروتشيف.

لكن ما يميزه عن خروتشيف، في أنه تمكن من الاستمرار سياسياً لفترة أطول وحتى العقد الأخير من القرن العشرين ولقد نجح في تدعيم موقعه، لكن كانت العواقب كارثية بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة.

من المهم جداً أن العلم جوهر تلك الأفكار ومنذ أمد بعيد كان مصدرها مجموعة محددة من المثقفين وبعض الدوائر المهتمة بهذا الشأن حين رفعوا مطالب سميت «ليبرالية أخلاقية»، تدعوا إلى التقليل من الدور الإيديولوجي للحزب الشيوعي السوفيتي وقد تصل إلى وجهة النظر البرجوازية «الليبرالية الديمقراطية» والحد من شعارات الصراع الطبقي والتضامن الأممي والإعجاب بكل ما هو غربي.

لا يوجد شيء أكثر بعداً عن الحقيقة مثل اعتبار أن مثل تلك «الأسس» والمسلمات على أنها نتاج «التعصب القومي الروسي أو غير الروسي»، بينما هي في الحقيقة دعوات معادية للشيوعية والسوفيتية. أنها وبكل تأكيد من نتائج عمل المراكز الغربية المتخصصة بشن الحروب الإيديولوجية والإعلامية ضد الاتحاد السوفيتي أو عبارة عن صدى للمخططات الغربية المناوئة له.

أما ما يخص المعالجة المباشرة أو نشر مثل تلك «الوصفات» ووجهات النظر التي تعكس صدى المخططات الغربية بما يتوافق مع الواقع الداخلي للاتحاد السوفيتي، فكان يتولى مهمة القيام بها مجموعات محددة من المثقفين والتي قد تصل ارتباطاتها إلى «الصفوة الحاكمة» التي لها إمكانية التواصل مع الغرب وتملك نوعاً من التأثير في الداخل. أن ذلك أظهر تأثيراً قوياً في مجال قولبة الرأي العام على المستوى السياسي وتوجيه الاقتصاد. وهنا بالذات تم إقامة رأس الجسر للنفوذ ونشر «محاسن» وإيجابيات التخلي عن «المركزية». لكن فيما بعد دار الحديث عن تغيير الأنماط «القسرية والعنف» كسبيل وحيد لتحقيق التطور والنمو والذي يمكن ترجمته من الناحية الاقتصادية إلغاء الاقتصاد الأحادي ذي التخطيط المركزي والانتقال إلى «اقتصاد السوق الحر» والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وفق هذا السياق أيضاً تم التحدث عن «ضرورة» إظهار محاسن وإيجابيات المنظومة الجديدة بالدرجة الأولى. هذه العبارة كان يتم ترديدها مراراً في عصر غورباتشوف. والتي كان يقصد منها بالأساس من حيث الجوهر ما يسمى

«اشتراكية القوى المنتجة».

تحليل موضوعي جداً حول هذا التصور تمت صياغته بشكل علمي من قبل الباحث ديلي ليوس غارسيا والذي يلقي الضوء على الأزمات الاقتصادية ومسألة الديمقراطية في كوبا (المنشور عام 1999 في هافانا في دورية «كوبا في تسعينيات القرن العشرين»). تضم هذه الدراسة نقداً لبعض أسس ومفاهيم الماركسية في مجال الإنتاج الاجتماعي باعتباره المكون العضوي لتطور ونمو القوى الإنتاجية من ناحية أولى والمتعلقة بطبيعة البيئة المسيطرة على قوى المجتمع الإنتاجية من ناحية ثانية. وهذا كما هو معلوم يعد أحد أبراز الأعمدة الأساسية للنظرية الماركسية في عملية بناء العالم والمتعلقة بطبيعة وبنية المجتمع وتجربته العملية الاقتصادية. أن «إخراج» قوى الإنتاج من التركيبة العامة لمفهوم أساليب الإنتاج، يعني في الواقع القسم الآخر، وبشكل مباشر المرتبط بمفهوم الازدهار الاجتماعي والتقدم وضرورة تطوير وتحسين العلاقات الإنتاجية. أما التخلي عن التقسيم الطبقي في المجتمع يعني إلغاء التناقض والصراع الطبقي الذي يعد دون شك الخطوة التي لا غنى عنها في هذا الاتجاه.

ينتج لدينا بهذا الشكل وبهدف تحقيق قفزة مرحلية لتطور الاتحاد السوفيتي، فإن الأغلبية الساحقة من كوادر الحزب الشيوعي كان همهم الأوحد هو كيف يمكن زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي. لكن تبين فيما بعد أنهم نسوا ضرورة الإشراف والسيطرة الدائمة على آليات اقتصاد السوق والقطاع الخاص. هذا الإهمال تبين أنه ليس قد اضر بالاقتصاد فحسب بل كان تأثيره قاتلاً ولم يتحقق النمو ولا الزيادة في الإنتاج.

❖❖❖

إن ذروة هذا النمط من التفكير والذي تم اتباعه في عامي 1987-1988 من قبل غورباتشوف وبطانته والذي تمت تسميته «بالاتجاه الجديد» يضم الاتجاهات التالية:

-أولاً رفض «إصلاح الحزب» والاستعاضة عن ذلك بإلغائه وأبعاده عن السلطة؛

-ثانياً تم استغلال شعار «نشر الشفافية» والعلنية، باستخدام وسائط

الإعلام الجماعية، بهدف شن حملات دعائية معادية للشيوعية وللاشتراكية ولكل ما هو سوفيتي؛

-ثالثاً من خلال الحملات الإعلامية الغير محدودة، حصلت محاولات لرد الاعتبار للملكية الخاصة وللنشاط الاقتصادي الحر.

كما هو معلوم، في أول مراحل «البيريسترويكا» في عامي 1986-1985، قامت وسائل الإعلام الجماعية التي كانت في وقتها تحت سيطرة الحزب الشيوعي بشن حملة ضد «الفساد، والأخطاء والتقصير» أثناء العمل وضد حماية الفساد والانحراف من قبل كبار المسؤولين، طالت الحملة أيضاً الشكلية في تدريب الكوادر وطريقة تحضيرهم غير الناجعة، وكذلك الضعف في التثقيف الإيديولوجي.

جواباً على تلك الانتقادات اتخاذ إجراءات خاصة في مؤتمر الحزب الشيوعي السابع والعشرين حول إجراء تعديلات داخل الحزب. لقد تم البحث من قبل المؤتمر لتشكيل لجنة جديدة لصياغة برنامج ودستور للحزب الشيوعي السوفيتي. بالمقابل أصبح من الطبيعي تقوية برامج النقد والنقد الذاتي. كذلك تم البحث في إجراء جديد لتقوية دور النقد وكذلك النقد الذاتي. والبحث في طريقة جديدة لتفعيل أسلوب القياد الجماعية، كذلك تم التأكيد على عدم التهرب من تحمل المسؤوليات، كما تم إصدار دعوات خاصة أن يقوم أعضاء الحزب بشكل صارم بمراقبة أفعال وتصرفات كبار قادة الحزب.

بالرغم من كل ذلك لم يعر غرباتشوف أي اهتمام لمقررات وتوصيات الحزب ولم ينفذ أي منها. وبدلاً من ذلك اعتبر في عامي 1987-1988 من خلال خطبة أن الحزب الشيوعي هو السبب الرئيسي في عرقلة وتعثر الإصلاحات، بعد ذلك أعلن قرارة في البدء بتنفيذ «الإصلاحات السياسية الجذرية» الهادفة إلى إضعاف موقف وتأثير الحزب الشيوعي. جميع الحملات التي قادها غرباتشوف ضد الحزب كانت بحجة التخلص من الستالينية. هكذا تصرف غرباتشوف.

في الكتاب الصادر عام 1989 في نيويورك بعنوان «الشفافية» يؤكد الكاتبان ستيفن ف. كوين وكاترينا فان دين كيفل، أن الزعيم السابق

خروتشوف هو أول من استخدم هذا «السلاح» ضد خصومه السياسيين داخل الحزب سواء في عام 1956 وفي عام 1961. اقتداء بذلك قام غرباتشوف ويعقوبليف في عامي 1987-1988 بحملة إخضاع وسائل الإعلام العامة لسيطرتهما الشخصية والتي أخذت تشن الحملات ضد الحزب الشيوعي وتاريخه.

بعد ذلك وبنفس الأسلوب تعاملوا مع الاقتصاد. وفق خطة ممنهجه وبمباركه غرباتشوف أخذت تشن الحملات الدعائية ضد نمط الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي وتحميل الجهات الرسمية المسؤولة عن الإحصاء في إخفاء «الحجم الحقيقي» للمشاكل والأزمات الاقتصادية التي تجتاح البلاد، على الأرجح أنه كان من الضروري بالنسبة إلى غرباتشوف الإيحاء للشعب أن المشاكل الاقتصادية كانت أكثر «عمقاً وكارثية» مما يظن على صعيد الواقع وأن السبب في ذلك يكمن في الأسلوب الستاليني، الذي نتج عنه ندرة السلع والركود والانهيار الاقتصادي.

❖❖❖

لقد أصبحت إستراتيجية غرباتشوف أكثر وضوحاً في عدائه للاشتراكية، إضافة لذلك استخدم أسلوب «نعت خصومه السياسيين» في الحزب «بالستالينية» في صراعه معهم وحتى ضمن المكتب السياسي. من خلال استخدام أزلامه والاتهامات المفروضة سعى لإضعاف موقع ليخاتشيف وأنصاره في نظر المجتمع.

أن علاقة غرباتشوف مع ليخاتشيف في شهر شباط عام 1987 قد تضررت كثيراً وهو المسؤول المباشر عن أجهزة الإعلام وذلك بسبب إصرار غرباتشوف على إضعاف الدور القيادي للحزب من خلال الإعلام. لقد نصحه ازلامه في هذه المرة أيضاً إلى ضرورة زيادة نقد ستالين «والستالينية».

حسب رأي المارشال ي. غولدمان الذي تضمنه كتابه «لماذا فشلت البريسترويكا» الصادر (عام 1991)، أن انقلاب من هذا النوع، يعد على أقرب تقدير عبارة عن رفض للتصريحات العلنية التي صدرت قبل 6 أشهر من قبل غرباتشوف نفسه والذي دعي إلى «عدم النبش في الماضي». من المؤكد أن غرباتشوف استخدم أسلوب التهجم على ستالين بهدف جعل المجتمع يتعاطف معه لإزاحة مناصري الاشتراكية الحقيقيون من قادة ومسؤولين، أن المؤرخ ستيفان

كوتكين من جامعة أكسفورد البريطانية يؤكد أن هدف غرباتشوف كان خلق تحالف موالي له من الأشخاص المعادين لستالين يؤيدونه في إعادة تشكيل الاشتراكية وتطويرها... بينما كان الهدف الحقيقي هو تدمير الاشتراكية»..

لقد انتفت الحاجة إلى ذلك الدعم الجماهيري بعد أن استخدم غرباتشوف العداء للستالينية للسيطرة على وسائل الإعلام العامة وذلك بعد عام 1987، والتي أصبحت تحت سيطرة الأيادي المعادية للشيوعية والاشتراكية. بعد ذلك قدم غرباتشوف اقتراحاً إلى اللجنة المركزية للحزب لتقليص حجم الحجوزات الحكومية الصناعية بمقدار 50٪ بحجة تصريف السلع المخزنة في المستودعات وبيعها في الأسواق.

وكما يتذكر ايغور ليخاتشيف في كتابه، أن أي محاولة لمناقشة أو الاعتراض على تلك الإجراءات، كانت تقوم وسائل الإعلام المعادية للاشتراكية التابعة إلى يعقوبليف بإخمادها في مهدها. أن وسائل الإعلام تلك قامت بخداع وتضليل الناس والتعتيم على تلك الجرائم، ومن حاول الاعتراض نعتوه بأنه ستاليني ومن الانعزاليين المذنبين اللذين تسببوا بالأزمات الاقتصادية، لذلك كان أعضاء المكتب السياسي يضطرون على الموافقة على مقترحات غرباتشوف التي تشكل «قفزة إضافية في المجهول» والتي أوصلت البلاد إلى طريق مسدوداً لم تعرف سبيلاً للخروج منه حتى هذه اللحظة.

إضافة إلى غرباتشوف فإن المسؤول الثاني عن الكوارث التي جلبتها «البريسترويكا» كان السيد الكساندر يعقوبليف وهو «الشرير الثاني» الذي ساهم في تدمير الاتحاد السوفيتي. أن حضوره السياسي وتأثير أصبح ملفتاً للنظر بعد عام 1987. لقد قام بدور «المهندس» لتلك الإصلاحات، والعراب المباشر لتوجهات غرباتشوف السياسية، والتي أدت إلى تهميش دور الحزب الشيوعي السوفيتي في قيادة المجتمع والبلاد، وإلى دعم العناصر المعادية للاشتراكية والذين لديهم نزاعات رأسمالية لاستلام المناصب الحساسة في الحكومة. قسم من أولئك العناصر تم اختيارهم من مجموعات المثقفين المعروفين في المجتمع باتجاهاتهم اليمينية. ان ملفات الآخرين منهم سوف تحفظ طويلاً في خزائن مهندس «البيريسترويكا».

حسب تصريحات يعقوبليف نفسه الذي أكد أنه ينتمي إلى حزب «الاشتراكيين الديمقراطيين» المعادي للحزب الشيوعي. من الواضح أنه في الدوائر «الإصلاحية» يعد من الأشخاص ذوي المواصفات المطلوبة جداً. كذلك الأمر على سبيل المثال، فإن السيد غريغوري شاخنزاروف أحد كبار مستشاري غرباتشوف، أحب أن يعلن دائماً أنه ينتمي إلى «حزب الديمقراطيين الاشتراكيين» منذ ستينيات القرن الماضي. وحسب شهادة المحلل السياسي الإنكليزي أ. براون ومن خلال كتابه «ظاهرة غرباتشوف» فإن غرباتشوف نفسه اعتبر أن الاشتراكي رئيس الوزراء الإسباني في حينه فيليب غونزاليس وكذلك مساعدة اناتوكيا تشرنيايف أصدقاء مقربين له وهما «اشتراكيين ديمقراطيين» أما ما يخص تقييم أ. براون وحسب رأيه فإن السيد تشرنايف يعد من القادة والمفكرين الذين «لا يخفون عقيدتهم السياسية الليبرالية». كما أن المؤلف د. اغستينو يؤكد في كتابه «ثورة غرباتشوف» المنشور عام 1995، أن «تشرنايف، شاخنزاروف ويعقوبليف هما بشكل خاص من كان يكتب نصوص خطابات وأحاديث غرباتشوف الموجهة إلى الشعب ونشاطاته المختلفة. وحسب ملاحظات الكاتب براون، فإن جميع الإصلاحات والتغييرات التي قام بها غرباتشوف وأهم المفاهيم السياسية المتعلقة بـ «البريسترويكا» تمت تحت الإشراف الإيديولوجي المباشر لالكساندر يعقوبليف.

❖❖❖

على غرار ذلك فإن غرباتشوف وبنفس الأسلوب في البداية كان متحمساً لضرورة تطبيق أنماطاً مختلفة من أشكال الملكية الاشتراكية. ثم أخذت التعابير الاشتراكية تدريجياً ومع مرور الزمن تختفي من قاموسه إلى أن أخذ يدعو إلى أنماطاً مختلفة من «الملكية الخاصة». أيضاً كان يدعو في البداية إلى إقامة «الدولة الاشتراكية العادلة» ثم سقطت كلمة الاشتراكية لتصبح إقامة «الدولة العادلة».

أيضاً كانت الدعوات في البداية لتطوير إمكانيات «السوق الاشتراكية» ثم بعد حين تحولت الدعوات لتصبح الاشتراكية السوقية ثم إلى «اقتصاد السوق» والذي يعني مفهوم الاقتصاد الرأسمالي. (في الحقيقة تبين أن كل ذلك ليس أكثر «من وقفه مؤقتة» في سياق الخطة التكتيكية الهادفة لتحقيق الهدف المنشود إلا

وهو «اقتصاد السوق».

من الواضح أن استخدام «منهجية ومبادئ» يعقوبليف وسيطرته على وسائل الإعلام العامة أدت إلى إيقاظ «التعصب القومي» والانعزالية وخلق بؤر توتر اتنية وصراعات قومية وعرقية وخصوصاً في الجمهوريات الاتحادية غير الروسية. في كتابه يقوم أ. براون بتوضيح أساليب غرباتشوف و«التكنولوجيا» التي اتبعها لخلق بؤر التوتر والصراعات، ومنها على سبيل المثال، إن يقوم بعرض فكرة محددة أو مفهوماً ما والتي تكون خلال عشرات السنين من الحكم السوفيتي قد نسيت أو خرجت من التداول لأسباب شتى ضمن المجتمع أو من القاموس السياسي لقد تم استخدم هذا الأسلوب للمرة الأولى بعد انتخابه لمنصب الأمين العام للحزب، إذ يقوم باستخدام التعبير لتوضيح الفكرة ثم يضيف إليه كلمة «اشتراكي» للتمويه.

ثم يصبح معنى ومضمون «تلك المفاهيم المبدعة» عرضة للشرح والتوضيح الإضافي وإظهار منافعها ومحاسنها من جانب «الصفوة الإصلاحية» المبجلة التي تعتبر نفسها تمثل الطبقة المثقفة. من خلال هذه «المعالجة المضاعفة» ومع حلول عام 1988 فإن كلمة «الاشتراكية» أصبحت خارج قاموس التداول بشكل كامل.. وما يدهش من تصرفات غرباتشوف ليس الأشياء «المستحدثة» وما يتبعها من تعابير جديدة فحسب، بل وقدرته على منح «المواطنين أفكار غريبية ودخيلة على اللينينية من خلال إضافة كلمة «الاشتراكية» عليها أو ما يشابهها من هذا القبيل. بعد سنة أو سنتين أضحت هذه الإضافات لا داعي لها، بحيث أصبح الشعب يقبل أي شيء يسوقه غرباتشوف بدون أدنى اعتراض».

هذه التصورات والملاحظات ذكرها ليخاتشيف في كتابه.

❖❖❖

بعد عام 1987 أصبح يعقوبليف يعمل بشكل مكشوف وسافر ضد الاشتراكية. تحت إشرافه ومشاركته الشخصية تم رفع شعار «التعايش السلمي» باعتبار ذلك شكل من أشكال الصراع المتعدد الجوانب وباستخدام كافة الإمكانيات ضد الرأسمالية ما عدا الأسلوب العسكري، والذي اتخذ طابقاً مغايراً تماماً. على اعتبار أن ذلك «مفروضاً على الجميع» في الظروف المعاصرة وما تتضمنه من «قيم إنسانية عامة».

إن عملية البحث والتقصي ثم استخدام مثل هذه المفاهيم في التداول، أشبه ما تكون مقصودة إلى حد كبير. على سبيل المثال في الكتاب الذي نشر عام 1943 في نيويرك للكاتب غ. سيلسام بعنوان «الاشتراكية أخلاق» والذي يعتبر أن صفات تعتمد على المبادئ اللينينية مثل القيم الطبقية لطبقة الكادحين مثل الصداقة والتضامن والتعاون المشترك ووحدة نضال الطبقات الكادحة... الخ. تكتسب قيمة إنسانية عامة وشاملة، كما أن الاشتراكية هي مثل وقيم عليا سوف تنتشر وتعم البشرية. كذلك فإنه وحسب تعاليم لينين مطلوب من الطبقة الكادحة بشكل خاص أن تتحلى بنمط من الأخلاق ذات الطابع الطبقي والإنساني بشكل عام، أي ما معناه أن يحقق الفائدة والمنفعة لجميع البشر على سطح الأرض.

وهكذا نجد أن محصلة عمل يعقوبليف والسياسة العملية لغرباتشوف وأفكارها حول «الشمولية والقيم الإنسانية» كانت ترمي في جوهرها إلى تنفيذ مؤامرة ضد الاشتراكية والتحالف مع قوى الإمبريالية. من الواضح تماماً ومن أجل تحقيق أهداف «الاشتراكية الديمقراطية» تم رفع شعار «البيريسترويكا» (أي إعادة البناء) ثم حذفت من الشعار كلمة الاشتراكية ليصبح «نشر الديمقراطية» وحسب. لقد هدفت تلك المساعي يصوره خاصة إلى التقليل من الدور الذي يلعبه الحزب الشيوعي في قيادة وتوجيه المجتمع السوفيتي.

وفق هذا السياق فإن الاشتراكية بالنتيجة النهائية أضحت ليست أكثر من «خيار» مع العلم أن الحديث قد دار بعيداً عن تحقيق النمو والازدهار الفعلي في المجال الاقتصادي والاجتماعي على أساس ما هو قائم وموجود من بنية أساسية، ثم تطويرها لاحقاً، وكان الهدف مجرد «السعي» لتحقيق العدالة الاجتماعية عموماً.

بنفس الأسلوب نصل إلى نتيجة الانخفاض الفعلي في حدة التوتر العالمي، وانتشار مناخ من الأمن والتعاون المشترك والمنفعة المتبادلة بين الدول الاشتراكية والرأسمالية في أوروبا، لدرجة أنه وبقدرة قادر كادوا أن يعلنوا حدود «البيت الأوروبي المشترك». علماً أن كل ذلك أصبح ممكناً بفضل تفوق المنظومة الاشتراكية وازدياد دورها على الصعيد الدولي، وقوتها بفضل عمل وكفاح وجهود شعوبها.

إن مفهوم مثل عبارة «البيت الأوروبي المشترك» وكما يعالجه بمنطقية الكاتب جيري هيو في كتابه الذي عنوانه «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي في الأعوام «1965-1990» والذي يقول فيه «ما عدا الاهتمام العام في الحفاظ على السلم العالمي بشكل متبادل، يفترض إضافة لذلك العمل على إيلاء الاهتمام لتبادل المنافع والمصالح المشتركة، والتبادل التجاري، وعدد آخر من مجالات التعاون المشترك». وللأسف لم يتم الوصول لمثل ذلك التعاون لا في أوروبا ولا في بقية أرجاء العالم، لا في الماضي ولا في الحاضر.

وفق نفس السياق يتحدث ليخاتشيف في كتابه، حول نفس الموضوع أيضاً قائلاً «لقد كانت تتغير الألفاظ والمفاهيم بهدوء وبشكل منتظم ولم يسلم من ذلك حتى جوهر ومضامين أسس المذاهب السياسية والاقتصادية الإستراتيجية في عقيدة الحزب والدولة. كل تلك المفاهيم تم قلبها وتحريضها. حول انهيار الاتحاد السوفيتي ينشر الكاتبان م. ايلمان وف. كانترفيتش دراسة في مجلة «بحوث آسيا وأوربا) في (عدد آذار 1997) التالي: «على كافة الأحوال، لقد دارت حرب حقيقية ضد العقيدة الرسمية... مع العلم أنها قد بدأت قبل زمن طويل، قبل أن يتم اتخاذ القرارات الجذرية في الحزب».

بالفعل وحتى بداية عام 1987 وجدت في ذلك الوقت أقلية في تعداد المكتب السياسي في حينها (يتصفون بتوجهات إصلاحية، لكنهم كانوا بعيدين عن التحريف والنفاق)، أن غرباتشوف وازلامه (خاطروا بمصيرهم عندما قاموا بتحريف مضمون وأفكار البيريسترويكا) بشكل جذري عندما رفعوا شعار «معاداة الستالينية». حول هذا الموضوع كتب الصحفي الأمريكي روبرت كيزير في كتابه حول غرباتشوف عام (1991) التالي:

«بدون شك، أن غرباتشوف ويعقوبليف وشفردنادزه ومن يعمل لحسابهم كانوا أكثر عبقرية ونشاطاً من أعدائهم... في واقع الحال ومع حلول نهاية عام 1986 وبداية عام 1987 نجد أن غرباتشوف وحلفائه في الحزب وبعض دوائر المثقفين، أخذوا ببساطة يتصرفون كالأطفال عندما يترك العنان لهم داخل مستودع مليء بالأواني الزجاجية، حيث قاموا بتكسير كل شيء، وقع بين أيديهم، وأخذوا

يستمتعون بأصوات التكسير)، ومن المدهش أن كل ذلك التخريب حصل باستخدام وسائل الإعلام العامة وبتنسيق تام مع وسائل الإعلام الغربية ومندوبهم المتواجدين في موسكو. حول هذا الموضوع بالذات قام ليخاتشيف مراراً بالتحذير منه.

على سبيل المثال فإن مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» في موسكو دافيد ريمنيك كانت تظهر بصماته بشكل دائم عند إجراء المقابلات الصحفية مع يعقوبليف الذي كان يدلى بشكل دائم بتصريحاته وآرائه ومواقفه السياسية في البرنامج الإعلامي المشهور في ذلك الوقت «تحقيق صحفي أمام ضريح لينين». بدون شك أن السيد يعقوبليف ومن خلال تواجده في الولايات المتحدة الأمريكية تمكن جيداً من تقييم الإمكانيات الإعلامية الهائلة التي تمتلكها صحيفة «نيويورك تايمز» في تشكيل الرأي العام في ذلك الجزء من العالم.

❖❖❖

مع مرور الزمن أصبحت الأزمات الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي تؤثر على مزاج المجتمع هناك، ترافق ذلك مع الحملات الإعلامية المكثفة المعادية للسوفييت وللاشتراكية والشيوعية، وفي نفس الوقت ازداد نشاط تجار السوق السوداء. أو ما يسمى باقتصاد الظل أو «الاقتصاد الثاني» الذي لم يكن في ذلك الوقت قانونياً. في هذا الخصوص نجد أن المؤلفان أ. جونس وف. مسكوف قد ذكرا في كتابهما «انبعاث روحية الاستثمار وتأسيس المشاريع الخاصة في الاتحاد السوفيتي» (المنشور عام 1991)، حيث تم ملاحظة انتشاراً واسعاً لشتى أنواع المشاريع التعاونية وخصوصاً في المجال لتجاري والخدماتي، وهذا لم يحصل في تاريخ الاتحاد السوفيتي منذ تأسيسه والتي تم اعتبار مثل هذه الملكية قانونية ومشروعة تماماً، وتعمل بكل حرية وبشكل طبيعي ضمن الاقتصاد. من القطاع التعاوني تحققت ما نسبة 25٪ من مجمل التجارة في البلاد على الأقل. لكنه في عام 1987 حصل في هذا القطاع متغيرات هامة، حول ذلك كتب المؤلفان التالي:

«أن القسم الأكبر من الجمعيات التعاونية الجديدة» والتي ظهرت بعد إصدار قانون «النشاط والأعمال المهنية» في عام 1987 لا يمت في الحقيقة بأي صلة ليعرف

حتى الآن من مؤسسات تعاونية. أن الكثير من مواطني الاتحاد السوفيتي لم يكن لديهم أي ثقة أنها مؤسسات تعاونية بالأساس، لقد كانت مشاريع ذات ملكية خاصة وأعطيت الشرعية في العمل باعتبارها جزء فعال من الاقتصاد الاشتراكي. وعندما توفرت إمكانية أن تكون نشاطاتها قانونية تماماً، عندها حصل «الانقلاب» الحقيقي - سواء كان ذلك في المستوى أم من خلال «الخيار الآخر» أي الاقتصاد الثاني.

حسب رأي الكاتبان المذكوران، فإن أغلب تلك المؤسسات التعاونية كانت كاذبة ومزورة وليست بالأساس إلا تنظيمات إجرامية. في المقالة بعنوان «الأزمة الاقتصادية والسياسية في الاتحاد السوفيتي» التي نشرتها مجلة Political Affairs الصادرة في شهر آب عام 1991 للاقتصادي فيكتور بيرلو والذي أكد أن عدد العاملين في التعاونيات حتى نهاية عام 1988 بلغ واحد مليون شخص فإنه وبعد مرور عام أصبح عددهم خمسة ملايين شخص. أن هذا التوسع المتسارع والغير محدود والذي أصبح غير خاضع للمراقبة، قد مهد الطريق للانتقال إلى «اقتصاد السوق الحرة». أن كل ذلك أدى إلى تقوية قوى المعارضة المعادية للشيوعية والسوفييت، إضافة إلى انهيار ثقة الناس بالحزب الشيوعي وقدرته على الدفاع عن الاشتراكية والمكاسب الاجتماعية. وفق هذا السياق، يؤكد غريغوري غرسمان إضافة كل ما سبق، أن الناس أخذوا ينظرون إلى الاقتصاد الرأسمالي بأنه المنقذ والأكثر حيوية من نمط الاقتصاد الاشتراكي ذي التخطيط المركزي الذي خبروه. (حول هذا تحدث غرسمان بإسهاب في بحثه حول نمو وتطور «الاقتصاد الثاني في الاتحاد السوفيتي» في دورية «الإصلاحات الاقتصادية في عالم الاشتراكية» عام 1989).

كل ذلك على الصعيد العملي أدى إلى تحويل «الاقتصاد الثاني» إلى جزء هام جداً من البنية المادية للمجتمع، والتي امتلكت على إمكانيات كبيرة من القدرة على التدمير السياسي في البلاد. بحيث أضحت اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي التي حصلت في شهر كانون ثاني عام 1987 هي الوسيط في تعزيز مثل هذه النزعة. وكما ذكرت المقالات الإخبارية حول نفس الموضوع والتي تفيد أنه «تم طرح سؤال حول إمكانية إجراء إصلاحات في سياسة اختيار الكوادر

الحزبية». والذي أيده الأمين العام للحزب حيث تم اعتماده.

أن النتيجة التي تمخضت عن ذلك الاجتماع العام الحزبي على صعيد الدول والحزب كانت قاتلة. كان الشعار المرفوع آن ذلك «تحقيق» المزيد من الديمقراطية». في واقع الحال كان ذلك بداية لإبعاد الحزب الشيوعي السوفيتي بشكل فعلي عن السلطة السياسية والاقتصادية. في حقيقة الأمر لقد تم تأجيل انعقاد مؤتمر الحزب العام ثلاث مرات، هذا يدل على التباين الكبير في القيادات العليا في طريقة التعاطي مع المسائل المطروحة.

وحسب رأي جون دونل والذي أعلنه في كتابه «نهاية الإمبراطورية السوفيتية وبعث روسيا» الصادر عام 1993. أن المغزى الأساسي لخطاب غرباتشوف في مؤتمر الحزب العام المنعقد في شهر كانون الثاني يؤكد على ابتعاده بشكل كلي عن السياسة التي اتبعها خلال السنتين الماضيتين بعد استلامه السلطة، مع العلم وكما يؤكد دينلوب، فإن تصرفات غرباتشوف في ذلك الوقت تميزت «بالثقة الزائدة بالنفسي واستقلالية قراراته». في مؤتمر الحزب، قدم غرباتشوف عدد من المقترحات حول إحداث تغييرات في تنظيم الحياة السياسية منها على سبيل المثال، تقديم أكثر من مرشح لمنصب السكرتير الأول للحزب على مستوى المحافظات والجمهوريات الاتحادية. كذلك تم اقتراح «ترشيح أشخاص غير حزبيين إلى مناصب عليا في الدولة». كذلك إجراء انتخابات بالغرفة السرية عند اختيار المدراء والكوادر القيادية على كافة المستويات. لقد علل غرباتشوف أسباب مقترحاته بالضعف ونواقص وعيوب الديمقراطية الاشتراكية، لقد اعتبر ذلك هائلاً يعرقل تنفيذ «إصلاحاته» المقترحة.

أما الرجل الثاني في الحزب ايغور ليخاتشيف، فلقد اعتبر أن مقترحات غرباتشوف في حال تنفيذها سوف يكون لها عواقب وخيمة، حيث اعتبر أن عملية «نشر الديمقراطية» سوف تكون خارج إطار السيطرة، وسوف تكون مستحيلة المراقبة، وسيفقد المجتمع استقراره، وتنتشر الفوضى في كل لكان وفي كل شيء.

وهكذا لم يستطع غرباتشوف تحقيق جميع مآربه في مؤتمر الحزب الذي انعقد عام 1987. لذلك أقدم على محاولة جديدة لعقد مؤتمر استثنائي للحزب قبل

دورة القادمة عام 1990، لكن اللجنة المركزية رفضت هذا الطلب. لكن محاولات غرباتشوف تكررت بإلحاح، حيث تمت الموافقة على عقد مؤتمر استثنائي للحزب في شهر حزيران عام 1988.

وكما لاحظ البروفسور دينلوب، أن الموافقة على هكذا قرار كان عملاً فائق الأهمية بالنسبة إلى إستراتيجية غرباتشوف المستقبلية. من الواضح أن هدفه كان يكمن في عزل أو تحييد المكتب السياسي نفسه، حيث لم يستطع الحصول داخله على الأكثرية المطلوبة. لتحقيق أهدافه تلك، لذا اتجه للسير على طريق مغايرة تماماً باتجاه منظومة أخرى للقيادة العليا، حيث يستطيع اتخاذ القرارات التي يريدها بدون عائق وحسب خططه هو بالذات.

لقد استخدم غرباتشوف عنصراً هاماً في تحقيق إستراتيجيته وهو الاستخدام المكثف للإعلام في نشر خطبه وأحاديثه باعتباره الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي. وهكذا وبعد مؤتمر الحزب الذي عقد في حزيران عام 1987، حيث قام بإلقاء خطبة مطولة تحدث فيها على ضرورة «التنافس» لاختيار المسؤولين للمناصب الحزبية ومن خلال الانتخابات. مع العلم أن هذا الطلب تم التأكيد عليه في مؤتمر الحزب الاستثنائي الذي سوف يعقد. وحسب تحليل الخبير جيري هيو من معهد بروكلين في واشنطن، فإن غرباتشوف سعى إلى تحويل مركز السلطة والقرار من الحزب الشيوعي إلى الأجهزة والدوائر الحكومية. «أن كل الدلائل والمؤشر تفيد أن غرباتشوف قد اتخذ قراره، بأحداث تغيرات في بنية الحزب الأساسية بحيث يصبح مركز القرار والسلطة وفق منظومة جديدة، بحيث يصبح القرار بيد الإدارة الرئاسية»..

❖❖❖

على الأرجح أنه في شهر آذار ونيسان من عام 1988 حصلت مشاكل جدية جداً في القيادة العليا للحزب تتعلق بالمشاكل المطروحة. الكثير مما حصل في تلك الفترة ظل غير معروفاً بشكل كامل. أن أعداد الأشخاص المشاركين في تلك الأحداث في تلك الحقبة وكذلك المراقبين الذين حاولوا دراستها وتحليلها كبيراً مع اتصالهم بوجهات نظر مختلفة وأحياناً متناقضة، هذا الاختلاف والتنوع نابع من

صعوبة إمكانية فهم الأمور بكل تفاصيلها وخلق تصور مقنع ومعلل حين تسجيل للأحداث التي جرت بكل دقائقها.

إضافة إلى ذلك فإنه بالإمكان بدقة تحديد الاتجاهات الأساسية لسير الأحداث ومضمونها وتسلسل تعاقبها. والغريب أنه في هذا المجال غالباً ما يحصل توافق في النتائج الختامية حتى بين أكثر المحليين والمؤلفين اختلافاً وتناقضاً في وجهات النظر.

إن أول مثال على التقييمات هي تلك المتعلقة بمكان ودور الخطط السياسية لغرباتشوف والتي أعدت للمؤتمر العام الاستثنائي للحزب الشيوعي السوفيتي الذي تقرر عقده في شهر حزيران عام 1988. هنا عملياً توافقت جميع الآراء على أنه منذ ذلك التاريخ بدأت التوترات بين دوائر الحزب القيادية العليا بالتزايد. أن عملية وضع بنود خطة العمل اليومية وكذلك تنظيم المؤتمر تدل على بداية حصول أزمة سياسية مزمنة.

من علائم حصول الانشقاق السياسي والذي حصل في تلك الآونة، هي المناقشات الحادة والمشهورة بخصوص رسالة المدرسة نينا اندريغنا من معهد البليتخنيك في لينينغراد والتي نشرتها صحيفة «روسيا السوفيتية» بتاريخ 13 آذار عام 1988 والتي كان عنوانها «أنا لا أستطيع أن أتنازل عن الثوابت». أن مضمون تلك الرسالة المنشورة يحتل مركزاً هاماً جداً في جميع الدراسات والتحاليل المتعلقة بالأزمة السياسية الحاصلة والمؤامرات الرامية لتدمير النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي. من الملفت للنظر أيضاً بهذا الخصوص الكتاب المنشور في عام 1995 للمؤلفان الكساندر دالين وجيل لابيدس والذي عنوانه «النظام السوفيتي - من الأزمة إلى الانهيار».

أما مضمون رسالة نينا اندريفنا، فلقد احتوت على انتقادات لاذعة للعواقب القاتلة لما يسمى سياسة «الشفافية» بما يخص المنظومة العقائدية والإيديولوجية للمجتمع السوفيتي. في واقع الأمر أن تلك الرسالة، عبرت عن وجهة نظر واحدة متعلقة بهذه المواضيع. ومن المدهش أن تقوم إحدى الجرائد المركزية بتخصيص مكاناً كبيراً على صفحاتها لمثل هذا الموضوع الهام. والأكثر غرابة من ذلك،

ظهور العديد من الرسائل حول شتى المسائل لمواطنين سوفييت عاديين ولا يحتلون أية مناصب سياسية ولا حتى البسيطة منه، بحيث يتسببون في **«ظروف الغلاستنوست!»** بإحداث أزمة سياسية حقيقية في دوائر القيادة العليا في المجالات السياسية والعسكرية للبلاد في ذلك الزمان...

لقد استمرت الأزمة لمدة شهر واحد. واستمر المكتب السياسي لأسبوع بعدها منشغلاً تماماً بالمناقشات حول مضمون تلك المقالات اللاذعة. ومن الطبيعي أن يتم طرح السؤال التالي: «وهل انتظرنا كل هذا الوقت الطويل لطرح مثل هذه الأسئلة وغيرها على دوائر القيادة الجماعية المتربعة على شدة السلطة في الحزب؟».

لنا عودة لهذه المسألة لاحقاً خلال بحثنا. من الجدير ذكره أنه وخلال تلك الأزمة تمكن غرباتشوف من القضاء على خصومه في المكتب السياسي من ذوي الميول «اليسارية». وهكذا نجد أن ظاهرة «نينا اندريفنا» وبالرغم من طروحاتها المعاكسة لتوجهات غرباتشوف، إلا أنها حصلت في نفس توقيت الانقلاب اليميني لغرباتشوف في خضم «البريسترويكا».

❖❖❖

بنتيجة هذا «الانقلاب الحاصل نجد أن البيريسترويكا قد ابتعدت عن المنحنى التي سارت عليه في البداية، في إكمال الطريق الذي بدأه الزعيم اندربوف والهادف إلى تحقيق إصلاحات حقيقية تصب في مصلحة الشعب وتسعى إلى تحديث وتطوير الاشتراكية. وبدلاً من كل ذلك تم سلوك طريق يعاكس التوجهات الاشتراكية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ابتداء من تحجيم الدور القيادي للحزب الشيوعي في الدولة والمجتمع وانتهاءاً بخصخصة وسائل الإنتاج الحكومية والتخلي عن التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني.

لم يكن أبداً على سبيل الصدفة، أن تقوم صحافة الغرب والمحليين والباحثين الغربيين بكيل المديح لسياسية غرباتشوف وإبداء الدعم له، في خضم مجريات الأحداث التي حصلت في شهري آذار ونيسان عام 1988. ونجدهم يعملون مثل أوركسترا متناغمة بما يخص مضمون رسالة نينا اندريغنا حيث اعتبروها أنها «تعكس الستالينية الجديدة ومعادة السامية، والتعصب القومي الروسي». حتى أنهم

قيموها على أنها «معادية للتوجهات الإصلاحية والبيريسترويكا»، وتتبنى وبرنامج المحافظين والانعزاليين المعادين للبريسترويكا» وإضافة لذلك لقد تم كتابتها من قبل أنصار ليخاتشف بهدف وضع حد للإصلاحات وإنهاء «البيرويسترويكا».

تردد صدى هذه الأنباء بشكل واسع في جميع أرجاء المعمورة. لقد تم ذكر ذلك في «مذكرات» غرباتشوف نفسه وكذلك في كتاب أقرب مساعديه انتولي تشيرنيايف الذي عنوانه «ست سنوات مع غرباتشوف» المنشور عام 2000 كذلك الأمر وعلى نفس المنوال سأركل من المؤلفين روي مدفيديف وجوليتو كيزا في كتابهما «زمن التغيرات» المنشور عام 1989، وكذلك روبرت كيزار «كيف حصلت ظاهرة غرباتشوف» المنشور عام 1991 وكتاب اتسحاق م. برودني الذي عنوانه «معارضي البيريسترويكا» السابقين وانطونيو دي اغستينو «ثورة غرباتشوف»، المنشور عام 1998، دافيد م. كوتس والفريد فير «ثورة من الأعلى»، 1991، جوزيف غيبس «شفافية غرباتشوف»، 1999 والخ.

يجدر التنويه بشكل خاص إلى موقف ميدفيدف وكيزي الذان اعتبر أن رسالة نينا اندرفنا عبارة «عن محاولة مصغرة لانقلاب حكومي». أن تلك الإدعاءات التي تم نشرها في قمة الأحداث الحاصلة لم يثبت صحتها بأي شكل من الأشكال.

في الحقيقية لقد استخدمت جماعة غرباتشوف ويعقوبليف بدهاء ونجاح كبير قصة رسالة نينا اندريفنا في المناقشات المزمع إجراءها لأهداف الإطاحة وتحييد ليخاتشيف وأنصاره داخل الحزب والحكومة الذين يعارضون توجهات غرباتشوف وأنصاره في خطهم الجديد والمنحرف في «البريسترويكا». أن كل ذلك حصل في فترة التحضير لانعقاد مؤتمر الحزب العام الاستثنائي والذي كان قد دعى لانعقاده غرباتشوف نفسه.

على وقع هذا الضجيج وحملات الافتراء الإعلامية التي قادها أنصار غرباتشوف التي كان هدفها «ذر الرماد في العيون» للتمويه على خطط غرباتشوف للقيام بانقلابهم السياسي واللذان استخدما ستارة كثيفة من الدخان الإعلامي لإخفائه واتهام ليخاتشيف أنه هو من يحضر للقيام بالانقلاب من خلال رسالة نينا اندريفنا التي نشرتها الصحافة. وأن ما يثبت هذا الكلام ما جرى من أحداث في

تلك الشهور داخل الحزب الشيوعي والاتحاد السوفيتي عموماً. في واقع الحال هذا ما حصل وكل ما قيل أو كتب خلاف ذلك بما يخص هذا الموضوع في ذلك الوقت أو ما بعده. لا يعدو كونه عبارة عن أضاليل تم نشرها للتمويه على ما حصل من أحداث.

❖❖❖

عندما نعود ونمعن النظر في مضمون رسالة نينا اندريفنا المثيرة للجدل نجد أنها بعيدة كل البعد عن «معاداة السامية» و«التطرف القومي» والدعوة إلى «الستالينية الجديدة». بل هي عبارة عن نقد موجه ضد الانحراف في مسار البيريسترررويكا، ويعتمدون على نشر الأكاذيب والافتراءات مع تجنيد والاستعانة بكتاب مثل ي برودين وهو أحد المحللين في معهد بروكلين المشهور في واشنطن ومن على شاكلته. إضافة إلى ذلك أن تعليق الصحفي الأمريكي روبرت كيزلر على الرسالة مأخوذ من أحد خطب غرباتشوف نفسه. في النهاية تم الاستشهاد بأفراد جمل من خطابه حول «مبادئ الماركسية اللينينية». إضافة إلى ذلك، فإن رسالة السيدة نينا اندريفنا التي تم نشرها لم تحوي على أية تحليلات اقتصادية ولم تتطرق إلى مناحي سياسة غرباتشوف الداخلية أو توجهاته الدولية هو ومن حوله.

إن هذه الرسالة المثيرة للجدل، في واقع الأمر عبرت عن آراء وتطلعات إحدى المدرسات الجامعيات التي عكست من خلالها وجهة نظر الطلاب الجامعين وجيل الشباب الضائع حول مشاكل البلد والحياة داخله والتي تمت صياغتها لنقد بعض أعمال الكتاب الانتهازيين الذين ركبوا موجة عصر «الانفتاح والشفافية». وبصورة أكثر وضوحاً قصد هنا مؤلفات كتاب الدراما الإصلاحيين أمثال ميخائيل شتلوف، ومؤلفين أمثال انتولي ريباكوف، والذين غالباً يكتبون حول المواضيع التاريخية. لقد قامت اندريفا من خلال رسالتها بنقد بعض مؤلفاتهم التي تعكس تصور سلبي عن عهود تطور ونشوء الاتحاد السوفيتي ومنها فترة حكم ستالين. لقد وجهت النقد أيضاً إلى نزعتين إيديولوجيتين كانتا موجودتين في تلك الأيام وتتميزان بعدائهما الشديد للاشتراكية. حسب رأيها أن تلك النزعات عبارة عن «نيوليبرالية» (ليبرالية جديدة) و «ليبرالية يسارية» أو حركات قومية روسية من جهة ثانية.

تعتبر اندرييفا أن الاختلاف في وجهات النظر والآراء في الليبرالية المعاصرة تعري الأوهام الكاذبة لما يسمى بالاشتراكية الإنسانية، والتي يمكن الوصول إليها بدون النضال الطبقي. حقيقة، لا يوجد أي شرح لكيفية إنشاء المجتمع المثالي. بالمقابل يتم مدح «القيم الديمقراطية» بشكل كبير وكذلك منجزات الرأسمالية، في حين يتم نقد ولوم العمل الجماعي والتعاوني. بالمقابل تم توجيه الانتقاد إلى مضمون رسالة اندريفنا باعتبارها شغوفه «بمذهب الحداثة» في المجال الثقافي وكذلك تسعى لتكريس عبادة الفرد والزعيم.

وحسب رأي كاتبة الرسالة، فإن «التعصب القومي الروسي الحديث» غير قانوني، ويخلق تصورات سلبية كثيرة عن تاريخ روسيا ما قبل الثورة وخصوصاً حول واقع الفلاحين في ذلك الوقت. بهذا الشكل تم التنويه في الرسالة من جهة أولى حول نسيان أن الفلاحين كانوا يتعرضون للظلم والاستغلال، إضافة لذلك لقد اعتبرت اندرييفا، إن وجهة النظر هذه تقلل من الدور الثوري للطبقة العاملة وكذلك للتحالف الاستراتيجي القائم بين عمال المدن وفلاحي الأرياف الذي أدى لانتصار الثورة الاشتراكية والنجاح في بناء المجتمع الاشتراكي.

مع العلم أن مضمون رسالة نينا اندريفنا تتميز بالاعتدال والتوازن ومعلله جداً، وتختلف كثيراً عن كل الردود والحملات العدائية والظالمة ضد تلك الرسالة التي نشرتها جريدة «روسيا السوفيتية»، والتي تميزت بخلوها من الأدلة والبراهين عند توجيه الاتهام ضدها. لا شيء يمت إلى الحقيقة ضمن تلك الحملات المفروضة والادعاءات التي شنها كتاب في الجرائد واسعة الانتشار أمثال روبرت كيزر والتي اعتبر أن رسالة نينا اندريفنا عبارة عن دفاع مستميت عن ستالين. إضافة لذلك نستشف من رسالة اندريفنا الألم والغضب والانزعاج، يشاركها في تلك المشاعر أغلب مواطني الاتحاد السوفيتي بما يخص حملات التطهير التي تمت في أعوام الثلاثينيات والأربعينيات وتبين أنه حتى أسرتها كانت أحد ضحاياها، كذلك تطرقت الرسالة إلى عدم شرعية أو جواز عبادة الفرد التي تم إقرارها في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي تماماً كما ذكره غورباتشوف في خطابه في الذكرى السبعين لقيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى.

أن أول ردة فعل ناقدة على الرسالة التي نشرتها جريدة «روسيا السوفيتية» جاءت من طرف الصحفيين الأمريكيين مع اتهام بأنها معادية «للسامية».

يبدو أن ذلك الاكتشاف الكبير يعود للصحفي روبرت كيزر الذي كان يقيم في موسكو مع بعض زملائه وابلذي تمكن من الإطلاع على فحوى تلك الرسالة وجوهرها السياسي «الشامل»، أن تلك العبارات مثل الأممية في واقع الأمر تم استخدامها لتوجيه الانتقادات لمضمون الرسالة التي كانت تتحدث عن وجود معضلات وأزمات تتعلق بالتنوع القومي داخل البلاد. من فحوى رسالة اندريفنا نجد أنها بكل وضوح توجه نقدها إلى مواضيع ومسائل اجتماعية داخلية وعدم مشروعية التبعية الكاملة للغرب، وإذا كانت هذه الرسالة حملت بعض الانتقادات لا حد ما، فإنها كانت تقصد تلك الفئة التي تنتمي إلى مشارب اجتماعية وقومية ومتنوعة ولأسباب ما أدارت ظهرها ليس فقط إلى الاشتراكية والوطن بل أنها تعتبر أن الهجرة إلى الغرب هو حلمها الوحيد الذي تسعى لتحقيقه في الحياة.

إن الاتهام بمعاداة السامية في مضمون رسالة اندريفنا لم يتم إثباته على الإطلاق حتى من قبل المكتب السياسي الذي درس الرسالة وناقش مضمونها في أحد اجتماعاته.

أما ما يخص الاتهام بالتعصب القومي الروسي، فلقد وجدوا ثغرة وحيدة، تكمن في أن اندريفنا لاحظت أن القوميين بمفردهم انفردوا بالاهتمام بالمشاكل التي تعاني منها البلاد مثل تخريب البيئة، الفساد، تعاطي المشروبات الروحية والإدمان عليها.. كذلك نجد أنها وجهت نقداً لاذعاً إلى عمليات التحريف والتزوير فيما يخص التاريخ الروسي.

لم يتم إثبات أي اتهامات توحي أن رسالة اندريفنا ذات توجهات معادية «للبيريسترويكا» أو أنها «صنيعه ليخاتشيف»، هم بأنفسهم نفوا تلك الاتهامات بشكل مطلق. أن تعاطف المؤرخ جوزيف غيبس مع غرباتشوف في كتابه «شفافية غرباتشوف» المنشور عام 1999 وادعائه أن رسالة اندريفنا كانت بتوجيه من ليخاتشيف لم يستطع أحد إثباته ولم يلاق النجاح. لا واحدة من تلك المقابلات الصحفية الكثيرة التي تم أجرءها مع أناس من أقسام التحرير في صحف عديدة

أعطت أي إثبات تؤكد إدعاءاته. أن المؤرخ ستيفان كوين يؤكد من خلال مقدمته للكتاب الذي ألفه ليخاتشيف الذي عنوانه «في كريملن غرباتشوف» ويتسم هذا الشخص بأنه لم يكن أبداً من أصحاب الدسائس أو المكائد، لذلك وبكل تأكيد ليس له علاقة بقصة المقال الذي نشرته جريدة «روسيا السوفيتية» وخصوصاً أنه لا يوجد علاقة ما بين ليخاتشيف اندريفنا. حسب رأيه أن رسالة اندريفنا حوت على معلومات معينة لا يمكن لأحد الوصول إليها ما عدا كبار المسؤولين. وكذلك لم يتم تقديم أي إثبات حول ذلك.

مع أنه يجدر الملاحظة من خلال سياق وأسلوب الرسالة وحصول بعض الأخطاء في مضمونها، أنها لم تعتمد إطلاقاً على وثائق رسمية سرية، كما أراد أن يوحي هو بذلك حتى أن مؤلفين أمثال روي مدفيدف وجوليت كيزا والذي يتعاطفا مع غرباتشوف يؤكدان في كتابهما «زمن التحولات» الصادر عام 1999، أن اندريفنا استقت عباراتها من أفكارها من اسلوب الفيلسوف ايزيك ديتشر. حتى أنه لو تم اعتبار أن مقالة «روسيا السوفيتية» معادية لإصلاحات غرباتشوف، عندها كيف يمكننا أن نعلل دعوات اندريفنا للامتناع عن توجيه الانتقاد لسياسة «الشفافية» و«البيريسترويكا». أن المسألة الوحيدة والشديدة الأهمية التي ركزت عليها اندريفنا في رسالتها وحظيت باهتمام واستعداد داخل أوساط الشعب الروسي هي قضية «الدور القيادي للحزب الشيوعي السوفيتي والطبقة العاملة» وأن مناقشة هذا الموضوع كان يدور على كل شفة ولسان في عموم الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت.

❖❖❖

بالرغم من كل ذلك، فلقد اعتبر كل من غرباتشوف ويعقوبليف أن رسالة اندريفنا تشكل تهديداً خطيراً على عملية الإصلاحات، ورداً عليها بحملة إعلامية وسياسية واسعة جداً. أما ما يخص النتائج التي ترتبت على تلك الرسالة فهي التالي: بعد أيام من نشر تلك المقالة، سعى الكثير من وسائل الإعلام لإجراء مقابلات صحفية مع ليخاتشيف، في ذلك الوقت بالذات كان كلاً من غرباتشوف ويعقوبليف خارج البلاد، لقد اعتبر كتاب مثل جوزيف غبس وآخرون، أن هذه

المقابلات الصحفية حدثت في غير موعدها الدوري، وأن ليخاتشيف تقصد نشر تلك الرسالة في سائر وسائل الإعلام، وأن ذلك التصرف هو عبارة عن عمل مقصود وعدائي تجاه غرباتشوف.

أما رد ليخاتشيف على تلك الانتقادات بخصوص المقابلات الصحفية على أنها كانت مقابلات روتينية وعادية. إضافة لذلك أنها كانت مقررة قبل أسبوع من حصولها. وبما أن ليخاتشيف في تلك الفترة هو مسؤول الإعلام في الحزب، لذلك فإن تلك المقابلة كانت طبيعية تماماً، ومخصصة لبحث مجموعة من المسائل المتعلقة بعمله. في تلك المقابلة امتدح ليخاتشيف رسالة اندريفنا. وقيم إيجابياً الجريدة التي نشرتها وهي «روسيا السوفيتية» واعتبر ذلك مثال يحتذى به على قيام الصحافة بدورها في الاهتمام في المشاكل والصعوبات التي تواجهها البلاد على كافة الصعد وخصوصاً المسائل التاريخية. لقد نفى ليخاتشيف الإدعاءات التي تتهمه بأنه هو من أعطى الأوامر بنشر تلك الرسالة أو بطبع نسخ إضافية منها. أن مساعد غرباتشوف فلاديمير بولدين، ذكر في كتابه «عشر سنوات التي هزت العالم، عهد غرباتشوف..» المنشور عام 1999 أن غرباتشوف علم بموضوع الرسالة في نفس اليوم التي نشرت فيه وهو في طريقه إلى يوغسلافيا حينها علق عليها «لا بأس كل شيء على ما يرام».

لكن بعد عودته إلى موسكو، غير رأيه تحت تأثير يعقوبليف، الذي أعلمه أن بعض أعضاء اللجنة المركزية ومنهم ليخاتشيف أيدوا فحوى الرسالة وأنهم أعادوا نشرها مراراً في الأقاليم وكذلك في محافظة لينينغراد.

عندها أمر غرباتشوف بالتحقيق في الموضوع ولماذا تم نشرها في جريدة «روسيا السوفيتية». في حينها على الأغلب قرر غرباتشوف أن ينظر إلى رسالة نينا اندريفنا أنه عمل يشكل «خطورة كبيرة» واعتبار ذلك حجة لإنزال ضربة استباقية ضد خصومه في المكتب السياسي. اعتبر غيبس. أن غرباتشوف حينها وافق على اقتراح يعقوبليف بالقيام «بهجوم معاكس جوابي وعلى مستوى عال».

وحسب كلام المقربين من غرباتشوف، مثل روي مدفيدف وجولتا كيزي قام الأمين العام للحزب غرباتشوف وتنفيذاً لتلك الخطة بالاتصال بوسائل الإعلام داعياً

إياها إلى مؤتمر صحفي، حيث قام بتوجيه نقداً لاذعاً جداً إلى جريدة «روسيا السوفيتية»، بعد ذلك وكما يتذكر ليخاتشيف ظهرت شائعات عن مؤامرة يديرها أعداء البيريسترويكا بحيث يتزامن تنفيذ تلك الخطة مع زمن نشر تلك الرسالة ووجود الأمين العام خارج البلاد أثنائها.

لاحقاً وكما هو معلوم، فإن المكتب السياسي لمدة شهرين آذار ونيسان ظل يناقش رسالة نينا اندريفنا المنشورة في جريدة «روسيا السوفيتية، إضافة لذلك تم الدعوة إلى اجتماع إضافي طارئ. (هنا يجدر التذكير بمغزى ذلك الإلحاح وعدم تأجيل بحث تلك الرسالة والتي حدث بعد انتهاء الزيارة الرسمية التي قام بها غرباتشوف إلى واشنطن مباشرة، تلك الزيارة التي فاجأ بها شركاؤه الأمريكيين «بمبادرته» السلمية والتي عرض فيها بتدمير عدة أجال من الصواريخ الإستراتيجية السوفيتية ومن طرف واحد والتي لا مثيل لها عند الغرب. بالمناسبة أن تلك المسالة ذات الأهمية القصوى لم تدرج للبحث في اجتماع المكتب السياسي. لكن رسالة المدرسة الجامعية البسيطة تم بحثها عدة مرات ولفترة طويلة حول الآثار الخطيرة المزعومة لتلك الرسالة).

حسب معطيات الأرشيف فإن المكتب السياسي بحث تلك الرسالة لمدة 5-6 ساعات في اليوم. حيث كان الموضوع اليتيم الوحيد على جدول الأعمال هو «رسالة نينا اندريفنا». لم يحصل مثل هذا على الإطلاق في تاريخ الحزب الشيوعي السوفيتي وأجهزته القيادية في هدر مثل هذا الوقت الكبير لبحث ودراسة مجرد مقال عادي نشرته إحدى الصحف.

مع العلم وحسب شهادة ليخاتشيف، فإن المناخ الذي ساد تلك الجلسات لا يشابه على الإطلاق «المناخ الديمقراطي الحر والهادئ) الذي اتصفت به «البيريسترويكا» في أيامها الأولى.أن يعقوبليف بالذات هو من حدد نغمة تلك المناقشات، لقد أصر على أن شكل ومضمون تلك الرسالة بعد «اعتداءاً وتهجماً على قوى الإصلاح». وأيضاً حسب شهادة ليخاتشيف، اعتبر يعقوبليف نفسه هو بمثابة رب البيت والممسك بزمام الأمور. أيده في ذلك فاديم مدفيديف. لقد كرسا جهديهما لإملاء آرائهما على المكتب السياسي واعتبار مقالة جريدة «روسيا

السوفيتية» لم تكن مجرد مقالة عابرة، بل عبارة عن حلقة في برنامج معد للعودة بالبلاد إلى «الستالينية» - والتي تشكل خطورة كبيرة على «البيريسترويكا». في تلك المناقشات هدف الاثنان إلى التلميح أن ليخاتشيف هو من يقف ويدعم تلك المؤامرة. وعلى الفور فهم أن تلك الرسالة موجهة إلى ليخاتشيف. وكما يتذكر ليخاتشيف فإن الصحافة المؤيدة «للبيريسترويكا» وفي توقيت محدد ومرافق لاجتماعات اللجنة المركزية نشرت مقالات تركز على مساوئ الفترة الستالينية. دائماً وكالعادة فإن موقف غورباتشوف كان مؤيداً «لموقف يعقوبليف دون تحفظ».

لقد أصبح مناخ المناقشات غير محتمل، لدرجة أن العديد من أعضاء المكتب السياسي الذين لم يكونوا مقتنعين في البداية بوجهة نظر يعقوبليف، بما يخص موضوع الرسالة، اضطروا إلى تغيير مواقفهم. أما غورباتشوف نفسه فلقد تهجم على كل شخص لم يدن «فعله» اندرييفا.

❖❖❖

لقد استمرت حملة «اصطياد الساحرات»، لمدة أسبوع ووصلت الأمور إلى حد تشكيل لجنة خاصة من قبل اللجنة المركزية للحزب، حيث تم عزل كبير محرري جريدة «روسيا السوفيتية» وكأنهم بذلك يؤكدون وجود مؤامرة حقيقية.

إحدى حيل غورباتشوف في هذا المجال أضحت وكالعادة دعوة المكتب السياسي إلى عقد جلسة بتاريخ 30 آذار، في الوقت نفسه الذي كان فيه ليخاتشيف خارج موسكو في مهمة تستمر لمدة ثلاثة أيام في أحد الأقاليم البعيدة. ومن جديد كان جدول الأعمال يتضمن بحث مسالة رسالة نينا اندريفنا. إضافة إلى ذلك، خول غورباتشوف هذه الجلسة إلى «اختبار الولاء» له ولخطة السياسي.

«كل إنسان يجب عليه أن يحدد موقفه وفي أي جانب يقف»! - هكذا خاطب غورباتشوف أعضاء المكتب السياسي الذي صدمتهم المفاجأة.

إضافة إلى ذلك لقد استخدم غورباتشوف أسلوب الضغط النفسي والابتزاز. حيث هدد بالاستقالة، لو لم يتم اتخاذ موقف محدد وواضح أو خيار «صائب» في النتيجة النهائية اضطر جميع الأعضاء على الموافقة على إدانة رسالة اندريفنا وجريدة «روسيا السوفيتية» التي نشرتها. وكذلك تم تبني توصية بإدانة كبير

محرري الجريدة فلاديمير تشيكيتين. بعد تم تبني النص الذي كتبه يعقوبليف الذي يوجه الإدانة الرسمية للرسالة من قبل المكتب السياسي. بهذا الشكل تمكن غرباتشوف ليس فقط من اهانة ليخاتشيف وعزله، بل ونشر الانقسام داخل المكتب السياسي. بالتوازي مع ذلك أجبر خصومه السياسيين على اتخاذ موقفاً دفاعياً وسحب منهم زمام المبادرة، وأظهرهم أمام المجتمع على أنهم يناصبون العداء «للبيريسترويكا» ونهجها الجديد.

في جريدة «البرافدا» عدد 5 نيسان تم نشر نص الإدانة الذي كتبه يعقوبليف بحق رسالة نينا اندريفنا. والذي تضمن «أن المقالة المثيرة للجدل التي نشرتها جريدة روسيا السوفيتية، تمكن القراء وللمرة الأولى من الإطلاع وبشكل مباشر من خلال تلك الرسالة على رفض فكرة الإصلاح من قبل الانعزاليين وانعدام صبرهم وموقفهم الديماغوجي». ثم يضيف، أن مؤيدي تلك الرسالة يقصدون الدفاع عن ستالين في الاستخدام العشوائي واللامحدود للسلطة».

في اليوم التالي اضطرت جريدة «روسيا السوفيتية» على نشر نص الإدانة الذي كتبه يعقوبليف، في عدد 15 نيسان نشرت الجريدة نفسها «نقداً ذاتياً» حول بعض فقرات رسالة اندريفنا. إضافة إلى ذلك أن العديد من الجرائد نشرت ما يدعي أنها رسائل من القراء تعبر عن انزعاجهم من مضمون الرسالة وتعكس تلك الرسائل روحية نص يعقولبليف.

المرحلة التالية من الحملة بدأت في 8 نيسان من مدينة طشقند، عندما صرح غرباتشوف «بأن مصير البلاد والاشتراكية الآن موضوع على المحك». حيث صرح أنه آن الأوان لإعفاء ليخاتشيف من منصبه وتعيين شخصاً آخر بدلاً عنه في رئاسة قسم الأعداد العقائدي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. في جلسة المكتب السياسي المنعقد في 15-16 نيسان أكد غرباتشوف من جديد، أن نتائج التحقيقات التي تمت «بموضوع رسالة اندريفنا» أكدت أن كل شيء قد بدأ من هنا، من هذه القاعة». بدوره قام يعقوبليف بتأكيد ذلك وألقى كلمة مطولة، أكد في نهايتها أن موضوع الرسالة كان عبارة عن «منشور معادي للبيريسترويكا والإصلاحات». بدوره رئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت نيكولاي ريجكوف اتهم

ليخاتشيف واعتبر أنه يقوم بأفعال «خارج مجال عمله واختصاصه». مع نهاية الجلسة تبين أن خطة غرباتشوف قد نجحت «وأوقع غريمه ليخاتشيف في الشرك بحيث أصبح في عزلة تامة». في النتيجة النهائية تقرر تجريد ليخاتشيف من أغلب صلاحياته، أما مهمة المسائل الإيديولوجية وعمل وسائل الإعلام فقد أصبحت بعد ذلك محصورة في قبضة يعقوبليف. وهكذا استطاع غرباتشوف وحليفه يعقوبليف من استخدام موضوع رسالة اندرييفا كذريعة للإطاحة بعددها السياسي ايفور ليخاتشيف، مع أن العديد من المقالات الأكثر حدة في نقدها كانت تملأ صفحات الجرائد في تلك الفترة، طالت لحملة إضافة إلى ليخاتشيف العديد من مسؤولي الحزب والدولة وعلى كافة المستويات والذين اتصفوا بمواقفهم المبدئية والثابتة ضد النهج التحريفي الذي قاده كل من غرباتشوف ويعقوبليف.

إن التنكيل والقمع الذي وقع على جريدة «روسيا السوفيتية» وعدد كبير من الجرائد المشابهة لها يعطي المؤرخين تصور عن مضمون الشفافية حسب التصور الإصلاحي ودعاته وشعاراتهم الزائفة حول الديمقراطية و«استعدادهم لاستخدم كافة الوسائل والسبل لتعزيز النهج الذي يسعى لتحقيقه غرباتشوف». أن الكاتبان روي مدفيدف وجوليتو كيزا قد دونا في كتابهما، أنه بعد إقصاء ليخاتشيف، أصبح غرباتشوف ورفيقه يعقوبليف يديران اللعبة بمفردهما دون معارضة.

أحدهم إدعى أن ظهور رسالة اندريفنا جاءت لصالح غرباتشوف ، وساهمت في إقصاء غريمهما في المكتب السياسي ليخاتشيف ليس هذا فحسب بل تمكنا من الإمساك بوسائل الإعلام بشكل كامل، وبالتالي أضحت أيديهم طليقة في شن حملة أكثر شراسة ضد «الستالينية، لقد قال أحد معاوني غرباتشوف اناتولي تشرنايف سراً: « لو أن رسالة اندريفنا لم تظهر لتحتم علينا التفكير بإظهار شيئاً ما مشابهاً».

❖❖❖

إن الانجاز الذي حققه غرباتشوف ضد غريمه بسبب الرسالة التي نشرتها جريدة «روسيا السوفيتية» يعد نصراً لم يحلم به. أن إقصاء ليخاتشيف أزال كل العقبات التي كانت تعترض طريقه في تنفيذ الخطة التي سعى لتنفيذها عام 1988

في مؤتمر الحزب العام التاسع عشر. لقد جرى هذا المؤتمر بسلاسه وبحضور غرباتشوف. بعد إقصاء ليخاتشيف عن قسم الأعداد العقائدي وبالتالي عن الإشراف على وسائل الإعلام، تم تعينه في رئاسة القسم الزراعي. بعد ذلك تابع غرباتشوف مساعيه في التخلص من كافة معارضيه في المكتب السياسي. لكن في الواقع بقى بالطبع اناتولي لوكيانف زميل الدراسة القديم.

عندما يتم استخدام وإسقاط مفاهيم الجيولوجيا على مستوى الحياة السياسية والاجتماعية يمكننا أن نعتبر مؤتمر الحزب لعام 1987 كان عبارة عن هزة كبيرة أصابت طبقات لقشرة الأرضية. لكن مؤتمر الحزب العام التاسع عشر الذي عقد في حزيران عام 1988 كان بمثابة الزلازل. قبل شهر من انعقاده تسريب عشرة بنود من جدول الأعمال. لقد تم وضعها بشكل يوحي أو يعطي انطباع بأن تلك البنود على مستوى واحد من الأهمية تتمحور حول توزيع السلطات على صعيد الحزب والدولة.

لكن من لحظة افتتاح المؤتمر تبين أن غرباتشوف وبشكل واضح أراد أن يمضي قدماً بشكل أكثر مما تم إعلانه في بنود جدول الأعمال. لقد أعلن أنه سوف يتقدم باقتراح حول أحداث جهاز حكومي جديد تحت تسمية مجلس ممثلي الشعب. مؤلف من 1500 عضو يتم انتخابهم لفترة خمسة أعوام. نصفهم من أعضاء الحزب الشيوعي والنصف الآخر يتوزع على باقي المنظمات الشعبية الواسعة الانتشار. أما أعضاء مجلس السوفيت الأعلى على أن يكونوا أقل عدداً ويتوزعون على مجلسين. تم اقتراح أن نكون أعمال المؤتمر مستمرة ويقوم بانتخاب رئيس البلاد باعتباره الشخص الذي يدير السلطة التنفيذية. من المؤكد أن غرباتشوف «اخترع» هذا المنصف على قياسه هو.

هذا المقترح المثير للجدل، تمت صياغته في المؤتمر على شكل مشروع قانون. لقد تم استخدام الضغط للموافقة عليه في اللحظات الأخيرة في ختام المؤتمر الذي كان يترأسه غرباتشوف، لقد حصل ذلك بشكل غير متوقع ومفاجئ، وكما ذكر الكاتب رونالد غ. شيني في كتابه «التجربة السوفيتية» المنشور عام 1990 لقد تساءل الأعضاء بعد تلك الفعلة التي حنطوا من خلالها «الأممية» لماذا فعلنا ذلك ومن

أجل ماذا، لقد بداوا يسالون أنفسهم ذلك السؤال فور خفض أيديهم التي رفعوها موافقين على اقتراح غرباتشوف.

في واقع الأمر لا حاجة إلى مزيد من التفكير، أن الموافقة على مثل تلك التوصية عملياً تعني أمراً واحداً، هو إلغاء جميع المهام، والحقوق والمسؤوليات والواجبات التي كانت مناطة حتى تلك اللحظة باللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. في الواقع كان ذلك هو الهدف الأساسي من انعقاد المؤتمر والذي «توجت» أعماله بذلك القرار خلال فترة انعقاده. لقد وافق الأعضاء في غفلة منهم على توصية غرباتشوف وهكذا وبشكل مفاجئ وغير متوقع خُدعت الأغلبية عندما وافقت على هكذا توصية، لأنها ألغت ما تم إنجازه من قبل المجتمع السوفيتي على مر عشرات السنين.

عملياً وخلال لحظات قليلة وقع مؤتمر الحزب العام التاسع عشر على قرار إعدام نفسه، لأنه أنهى دوره القيادي في مجال قيادة وتوجيه البلاد، إنه قرار بتسليم الدولة وأجهزتها. وهكذا أضحى مثله مثل بقية المنظمات الاجتماعية الأخرى، التي تبحث عن دور لها في البرلمان الجديد. إضافة إلى ذلك تم ترخيص العديد من الأحزاب السياسية التي تناهض التوجهات الشيوعية.

من الواضح أن تقليص صلاحيات الحزب الشيوعي، جاء لصالح غرباتشوف لأنه أصبح متحرراً كلياً من المؤسسات الحزبية التي كانت تحد من سلطته كثيراً، الآن أصبح حراً في اتخاذ القرارات التي يريدها في إدارة البلاد باعتباره وفق النظام الجديد رئيس البلاد. بعد المؤتمر مباشرة اتخذ غرباتشوف عدة قرارات تنظيمية تمنحه المزيد من السلطات على حساب الحزب الشيوعي.

وفق تلك الروحية السائدة، تم البدء في شهر أيلول من عام 1988 تنفيذ خطة خاصة بتجديد سكرتارية اللجنة المركزية للحزب بلجان من مختلف القطاعات. إضافة إلى كل ذلك، أن هذه «الإصلاحات» انتزعت من قادة الحزب إمكانية التحكم بالأجهزة التنفيذية للدولة، والذي كان بإمكانهم تنفيذ أجندتهم الخاصة والمهام التي كانت توكل إليهم. كل ذلك أدى إلى إضعاف خصوم غرباتشوف في اللجنة المركزية وحرمانهم من أي سلاح أو نفوذ يمكنهم من عرقلة مخططاته،

وعلى رأسهم خصمه القوي ليخاتشيف وأنصاره، وخصوصاً أن سكرتارية اللجان في تلك اللحظة كانت من الناحية التنظيمية والسياسية من ضمن مسؤولياتهم.

إضافة إلى ذلك أن أي تقليص في نفوذ وتأثير وإمكانيات الحزب الشيوعي السوفيتي ينعكس سلباً على الدولة والمجتمع عموماً. وهذا ما برهنت عليه مجريات الأحداث لاحقاً وللأسف. ليس عبثاً عندما أشار ليخاتشيف إلى ذلك في كتابه عندما قال: «حصلت نزعة يصعب فهمها لإضعاف قوة ونفوذ وإمكانيات الحزب الذي ما يزال على رأس الحكم».

❖❖❖

أن كل ذلك يعيدنا مرة أخرى إلى مسالة، كم من الوقت والجهد بذله غورباتشوف لإضعاف وإلغاء الحزب الشيوعي، وحسب رأي المحلل جيري هيومن معهد بروكلين، أن غورباتشوف فعل كل ذلك عن سبق إصرار وتصميم لكي يتحكم بقيادة البلاد منفرداً.

إن الكاتب ف. تاوبمان في كتابه «خروتشوف - إنسان عصره» المنشور (عام 2003) يحوي على معلومات قيمة وطريفة، يمكنها أن تحل الكثير من الألغاز والتساؤلات. من بينها أن يعقوبليف على سبيل المثال اقترح على غورباتشوف من خلال رسالة مكتوبة وموجهة إليه في عام 1985، اقترح فيها تقسيم الحزب الشيوعي إلى حزبين مستقلين الأول اشتراكي والثاني ديمقراطي وطني. هذا يذكرنا باقتراح شبيه، حين اقترح خروتشيف في فترة حكمه تقسيم الحزب الشيوعي السوفيتي إلى قسمين أيضاً، الأول يضم سكان المدن من العمال والثاني يضم سكان الأرياف من الفلاحين.

إن شخصية الكساندر يعقوبليف تعد من الناحية الإيديولوجية انعكاساً لنهج خروتشوف السياسي من جهة أولى ولنهج غورباتشوف من جهة ثانية. وكما أوشيع يعود الفضل له في طرح فكرة تقسيم الحزب الشيوعي من الناحية التنظيمية. فيما يخص المغزى لمثل هذه الفكرة يعتبره المحللون أنه شديد الأهمية.

عمل يعقوبليف في الجهاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي منذ عهد خروتشيف، وحسب كلام تاوبمان، فإن اللجنة المركزية قد عارضت

فكرة خروتشوف بتقسيم الحزب الشيوعي إلى «حزب عمال» و«حزب فلاحين»، حث اعتبر أغلب أعضاء اللجنة المركزية الذين اجتمعوا في شهر تشرين أول من عام 1964 أنها فكرة مغلوطة ومبهمة ولم يحصل شبيه لها في تاريخ الحزب والدولة السوفيتية، عندها قررت اللجنة المركزية للحزب إقصاء خروتشيف عن الحكم نهائياً وعزله.

يبدو أن ذلك كان معروفاً تماماً لغرباتشوف أيضاً. لهذا كان رده قصيراً ومقتضباً على رسالة يعقوبليف التي أرسلها له عام 1985 وفحواها «ما زال الوقت مبكراً». بعدها استمر يعقوبليف في صعوده في سلم المناصب الحزبية والحكومية إلى أعلى في كتابه «حقيقة غرباتشوف» الصادر عام 1997، ذكر ارشي براون رأي يعقوبليف الذي أكد أن غرباتشوف ومنذ استلامه السلطة، كان لديه مخططاً بعيد الأمد لأحداث تغييرات سياسية عميقة ذات مفاعيل كبيرة التأثير على المجتمع والدولة عموماً. وحتى فكرة يعقوبليف قد تنفع، لكن يمكن أن تتحقق بشكل آخر لا كما كان مقترحاً في السابق، بالنتيجة النهائية تحقق الهدف، ها قد تم تحييد اللجنة المركزية وأصبح محكوماً عليها بالدمار بطريقة مغايرة، لكن وفق مخطط وسيناريو معد وأكثر فاعلية.

إن الكثير من التصورات المبهمة والمتناقضة حول نشوء بعض وجهات النظر السياسية أو الخطط أو النوايا الخاصة بغرباتشوف والتي يمكن إيجاد تفاسيرها من خلال كتاب «مذكراته» والذي يحتوي على مزيد غريب من الانطباعات المبكرة أو المتأخرة، والخيالية التي يصعب من خلالها فصل الأسباب عن النتائج والوقائع عن التمنيات. وحتى أن علاقته مع اللجنة المركزية يصفها بشكل متناقض في نفس الصفحة. أحياناً يظهر الامتنان وأخرى الكره. وإذا استطعنا أن نثق في شيء من كلام ذلك الشخص فهو أنه كان ومنذ البداية ميالاً إلى اعتبار أن اللجنة المركزية للحزب هو جهاز يشوش عليه ومعادي «لإصلاحاته» ولا يعتبره بأي شكل من الأشكال أنه مصدر تسريع الحركة إلى الأمام.

ليس من الصعب التصور، أن تكتيك غرباتشوف في واقع الأمر لم يعتمد على بذل الجهد من قبله لكي يقوم بصراع من داخل الحزب لكي يقتنع الآخرين

داخله بصوابية طروحاته ومواقفه من قيادات حزبية أو ملايين الحزبيين العاديين. لكن جهوده في واقع الأمر انصبت أو كانت موجهة بشكل كامل على المكر والخداع واتباع كافة أشكال المناورات والألاعيب والدعايات الإعلامية لقهر خصومه السياسيين. وألاعيبه المفضلة وأساليبه هو التواصل المباشر مع المثقفين وكسب ودهم ودعمهم. بالمناسبة جرى ذلك من خلال استخدام أجهزة الحزب ومؤسساته. أما إذا عدنا إلى مذكراته، فلقد اعتبر أن تلك الأجهزة كانت عامل فرملة لطاقات المجتمع الهادفة إلى الإصلاح والتغيير. وبهذا الشكل لا يبقى أي مجال للشك في أن علاقته مع الحزب كانت غير صادقة، بل وعدائية مع أنه استخدم السلم الحزبي للارتقاء إلى أعلا المناصب القيادية بل نمى وترعرع في رحم الحزب الذي أصبح قائده فيما بعد ثم خانه.

إن الكاتب وليم آدم يذكر في كتابه «نهاية الآلة العسكرية السوفيتية» المنشور عام 1998، وحسب أقوال مساعد غرباتشوف انتولي تشرنيايف، لم تكن نظرة غرباتشوف إلى الحزب الشيوعي السوفيتي إلا نظرة ازدراء واحتقار. وفي أحد اللحظات الحرجة نصحه بالانسحاب من الحزب لكن غرباتشوف رد عليه قائلاً: «انتولي هل يعقل أنك لا تفهم أنني أعرف ماذا تكتب لي في تقاريرك؟ حتى أن غريغوري ارباتف، ونيكولاي شميليف ينصحوني بذات الشيء. وكما أنهم مثلك نصحوني بأن أتخلى عن منصب السكرتير العام للحزب، هل يعقل أنكم جميعاً لا تفهمون، أن «ذلك الكلب الأجرب» (يقصد الحزب) لا يجب أن تتركه طليقاً دون رباط؟ عندها فإن ذلك العملاق الضخم سوف يثب علي».

هكذا تعامل غرباتشوف مع الحزب الذي رعاه لكي يكون شخصية سياسية هامة تخدم المجتمع، أمن له كل شيء، منحه كل ما يريد، من غير ذلك الدعم الحزبي ما عساه يمكن أن يكون؟... يمكن للقارئ أن يختار العبارات المناسبة التي تصف علاقة هذا الشخص الحقيقية مع الحزب الشيوعي السوفيتي.

❖❖❖

أن أهم نقطة يجب التركيز عليها في «فلسفة التفكير الجديد» لغرباتشوف هي استسلامه التام أمام الرأسمالية. أن هذا الانقلاب الحاد في عقيدة الأمين العام

للحزب الشيوعي السوفيتي يمكن تفسيره من خلال تقييم حالته النفسية واتزان شخصيته وتصرفاته وردات فعله في المواقف السياسية والاجتماعية. على سبيل المثال أن أطباء النفس يعلمون كقاعدة، أن الإنسان يحصل على ارتياح أو نشوه (مع أنها لمدة قصيرة) عندما يقرر رفض أو معارضة أمر ما أو عندما يكف عن الصراع ضد شيء ما. وعندما نسقط ذلك على تصرفات غرباتشوف وأنصاره ونراقب التصرفات التي يقومون بها والعبارات التي يستخدمونها خلال سنوات «البيريسترويكا» عندها سوف نحصل على تصور دقيق حول حالتهم النفسية، وتقبلهم الداخلي لاقتراف حالة الخيانة والقدر مقابل الحصول على مكافآت مادية أو عند تعرضهم للضغط.

هنا يجدر الافتراض أن غرباتشوف أعطى نفسه الحق بالتصرف منفرداً ومن طرف واحد بتقديم الكثير من التنازلات تجاه الغرب ملحقاً الضرر البليغ تجاه وطنه وشعبه، هل فعل كل ذلك لكي يكسب ثناء الغرب واعترافه ومقابل منافع دعائية، لكن ذلك كان ثمنه غالياً جداً دفع من حساب البلاد. ربما بسبب ذلك أحس بالخطر وأراد أن يصرخ: «من المستحيل الاستمرار هكذا أكثر»! على الأغلب أنه قصد أولاً نفسه هو بالذات. لأن الوضع في البلاد قبل العربدة التي حصلت بسبب «السياسة الجديدة» كان مقبولاً أما الآن مع وجود حالة لا تطاق بسبب «الأزمة الشاملة» فإن الأمر أضحى مختلفاً.

إن الوعود التي أعطيت أكدت أن «البيريسترويكا» سوف تعيد البلاد إلى طبيعتها وخصوصاً «نموذجها الحديث». أن مثل تلك الوعود والدعوات في ظروف ذلك الزمان، حيث كانت الاشتراكية تضع كل طاقاتها وإمكاناتها للصراع ضد الرأسمالية ذات القوة الكبرى، كل ذلك كان يعني مع وجود سياسات غربتشوف شيئاً واحداً إلا وهو التراجع الشامل أمام الرأسمالية والخضوع لها. من الواضح وبالرغم من أن غرباتشوف كان يحتل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي، إلا أنه لم يكن مقتنعاً على الإطلاق بأن الاشتراكية هي الأكثر رقياً وعدالة من بين المنظومات الاجتماعية والاقتصادية والتي تم بناؤها وتحقيقها على أرض الواقع من عرق ودم وتضحيات أجيال عدة من ملايين العمال.

من الغريب جداً في مثل تلك الظروف أن تحصل تراجعات غير محتملة من

قبلهم في شروط غريبة وعملياً لا تفسير لها مع وجود رفض شامل لها من قبل شرائح واسعة من المجتمع وكذلك من مختلف المنظمات الحزبية وأركان الحكومة. حتى أن جزء يسير مما حصل من تنازلات لو حصل في زمن آخر أو في بلد آخر، لأنهم من قام بها بالعمالة والخيانة العظمى ويتم تحميله مسؤولية ما حصل من أضرار.

بسبب غياب المحاسبة، أضحت «جماعة غرباتشوف» أكثر غطرسة وارتياحاً وثقة بالنفس. أما غرباتشوف نفسه في هذا المجال فلقد تفوق على الجميع. إذا استخدم جميع أنواع الحيل والألاعيب لكي يعطي انطباع. بأنه سوف يقود السياسة الخارجية للدولة السوفيتية إلى مستوى راق ومتطور لفترة زمنية طويلة. لكنه جعل السياسة الخارجية السوفيتية مرتعاً لتدخل كبار السياسيين والدبلوماسيين الأمريكيين والمختصين بالشؤون السياسية.

لقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية العالم الرأسمالي بعد أن فرضت سطوتها بعد الحرب العالمية الثانية لعقود عدة من السنين وحتى هذه اللحظة باعتبارها الدول الأقوى والأعظم في نادي الدول الرأسمالية، لذلك كانت تتعامل مع الجميع معادلة السيد لخادمه وحسب مقتضيات مصالحها الذاتية، لكن ما أظهره غرباتشوف من تواطؤ أو استعداد لتلقي الاملاءات الأمريكية كان يفوق التوقعات وخارج عن إطار الأعراف الدبلوماسية والسياسية، لقد حول غرباتشوف الاتحاد السوفيتي الجبار الند لأمريكا في كل شيء إلى دولة أخذت تدور في الفلك الأمريكي. أن أي زعيم دولة بغض النظر عن الظروف التي تتحكم به عندما يتخذ قراراً ما، كالعادة يحاول تبرير أو إيجاد أعذار للموقف الذي اتخذه وخصوصاً إذا كان الموقف يتعلق بتقديم تنازلات ينوي تقديمها للطرف الآخر أو للدولة الأخرى. أما ما يخص التنازلات التي كان يقدمها غرباتشوف باعتباره زعيم دولة عظمى كالاتحاد السوفيتي، فليس لها تفسير وفق أي معيار من المعايير الواجب أن يسلكها زعماء الدول حتى مع استخدام شتى أنواع الضغوط، أما غرباتشوف كان يقدم التنازلات المجانية دون مبرر في شتى المجالات وخصوصاً السياسية والعسكرية والإستراتيجية.

❖❖❖

من المجالات الهامة التي قدم بها الاتحاد السوفيتي تنازلات كبيرة كانت في أفغانستان. بعد انتصار الثورة في ذلك البلد بعد عام 1979 والتي حصلت بمساعدة الاتحاد السوفيتي وخصوصاً الدعم العسكري المباشر من قبل القوات السوفيتية، حيث تمكنت أفغانستان من دحر القوى الرجعية التي كانت تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان وحتى الصين والعديد من الدول الأخرى بشتى أنواع الدعم والمساعدة. من المستغرب أنه مع بداية استلام غرباتشوف للسلطة في الاتحاد السوفيتي والحق يقال زاد من الدعم الأممي العسكري لأفغانستان. أن ذلك بسخائه وحجمه لا يعادله إلا الدعم الأممي الذي تم تقديمه للدفاع عن الجمهورية الأسبانية في أعوام 1936-1939.

في شهر أيار من عام 1986 تم تغيير رئيس وزراء أفغانستان بإبراك كارمال وعين عوضاً عنه في ذلك المنصب السيد نجيب الله، الذي تمتع بثقة العديد من أطياف رجال الدين، حاول نجيب الله توسيع الدعم الشعبي لسلطته الجديدة، لذلك تقدم باقتراح فتح محادثات تهدف إلى تشكيل حكومة تحالف وطني ذات قاعدة شعبية واسعة تضم كافة القوميات والقوى السياسية الفاعلة على الساحة الأفغانية تم اعتبار هذه الخطوة عبارة عن انفتاح النهج السياسي الجديد، بدلاً من سياسة التقوقع والانعزال ورفض المصالحة مع الآخر الذي كان يتبعها بابراك كارمال. لمزيد من المعلومات الموسعة حول فترة حكم نجيب الله يمكن إيجادها في كتاب «حرب واشنطن السرية ضد أفغانستان» للمؤلف فيليب بانسكي الصادر عام 2001. في عام 1986 ظهرت للمرة الأولى انتقادات من قبل غرباتشوف أثناء خطاباته العامة بحق سياسة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. حول ظهور وتطور هذه النزعة يمكن التعرف عليها بالتفصيل في كتاب المؤلفة سارا مندلسن الصادر عام 1998 نيويورك. في العام التالي أي في عام 1987 بدأ كل من غرباتشوف ويعقوبليف وشفرنادزي باستخدام وسائل الإعلام لتحضير الرأي العام السوفيتي وباستخدام أساليب البيريسترويكا والشفافية لسحب القوات السوفيتية من أفغانستان. في هذا الخصوص لعب الصحفي والمراسل الخاص لمجلة «اغنيوك» في أفغانستان ارثيم بارفيك دوراً نشطاً جداً. مكن أفغانستان غمر ذلك الصحفي القراء بسيل من

تقاريره الصحفية الناقدة لوجود القوات السوفيتية هناك.

يظهر ذلك المراسل غيرته بشكل خاص عندما نجده يكتب عن الخسائر البشرية التي تصيب المقاتلين الأفغان أو القوات السوفيتية على حد سواء.

في إحدى لقاءات القمة في واشنطن أعلن غرباتشوف للمرة الأولى عن احتمال سحب القوات السوفيتية من أفغانستان. في شهر شباط عام 1988. اقترح غرباتشوف خطة حقيقية لسحب القوات السوفيتية بشكل نهائي مع بداية عام 1989. ترافق ذلك مع استخدام أسلوب الشفافية الجديد في هذا الخصوص، عندما أخذت وسائل الإعلام تنشر سيلاً من الرسائل التي تؤيد هذه الخطوة، بعدها تم نشر الكثير من رسائل أمهات الجنود السوفييت التي تدعو إلى إعادة أبنائهن من الحرب.

في منتصف عام 1988 ظهرت في مجلة «اغنيوك» مقالة ناقدة للحرب في أفغانستان للمرة الأولى، كتبها أحد كبار القادة العسكريين السوفييت.

إن التنازل وحيد الجانب واللامشروط من جانب الاتحاد السوفيتي والإفصاح عن نية الانسحاب من أفغانستان عبر عنه قادة الحكومة الثورية الأفغانية بالرفض والاستغراب وعلى رأسهم نجيب الله، كذلك وقف ضد هذه الخطوة كبار مسؤولي الحزب المعارضين للنهج التحريضي كذلك عارضته الدوائر العسكرية، إضافة إلى بعض الدول مثل كوبا وانغولا... يجدر الذكر هنا أن موقف القوات السوفيتية من الناحية العسكرية والسياسية أصبح أكثر استقراراً وتماسكاً والأفضل حالاً بكثير مقارنة مع بداية الحرب.

لقد تضائل عدد ضحايا الحرب كثيراً، بحيث لم يعد صحيحاً الإدعاء أن أفغانستان هي مستنقع فيتنام السوفيتي والذي أشاعه الغرب. بالطبع داخل البيت السوفيتي هناك معارضين كثر للحرب انجروا إلى تلك الحملات الدعائية الغربية مدعومين من الطهمة الحاكمة وعلى رأسهم غرباتشوف يعقوبليف وشفردنادزه ومن لف لفهم.

«إن مجريات الحرب لم تقررها جبهات القتال في أفغانستان، بل بعيداً هناك وبالتحديد في موسكو» - هذا كان راي المحلل العسكري الأمريكي وليم آدم. لقد اتخذ قرار سحب القوات السوفيتية من أفغانستان مقابل تعد أمريكي شكلي

بعدم دعم المقاتلين المعادين للحكومة الثورية القائمة كابول».

بالطبع لم يتم بحث مسالة مستقبل أفغانستان وإعادة بناء ما دمرته الحرب وتنميتها باعتبارها دولة مستقلة ومحايدة. إضافة إلى ذلك لم يتم الاتفاق على ضمان حياة مسؤولي الدولة وأسرهم وأنصارهم في حال تغير نظام الحكم هناك.

عند تحليل ذلك الاتفاق بتجرد عن عدالته وصحته من الناحية السياسية والأخلاقية ومخالفته للمصالح السوفيتية، نجد أنه أيضاً من الناحية العسكرية لا يوجد أي تعهد أمريكي ملزم للجانب الأمريكي. في واقع الأمر أن فصائل المتمردين الذين كانوا يقاتلون القوات السوفيتية كانوا يتشكلون من مجموعات ذات أصول قومية من السكان الأصليين الأفغان وكذلك انضم إليهم مقاتلين من الجمهوريات السوفيتية الآسيوية المجاورة لأفغانستان. لهذا السبب كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تبخل عليهم بالدعم العسكري والمالي وحتى بالخبراء والمعلومات الاستخبارية والتي اعتبرتهم حلفائهم الاستراتيجيين.

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن حلفائها المخلصين هم أولئك الأقوام، التي تقطن في المناطق الحدودية مع باكستان، لقد تم تشكيل فصائل مقاتلة قامت أمريكا بتدريبها وتسليحها بمختلف أنواع الأسلحة وحتى الثقيلة منها مثل المدرعات والمدافع الثقيلة وعلى رأسها مقاتلي طالبان (طلاب المدارس الدينية الموجودة في باكستان) قام مقاتلوا طالبان بعد انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان بشن هجوم واسع النطاق على العاصمة كابول. بعد دخولهم إلى كابول، التجاء رئيس الوزراء الأفغاني السابق نجيب الله وشقيقه إلى مقر الأمم المتحدة في كابول، لكن مقاتلي طالبان اقتحموا المقر عنوه وأقدموا على شنقهما بصورة وحشية وتركوا جثتيهما معلقة لمدة طويلة.... بعد أحداث 11 أيلول 2001 أصبح معروفاً كيف تغيرت علاقة الأمريكيين مع حركة طالبان، حيث قرر الأمريكيون أن إزالة نظام طالبان يصب في صالح مخططاتهم الإستراتيجية المستقبلية.

في 15 شباط عام 1989 غادر آخر جندي سوفيتي الأراضي الأفغانية أن الطهمة الحاكمة في الاتحاد السوفيتي لم يعد يهمها تحقيق أي مكاسب سياسية أو إستراتيجية أو أخذ فيه للشعب رغم التضحيات الكبيرة التي قدمها الجيش والشعب

لسنوات طويلة. ضاعت أيضاً وإلى الأبد كافة الإنجازات التي حققتها الحكومة الثورية الأفغانية على صعيد البنية التحتية والعلمية والثقافية والتعليمية. لقد أصبحت أفغانستان وشعبها وخصوصاً المناطق الشمالية تحت سيطرة القوى المنتصرة المدعومة من الرجعية والإمبريالية والتي أصبحت على حدود الجمهوريات السوفيتية الآسيوية. إن الأحداث الدموية التي حدثت فيما بعد داخل تلك الجمهوريات حصلت بكل تأكيد بسبب «كرم غورباتشوف» وتنازله وحيد الجانب ودون أي مقابل في ذلك الجزء الهام من العالم.

❖❖❖

إن لائحة الخيانة التي اقترفتها جماعة غورباتشوف بحق المصالح السياسية والإستراتيجية للاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية وحركات التحرر الوطنية في العالم تطول ولا نهاية لها. في الأشهر الأخيرة من عام 1988 لوحظ انقلاب جذري في بما يخص العلاقة مع حزب المؤتمر القومي الإفريقي الساعي للتحرر من الحكم العنصري في جنوب إفريقيا. وكذلك باقي حركات التحرر هناك. على سبيل المثال في ناميبيا. أن حركة التحرر الهادفة إلى تحرير جنوب غرب إفريقيا (بمساعدة الاتحاد السوفيتي وكوبا) تمكن من الحصول على إجراء انتخابات عامة بوجود قوات الأمم المتحدة وتحت إشرافها لضمان نزاهة تلك الانتخابات وعدم التلاعب بها. إلا أن وزير الخارجية السوفيتية أن ذاك أدوار شفردنادزه وكما يذكر الكاتب السوفيتي فلاديمير شوبين في كتابه «المؤتمر الوطني الإفريقي - نظرة من موسكو» قام وبشكل مفاجئ يتبني وجهة النظر الأمريكية بدون التنسيق مع «منظمة شعوب جنوب إفريقيا) وحليفتها كوبا حيث قبل الموقف الأمريكي بإجراء الانتخابات بدون أي إشراق من قبل قوات الأمم المتحدة.

في تلك الفترة من الزمن شهدت الكثير من التنازلات المجانية ومن طرف واحد أيضاً بما يخص مجال السياسة الخارجية السوفيتية. بعد زيارة ريغان إلى موسكو مباشرة، وأثناء انعقاد مؤتمر الحزب العام الثامن عشر في موسكو والذي جرى عام 1988 ، تم التخلي بشكل رسمي عن مبدأ أساسي في ضرورة التفوق على الولايات المتحدة في المجال العسكري والاستراتيجي. على نفس الطريق ونفس

الاتجاه سارت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في دورتها التي عقدت في شهري أيلول وتشرين أول من عام 1988. في تلك الدورة تمت الموافقة على ما يسمى «احترام حقوق الإنسان والقيم الإنسانية العامة» والذي يعني عملياً إلغاء مبدأ الصراع الطبقي. عندها تم اتخاذ قرار رسمي حول فصل الايدولوجيا عن السياسة الخارجية السوفيتية. في وقتها أيضاً تم اتخاذ قرار حول إحالة السيد اندري غروميكو إلى التقاعد والذي كان يدير السياسة الخارجية السوفيتية لعقود عدة. في نفس المؤتمر تم نقل ليخاتشيف من الإشراف على الأمور الإيديولوجية إلى مكان أقل أهمية وهو الإشراف على القسم الزراعي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي.

أما يخص تقليص عدد القوات المسلحة السوفيتية، الذي أعلن عنه غرباتشوف أثناء إلقاء خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في شهر كانون الثاني عام 1989، حيث أعلن عن نيته في تقليص تعداد الجيش الأحمر بمقدار 500 ألف جندي، من ضمنها ستة فرق مدرعة كانت تتمركز حتى تلك اللحظة في أوروبا الشرقية وفق معاهدة حلف وارسو الذي كان يضم الدول الاشتراكية السابقة رغم كل تلك التنازلات لم يصدر أي تلميح من قبل الولايات المتحدة أو حلف الناتو لخطوات جوابية تتخذها مقابل تنازلات غرباتشوف بهذا الصدد، لقد سحب غرباتشوف قواته من دول شرق أوروبا دون أي ضمانة لجانب استقلالها وسيادتها بعد ذلك الانسحاب.

وحسب ملاحظات الكاتب دافيد لاين التي ذكرها في كتابه «غروب ونهاية الاشتراكية الحكومية» الصادر عام 1996، أصبح من الواضح أنه لم يعد لدى الاتحاد السوفيتي الرغبة في التدخل في تطور الأحداث الحاصلة حتى في الدول التي تجمعه معها معاهدة تحالف ومن ضمنها دول حلف وارسو.

لقد تخلى غرباتشوف عن كافة التزاماته الدولية فيما يخص السياسة الخارجية ودون مقابل ومن جانب واحد، شمل ذلك حتى دول الاشتراكية الأعضاء في حلف وارسو وهذا شكل فشلاً ذريعاً في مجال السياسة الخارجية السوفيتية ونتج عنه كوارث مست ليس فقط شعوب دول المعسكر الاشتراكي فحسب وبل وشعوب الاتحاد السوفيتي نفسها، من أمثلة تخلي غرباتشوف عن حلفائه في

المعسكر الاشتراكي، يتجسد أمامنا مثال حي هي ألمانيا الشرقية. ففي الاحتفال بذكرى الأربعين لتأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية الذي أعلن في السابع من تشرين أول عام 1949، حينها صرع غرباتشوف أن على ألمانيا أن لا تتراجع عن نهجها - وكرر انه لن يسمح بسقوط ألمانيا الشرقية «لأن ذلك يعني سقوط المنظومة الاشتراكية بأكملها».

لكن بعد مرور عدة أشهر من ذلك التاريخ، وأثناء لقاء القمة بين غرباتشوف وبوش الأب في واشنطن عام 1990، أعلن غرباتشوف «أن مصير جمهورية ألمانيا الديمقراطية هي بيد الألمان أنفسهم». ولما سأله بوش حول مستقبل ألمانيا فيما يخص ارتباطها العسكري - الاستراتيجي بعد توحدها، أجابه فيما معناه: «إذا انضمت ألمانيا الموحدة إلى حلف وارسو سوف يكون أمراً جيداً جداً، أما إذا انضمت إلى حلف الناتو -أيضاً يكون ذلك جيداً جداً!».

وحسب توصيف ما جرى من قبل شهود عيان، عندما سمع بوش ذلك ومن شدة اندهاشه كاد أن يسقط من يده فنجان القوة، لذلك طلب من «ضيفه العزيز» أن يكرر ما قاله حول موقفه من الموافقة على انضمام ألمانيا الموحدة إلى الناتو. يستطيع القارئ التعرف على مزيد من التفاصيل في أحد الكتب الذي ألفها ن. أ. زنكوفيتش «أسرار القرن المنصرم....».

أما ما يخص «الشقيقة» بلغاريا، يمكننا أن نتذكر على سبيل المثال تلك الوثيقة المكتوبة بين مندوب الإدارة الأمريكية ووزير الخارجية السوفيتية حول زيارة السكرتير الحكومي الأمريكي جيمس بيكر إلى تلك الدولة. حيث كان أي مسؤول أمريكي كبير يحتاج إلى موافقة موسكو لكي يتمكن من زيارتها... أما حالياً فكان جواب وزير الخارجية السوفيتية ادوارد شفردنادزه للموافقة على الزيارة فكانت: «أن ذلك يخص بلغاريا باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة».

وهكذا تحرك الأمريكيون لملأ الفراغ في بلغاريا بعد انكفاء السوفييت من هناك من تلقاء أنفسهم. وهكذا عندما قام جيمس بيكر بزيارة بلغاريا، فلقد غصت شوارع صوفيا بالشعارات المعادية للشيوعية وخصوصاً مقابل الفندق الذي نزل به «بلقان - شيراتون» الواقع في قلب العاصمة البلغارية.

.سوف نترك للقارئ بنفسه أن يستخلص الاستنتاجات المناسبة حول حقيقة دور ذلك الشخص في المجال السياسي والاجتماعي أو الأخلاقي، وربما حول حالته النفسية والعقلية، ذلك الشخص الذي حكم أقوى الدول العظمى في فترة من الزمن تعد الأكثر توتراً في العقد الأخير من القرن العشرين حيث كان الاتحاد السوفيتي يترأس أقوى الأحلاف العسكرية على مر التاريخ يؤيده مئات ملايين البشر في كافة أرجاء المعمورة.

أن ابتداع واستخدام الكثير من العبارات والمصطلحات المنمقة والخادعة والبراقة من جانب حكومة غرباتشوف يمكن تفسيره عموماً على أنه يدل على تحالفات عالية المستوى للقوى المعادية للاشتراكية، نتج عنها تفعيل نشاط تلك القوى وفق مخطط سياسي داخلي، مدعوم بشكل سري من الخارج. نتج عن ذلك بشكل مباشر حصول تخريب متعمد ومقصود للبنية الاقتصادية لدول المعسكر الاشتراكي، يقابل ذلك تفعيل الرأسمالية وإعادتها إلى تلك الدول وعلى رأسها جمهورية ألمانيا الديمقراطية لتشمل كافة دول أوروبا الشرقية الاشتراكية ويشمل ذلك حتى الاتحاد السوفيتي نفسه حتى الأمس القريب التي كانت حليفه له، أما وبعد رفع غطاء الحماية عنها من قبل غرباتشوف تعرضت إلى عدوان سياسي وعسكري استراتيجي مخطط له ومعد مسبقاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والناتو والاتحاد الأوروبي، أن شعوب تلك الدول أضحت حالياً تحت سيطرة الغرب، وتهيمن عليها منظماته المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في حين كانت في السابق تتزمر من الهيمنة السوفيتية وعقيدة برجنيف حول «الاستقلال المحدود» والتي كانت أرحم من السطوة العربية الحالية، أن دول أوروبا الشرقية التي انضمت حديثاً إلى الناتو لم يتغير حالها كثيراً وهي كمن يستجير من الرمضاء بالنار، على سبيل المثال أن بلغاريا التي أضحت عضواً في الناتو، لا يسمح لأعضاء البرلمان فيها أن يحصلوا على المعلومات الإستراتيجية والعسكرية للحلف الذي انضموا إليه...

❖❖❖

مع بداية عام 1987 حصل في الاتحاد السوفيتي انقلاب «يميني» بما يخص الاقتصاد، والسياسة الخارجية، حيث انحرف غرباتشوف أيضاً عن تجربة الإصلاحات الأولى التي أثبتت نجاحها ترافق ذلك مع تأثير عوامل عدة جعلت قيادة البلاد تجنح باتجاه الرأسمالية.

من أولويات غرباتشوف لتحقيق ذلك هو السعي المستمر لإضعاف موقع الحزب الشيوعي السوفيتي وتأثيره في المجتمع وإبعاده عن دوره المؤثر في قيادة التطوير الاقتصادي للبلاد، هذا جعل «اقتصاد الظل» يفلت من عقاله. وازدادت حدة الفساد، وأعطيت الحرية لنشاط الجماعات المعادية للاشتراكية.

عامل هام آخر لجأ إليه غرباتشوف وجماعته، لتحقيق ذلك هو استخدامهم لسلاح الإعلام وتسليمه للقوى المعادية للشيوعية والاشتراكية.

باستخدام مثل تلك العوامل المؤثرة خلال عامي 1987-1988، جعلت عملية «البيريسترويكا» في المجال الاقتصادي تتخذ شكلاً واتجاهاً مختلفاً. إن «الضوء الأخضر» لانطلاقه تلك العملية الانقلابية كان من خلال تبني «قانون المؤسسات الحكومية». لقد تم تبني ذلك القانون في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المنعقد في شهر تموز من نفس العام، أن ذلك القانون لم يمس أو يتطرق لمبدأ الاقتصاد ذي التخطيط المركزي. وفي نفس الوقت أيضاً لم يتطرق لمنع الانتقال إلى لآلية اقتصاد السوق الحرة. أن ذلك الإبهام والغموض في ذلك القانون كسر الازدواجية في المجال الاقتصادي، هذا أدى إلى إحداث خلل وفوضى في عمل ونشاط الاقتصاد الاشتراكي.

من الأمور ذات المظهر الجذاب، هو إصدار قانون حول قيام العمال باختيار مدراء المعامل والمنشآت الاقتصادية.

مهما تكن الدوافع لاتخاذ هكذا قرار، سلباً كانت أن إيجاباً، لكن أن النتائج التي تمخضت عنه كانت كارثية، لأن المتنافسون على المناصب القيادية راحوا يغدقون الوعود الصعبة التنفيذ لكسب ود العمال مثل زيادة الأجور وتحسين شروط العمل وزيادة المكاسب... هذا يتحتم على المدير القادم تنفيذ وعودة التي قطعها بزيادة الأجور وغالباً ما تكون نسبتها فوق طاقة المنشأة المالية، ذلك أدى إلى

إفـلاس العديـد مـن لمعامـل والمنشـآت الاقتصـادية، ممـا أوجـب إلغـاء تلـك الطريقـة باختيار المدراء.

إضـافة إلى ذلـك، أن أي صـعوبة، أو أي جريمـة ذات طـابع اقتصـادي وبـالرغم مـن الأسـباب الحقيقيـة لحصـولها، وكالعـادة تحمـل علـى شماعـه القطـاع العـام الحكومي أو يتذرعون «بنظام التخطيط المركزي الشديد». أن التحريض المنهجي المستمر ذي التوجه المعادي للاشتراكية، أدى إلى نشوء ظروف تحتم الطلب بإلغاء مؤسسات التخطيط المركزي من أساسها.

❖❖❖

مع تزايد ضغط وسائل الإعلام العامة اضطرت الحكومة والحزب وعلى مستوى عال لاتخاذ تدابير أخرى متسرعة وغير مدروسة بل ومهلكه ذات طابع تقشفي. وحسب تقييم ليخاتشيف لتلك الخطوة، كانت بمثابة «الخطأ الذي لا يغتفر». تضمنت تلك الخطوة الاختصار الشديد لحجم السلع واسعة الانتشار والتي أوصت الحكومة بطلبها من القطاع الصناعي الحكومي. حصل ذلك بمبادرة من غرباتشوف ويعقوبليف، إذا بلغ حجم التقليص بنسبة 50٪ من الكمية الإجمالية المعتادة.؟ لم يعير أي اهتمام لاعتراضات رئيس الوزراء آن ذلك نيكولاي رجكوف (الذي وقف معهما سابقاً ضد ليخاتشيف» الذي حذر من عوقب ذلك الإجراء الوخمية وما ينتج عن ذلك من فوضى اقتصادية بسبب الانتقال غير المدروس والعشوائي من الاقتصاد والمخطط إلى منظومة اقتصادية لا ضوابط لها. لقد سعى غرباتشوف ويعقوبليف إلى تدعيم السوق الخدمي الذي كان يعمل في الظل من خلال تخفيض نسبة إنتاج القطاع الحكومي من السلع بنسبة 50٪. ومن أجل تدعيم «الليبرالية الجديدة» تركوا الأسعار تحت رحمة قانون العرض والطلب.

اتفق كل من ليخاتشيف وريجكوف على تقديم اقتراح تبنى خطة تجريبية تكون أكثر حذراً. تتضمن تلك الخطة أن تقوم الدولة بإنتاج 90٪ من السلع، ونسبة 10 ٪ الباقية تترك لآليات السوق وقانون العرض والطلب. من خلال ذلك يتم إعطاء المنشآت والمعامل الحكومية الفرصة المناسبة للعمل بشكل مستقل ولكي تستطيع أن تتأقلم لاحقاً مع آليات السوق وفق قانون العرض والطلب.

لقد تبين أن خطة غرباتشوف ويعقوبليف جاءت بنتائج مدمرة. لقد سادت الفوضى الشاملة في الاقتصاد. منذ عام 1988 لوحظ ازدياد في سعر السلع ذات الطلب الواسع بسبب ندرتها في الأسواق. وشهدت البلاد تضخماً اقتصادياً وانهياراً في قيمة العملة لم تشهده منذ الحرب العالمية الثانية.

حسب راي الكاتبان ايلمان وكنترفيتش، لقد تضعضعت أسس الاقتصاد السوفيتي من لحظة إزاحة الحزب الشيوعي عن دوره في عملية الإشراف على الحياة الاقتصادية. لقد تبين لاحقاً أن تلك الإجراءات المتخذة والقاضية بالحد من صلاحيات ومهام بعض قطاعات الوزارات المركزية كان لها نتائج كارثية والتي تم البدء بتنفيذها بشكل محدود منذ عام 1986. ثم تم تطبيقها بشكل كامل في عامي 1987-1988. مع العلم أن الحديث لم يدور حول تقليص أعداد العاملين في تلك القطاعات الوزارية، بل حول تغيير طبيعة علاقة تلك الوزارات مع المنشآت الاقتصادية التابعة لها.

لقد تمحورت طبيعة تلك الإجراءات عموماً حول فهم فحوى طبيعة «الإيديولوجية الجديدة»، والتي تمنع إعطاء الأوامر إلى المنشآت والمعامل والتي تدعو إلى أعضاء الاستقلال الكامل لها. عملياً أن تحويل الوزارات الأساسية إلى وزارات لا دور ولا سلطة لها مع غياب أي دور رقابي أتى بعواقب مميتة على الوضع الاقتصادي في عموم البلاد، ليس من حيث النشاط الاقتصادي فحسب بل على أسس وجود المنظومة الاقتصادية الوطنية وتكوينها. لقد تبين أن العلاقات المتبادلة بين جميع القطاعات الاقتصادية وتوازن الأعمال داخلها وعلى كافة المستويات داخل البلاد كانت تنظم من قبل تلك الوزارات. لقد أثبتت الوقائع أن تلك المؤسسات والمنظومات الوزارية لم يكن دورها فقط ينحصر في إعطاء الأوامر من الأعلى كما كانت تدعي الأبواق الإعلامية لغرباتشوف، بل كانت تنظم مهام كل قطاع من القطاعات الاقتصادية سواء كان ذلك في المركز أم في المناطق البعيدة، وأي خلل في عمل هذه المنظومات يؤدي إلى فوضى وشكل اقتصادي كما حصل بالفعل.

عندما أقدم غرباتشوف ومستشاريه على تدمير منظومة العلاقات الوظيفية والارتباط المتبادل بين مختلف الوزارات وما يتبع لها من مؤسسات ومعامل وشركات.

ذلك تسبب بأضرار لا يمكن علاجها في مجال الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وكذلك أدى ذلك إلى خلق جو من عدم الثقة في السياسة الجديدة المتبعة.

وحسب الاستنتاج الذي توصل إليه الكاتبان ايلمان وكانتروفيتش هناك حالة من التناقض الشديد بين الأمين العام للحزب الشيوعي السابق وبين المجموعة المحيطة به والتي كانت على الدوام تشهر به وبسياسته. وهذا ناتج عن مجموعة لا نهائية من القرارات الخاطئة والتي ارتبطت بشكل متعمد. في كثير من الأحيان أن الذين سعوا، لتلك القرارات الخاطئة، وبعد تبيان فشلها تنصلوا منها وهاجموها في وسائل الإعلام...

وحسب رأينا، يمكن مثل هؤلاء الناس أن يفعلوا ذلك بسبب الجهل وقصر النظر، أو على العكس يتمتعون بدراية وخبرة كبيرة وفعلوا ذلك بشكل مخطط وعن سبق إصرار وتصميم بدف التخريب.

❖❖❖

لقد أنزلت الضربة القاضية بالاقتصاد الاشتراكي ذي التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي منذ انعقاد مؤتمر الحزب التاسع عشر. في ذلك المؤتمر تم وضع نهاية «للانحراف البطيء باتجاه اليمين». ليصبح بمثابة الانقلاب الشامل نحو اليمين، وذلك عندما تم اتخاذ قراراً ملزماً في ذلك المؤتمر يتضمن أبعاد الحزب الشيوعي عن مراكز اتخاذ القرار سواء كان ذلك في المجالس أو مراكز السلطة وعلى كافة المستويات، وعن أي مشاركة فعلية في إدارة الاقتصاد الوطني.

هذا القرار يحتاج لإجراءات تنفيذية على المستوى الإيديولوجي والتنظيمي. عقب ذلك حصلت عاصفة شديدة ضربت منظومة التخطيط المركزي ترافقت مع إجراءات وتدابير مدمرة. ومن أهمها على الإطلاق كان قرار إلغاء وإبطال 1064 أقسام و465 قطاع من اللجان المركزية المنتشرة في الجمهوريات الاتحادية أو ذات الاستقلال الذاتي وكذلك في المحافظات والتي كانت تتبع للحزب الشيوعي السوفيتي. هذه العاصفة شنت لقرار من غرباتشوف نفسه في خريف عام 1988. أن ذلك شكل 44٪ من مجمل البنية القيادية التابعة للحزب وعلى مختلف الصعد. من عواقب تلك التدابير والتي ظهرت سريعاً على حالة الاقتصاد عقب تدمير منظومة

الإشـراف الحزبيـة علـى الاقتصـاد يكمـن في غيـاب الجهـة الـتي كانـت تقـود عمـل مختلف القطاعات الاقتصادية والـتي كانـت تشـكل صلة الوصل والارتبـاط المتبـادل بـين المركـز في موسـكو وبـين الوحـدات الاقتصـادية البعيـدة الواقعـة في أطـراف الـبلاد، إضـافة إلى كـل ذلـك أطلـق «العنـان» داخـل الاقتصـاد للفوضـى ولكافـة النزعات المزاجية.

مـن المـدهش في هـذا المجـال تطـور علاقـات غرباتشـوف الرسميـة مـع «اقتصـاد الظـل» ظهـرت بـوادر وكـأن غرباتشـوف حـاول أن يلجـم الحالـة المنغلقـة عـن عقالهـا ويضـعها تحـت السـيطرة. لكـن النتيجـة النهائيـة لنشـاط كانـت عبـارة عـن «فـرش السـجاد» أمام قوى الرأسمالية الناشـئة حـديثاً. الـذين جعـل منهم رواد «المجتمـع المـدني السوفيتي».

في هـذا الخصـوص نجـد الباحـث العلمـي الأمريكـي س. فريـدريك سـتار يعـبر من خلال المقالة الـتي كتبهـا «الماضـي المفيـد» المنشـورة عـام 1995 عـن رأيـه قـائلاً أنـه كـان أمـام غرباتشـوف متسـع للوقـت «للقيـام باختيـار حاسـم. مـن جهـة أولى كـان بإمكانه المضي قدماً على طريق معالجة أوضاع الاقتصـاد وتحسـينه مـن خـلال زيـادة السيطرة والمراقبة وتحسين منظومة التخطيط. بدلاً مـن ذلـك وعلـى القـوى الرأسماليـة الناشـئة للوقـوف إلى جانبـه ودعمـه، والـتي كرسـت نفسـها علـى اعتبـار أنهـا مسـتقلة وطليعة للقوى الليبرالية.

لقد أعلن غرباتشوف أنه من الواجب على الاقتصاد الثاني أن يعيد المجتمـع إلى حياتـه الطبيعيـة مـن خـلال الـربح ودفـع الضـرائب. لتحقيـق ذلـك الهـدف أصـدر قانونـاً خاصـاً يتـيح تأسـيس مشـاريع ذات ملكيـة خاصـة تحـت سـتار «مشـاريع تعاونيـة»... وحسب رأي ستار. على الأغلب أن العبقريـة السياسـية لغرباتشـوف تكمـن لـيس فقـط في أنه مؤسس قوى «البيريسترويكا» - بل هو من أطلق العنان لتلـك القـوى المسـعورة لتخترق بنية وطبقات المجتمع».

إن وجهـة نظـر سـتار تـدعمها الباحثـة البريطانيـة آنـا وايـت مـن خـلال كتابهـا «الديمقراطيـة في روسـيا في عهـد غرباتشـوف (1991-1985) - ولادة القطـاع الحـر (1999). لقد اعتبرت الباحثة أن المشاريع الغير شرعية والـتي تعـد خارجـة عـن سـيطرة

وأشرف الحزب والتي يديرها بالأساس طبقة الشباب والانتماءات اللاسياسية ذات التوجهات الثقافية. والقسم الآخر الذي ولد في عهد خروتشوف. حسب معطيات السيدة وايت فإن عدد المشاريع المستقلة الخاصة يبلغ 30000، يشكلون القسم الأساسي من لوبيات «الضغط» إضافة إلى مجموعات وتنظيمات أخرى. مع مرور الوقت مع ازدياد حالة التذمر من سياسة «البيريسترويكا» داخل المجتمع، لوحظ ازدياد دور وتأثير الطبقة السابقة التي تم ذكرها.

مع تبني ما يسمى «قانون التعاونيات» و«قانون الآجار» تم السماح بإمكانية انتشار شتى أنواع الملكيات الخاصة أو القطاع الخاص ذي الطابع الرأسمالي، أن تلك القوانين أنفة الذكر وحسب رأي ايلمان وكنتروفيتش تتيح بإقامة مشاريع ذات ملكية خاصة تحت غطاء المشاريع التعاونية القانوني. متذرعين بقول لينين «تعد التعاونيات شكل من أشكال الملكية الاشتراكية». إضافة إلى ذلك حسب القانون أن التعاونيات تدفع ضرائب بنسبة أقل وبالتالي تم إنشاء قطاع اقتصادي يتمتع بامتيازات مالية مربحة مقارنة حتى مع القطاع العام. إضافة إلى ذلك لوحظ ميل من قبل القطاع العام لتقوية وتمتين روابطه مع «الشركات التعاونية» - مع كل ما يتمخض عن ذلك من نتائج قصيرة أو بعيدة الأمد.

المرحلة التالية تميزت بتأجير «التعاونيات» بعض أقسام أو أجزاء من القطاع العام الحكومي. أن هذه الطريقة الأكثر فاعلية لخصخصة منشآت القطاع العام، وخصوصاً كونها تتم تحت شعار تشجيع القطاع التعاوني بهدف الانقضاض على القطاع العام باعتباره الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

❖❖❖

عند التمعن في الفترة بين عامي 1987-1988، فإننا نلاحظ أول بأول حصول انقلاب كامل في نهج الإصلاحات «البيريسترويكا».

على صعيد المناصب القيادية نلاحظ أن تلك المرحلة تميزت بأبعاد خصوم غورباتشوف عن المناصب الحساسة وعلى رأسهم ليخاتشيف ومناصريه من المكتب السياسي للحزب ترافق ذلك مع إضعاف دور الحزب وتأثيره على مجريات الأمور في البلاد وداخل المجتمع ومن ضمنها الاقتصاد الوطني. أيضاً تم وضع الحد لعمل

منظومة التخطيط المركزية للاقتصاد. لقد تم شل الوزارات الاتحادية بشكل لا سابق له بحيث أضحت عاجزة عن القيام بدورها في قيادة النشاط الاقتصادي في البلاد.

أن مثل تلك «الإصلاحات» لا يمكنها أن تتم دون أن تترك آثاراً سلبية على الاقتصاد وتفاقم أزماته المستعصية على الحل أصلاً. بنتيجة ذلك نلاحظ أنه على وجه الخصوص تميز عام 1988 بارتفاع نسبة التضخم وعجز في الميزانية وصعوبة في تأمين المواد الغذائية للشعب، كذلك لوحظ لأول مرة منذ 40 عاماً حصول ارتفاع في الأسعار بشكل كبير. في العام التالي حصل ارتفاع بنسبة التضخم حتى 20٪. أما ما يخص السلع ذات الطلب الواسع فلقد فقدت من المخازن والمتاجر. فيما كانت حتى الماضي القريب مكدسة في المستودعات. ضمن هذه الشروط أصبحت البيئة مهيأة لحصول الاحتكار والاستغلال: هذا بدوره أدى إلى بروز ظاهرة الفساد وسرقة أموال وثروات الشعب بشكل مخيف، بحيث تركزت الثروات والأموال الطائلة في أيدي ثله محدودة جداً من الناس. وحسب معطيات الباحثة الاقتصادية السوفيتية تاتيانا كارياغنا والذي أفردها الكاتب م. غولدمان في كتابه «إخفاقات البيريسترويكا» الصادر عام 1991، أنه في عام 1988 بلغت كمية الأموال التي قام بجنيها أشخاص بشكل غير قانوني وأساليب غير مشروعة لحسابهم الخاص بلغت 200-240 مليار روبل بأسعار تلك الأيام.

إن الأزمة الاقتصادية، بدورها أدت إلى حصول نزعات انفصالية قومية. أن دعوات غرباتشوف لتأسيس. «جهات قومية» للدفاع عن «البيريسترويكا»، بهدف الضغط على خصومه والمعارضين لسياسة الإصلاحات في التنظيمات الحزبية الشيوعية في الجمهوريات الاتحادية الأخرى، أدت في واقع الأمر إلى وقوع السلطة في أيدي القومين الانفصاليين. أصبح من الواضح أن مصير الإصلاحات اصبح محتوماً وهو الفشل الزريع، ترافق ذلك مع بداية عام 1989 بحصول انهيار اقتصادي. أن الصعوبات الاقتصادية التي ظهرت في ذلك الوقت كانت من الضخامة والتعقيد والانتشار بحيث لا يمكن مقارنتها مع أي أزمة اقتصادية معروفة مماثلة حصلت في تاريخ أي دولة من الدول.

أن الاستياء الشعبي العام لحكم غرباتشوف، اثر أيضاً على سمعة الحزب الشيوعي السوفيتي بشكل كامل. وهذا أدى إلى إصابة بنيته التنظيمية بالشلل الكامل وأيضاً تعثرت قناعة الناس بنهجه العقائدي، كل ذلك حصل بسبب نهج وتوجهات الأمين العام السابق للحزب الشيوعي السوفيتي، الذي صادر دور الحزب في التأثير على الأحداث ووضعه في موقف غير مريح. على خلفية الأوضاع السابقة استغل الفرصة باريس يلتسن الذي يجهر بعدائه للشيوعية واستعد للقفز إلى أعلى وتسلم السلطة.

وهكذا قام غرباتشوف في عامي 1987-1988 بتنفيذ انقلابه اليميني الذي جاء بنتائج وتأثيرات لها امتدادات واسعة على الصعيد الداخلي والخارجي أنها كالزلازل الذي انتشرت هزاته الارتدادية إلى خارج حدود الاتحاد السوفيتي...

الفصل الرابع

الأزمة وانهيار أعوام 1989-1991

هكذا يوصف الكاتب غ. جيل تلك الفترة في كتابه «انهيار أحد أنظمة لحزب الواحد» الصادر عام (1994):

«في عام 1989 تأكدت، سوء المخاوف المرعبة، حيث لم ينتظر أحد أي شيء جيد أو إيجابي من القرارات التي تم اتخاذها في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي التاسع عشر الذي عقد في شهر حزيران عام 1988. أن القرارات التي تم اتخاذها أثناء انعقاده حول «الإصلاحات السياسية» أدت لفقدان غرباتشوف والحزب وقيادته السيطرة على مجريات الأمور في البلاد تماماً. مع نهاية شهر آذار عام 1989، حاولوا فقط التفاعل مع الأحداث الحاصلة، والتأقلم معها. أما الأحداث نفسها الجارية في تلك الفترة فلقد تابعت تطورها المتزايد دون القدرة على السيطرة عليها لشموليتها وسرعة حصولها. أما أسباب حصول تلك الأزمة فيعود أساساً إلى تصرفات قيادات القوى السياسية وعوامل، لا تمت بصلة في واقع الحال إلى الحزب ولا إلى قياداته الشكلية».

أما البروفسور ستانسلاف مينشكوف فلقد ذكر في كتابه «الاقتصاد السوفيتي: الكارثة أم »؟ **(الصادر عام 1990 في لندن)**، ويضيف: «في ذلك الوقت يصعب إيجاد أي قطاع من المجتمع أو المنظومة الاقتصادية لم يشمله طوفان قوى ومؤسسات الاقتصاد الثاني الفالت من عقاله».

حتى أن روي ميدفيدف المقرب من غرباتشوف يعترف من خلال كتابه «روسيا بعد العهد السوفيتي» (الصادر عام 2000 في جامعة كولمبيا الأمريكية)، أنه «في عام 1991 انتظرت الجماهير الشعبية وأملت أولاً وقبل أي شيء تحسين أحوالها المادية. بسبب ذلك تظاهروا ضد سياسة الإملاء التي كان ينتهجها الحزب وضد الميزات والمكاسب التي كان يحصل عليها البيروقراطيون الحزبيون، ورفعوا مطالب للحصول على مزيد من الحرية والديمقراطية. لذلك من الطبيعي ن يرفع أنصار يلتسن شعارات مثل: «يسقط غرباتشوف»! أو «يسقط الحزب الشيوعي»!

بينما لم يرفع أي شعار مثل: «تحيا الرأسمالية»! و«كل السلطات - للبرجوازية»!

بعد أن قام غرباتشوف بإقصاء خصومه عن قيادة الحزب بشكل كامل، وخلال ثلاث سنوات البيريسترويكا الممتدة منذ عام 1989-1991 أجرى تغيرات مميتة في بنية الاتحاد السوفيتي، يظهر ذلك على الأقل في الاتجاهات الخمسة التالية:

1 - لقد دمر غرباتشوف بشكل نهائي الدور القيادي للحزب الشيوعي الذي كان يتمتع به في السابق، وجعل منه حزب برلماني لا أكثر.

2 - تم تدمير مؤسسات التخطيط المركزي المعتمدة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتم إلغاء دور الحزب الشيوعي السوفيتي الذي كان يتحكم بالحياة الاقتصادية، تم سلوك الطريق المؤدي إلى «اقتصاد السوق». تمت خصخصة الكثير من مؤسسات ومنشآت القطاع العام الحكومي. قدم غرباتشوف كل الدعم والمساعدة لنشر وسيطرة «الاقتصاد الثاني اقتصاد الظل»؛

3 - استمر غرباتشوف بسلوك سياسة الانبطاح والتنازل أمام الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد السياسة الخارجية، اتبع غرباتشوف الكثير من الخطوات بالتحالف أو التآمر مع القوى الإمبريالية،

4 - قام غرباتشوف بوضع وسائل الإعلام الجماعية (تلفزة، إذاعة، صحافة...) تحت سيطرة القوى المعادية للاشتراكية، التي تمكنت من خلال ذلك من تحريف القيم والمفاهيم الإيديولوجية والثقافية والروحية في البلاد وبشكل رسمي والقيام بالدعاية البدائية لمفاهيم «السوق الحر».

5 - استمر غرباتشوف باتباع سياسة مهلكه تتميز بمجازفات قاتلة لوحدة الاتحاد السوفيتي بما يخص المسألة القومية حيث اتصف سلوكه بالتردد والتقلب وبما يخص هذه المسألة تم اتباع محاولة استخدام القوة لمحاولة التأثير على النزعة الانفصالية لدول البلطيق. وبعد الفشل تم الانتقال إلى أسلوب جديد من خلال تقديم وعود بإجراء محادثات حول مضمون وشكل المعاهدة الاتحادية التي تشكل على أساسها الاتحاد السوفيتي.

من الواضح أن غرباتشوف كان على الدوام يتذكر، كيف تمكن الحزب من إقالة خروتشوف في خريف عام 1964. لذلك قرر أن يفعل كل ما في وسعه لمنع

تكرار ذلك لكي يتجنب نفس المصير. هذا الافتراض يفسر الجهد الكبير الذي يبذله لتنفيذ «إصلاحات سياسية» مخططه داخل الحزب، لا يمكن الرجوع عنها. بفضل تلك الجهود تمكن غرباتشوف من جعل الحزب الشيوعي السوفيتي بلا حول ولا قوة وعبارة عن مجرد تنظيم ضعيف يقوم بدور «استشاري وله بعض النواب في البرلمان عندما ينتخبهم أنصاره.

إن الطبقة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المجموعات السياسية التي وضعت غرباتشوف على رأس الحزب الشيوعي السوفيتي، حاولت أن تغيير نمط الحكم في الاتحاد السوفيتي، إلى نمط آخر وإلى نظام متعدد الأحزاب ذو توجهات وأفكار ليبرالية في المجال الثقافي مع استخدام الإعلام للتمهيد لذلك. تحت شعار تحقيق مزيد من المرونة والديناميكية الاقتصادية، لذلك تم تسليم وسائل الإعلام إلى قوى القطاع الخاص الأنانية التي تحبذ اقتصاد السوق الحرة، والتي لها علاقة مباشرة مع النشاطات الإجرامية.

إضافة إلى ذلك، سعى غرباتشوف إلى تحقيق علاقة أكثر ارتباطاً مع الغرب ظناً منه أنها الوسيلة الوحيدة لبقاء الاتحاد السوفيتي كدولة اتحادية فدرالية. أن تطور الأحداث أظهر أنه في هذا الاتجاه نجح في كسب ود واحترام الغرب لشخصه فقط، لكن في الواقع كان من مصلحة الغرب أن يبقى الاتحاد السوفيتي ضعيفاً ومفتتاً.

❖❖❖

بهذا الشكل نجد أنه لغاية عام 1989 وصلت سياسة «الإصلاحات» (البيريسترويكا). إلى حائط مسدود وأنها لم تحقق الهدف المنشود وهو إعادة البناء، بل حققت هدف تدمير البناء. حول ذلك نشر الكاتب الإنكليزي ش. ميلن مقالة في الغراديان اللندنية في عدد 16 أب عام 2001، لقد تحولت سياسة «البيريسترويكا» إلى كارثة ليس فقط بالنسبة إلى روسيا وحدها، الآن ومع مرور عشر أعوام تجد قلة من الناس سواء داخل روسيا أو في الجمهوريات المستقلة أو بقية أنحاء العالم أيدوا تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره.

في حينها اجتاحت البلاد موجه عارمة من الفوضى المتعاظمة. أن الموجة

التدميرية ضربت كافة أرجاء تلك الإمبراطورية المترامية الأطراف، إلى أن حصل الدمار الكامل للنظام الاشتراكي السوفيتي. مع حلول عام 1989، اجتاحت كافة أرجاء دول أوروبا الشرقية الاشتراكية موجات من الثورات المضادة. بعد عام من ذلك اختفت جمهورية ألمانيا الشرقية من الوجود ومعها بقية دول أوروبا الشرقية تباعاً، الآن توحدت ألمانيا وأضحت جزء من الناتو.

كانت مجريات الأحداث سريعة وغير متوقعة، وصبت في صالح باريس يلتسن. من المدهش أن غرباتشوف شخصياً هو من جلب يلتسن من مقاطعة سفردلوفسك إلى موسكو، وعينه السكرتير الأول للحزب الشيوعي عن محافظة موسكو، ثم حصل بينهما تنافس على السلطة والمناصب داخل الحزب.

بعد حصول عدة تقلبات درامية في مؤتمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الذي عقد في شهر تشرين أول عام 1987 تم إعفاء باريس يلتسن من منصبه. في حينها انتشرت شائعات قوية عن أصابته في مرض خطير في القلب، بعد عام ظهر أنه شفي بما يشبه المعجزة وعاد إلى مسرح السياسة على «حصان أبيض» من بابه العريض. لكن في هذه المرة عاد بعد أن نقل بندقيته إلى الجانب الآخر زعيماً للمعارضة «الديمقراطية»، وأعلن أنه سوف يسعى إلى إقصاء الحزب الشيوعي بشكل كامل عن قيادة البلاد (وكأنه أراد متابعة خطوات غرباتشوف السابقة في محاربة الحزب)، حيث سعى أنصاره إلى إستراتيجية ناجحة وهو ترشيحه إلى منصب رئيس جمهورية روسيا الفيدرالية، لكي يؤمن استمرار وبقاء الاتحاد السوفيتي بشكل طبيعي وموحد.

وحسب توصيف د. دينلوب في كتابه «ولادة روسيا ونهاية الإمبراطورية السوفيتية» الصادر عام (1994)، في بداية عام 1990 حصل في الاتحاد السوفيتي ازدواجية في السلطة وذلك بعد فوز يلتسن في الانتخابات التي جعلت منه رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية وبالتالي قابضاً على ناصية السلطة في روسيا، والمركز الثاني هو منصب رئيس الاتحاد السوفيتي والذي سلطته بيد غرباتشوف. مع العلم أنه في الفترة بين عامي 1989-1991 أضحت الحالة الاقتصادية في البلاد متدهورة وتزداد سوءاً يوماً بعد يوم. وأخذ إنتاج السلع ينخفض بشكل مستمر، وازادات قوائم

السلع المختفية من الأسواق.

وحسب النتيجة التي توصل إليها ارتشي يراون في كتابه «ظاهرة غرباتشوف الصادر (عام 1996)، «كل ذلك أدى إلى زيادة امتعاض الناس». مع انتهاء الأنظمة الاشتراكية في دول شرق أوروبا أدى ذلك إلى إصابة الاقتصاد السوفيتي بضرر إضافي. بهذا الخصوص فإن الباحث جيري هيو من معهد بروكلين في واشنطن ذكر في كتابه «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي في فترة 1985-1991، «أنه حسب تقديرات المحللين الغربيين في صيف عام 1991 وصلت حالة الاقتصاد السوفيتي إلى حافة الهاوية...

بسبب ذلك نجد أنه في أعوام 1989-1991 اجتاح البلاد بكل ما للكلمة من معنى زلزال غير مسبوق في نتائجه بسبب انتفاضة عمال التعدين. أصبح واضحاً للجميع أن سياسة البريسترويكا أوصلت البلاد إلى هذه الحالة الكارثية. حاولت الحكومة إيجاد حل لهذه المعضلة من خلال البحث عن قروض من البنوك الغربية، لكن شروط منح تلك القروض كانت من القسوة بحيث أدت إلى زيادة تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية، بدلاً من حلها. أن مثل هذه الأحوال المأساوية جعلت بعض الجمهوريات تطالب بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي وإعلان الاستقلال. بالنتيجة النهائية لم يستطع الاتحاد السوفيتي أن يحافظ على وحدته باعتباره كياناً موحداً.

عند تحليل هذه الأحداث، لا يمكننا إهمال الدور الرئيسي الذي لعبته «البريسترويكا» ووسائل الإعلام في الحالة المأساوية التي وصلت إليها البلاد. أن معاون غرباتشوف أنتولي تشرنايف، يكتب حول ذلك في كتابه «ست سنوات إلى جانب غرباتشوف»، أن الشفافية والعلنية التي رفع شعارها غرباتشوف، كانت المحرك الأساسي لسياسة البيريسترويكا. وحسب تقيمه للأمور، فإن سياسة غرباتشوف في إلغاء الأدلجه، أي الاستغناء عن التعاليم الماركسية اللينينية والعقيدة الشيوعية في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد حيث اعتبر أن قيادة البلاد يمكن تحقيقها فقط عبر «الضغط الدائم والمستمر من خلال الشفافية». في واقع الحال أن معنى رفع شعار التخلي عن الايدولوجيا في واقع الاتحاد السوفيتي يفسر على أنه فتح الأبواب على مصاريعها لنشر حملة دعائية واسعة معادية للاشتراكية عموماً

وللأفكار والمبادئ الشيوعية بشكل خاص.

إذا كان غرباتشوف في بداية حكمه بإمكانه السيطرة والتأثير على سير الأحداث، فإن الأمر اختلف بعد عام 1989 حيث تم إخراجه من اللعبة، إذ أصبحت السلطة في روسيا بشكل كامل في يد منافسه باريس يلتسن. في هذا الخصوص من المهم ذكر ما كتبه تشيرنييف في كتابه متذكراً كلام آخر رئيس وزراء للاتحاد السوفيتي نكولاي رجكوف شاكياً، أن ما يسمى «وسائل الإعلام السوفيتية» في واقع الحال تقع بشكل كامل تحت سيطرة «قوى المعارضة الديمقراطية» التابعة ليلتسن.

❖❖❖

في السنوات الأخيرة من «البيريسترويكا» سعت قوى الفساد الظلامية العادلة لصالح اقتصاد الظل غير الشرعي والشرائح الاجتماعية المتناغمة معها داخل المجتمع السوفيتي ليس إلى قوننه وتشريع عملها فحسب بل والعمل للوصول إلى السلطة بشكل مباشر. في تلك الفترة كان تجار «السوق السوداء» ومن يدور في فلكهم وكذلك رجال الفساد والإجرام المستتر والعلني والعصابات. والمافيات تتكاثر مثل تكاثر الحشرات الطفيلية الضارة على مزابل القمامة. أيضاً انتشرت بشكل واسع كانتشار النار في الهشيم الجمعيات التعاونية الوهمية والتي هي في واقع الحال عبارة عن شركات خاصة.

في هذا الخصوص أن الكاتب فاديم فلكوف مؤلف كتاب «دور القطاع الخاص في الاغتصاب أثناء عملية التحول الرأسمالي في روسيا» (الصادر عام 2002 في جامعة ايساكا أمريكا)، يؤكد أن القسم الأكبر من مشاريع الاستثمار المرخصة وفق القانون الملتبس والليّن المسمى «قانون الجمعيات التعاونية» عملوا في واقع الحال في النصب والاحتيال في الظاهر تم تقديم طلبات لتأسيس مشاريع تعاونية لكنها على أرض الواقع هي عبارة عن شركات ومؤسسات ذات ملكية خاصة. بعدة عدة سنوات، وفي عام 1992 في عهد حكم يلتسن، تم تبني قانون خاص «حول حماية الملكية الاقتصادي الحر والنشاط الخاص في روسيا الفيدرالية» مع أن هذا القانون لم يصل في شهرته إلى مستوى «قانون الجمعيات التعاونية» الذي

صدر في عهد غورباتشوف، إلا أن ذلك القانون شرّع عملية سرقة واغتصاب الأملاك العامة.

بهذا الشكل، فإن منهج «لبيريسترويكا» في السنوات الأخيرة منها، مهدت الطريق بشكل كامل أمام الطبقات والفئات الغاصبة والأنانية والجشعة من المجتمع في سعيها إلى خصخصة وسرقة أملاك الدولة ومنشآت القطاع العام. سهلت هذه العملية بشكل كبير البرنامج الاقتصادي المعد للتحول إلى منظومة «اقتصاد السوق». من أكثر المتحمسين لتلك العملية هم معسكر الديمقراطيين بزعامة يلتسن. الذين اجتمعوا في حلف موحد يرفعون راية «اقتصاد السوق» تقف إلى جانبهم بعض الفئات من مسؤولي الحزب والدولة.

على الأغلب وكما يؤكد الكاتب جيري في كتابه، حصل «أن مجموعات عديدة من مختلف قطاعات المجتمع ومسؤولية الكبار اتحدوا معاً لكي يستولوا على كميات ضخمة من الثروات باسم القانون من بين أولئك كان كبار المسؤولين في قطاع الاقتصاد ومدراء المنشآت الصناعية والتجارية، إضافة إلى كبار مسؤولي الحزب والدولة ومن ضمنهم بعض القادة العسكريين ومسؤولي الأمن الداخلي والخارجي. حصل في واقع الأمر أن مسؤولي كل قطاع قاموا بالاستيلاء على أملاك الدولة التي كانت خاضعة لسيطرتهم. على الأغلب أن هذه القاعدة عممت على كافة إدارات المجتمع وبمختلف المستويات.

إضافة إلى ذلك أن البلاد في تلك الحقبة مرت بأزمة اقتصادية، إذ فقدت المؤسسات البنية الإدارية التي كانت تتولى قيادتها، وانتقلت من أزمة إلى أخرى، ونشأت حالة أقرب ما تكون إلى الغيبوبة في كافة المجالات. أما حالة غورباتشوف نفسه فكانت لا يحسد عليها وتستحق الأسف والشفقة. في واقع الأمر انعدمت قدرته على اتخاذ أي قرار أو القيام بأي تدبير. لقد كرهه الملايين من عامة الشعب السوفيتي، الذين اعتبروه أنه المسؤول الأول والمباشر عن الأزمات والمصائب التي دمرت حياتهم الشخصية والكوارث التي ضربت البلاد مدمرة كل شيء. سرعان ما تخلى عنه أنصاره المقربين، وغادروا إلى المعسكر الآخر. مع نهاية عام 1991، تركه ما كان يسمى «أصدقاؤه الأوفياء» في واشنطن والبيت الأبيض. في تلك الفترة أصبح

غرباتشوف أشبه ما يكون «بالساحر» في حلبة السرك، الذي نسي فجأة أسرار ألعاب الخفة التي يقوم بها أمام الجمهور، فأصبح مثار سخريتهم.

هنا يجدر التذكر مرة إضافية، أن عملية سقوط غرباتشوف في واقع الأمر حصلت منذ تخليه عن الاشتراكية ومبادئ الشيوعية، وانتقاله إلى تبني المفاهيم الرأسمالية. إضافة إلى ذلك، أن الأسلوب الذي سلكه، كما أصبح واضحاً من خلال حديثه الصحفي إلى مجلة «التايم» في شهر أيار عام 1991 كان بكل بساطة مثير للسخرية والضحك. كان مدهشاً حجم الوهم الكبير الذي سوقه «لثورته السياسية الداخلية» أن الأجوبة على بعض الأسئلة التي وجهت إليه تعطي انطباعاً واضحاً على التخبط والحالة المزرية التي وصل إليها وظهر فيها.

على سبيل المثال عندما سأله الصحفي روبرت كيزلر: «ماذا يعني لك أن تكون شيوعياً اليوم»؟ «وماذا سوف يعني لك ذلك في المستقبل»؟

«حسب وجهة نظري -يجيب غرباتشوف -أن أكون شيوعياً اليوم هذا يعني، أن لا أخاف مما هو عصري، وارفض الخضوع لأي عقيدة جامدة، وأن امتلك أسلوب تفكير مستقل. هذا يعني أنا اختبر أفعالي وأفكاري أخلاقياً، أما من ناحية السياسية هذا يعني بشكل مباشر أن أقوم بكل ما في وسعي لمساعدة العمال والكادحين وتحقيق أحلامهم وأهدافهم بكل إمكانياتي. أعتقد أن أكون شيوعياً اليوم هذا يعني أيضاً أن أكون ديمقراطياً حقيقياً وأن أضع قيم المجتمع العليا أولاً وقبل أي شيء في المرتبة الأولى... هذا يعني عندما تدمر النظام الاشتراكي، لا يعني ذلك الابتعاد عن الاشتراكية، بل الارتقاء إليها».

كما نشاهد، أن صيغة إجابة غرباتشوف معقدة وخالية من أي معنى. كما أن بداية مدة حكمه مع طاقم عمله تبدو معقدة للوهلة الأولى في مسيرتها لكنه في واقع الحال تبدوان الأمور أكثر بساطة - بدلاً من انتهاج سياسة النضال والكفاح، اختار غرباتشوف سياسة الصفقات والتنازلات وخيانة المبادئ.

على ما يبدو، أن غرباتشوف اعتاد دائماً على انتهاج سياسة التنازلات في كل شيء. لقد تراجع، عندما سمع انتقادات موجهة إليه بسبب خوفه وتردده. تنازل أمام القوى المؤيدة للرأسمالية بزعامة باريس يلتسن الساعية لتقرير الملكية الخاصة

لوسائل الإنتاج. تراجع أيضاً أمام الانعزاليين القوميين أعداء الاشتراكية والشيوعية أن تراجعه وتنازله أمام الإمبريالية والغطرسة العسكرية الأمريكية الساعية لفرض سيطرتها على كوكب الأرض بأسره، كان له الأثر القاتل على شعوب الاتحاد السوفيتي وعلى ملايين من عمال العالم وكادحيه. مع العلم أن تنازلاته أمام الطرف الآخر كانت مجانية ودون أن يحصل على أي مقابل وأتت من طرف واحد.

خلال الفترة الأخيرة من حكمه، على الأرجح أن غرباتشوف، لم يستطع أن يفهم أسباب انهيار شعبيته ودمار النظام الذي كان يحكمه. من الصعب التكهن هل حاول محاسبة نفسه، عن الأعمال والأخطاء التي اقترفها، وهل فهم أن سبب كل ذلك كان منذ أن بدأ بحملته الرامية إلى إضعاف تأثير الحزب وإلغاء دوره في قيادة الدولة والمجتمع. هل فهم أن فعلته تلك جاءت لصالح القوى الانعزالية في بعض الجمهوريات الاتحادية، وكذلك لصالح القوى المتوحشة التي تعمل في السوق السوداء و«اقتصاد الظل» ومن يقف خلفها من قوى الفساد وعصابات الإجرام المتغلغلة في مفاصل الإدارات الحزبية والحكومية؟ هل وصل إلى إدراكه وفهمه، بأن تحييد وتجميد نشاط أو إبعاد الحزب الشيوعي السوفيتي عن قيادة البلاد مهد الطريق أمام القوى الطامعة في إنهاء وتدمير الاشتراكية والتي يتزعمها باريس يلتسن والهادفة لإنهاء وتدمير الاتحاد السوفيتي؟ أن جميع تلك التنازلات التي قام بها غرباتشوف جاءت في صالح الإمبريالية الغربية ومخططاتها السياسية والعسكرية والإستراتجية والتي لا تصب على الإطلاق في صالح تحسين حياة أي شعب من شعوب الكرة الأرضية.

أن الكاتب جيري هيو من خلال كتابه المذكور سابقاً «الديمقراطية والثورة في الاتحاد، السوفيتي 1985-1991» حاول إعطاء أجوبة على مثل تلك الأسئلة. مع أنه وخلافاً لبقية المحللين والمراقبين الغربيين، لا يعتبر أن أمام غرباتشوف لم توجد أي معضلات أو مشاكل لا يمكن حلها، لم يكن غرباتشوف في وضع «الرجل المفروض عليه ترويض النمر المتمرد والشرس). حسب رأي الكاتب أن غرباتشوف ليس فقط لم يحاول لجم أو ترويض «النمر» بل كان يقوم على الدوام بكل ما في وسعه لجعله يهيج ويتمرد ويندفع باتجاه ما». في نفس الوقت في حالات قليلة عندما

كان في السلطة كلما حاولت الحكومة استخدام القوة تحت سقف القانون لتطبيق النظام كانت تلك الإجراءات تعطي نتائج إيجابية جداً.

❖❖❖

لذلك يبدو لنا أنه من الحكمة تركيز انتباهنا على تردد وتذبذب غرباتشوف وخصوصاً في المرحلة الأخيرة من فترة حكمه. من الصعب فهم بعض تصرفاته السياسية المتكررة في ذلك الوقت، وذلك عندما كان يتهرب من اتخاذ التدابير الحاسمة والتي كانت تأتي بنتائج إيجابية عند استخدامها على المستوى السياسي أو الإداري. لقد كانت جميع تصرفاته على المستوى الحكومي والحزبي تهدف إلى انتقال البلد إلى «اقتصاد السوق الحر». إضافة إلى ذلك عندما شعر أن جميع أفكاره تلك ومساعيه قد فشلت وفشل معها طاقمه ومستشاريه الذين تحلقوا حوله في تلك الفترة بالرغم من كل ذلك وخلافاً لكل التوقعات، لم يقدم على اتخاذ أي تدابير وحلول جذرية لحل الأزمة مثل تلك المسماة «العلاج بالصدمة» لذلك انتقلت السلطة إلى يد باريس يلتسن بسهولة بعد أن مهد غرباتشوف له الطريق عبر تبنيه نزعة اقتصاد السوق.

هنا يجدر العلم أن المصطلح المستخدم في الاقتصاد «العلاج بالصدمة» جاء تقليداً لعلاج حالات الأمراض العصبية والنفسية، حيث يطبق على المريض العلاج بالصدمات الكهربائية للحصول على الشفاء التام.

أن الإحصاءات تثبت أنه في أغلب الحالات «العلاجية» المشابهة تؤدي إلى حصول آلام غير ضرورية للناس. عندما تكون النتائج غير إيجابية. لوحظ حصول تراجع في حدة المرضى عن بعض المرضى. وعند بعض المرضى الآخرين لوحظ عدم استجابتهم لأي نوع من العلاجات وعندما يحصل تحسن ضئيل في حالة بعض المرضى يمكن اعتبار ذلك منسوب إلى مجال الخطأ الإحصائي.

فيمثل تلك الحالة، أن استخدام طريقة «العلاج بالصدمة» في الاقتصاد يعني التالي: أولاً -أن مئات الملايين من مواطني الدول الاشتراكية السابقة كانوا «مريضين نفسياً». ثانياً -أن استخدام مثل تلك التدابير المقترحة في مثل ذلك الواقع السياسي، ليس فقط لن تكون مجدية في علاج المشاكل الاقتصادية، بل سوف

تزيد من معاناة وآلام القسم الأعظم من الناس. سوف يحرمون من إمكانية العمل، والحصول على المسكن، وسوف يبقى أطفالهم من دون تعليم. إضافة لذلك سوف يغيب التأمين الصحي وينعدم الضمان والحماية الاجتماعية، أما رواتب التقاعد سوف «تتبخر» وسوف لن تحصل عليها الأجيال القادمة من العمال. أما الجريمة سوف تعم لتشمل كافة أطياف المجتمع.

عملياً أن عبارة «العلاج بالصدمة» عند استخدامها لا يمكن اعتبارها سياسة اقتصادية، بل هي عبارة عن إرهاب جماعي ضد الشعب يهدف إلى تدمير وانحطاط الدول والشعوب التي تستخدم فيها وليس إلى علاج مشاكلها الاقتصادية والهدف الهام من تلك السياسة أيضاً هو إعادة توزيع الثروة بحيث تتركز في أيدي قلة قليلة من أفراد المجتمع.

إضافة إلى ذلك أن عملية إعادة توزيع الثروة عملياً لا تعتمد على أي معايير منطقية من الناحية الاقتصادية. كذلك لا تحظى بأي أساس خلاقي وأدبي أو قانوني. وقد لا تنجح في اختبار الزمن رغم الدعاية الكبيرة من قبل «تجار السوق» حول تأهيل المختصين القادرين على تحسين حياة أفراد المجتمع.

أما ما الذي حصل في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، فكان عبارة عن اغتصاب واستيلاء بعض الأشخاص أو المجموعات والطبقات على ممتلكات هائلة تعود ملكيتها لكافة أفراد المجتمع ولا حق لهم فيها على الإطلاق. ولو حصل هذا في أي دولة يطبق فيها القانون لكان تم إحالتهم إلى القضاء ومحاكمتهم باغتصاب أملاك الغير باعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون.

لقد اتصفت الثورات الرأسمالية المضادة في تلك البقعة من العالم باقتراف أعمال إجرامية بمشاركة كاملة من بعض الدوائر الحكومية المعنية والمؤسسات الرسمية وتحت غطاء قانوني تم إقراره بشكل خاص لهذه الغاية.

❖❖❖

لقد تم إثبات، أن نشاط وأفعال غرباتشوف على مسرح الأحداث السياسية تم إعداده وتحضيره بشكل خاص لكي تسير الأحداث وفق سياقها التدميري كما حصل على أرض الواقع. لذلك كان من الصعب فهم الأسباب الحقيقية التي منعته

بشكل شخصي من القيام بالخطوة الأخيرة من «السيناريو الدرامي» المعد من قبله. كما كان يفعل في السنوات السابقة، تابع مسيرته في خوض المناورات السياسية وارتجال المواقف، والسير في كافة المنعطفات، وإجراء التغيرات الجذرية بكل أشكال آليات البنى الحكومية والحزبية والاقتصادية.

على أرض الواقع أن إمكانياته لخوض مثل تلك الألاعيب قد تقلصت، كذلك انخفضت شعبيته كثيراً وسقطت وانكشفت المناورات التي كان يقوم بها ولم يعد أحد يلق بالاً أو اهتماماً لرسائله وتوجيهاته الشفهية وخطبه، أضحى الناس يسخرون ويستهزئون علناً من خطبة وكلماته، وخصوصاً تلك التي تحوي على وعود كاذبة وعبارات منمقة مثل «التحول الحاسم الجديد» «التجارب الحاسمة»... الخ.

مع ذلك تابع غرباتشوف وعودة، بوضع كافة الإمكانيات والجهود «لتحقيق استقرار الاتحاد السوفيتي، واستخدام كافة التدابير والإجراءات اللازمة لكي تكون الأمرو تحت السيطرة». لكن الأمور كانت تأخذ منحاً معاكساً، أن التدابير التي كان يتخذها كانت تؤدي إلى انعدام الاستقرار على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والحياة الاجتماعية. لقد أدت تدابيره إلى شل نشاط الحكومة، ليس هذا فحسب بل وإلى شل قدرة الاتحاد السوفيتي نفسه وإمكانية استمرار كدولة موحدة، استمر يأمل بقدرته على إنقاذ الوضع معتمداً على منطق غريب وأساليب ليست أكثر من ثراب خادع لتجنب الآثار والتبعات المدمرة لنهجه وسياسته الكارثية.

من الواضح أنه اعتمد على المؤسسات الحكومية الجديدة التي شكلها لتقوية المنظومة السياسية مثل الإدارة الرئاسية ومؤتمر مندوبي الشعب والمرتبطة بشكل مباشر مع الأجهزة التنفيذية.

في المؤتمر ازدادت قوة أنصار يلتسن من معسكر «الديمقراطيين». من أجل التفاهم معهم بسبب تأثيرهم المتزايد أقدم غرباتشوف على اتخاذ تدابير إضافية لتسريع الانتقال إلى «اقتصاد السوق». ربما اعتقد أن تلك التدابير سوف تكون هامة وفعالة. أما ما يخص أنصار «اقتصاد السوق» اعتبروا أن تلك الإجراءات غير كافية. على الأغلب أنه استمر بتمسكه بمنطقه الذي يعتمد على الأضاليل والأوهام، حاول

حتى النهاية التمسك بمنصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي وتدعيم موقعه في هذا المجال، وبنفس الوقت بذل كل ما في وسعه لتقليص وتحجيم دور وإمكانيات الحزب، على سبيل المثال عندما حاول استمالة بعض خصومه في داخل الحزب إلى جانبه وعينهم في مناصب هامة «داخل طاقم عمله». مع نهاية عام 1990 وبداية عام 1991 قسم من كبار أنصاره من الإصلاحيين تخلوا عنه مثل يعقوبليف وشيفردنادزه وآخرون، لقد قام غرباتشوف بتعين فلاديمير كروتشكوف الشيوعي المتشدد في منصب رئيس جهاز الاستخبارات (ك ج ب)، إضافة إلى العديد من المسؤولين الآخرين. على ما يبدو أنه حاول اتخاذ إجراءات أخيرة لمنع تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي، حاول إجراء محادثات مع باقي الجمهوريات الاتحادية لصياغة معاهدة اتحادية جديدة.

❖❖❖

على الصعيد الافتراضي البحت يمكن التخمين، أن الصفات الشخصية لغرباتشوف وتاريخ حياته، وإضافة لنقص الخبرة المهنية والتجربة، كل تلك الأسباب جعلته في حالة لا تمكنه من تقدير كافة النتائج المحتملة لتصرفاته خلال فترة حكمه، في الواقع من الصعب إثبات ذلك من خلال تصرفاته الأساسية في مجال «البيريسترويكا». في هذا الخصوص يؤكد الباحث ف. آدم من جامعة الينوي الأمريكية المشهورة مؤلف كتاب «نهاية الآلة العسكرية السوفيتية» المنشور عام (1998). أن طاقم غرباتشوف وعلى رأسهم الكساندر يعقوبليف يعرفون منذ البداية بشكل واضح إلى ماذا سوف تؤول الأمور.

يذكر آدم في كتابه أنه في شهر حزيران عام 1994 وجه سؤالاً إلى السيد يعقوبليف، هل كان يدرك المآل الذي سوف تأول إليه إصلاحات غرباتشوف، وهل كان من الممكن أن تؤدي إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية النظام السوفيتي، عندها أجاب يعقوبليف، كان يفهم وعلى الدوام وبشكل مؤكد الأثر المدمر لها «على النظام القديم». بعد ذلك أضاف دون أن يخفي علامات السرور على ما جرى:

«لقد أسرعنا بفعل ذلك، قبل أن يتمكن أعداؤنا من «الاستيقاظ» والانتباه لكي لا يعرقلوا عملنا»...

في عام 1990 قام الكساندر يعقوبليف ومن خلال وسائل الإعلام التي يسيطر عليها بتنفيذ مخططه التدميري الأخير». حيث وجه هجماته الإعلامية على اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي متهماً إياها «بأنها من أكبر أعداء البيريسترويكا» لذلك من الضروري إقصائها عن الحياة السياسية. بغية تحقيق هذا الهدف تم اقتراح تشكيل مؤتمر للنواب أو ممثلي الشعب، والذي بدوره يقوم بإقرار قانون الانتقال إلى نظام الإدارة السياسية. هذه الخطة تضمنت أيضاً إلغاء المزارع الجماعية الزراعية، وكذلك إلغاء الملكية العامة لوسائل الإنتاج، هذا يعني أيضاً بكل بساطة وضع مصير الاتحاد السوفيتي ووجوده على حافة الهاوية باعتباره دولة موحدة ذات قيادة مركزية هذا اللغو الديماغوجي يناقض أبرز شعارات ثورة أكتوبر الاشتراكية التي قامت عام 1917 والتي رفعت شعاراً موجهاً لجميع شعوب روسيا والعالم «كل السلطات لمجالس الشعب».

بعدها قرر كبار منظري «البيريسترويكا» بحث عملية الانتقال إلى نظام حكم يعتمد على التعددية الحزبية، وإلغاء سلطة الحزب الواحد وإبعاد الحزب الشيوعي كلياً عن الحكم، متوهمين أنه بعد ذلك يستطيعون الحصول على القروض من الغرب. حسب شهادة انتولي تشيرنيايف، مرة أخرى قام يعقوبليف بالضغط على غورباتشوف بقصد إجراء إصلاحات على مستوى الجيش بغية تغيير قيادة الجيش من كبار الجنرالات من الحرس القديم المتشبعين بالأفكار الشيوعية بضباط ذوي رتب أدنى، إضافة إلى ذلك نصحه بالخروج من معاهدة الدفاع المشترك (حلف وارسو) سياسياً وعسكرياً. كذلك ضغط باتجاه إلغاء جميع الوزارات الصناعية ثم منح الحرية التامة للقطاع الخاص. كذلك من مطالبه عزل رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي آن ذاك نيكولاي ريجكوف ورئيس لجنة التخطيط يوري ماسليكوف... كما أظهرت الأحداث لاحقاً بأن غورباتشوف خضع إلى كافة املاءات يعقوبليف وقام بتنفيذها...

يذكر المؤرخ د. دينلوب في كتابه «ظهور روسيا ونهاية الإمبراطورية السوفيتية» الصادر (عام 1994) في جامعة بريستون الولايات المتحدة الأمريكية، أن دورة مؤتمر نواب الشعب الذي عقدت في نهاية شهر أيار وبداية حزيران بأنه حدث

«غيّر كل شيء». حينها قام غرباتشوف باتخاذ قرار غير متوقع ببث مجريات المؤتمر على الهواء مباشرة. مثل هذا الأمر لم يحدث مطلقاً في تاريخ الاتحاد السوفيتي ولا في أي مكان آخر في العالم. خلال مدة انعقاد جلسات المؤتمر التي استمرت لمدة ثلاثة عشرة يوماً، تابعها بشكل مستمر ودون انقطاع حوالي 200 مليون مشاهد على امتداد الأراضي السوفيتية. وحسب المعطيات التي تم أفرادها في كتاب دافيد كوتسا والفرد فيرا الذي عنوانه «ثورة من الأعلى» الصادر عام (1997) والتي تظهر أنه خلال تلك الفترة تقلص حجم الإنتاج في الاقتصاد السوفيتي بمقدار 20٪.

وحسب تقييم مجموعة من المراقبين، فإن نتائج عمل المؤتمر سارت في غير الطريق الذي كان مخططاً له، وخرجت بعيداً عن البرنامج الرسمي الذي وضعه غرباتشوف نفسه مع «الأشخاص الآخرين الذين اشتركوا في تنظيمه». لم يكن متوقعاً ذلك الاختلاف والتباعد في وجهات النظر داخل المؤتمر من قبل الخطباء، والملفت للنظر أن النزعة العامة كانت «يمينية الاتجاه» داخله، بل أنها شديدة التطرف في بحيث لم يحصل مثل ذلك من قبل ولم يكن أحد يتوقعه.

على سبيل المثال أن اندري ساخرون طالب علناً من على منبر المؤتمر بإلغاء المادة السادسة من دستور الاتحاد السوفيتي والتي تنص على الدور القيادي للحزب الشيوعي للدولة والمجتمع السوفيتي. أما يلتسن بدوره فلقد حذر «من خطورة دكتاتورية غرباتشوف الجديدة». أما بطل العالم لرفع الأثقال عدة مرات والضابط السوفيتي المشهور، فلقد تقدم باقتراح «نشر تاريخ المخابرات السوفيتية ك. ج. ب وفضح الجرائم التي ارتكبتها»... أما الخطيب المفوه الذي كنيته كرياغين فلقد طالب بنقل جثة لينين من ضريحه في الساحة الحمراء.

بعض المندوبين خطبوا ضد نظام حكم الحزب الواحد، وآخرون انتقدوا أفكار كارل ماركس حول «رأس المال». وإلغاء مفاعيل مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها السياسة الخارجية السوفيتية، ابتداء من المعاهدة المبرمة مع ألمانيا عام 1939 (للتذكير، أن هذه الاتفاقية تم إبرامها) بعد فشل مباحثات الاتحاد السوفيتي مع كل من فرنسا وبريطانيا حول معاهدة للدفاع لمشترك بين الدول الثلاثة...).

مع العلم أنه، الأحداث أثناء المؤتمر وما بعده أخذت تخرج عن نطاق السيطرة، كالقطار المسرع الذي يخرج عن سكته.

❖❖❖

كل شهر يمر بعد حزيران عام 1989 ، أخذ يجلب معه من التغيرات ما يفوق التغيرات الحاصلة في سنوات بدء الإصلاحات في عام 1985 إن طريقة تنظيم مؤتمر نواب الشعب وسير جلساته أحدثت زلزالاً ضرب بنية الحزب الشيوعي السوفيتي حتى الأساس وحط من قدرته السياسية وسمعته داخل المجتمع. أن تلك الأحداث جعلت ملايين المواطنين السوفييت ينظرون بعين الشك والريبة إلى أحقيته في استلامه السلطة من الناحية الأخلاقية وقانونية ذلك، بل وشرعيته في البقاء. لقد وضع موضع الشك التاريخ السوفيتي بأكمله، وحتى البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلد وكذلك نظام وأسلوب عمله. أن نتائج عمل ذلك المؤتمر حازت على رضى وموافقة جميع أعداء الاشتراكية في البلاد.

بهذا الشكل فإن جميع الخطوط الحمر التي كان سابقاً يمنع قطعياً مسها تم تخطيها بدرجات من الواضح تماماً «أن زمن الإصلاحات المسيطر عليها» قد ولى بغض النظر عن ما كان مخططاً أو ما كان يأمل من مؤتمر نواب الشعب بعد أن أنهى أعماله، لم يبق أمام غرباتشوف على الصعيد السياسي من أمل، إلا كأمل من «يرقص فوق أمواج البحر يبذل كل ما في وسعه لكي يطيل فترة بقاءه على السطح قبل أن يغرق».

كان جواب ورد فعل عمال الاتحاد السوفيتي على نتائج مؤتمر نواب الشعب، وكذلك تطور مجريات «سياسات الإصلاح (البيريسترويكا) «نحو اليمين، قد بدأ في شهر تموز من نفس عام 1989. حيث بدأت موجات من احتجاجات وإضرابات عمال مناجم الفحم الحجري في مناطق كوزباس وباركوت في روسيا ودنباس في أوكرانيا وكراكند في كازاخستان. لقد تم تنظيم هذه الاحتجاجات بواسطة منظمات عمالية مستقلة أسست بعد عام 1986 ، وحسب أقوال الكاتبان كوتسو وفير، فإن هذه الاحتجاجات العمالية الضخمة هي الأولى بهذا الحجم بعد عوام العشرينيات» ، هذه الاحتجاجات أحدثت هزة عنيف وفوضى ضمن مؤسسات السلطة

التابعة لغورباتشوف. أما يلتسن من جهته، فلقد أظهر حاسة شم قوية قادته لمداعبة عواطف الجماهير، حيث أخذ يحاول استمال العمال المضربين (عمال التعدين والمناجم) إلى صفه، بهدف استخدامهم مستقبلاً لصالح الحركة الديمقراطية».

ليس من المستبعد أن تكون الغاية من بث جلسات مؤتمر نواب الشعب على أثير قنوات التلفزة لتحريض العمال تماماً على مثل هكذا ردة فعل. لكن دون شك أن العمل الأساسي لقيام انتفاضة العمال هو التردي لمستمر للوضع المعيشي لهم بسبب تفاقم المشاكل الاقتصادية.

أن استخراج الفحم كان بين قطاعات الاقتصاد الوطني المدرجة وفق خطة غرباتشوف يعقوبليف «للعلاج بالصدمة» المهلكة والتي تهدف لتقليص حجم الطلبات الحكومية بما يخص إنتاج السلع الصناعية. وحسب رأي ليخاتشيف، أن الوضع أصبح أكثر تعقيداً بعد اضطرار معامل التعدين لشراء حاجتها من الفحم بأسعار السوق الحرة المرتفعة - مع إجبارهم على بيع منتجاتهم بالأسعار المحددة من قبل الحكومة.

في أثناء إضرابات عام 1989 من قبل عمال التعدين، رفع المضربون في البداية مطالب اقتصادية بحتة، لكن فيما بعد أخذت تظهر مطالب ذات صفة سياسية. على الأغلب أن قسماً منهم خضعوا لسيطرة القوى اليمنية التي حاولت دمج عمال المناجم إليهم. وهكذا على سبيل المثال طالب عمال المناجم بأن يكونوا هم من يحدد أسعار الفحم الحجري، كما طالبوا بإلغاء سيطرة الوزارات المعنية عليهم. من الواضح أن القوى اليمنية استغلت هذه الأوضاع لكي يتبنى العمال شعاراتها وخصوصاً المطالبة بإلغاء المادة السادسة من دستور الاتحاد السوفيتي. مع العلم أنه في أماكن محددة أثاروا هذا المطلب.

إن إضرابات عمال المناجم أثارت هلع واضطراب القيادة المركزية في موسكو. لأنها عمت قطاع هام جداً من قطاعات الاقتصاد الوطني للبلاد، حيث يعمل هناك أكثر من مليون عامل! لمدة عشرة أيام وأجهزة الدولة والسلطة العليا - والمكتب السياسي واللجنة المركزية، ومجلس السوفييت الأعلى ومجلس الوزراء وهم يدرسون مسائل كيف يمكن إيجاد الحلول وما هي الأساليب التي يمكن

اتخاذها لتحقيق مطالب العمال المضربين، إلى مناطق الاحتجاجات تم الإسراع بإرسال العديد من المواد والسلع التموينية المفقودة.

في هذه الأثناء تمكن يلتسن من استمالة عمال التعدين إلى جانبه، وخصوصاً أن الانتخابات لاختيار رئيس جمهورية روسيا أضحت على الأبواب والذي يسعى لخوضها. كل ذلك مهد لحصول إضرابات جديدة في شهر نيسان من عام 1991. بالرغم من أن الشرارة قد بدأت في قطاع مناجم الفحم، إلا أنها هذه المرة أصبحت عامة وذات صبغة سياسية.

على امتداد شهرين، عمت الإضرابات أغلب القطاعات الأساسية، وهذا أدى إلى إضعاف الاقتصاد السوفيتي بشكل كبير. أن المطالب التي رفعها المضربون عكست ما يريده باريس يلتسن. لقد دعى المضربون إلى استقالة حكومة الاتحاد السوفيتي. من الملفت للنظر، أن جذوة الإضرابات قد خمدت بعد تمكن يلتسن من نقل الإشراف على صناعة استخراج الفحم من يد الحكومة المركزية إلى حكومة جمهورية روسيا الاتحادية.

من المدهش رد فعل غرباتشوف نفسه على تطور مجريات الأحداث - تحت تأثيرها أصبح أكثر خضوعاً لمعسكر الديمقراطيين بزعامة يلتسن. لدرجة أنه أعطاهم كل ما طالبوا به.

❖❖❖

في كتابه قام دينلوب بشرح تفصيلي لمراحل تأسيس ما يسمى «المعارضة الديمقراطية» والتي مع نهاية الفترة بين عامي 1988-1989 لم تخرج بمطالب سياسية كبيرة بشكل علني، بل اكتفت بتأسيس أحزاب معارضة مع طموحها بمد نفوذها على كافة مستويات الدولة. لفترة قريبة جداً، أي في عام 1987 بدأوا بتأسيس تنظيمات «غير شرعية»، لكن عددها كان ليس بالقليل. وتتصف بتنوع كبير بطبيعة تكوينها، منها النوادي المختلفة، وحلقات البحث وجمعيات الصداقة ومختلف الجمعيات الاجتماعية الأخرى...

أغلب أحزاب المعارضة غير الشرعية سعت إلى تغيير طبيعتها. أما في الجمهوريات الاتحادية غير الروسية غالباً غيروا شكل تلك الأحزاب لتصبح ما

يسمى «الجبهات القومية»، التي تسعى وتناضل للانفصال. أما داخل روسيا وعلى العموم فإن التنظيمات المعارضة تحولت لتصبح على شكل «جبهات وطنية أو شعبية» التي سلكت المنحى «الديمقراطي» مع العلم أن هذه الصفة أو العبارة «ديمقراطي» كانت حتى منتصف عام 1988 تعبر عن أنصار غورباتشوف في صراعه مع الجناح المتشدد في الحزب الشيوعي الذي كان يتزعمه ليخاتشيف. لكن فيما بعد أخذ قسم من مثقفي هذا المعسكر بتوجيه الانتقادات إلى غورباتشوف نفسه لعدم ديمقراطيته الكافية. في شهر أيار من عام 1988 تم الإعلان عن تأسيس ما يسمى «الجبهة الديمقراطية»، وفي الواقع هذا الحزب الجديد كان أول حزب معارض بشكل علني للحزب الشيوعي السوفيتي.

في واقع الحال، فإن أسلوب تخطيط وتحضير وتنفيذ مؤتمر نواب الشعب الذي عقدت جلساته في أواخر شهر أيار وأوائل حزيران، قد قدم دعماً لا يقدر بثمن «للقوى الديمقراطية». في أثناء انعقاد جلسات المؤتمر وبثها بشكل مباشر بواسطة قنوات التلفزيون الرسمي السوفيتي، قام قسم من المثقفين السوفيت بالدعوة علناً لتشكيل جبهة معارضة لغورباتشوف نفسه، وأعلنوا عن أنفسهم بأنهم «مناضلين حقيقيين من أجل الديمقراطية» في تموز من نفس العام وتحت رئاسة اندري ساخروف وبوريس يلتسن (واللذان كانا شكلياً لا زالا عضوان في الحزب الشيوعي السوفيتي) تم تأسيس كتلة مؤلفه من 380 عضواً من أصل 2250 عضواً مجمل أعضاء مجلس نواب الشعب. هذه الكتلة أخذت تدعوا علناً إلى «الانتقال من الحكم الشمولي إلى نظام الحكم الديمقراطي»، وإلى «إلغاء السيطرة المركزية على الملكية العامة لوسائل الإنتاج التابع للدولة» وكذلك إلى «الاستقلال المالي لبعض الجمهوريات الاتحادية والمناطق». هذا يعني على ارض الواقع، أن تلك المؤسسات والدوائر الحكومية الجديدة والتي أمر غورباتشوف بأحداثها في تلك الجمهوريات لكي تكون تابعة ومؤيده له ولسياساته قد انقلبت عليه، لتتحول إلى حركة معارضة قوية للشيوعية، والتي استحوذت على قوة برلمانية وسلطة حكومية لا يستهان بها.

في شهر كانون ثاني عام 1990، تم تأسيس ما يسمى «الكتلة الديمقراطية»

داخل الحزب الشيوعي السوفيتي، والتي بلغ تعدادها حوالي 55 ألفاً من أعضاء الحزب. حيث أعلن أن الهدف الرسمي من ذلك، هو تحويل لحزب الشيوعي إلى «حزب ديمقراطي اجتماعي عادي»، وهذا الطرح يجب أن يتم تبنيه في مؤتمر الحزب العام الثامن والعشرون.

تم وضع برنامج طموح للحزب الذي تم تأسيسه في شهر كانون ثاني أيضاً سمي حزب «روسيا الديمقراطية» والذي يتبنى نهج وطروحات وأفكار اندري ساخروف الذي توفي عام 1989، والذي صنفه معسكر «الديمقراطيين» ووضعوه في مرتبة «مرشدهم الروحي». أن حزب «روسيا الديمقراطية» تم تأسيسه من قبل «مجموعات من مختلف المناطق» وأعضاء في مؤتمر نواب الشعب هذا الحزب حاول أن يلعب على أوتار القومية الروسية وتاريخها، لتحقيق مطالبهم التي عرضوها ضمن المؤتمر وطالبوا بتبني توصية لتشكيل دستور جديد خاص بجمهورية روسيا الاشتراكية السوفيتية، يؤكد على سيادتها كدولة.

ضمن برنامج حزب «روسيا الديمقراطية» ونشاطه تم السعي في كافة الاتجاهات ومنها إعادة الرأسمالية وإنهاء الاتحاد السوفيتي. لذلك ليس من المستغرب أن يكون هذا الحزب هو القاعدة الأساسية لباريس يلتسن.

في الانتخابات التي جرت في شهر آذار عام 1990 في جمهورية روسيا الفيدرالية، تمكن «الديمقراطيون» من الحصول على الأغلبية في كل من موسكو ولينينغراد. هذا سرع من عوامل الاهتراء والتفسخ الذي أصابت الحزب الشيوعي السوفيتي والاتحاد السوفيتي ومصيره باعتباره دولة موحد واتحادية. ومع تشكيل مجلس السوفييت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية، نشأ لأول مرة منذ عام 1917 في البلاد حالة حقيقية من ازدواجية السلطة. وإذا كان في عام 1917 طرفاها أنصار الحكومة المؤقتة من البرجوازيين ومن الطرف الثاني مجالس العمال والجنود الثوريين، فإنه في عام 1990 وقف وجهاً لوجه أنصار «الديمقراطيون» ضد الحزب الشيوعي السوفيتي.

❖❖❖

من المدهش والملفت للنظر معرفة أن زعيم «معسكر الديمقراطيين» باريس

يلتسن كان في الماضي القريب من كبار مسؤولي الحزب الشيوعي السوفيتي. ومن سخرية القدر أن صعوده السريع على السلم السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي كان بفضل غرباتشوف بعد تسلمه السلطة في عام 1985، وبتوصية من قبل «القائد الشيوعي المتشدد» ليخاتشيف تم انتدابه للعمل في موسكو، مع ذلك تنكر لمن أوصله للقمة وخان الحزب الذي رعاه.

ربما أن العامل الذي ساهم في ذلك كان الجزور السيبيرية لكلا الشخصيتين، وذلك لأنهما وقبل عام 1985 عملا في محافظتين متجاورتين نفاراسيك وسفيرلوفسك. فلقد بدأ يلتسن طريقه المهني رئيساً لإحدى فرق البناء وهذا يتوافق مع اختصاصه الهندسي، وبالرغم من إدمانه الشديد على المشروبات الكحولية إلا أنه كان لديه خططاً طموحه للعمل السياسي. مع قدوم غرباتشوف إلى السلطة، أصبح من الممكن تحقيق هذه الخطط، في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي السابع والعشرون المنعقد في عام 1986 وباقتراح من السكرتير العام للحزب ميخائي غرباتشوف تم انتخاب يلتسن عضواً في المكتب السياسي للحزب. وبالرغم من منصبه الرفيع هذا فلقد أصر على التمسك بخطه المتشدد في كيل الانتقادات الحادة للحزب الشيوعي وخطه السياسي، مستغلاً اتجاه التيار في تلك الفترة. في نفس المؤتمر دخل يلتسن في صراع مع من أحسن إليه أي ليخاتشيف بسبب التضارب في وجهات النظر حول جدوى الامتيازات الإضافية المقدمة إلى بعض موظفي لحزب. حاول يلتسن تكرار نفس النقد في عام 1987، لكن هذه المرة كان موجهاً إلى غرباتشوف نفسه مما أدى إلى إخراجه من المكتب السياسي وكذلك إعفائه من منصب السكرتير الأول لفرع الحزب الشيوعي في موسكو.

بعد ذلك عاد يلتسن إلى مسقط رأسه مدينة سفردلوفسك، وخلال الفترة من نهاية عام 1987 وبداية عام 1989 غاب كلياً عن مسرح الحياة السياسية. أن عودته من جديد إلى مسرح السياسة الكبير ويا للغرابة يتعلق مرة ثانية بغرباتشوف وذلك بسبب مبادرة الأمين العام للحزب بإحداث هيئات حكومية جديد. في آذار عام 1989 تم انتخاب يلتسن عضواً في مؤتمر عموم ممثلي الشعب السوفيتي، وبعد سنه عضواً في مؤتمر مندوبي الشعب الخاص في جمهورية روسيا الاتحادية. وفي 29 أيار أصبح

عضواً في مجلسي السوفييت الأعلى الخاص بجمهورية روسيا الاتحادية.

في شهر حزيران من عام 1990 قرر يلتسن الانسحاب رسمياً من الحزب الشيوعي السوفيتي وبالتحديد أثناء انعقاد المؤتمر الثامن والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي. وفي شهر تموز عام 1991 تم انتخابه رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية. أن أسلوب وصوله إلى هذا المنصب المهم تم من خلال العديد من الصفقات التي تمت خلف الكواليس والألاعيب والخدع السياسية. أولاً تم عقد صفقة مع غورباتشوف في شهر نيسان عام 1991 لتولي منصب رئيس جمهورية روسيا الاتحادية. مقابل ذلك تعهد يلتسن دعم مشروع قانون لمعاهدة اتحادية جديدة. أثناء الانتخابات تم الوقوف في البداية ضد ترشيح يلتسن، ثم تم التراجع عن ذلك...

بهذا الشكل نجد أن الأغلبية الساحقة التي حصل عليها يلتسن في خضم الانتخابات أعطته تفويضاً شعبياً، لم يحظى به غورباتشوف، مما جعل يلتسن يتفوق على غورباتشوف في خضم صراعهما الشخصي على السلطة. مما لا شك فيه أن الغلبة أضحت لصالح يلتسن بعد أن خسر غورباتشوف «الورقة الروسية» التي انتقلت إلى يد يلتسن شرع الأخير بناء النظام الرأسمالي في البلاد.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: «ولماذا تمكن يلتسن بالتحديد أن يصبح زعيم معسكر لثورة المضادة ذات التوجه الرأسمالي»؟

من الجدير ذكره أن نجاحه ذاك لا يعود على الإطلاق لتمتعه هو أو مستشاريه بالفطنة والصبر أو الجرأة والشجاعة السياسية. بل أن الظروف لعبت دورها. مثلاً، عندما حصلت الإضرابات الكبيرة لعمال التعدين في عام 1989، تمكن يلتسن مستغلاً جذوره السيبيرية من توطيد علاقاته الشخصية مع العمال المضربين وكرر الأمر نفسه مع عمال مناجم كورباس ثم مع بقية عمال مناجم الفحم في البلاد.

لقد تمكن يلتسن من الظفر بدعم شريحة هائلة القوة والعدد وذلك من خلال إبداء تعاطفه مع نضال شرائح واسعة من الطبقة العاملة، والتي شعرت أنها مهضومة الحقوق، كذلك أقدم يلتسن على خطوة سياسية ناجحة تجاه الطبقة المثقفة والتي عبرت عن امتعاضاً متزايداً تجاه توجهات وأفعال غورباتشوف الفاشلة. لقد استغل

يلتسن موجة السخط الشعبي من سياسة غرباتشوف وجيرها لصالحه، ثم قام بطرح فكرة الإصلاح الجذري، مع أن تلك الفكرة كانت خالية من أي توجهات أو مضمون عملي، لكنها كانت ناجحة على صعيد الدعاية السياسية له.

إضافة إلى ذلك، وعد بتقديم الدعم إلى توجهات القوميين الروس ذات الطابع الانفصالي في مجال التعليم والثقافة وتحت شعار «أمة الروس العظيمة» وبعيداً عن التوجهات الاتحادية، مظهراً نيته في تحقيق «السيادة الروسية»، وإحياء القومية الروسية، إضافة إلى ذلك قام بتشجيع الدعوات الانفصالية في باقي الجمهوريات الاتحادية وتظاهر بإعادة الاعتبار إلى الأديان. إضافة إلى كل ذلك كان شديد الحماس للانتقال إلى «اقتصاد السوق» وإحياء الرأسمالية في البلاد. في هذا المجال تفوق على غرباتشوف بشكل حاسم رغم كل ما قام به غرباتشوف أو وعد بإنجازه. أيضاً قدم وعود سخية لقطاعات «اقتصاد الظل » (الاقتصاد الثاني)، وكذلك لدوائر الاستثمار الغربية الطامعة في الحصول على استثمارات في المجمعات الاقتصادية السوفيتية، والتي دعمته في ترشحه، على ذلك يمكن الاستدلال من خلال مضمون البرامج الإذاعية لراديو «الحرية»، إضافة إلى بقية المراكز الدعائية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية الحليفة لها.

لقد كان يلتسن مستعداً للتضحية حتى بوحدة الاتحاد السوفيتي والإقدام على تنفيذ «الإصلاحات الجذرية» حتى النهاية - وإعادة الرأسمالية إلى روسيا - بسبب كل ذلك أصبح يلتسن زعيماً لقوى الثورة المضادة داخل روسا وخارجها...

❖❖❖

لقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية داخل الاتحاد السوفيتي، بسبب سياسة غرباتشوف ودعمه «لاقتصاد الظل» والتي اعتمدت على التخلي التام عن الملكية العامة لوسائل الإنتاج ونظام التخطيط المركزي للاقتصاد.

إن الكاتب باريس كاغارليسكي نوه في كتابه «الإصلاحات في روسيا» أنه من سخرية القدر في الأمور التي حصلت، الدعاية الهائلة لصالح الخصخصة من قبل وسائل الإعلام والتي ما تزال تقع تحت السيطرة التامة للحزب الشيوعي. وبالرغم من شعار «الشفافية المزعوم» لم يكن يملك أفراد الشعب أي إمكانية للتعبير عن

آرائهـم تجـاه تلـك «الوصـفات الاقتصـادية القويـة» والـتي أدت إلى دمـار الاقتصـاد السوفيتي.

إن وسـائل الإعـلام الجماعيـة في ذلـك الوقـت لم تكـن عمليـاً تحـت سـيطرة الحزب الشيوعي السـوفيتي. بـل كانـت حكـراً علـى القـوى الرأسماليـة. في الكتـاب الصادر عام 1995 والذي عنوانه «مـا هـي إخفاقـات البيريسـترويكا» يؤكـد الكاتـب م. غولدمان من جامعة كولومبيا الأمريكية والخبير بالشـؤون السـوفيتية، أن انهيـار الاقتصـاد السـوفيتي لـوحظ قبـل عـام 1989 بأمـد طويـل، «أن الضـربة الـتي أصـابت الاقتصـاد حصـلت في منتصـف عـام 1987، يكتـب المؤلـف - في الواقـع أن نتـائج السنتين الأولى والثانية مـن عمـر الإصـلاحات الاقتصـادية، والـتي بـدأت في عـام 1985 لم تكـن واضـحة تمامـاً كمـا أريـد لهـا. هـذا أدى إلى أحـداث ضـرر كـبير بسـمعة السلطة الحاكمة وخصوصاً في المجال الاقتصادي».

إضـافة إلى ذلـك أقـدمت السـلطة نفسـها علـى اتخـاذ إجـراءات هـادفـة لمعالجـة الوضع فكانت النتيجة عكسية، وهذه الإجراءات فاقمت الأزمـة الاقتصـادية أكثـر فـأكثر. في منتصـف عـام 1988 أضـحت الأمـور مـن السـوء بحيـث أن الانهيـارات أصـبحت تنتقـل بالعـدوى بشـكل أوتومـاتيكي. وانهـارت أمـام أعـين الجميـع أهـم القطعات الاقتصادية.

بالإضــافة إلى التوجهــات العســكرية والاســتراتيجية للسياســة الخارجيــة السـوفيتية، فـإن بعـض القـرارات الـتي كـان يتخـذها غرباتشـوف قـد أدت إلى نتـائج كارثيـة علـى الاشـتراكية في بلـدان أوروبـا الشـرقية. علـى امتـداد عـدة عقـود بعـد الحرب العالمية نشأت علاقات تكامـل اقتصـادي بـين الاتحـاد السـوفيتي ودول أوروبـا الشرقية حيث كانت تلك الدول تحصل علـى النفط والغـاز الطبيعـي بشـروط ميسـرة إضافة إلى الكثير من المواد الأولية الأخرى. إضافة إلى ذلك كـان الاتحـاد السـوفيتي يعد سوق تصريف هـائل لمنتجات تلك الـدول. أن منظومـة العلاقـات المشـتركة كانـت متشبعة وواسـعة عمليـاً وفي كافـة مجـالات الحيـاة، ابتـداء مـن العلاقـات العسـكرية والإستراتيجية وحتى العلاقات الثقافية.

حسـب رأي الباحـث جـيري هيـو معتمـداً علـى مصـادر موثوقـة مـن الإدارة

الأمريكية وحسب دراسة أجراها معهد بروكلين. فإن شبكة العلاقات الاقتصادية المدهشة التي كان يقيمها الاتحاد السوفيتي مع حلفائه من الدول الاشتراكية قد انهارت، بعد أن قررت القيادة السوفيتية وعلى رأسها غورباتشوف بالتوقف عن تصدير المواد الأولية إلى دول أوروا الشرقية الاشتراكية وفق الشروط الميسرة السابقة. إضافة إلى ذلك استخدام أسلوب «العلاج بالصدمة» أدى إلى حصول تغيرات سلبية في اقتصاديات تلك البلدان مما دفعها للبحث عن العلاقات والعون في أسواق أوروبا الغربية.

في عامي 1990-1991 أصبح من الواضح أن استغناء الاتحاد السوفيتي عن علاقاته التجارية والاقتصادية مع أوروبا الشرقية كان له نتائج كارثية على الاقتصاد السوفيتي نفسه. وشملت تلك الآثار السلبية حتى الجانب الاجتماعي، على سبيل المثال، كما يضرب الباحث هيو مثالاً على ذلك، أن التوقف المفاجئ لتصدير الأدوية من دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد السوفيتي، كان له الأثر الشديد على المنظومة الصحية في عموم الاتحاد السوفيتي.

وحسب رأي ليخاتشيف، فإن غورباتشوف ارتكب «خطأ قاتلاً» عندما نصحه مستشاروه بتقليص الطلبيات الحكومية إلى القطاع الصناعي بتخفيض إنتاج السلع إلى النصف في عام 1987. في كتاب «ثورة من الأعلى» للمؤلفان دافيد كوتسا وألفرد فير عندما حللا نتائج تلك الخطوة. من النتائج السلبية على سبيل المثال ازدياد أعداد السلع واسعة الاستهلاك المفقودة في الأسواق، وامتداد الطوابير على السلع الضرورية أمام المخازن الخاوية، وانهيار منظومة توزيع السلع والمنتجات على المستهلك.

❖❖❖

إن هذه الظاهرة وما رافقها من نزعة توسعية «للسوق السوداء، لدرجة أن هذه الحالة أصبحت الشغل الشاغل لكافة الناس وخصوصاً عندما يتم التطرق إلى الوضع الاقتصادي للاتحاد السوفيتي بعد عامي 1988-1989.

أن إنتاج أغلب السلع ذات الطلب الواسع لم ينخفض كثيراً خلال تلك الفترة، لكن د. هيو يؤكد «أن ارتفاع الدخل وعدم السيطرة على الإعانات الغذائية، أدى

إلى ازدياد العملة لدى الناس». هذا الوضع زاد من القدرة الشرائية المترافق مع فقدان السلع في الأسواق مما حفز على حصول قفزة كبيرة في التضخم المالي. هذا ما حدا بالكاتب ف. ماسكوف أن يذكر في كتابه «الأزمة الصعبة. الفقر والاحتجاجات في أعوام البيريسترويكا» الصادر عام (1993)، أنه في عام 1988 لوحظ انخفاض في الإنتاج الزراعي، مما انعكس انخفاضاً في حجم السلع الغذائية وبالتالي أدى ذلك إلى ارتفاع في الأسعار. أن استمرار تدهور سمعة المؤسسات الاقتصادية المركزية، ليس مردة فقط إلى القرارات المتناقضة التي تتخذها القيادة العليا، بل إلى انعدام الثقة في استقرار منظومة التموين ذاتها. بالنتيجة أضحى بعض المستهلكين يسعون إلى تكديس السلع. والأهم من كل ذلك أصبحت بعض الجمهوريات والمدن والمناطق تقوم بتكديس المزيد من السلع خشية فقدانها من الأسواق. في البداية هذا مس فقط المنتجات الزراعية، لكن فيما بعد ذلك شمل جميع السلع والمنتوجات بكافة أنواعها.

إن الرفوف الخاوية في المخازن لا بد أن يكون لها صدى خاصاً ومباشراً لدى عامة شرائح المجتمع مع مرور الزمن، ذلك الصدى يعبر عن نفسه دوماً لدى الناس بالشعور بالامتعاض الشديد، والذي له انعكاسات ذات طابع نفسي وسياسي واقتصادي. لقد انتشر في البلاد هوس في تكديس كافة أنواع السلع والمنتجات. أي أن إعدام الثقة في الاستقرار الاقتصادي أدى إلى ظاهرة انعدام السلع في المتاجر قبل أن يحصل انخفاض في الإنتاج السلعي فعلياً. إضافة إلى ذلك أن المؤسسات الصناعية لم تعد تتلقى المعلومات الكافية والضرورية حول حجم الطلبيات لإنتاج وتصنيع هذا النوع من السلع أو ذاك، هذا بدوره زاد من الصعوبات في الدورة الإنتاجية وأدى إلى مزيد من فوضى إنتاج السلع وانقطاعها.

بهذا الشكل، أن فقدان السلع الذي منشأه نفسي والناتج عن خوف المواطن من عدم حصوله على ما يحتاج من منتجات جعله يشتري أكثر من حاجته وهذا بدوره زاد من حجم المشكلة وأصبحت أكثر تعقيداً ووضوحاً.

إن أبعاد مؤسسات الحزب الشيوعي عن قيادة العملية الإنتاجية يعد العامل الأساسي في ظهور واستفحال الأزمة الاقتصادية في الفترة ما بعد عام 1989.

بعد الأشهر الثانية الأولى من عام 1990 لوحظ انخفاض في حجم الإنتاج بمقدار 20٪. وهذا تسبب في زيادة حجم وسرعة التضخم في البلاد كما أكد على ذلك الباحث الاقتصادي ايلمان وكانتروفيتش في كتابهما «تدمير المنظومة الاقتصادية السوفيتية» الصادر عام (1993). تطورت الأمور إلى الأسوأ فيما بعد، مما دعى غرباتشوف إلى طلب مساعدة للألمان في بداية عام 1990 - حسب أقوال جريدة شتيرن الصادرة في ألمانيا الغربية. حيث طلب معونة غذائية قوامها 500 ألف طن من اللحوم، 500 ألف طن من زيت عباد الشمس، 100 ألف طن من المعكرونة.

في تلك الفترة ارتفع التضخم المالي بشكل مخيف في البلاد ووصل إلى مستوى 80٪. في منتصف عام 1991، قيم الخبراء الاقتصاديون الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي أنه وصل إلى حالة الكساد العام. في شهر تموز من ذلك العام فاجأ غرباتشوف العالم بطلبه حول قبول الاتحاد السوفيتي عضواً في صندوق النقد الدولي. أن ذلك الطلب كان في غير محله وخرج عن كافة المعايير والقيم، حيث لم يكن أحد يتخيل، أن إحدى الدول العظمى مثل الاتحاد السوفيتي جثت على ركبتيها خانقاً وتتوسل العون من الدول المنافسة لها والتي وقفت سابقاً نداً لها لعشرات السنين.

في عامي 1990-1991 اشتدت قوة النزعات اليمينية وزادت من نفوذها وتدخلها على الصعيد السياسي والاقتصادي في البلاد. وهذا ناتج إلى حد كبير من سوء تدبير القيادة السياسية في البلاد التي أهملت الوضع الاقتصادي خلال فترة عامي 1988-1989. أن جهود غرباتشوف في تلك الفترة كانت منصبه على السياسة الخارجية وبسبب سياسات التنازلات من طرف واحد، حظي غرباتشوف بدعم الغرب وكيل المديح له من قبل الإعلام الغربي. مع العلم أن الوضع كان حينها في الاتحاد السوفيتي ينذر بحصول مشاكل حادة على صعيد الحياة السياسية والاقتصادية.

عند العودة إلى الأزمة الاقتصادية وتحليلها بشكل مختلف، نستطيع أن نستعين بكتابين رائعين صدرا بشكل لتتابع للمؤلف الأكاديمي آبل اغانبيغيان عامي 1988-1989. وللعلم أنه كان المستشار الاقتصادي الأول للرئيس غرباتشوف في

بداية «البيريسترويكا». حيث أظهر رأيه في ضرورة الإصلاح الاقتصادي مع بداية عهد الزعيم اندربوف. حينها ألف كتاباً بعنوان «التحديات الاقتصادية للبيريسترويكا» الصادر عام 1988 في جامعة انديانا الولايات المتحدة الأمريكية. ثم أصدر كتاباً آخر يختلف عن السابق وعنوانه «البيريسترويكا من الداخل: مستقبل الاقتصاد السوفيتي» والذي صدر في نيويورك بعد سنة من الكتاب الأول، كان المؤلف يؤيد إدخال تعديلات اقتصادية محدودة تعتمد على «آليات السوق». وحسب رأي الكاتب المحترم، هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية أثرت بشكل كبير على حدة التغيرات الحاصلة منها:

أولاً -التغيرات الحاصلة داخل الحزب الشيوعي السوفيتي نفسه والتي سببها قيادته وعلى رأسها غرباتشوف، الذي أصدر قرارات كانت بمثابة الانتحار أو إصدار حكم الإعدام بحق الحزب الشيوعي السوفيتي.

العامل الداخلي الهام الآخر هو ازدياد نفوذ وقوة أنصار «اقتصاد الظل» داخل المجتمع السوفيتي.

إن الخبيران الاقتصاديان م. الكسيف و ف. بايل في مؤلفهما «ملاحظات حول حجم اقتصاد الظل في الجمهوريات السوفيتية السابقة» المنشور في جامعة ميشفن الأمريكية في شهر تموز عام 2001) يقران جدولاً مفصلاً حول تلك المعطيات. أنهما يعكسان حجم «الاقتصاد الثاني» مقارنة مع (حجم الإنتاج السلعي القومي للاتحاد السوفيتي» وكذلك حجم إنتاج الجمهوريات السوفيتية في عهد غرباتشوف وكذلك في فترة حكم يلتسن. بالرغم من اعتراضنا على طريقة حساب تلك المعطيات، إلا أن الاستشهاد بتلك المعطيات يعطينا تصوراً واضحاً هو حجم «الاقتصاد الثاني» في بعض الجمهوريات وسرعة نموه.

عادة أن المراقبين والمحللين الاقتصاديين، عندما يتحدثون عن «الاقتصاد الثاني» يقصدون اقتصاد «القطاع الخاص» في الاتحاد السوفيتي. لكن من حيث المبدأ أن عبارة «الاقتصاد الثاني» للتميز عن الاقتصاد الأساسي، أي «الاقتصاد الأول» أي الاقتصاد الرسمي الذي تديره الدولة ذو التخطيط المركزي أو ما يسمى عموماً القطاع العام.

مع بداية عام 1995، أصبح «الاقتصاد الثاني» في بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة «أولاً» أي اقتصاداً رئيسياً ومسيطراً. فمثلاً بلغ حجمه في روسيا بشكل تقريبي حوالي 50٪ من مجمل الإنتاج وكذلك الأمر نفسه تكرر في أوكرانيا والقوقاز. أما ما يخص جمهورية استونيا وازبيكستان فلقد بقيت الأمور كما كانت عليه سابقاً

حجم «الاقتصاد الثاني» في بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وبعده من حيث الإنتاج مقارنة مع القطاع العام

اسم الجمهورية	نسبة الإنتاج، %	
	السنة 1989%	السنة 1995%
اذربيجان	32.8	69.9
بيلاروسيا	28.6	43.5
استونيا	22.1	21.9
جورجيا	32.8	71.4
كازاخستان	32.8	49.8
لاتفيا	22.1	.95
ليتوانيا	22.1	30.6
أوكرانيا	25.3	56.5
اوزبيكستان	32.8	28.5
روسيا	18.0	45.6

إن الفترة الزمنية 1989-1991 كانت عبارة عن فترة نمو سريع للرأسمالية السوفيتية التي كانت في مرحلتها الجنينية. أن قانون الجمعيات التعاونية الذي تم إصداره فتح الأبواب على مصاريعها لنشوء وتطور القطاع الخاص.

بهذا الخصوص، فإن روى مدفيديف يؤكد، أن مستثمري القطاع الخاص العاملين في «الاقتصاد الثاني»، وكذلك الكثير من المنشآت الحكومية سارعوا لتشغيل ملكياتهم الخاصة من خلال «التعاونيات». بهذا الشكل فإن أعداد «التعاونيات» قد ازدادت ليصبح عددها بعشرات الألوف. في الغالب عملوا في التجارة والبناء، لكن البعض منهم عمل بشكل مباشر أو غير مباشر في الإنتاج. سرت شائعات أن الكثير من تلك «التعاونيات».. تم تأسيسها بإرشاد أو بالاشتراك المباشر مع مسؤولين رفيعي المستوى. وحتى تم ذكر اسم رئيس وزراء روسيا نيكولاي

رجكوف بهذا الشكل فإن شكل «التعاونيات» مكنت من تحويل كميات كبيرة من المال والممتلكات الثابتة والتي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات. وبعد غياب سيطرة الدولة إلى التجارة الخارجية، مكن ذلك من تهريب تلك الأموال إلى الخارج.

فيما بعد شعرت الطبقة الغنية الجديدة والطغمات المالية بالحنين إلى عهد غرباتشوف حيث كان جمع المال أسهل بكثير من عهد يلتسن. أن طبقة «رجال الأعمال الجدد» تشكلت في غالبيتها من الحزبين السابقين وموظفي الدولة. حسب معطيات الكاتب ستيفان سالتيك والتي ذكرها في كتابه «سيطرة وانهيار المنظومة السوفيتية»، الصادر عام 1998. فإن القسم الأعظم منهم كانوا من نشطاء الكمسمول (الشبيبة الشيوعية)، وهم أول من أسس أولى المصارف التجارية في البلاد والبورصات، أن مالكي الملايين من الشباب «شمروا عن سواعدهم» وشرعوا في العمل وتمكنوا بنجاح من القيام بأعمال التجارة الخارجية.

إن المسألة المتعلقة بتكوين وتأليف طبقة الأغنياء الجدد في الاتحاد السوفيتي وبقية الدول الاشتراكية السابقة الآخرى تعد من المواضيع الهامة والجدية جداً. بالرغم من أنه تم التحدث عن ذلك كثيراً، لكن المعلومات المفصلة حول ذلك تبقى محدودة وفي الحد الأدنى وبالنتيجة النهائية أن الطبقة الغنية الجديدة تكونت في الأغلب على أساس ثلاث شرائح اجتماعية وهي:

أ - أحفاد كبار الأغنياء الذين كانوا يملكون أموالاً وعقارات طائلة قبل الحكم الشيوعي والذين أعيدت إليهم أملاكهم.

ب - بعض كبار المسؤولين الحكوميين، والحزبيين وأعضاء وقيادات منظمة الشبيبة الشيوعية (الكمسمول).

ت - الأشخاص الذين جمعوا ثروات طائلة من خلال الفساد المالي والاتجار بالسوق السوداء، واحتكار السلع مع من كان يؤمن الحماية لهم من المسؤولين الحكوميين.

ضمن هذا المجال، تبدو أن المسالة واضحة ولا تحتاج إلى أي نقاش أو تفسيرات خاصة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، منطقياً، ما هي الطرق والأساليب أو ما هي الأسس أو المعايير أو الآليات التي تم استخدامها لكي يتمكن

هذا الشخص من الشرائح الاجتماعية التي تم ذكرها سابقاً أن يصبح غنياً والآخر يخفق؟

من الواضح جداً، أنه ليس جميع من كانوا أعضاءاً في الحزب الشيوعي السوفيتي والذين كانوا يعدون بعشرات الملايين، ولا جميع أعضاء وناشطي منظمة الشبيبة (الكسمول) أصبحوا أعضاءاً في «طبقة الأغنياء الجدد». وكذلك الأمر أن القسم الأعظم من منتسبي الجيش وقوى الأمن. أو مسؤولي وموظفي الحكومة لم يصبحوا رأسماليين، باستثناء قسماً ضئيلاً منهم. عند القيام ببحث لمثل ذلك التقسيم داخل أحفاد الطبقة الغنية في فترة ما قبل الثورة نجد أن ليس جميعهم أيضاً أصبحوا أغنياءاً. الكثير منهم لم يستطع استرجاع ما انتزع منه من أملاك بالرغم من الضجيج الإعلامي حول «قدسية واحترام الملكية الخاصة». أن قسماً كبيراً من طبقة الأغنياء الجدد أصبح غنياً بسبب حصوله وبقوة القانون على أملاك ليست من حقه، الأمر ينطبق كذلك على قادة عصابات الإجرام.

❖❖❖

هنا من الطبيعي أن نطرح السؤال التالي: ما هو الشيء الذي يربط مثل هذه المجموعات من الناس المختلفة المشارب والذين أصبحوا عملياً من عداد الطبقة الرأسمالية؟ وما هو الشيء الذي يميزهم عن أقرانهم من الطبقة الاجتماعية التي كانوا ينتمون إليها سابقاً؟

عادة أن الإجابات الرسمية على مثل تلك الأسئلة في مثل هذه الحالات سوف تتمحور حول إجابة وحيدة على الأغلب، وأن مثل أولئك الأشخاص يملكون مواصفات «مهنية وشخصية متميزة». لكنه في واقع الأمر توجد مثل تلك المواصفات لدى الكثيرين الذين أهملوا مع أنهم يتفوقون في مهنتهم وإبداعهم بإضعاف ممن أصبحوا أغنياءاً، ما هو الأسلوب أو الأسس والمعايير والتي وفقها تم اختيار من تم دفعه إلى الأعلى بينما تم إهمال الآخرين.

لا يوجد لدينا جواب على مثل ذلك النوع من الأسئلة وكذلك الأمر ينطبق على المؤلفات والأبحاث العلمية في الخارج. هناك الكثير من الأسرار المخبأة حول الأحداث التي جرت خلال العشرة - أو العشرين سنة الماضية داخل الاتحاد

السوفيتي السابق أو بقية دول أوروبا الشرقية الاشتراكية.

على كافة الأحوال سوف نحاول إعطاء أجوبتنا على تلك الأسئلة.

حسب وجهة نظرنا ، هناك صفات واحدة تتصف بها الطبقة الرأسمالية القديمة منها «والجديدة» من الأغنياء الجدد ، وكذلك الأمر ينطبق على عصابات الفساد والإجرام وتتلخص في ميلهم وقدرتهم على تجيير جهود الآخرين لمصلحتهم الشخصية. في واقع الأمر لا يحق لهم مطلقاً اغتصاب أملاك الآخرين وأموالهم والأشياء القيمة الأخرى. هناك الكثير من الأسرار الاجتماعية ومن ضمنها الكثير من الأسرار المتعلقة بعمل اقتصاد الظل والمتاجرة بالسوق السوداء. والتي قام غرباتشوف بإصدار قوانين تشرعها. حسب المعطيات المقدمة من قبل الخبير في الجريمة المنظمة في الاتحاد السوفيتي ستيفان غيندل فإن 60٪ من التعاونيات التي تم ترخيصها يديرها كبار رجال الجريمة المنظمة في البلاد. إضافة إلى ذلك يؤكد في كتابه «الجريمة المنظمة: المافيا الجديدة في روسيا» الصادر عام (1995)، أنه مع نهاية عام 1991 ، عندما كانت الشركات والمؤسسات الخاصة تعمل في غالبيتها بكل حرية اعتماداً على «أسس قانونية» كانت 15٪ على أقل تقدير من مجمل كمية السلع التجارية والخدمات تمر عبر قنوات «السوق السوداء».

أن منح الحرية الغير محدودة لسلطة «السوق» كانت تترافق مع ازدياد عملية تدمير الحزب الشيوعي السوفيتي ومنظومة التخطيط المركزي للاقتصاد الاشتراكي. نذكر أنه في عام 1987 حين تم اتخاذ قرار حول «سياسة الإصلاحات الجذرية» تم تقديم شكوى مفادها ، أن ما يطلق عليه تسمية «منظومة «إدارة وقيادة الاقتصاد» والمقصود بذلك الحزب والمنظمات التابعة له التي تدير الاقتصاد الاشتراكي والقطاع العام إضافة إلى المؤسسات الحكومية المسؤولة عن التخطيط المركزي للاقتصاد هي علة العلل وسبب جميع الإخفاقات الاقتصادية في البلاد.

مع سير عملية تحييد وتدمير وحل بنية الحزب والوزارات المركزية والتي كانت مهمتها المباشرة هي قيادة وتنظيم وتنسيق الأنشطة الإنتاجية - الاقتصادية ، كان أنصار «السوق الحرة» دون مواربة يعملون باتجاه «العلاج الاقتصادي بالصدمة». هذا يعني في الواقع الانتقال إلى نظام تسعى القيادة العليا

بكل ما أوتيت من قوة وباستخدام كافة السبل لتحقيقه يكون فيه القطاع الخاص هو المسيطر، والذي يهدف بالدرجة الأولى الحصول على الربح باستخدام كافة السبل مثل «الاحتكار والاستغلال والألاعيب المالية بالإضافة إلى الدعاية السياسية والضغط والابتزاز من خلال استخدام السلطة وأجهزة الدول الأمنية.

هذه «القفزة العمياء» والغير ضرورية باتجاه الرأسمالية لم تقتصر فقط بالانتقال إلى اقتصاد «السوق الحرة» ، لأنه في ذلك الوقت كان يعارضها علناً عدد من كبار مسؤولي الحزب والحكومة ومنهم رئيس الوزراء نيكولاي ريجكوف الذي يعد بحكم مهنته العالية وتخصصه وسيرة حياته وانتمائه إلى النخبة الحاكمة من كبار المراجع في المجال الاقتصادي داخل الاتحاد السوفيتي. أن الباحث جيري هيو في كتابه «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي خلال أعوام 1985-1991» الصادر (عام 1997) يذكر كلام ريجكوف، أن غرباتشوف قام على عكس سير الإصلاحات في الصين بالسير على طريق إضعاف بل وتدمير الحزب الشيوعي والدولة، بينما كان المفروض أن يتم العكس تماماً.

«في البداية فكرت، أن غرباتشوف ببساطة لم يكن يدرك جدية وتعقيد المشكلة - قال ريجكوف - لكنه مع مرور الزمن، وبعد عدة نقاشات معه، وخصوصاً أثناء انعقاد مؤتمر المكتب السياسي حول هذه المسالة، تبين لي أنه يفعل ذلك عن سبق إصرار وتصميم. من خلال إلغاء كل ما يمت بأي علاقة إلى التخطيط الاقتصادي. لقد أيد غرباتشوف آراء ومواقف يعقوبليف، مدفيديف وشفردنادزه الداعية إلى ترك المنتجين يأخذون زمام المبادرة ويقررون هم بأنفسهم وبشكل مباشر ما عليهم فعله وبشكل مستقل، وأن يجيدوا التوجه في السوق بسرعة وأن يفهموا ويدرسوا كل شيء وأن يقيموا العلاقات المتبادلة فيما بينهم فيما يخدم مصالحهم المشتركة، لقد اعتقدوا أنه من خلال ذلك سوف يتمكن المنتجون و«بمفردهم» من حل كل المشاكل والمعضلات والمهام التي تحتل أهمية حكومية خاصة. أن خطط يعقوبليف ومدفيديف وشفردنادزه المدعومة من غرباتشوف قادت الاتحاد السوفيتي إلى طريق الانهيار والتفكك».

أن تلك النزعات ازدادت زخماً من خلال تصرفات غرباتشوف وسياسته بتنفيذ

«الإصلاحات الجذرية» والتي أدت إلى تدمير الحزب الشيوعي السوفيتي بشكل تام والذي لم يعد يعتبره قاعدته السياسية وموئل الدعم. على الأغلب أنه اعتمد على المؤسسات الحكومية الجديدة التي أحدثها. لقد كان واثقاً أنه من خلال ذلك سوف يتمتع بمزيد من الحرية والاستقلالية الشخصية في العمل، هذا حصل في شهر آذار عام 1990 عندما اكتفى بشغل منصب رئيس الاتحاد السوفيتي.

إضافة إلى ذلك فإن الحالة العامة لقيادة الدولة والوضع الاقتصادي فيها قد تعرضها إلى ضغوط إضافية متزايدة بسبب عوامل أخرى متعددة أثرت على أسس الاستقرار. من بينها على سبيل المثال انتفاضة عمال التعدين في تموز عام 1989. والتي اشتعلت شراراتها كنتيجة لسوء الوضع الاقتصادي وسبباً له في نفس الوقت زادت من عدم الاستقرار الاقتصادي في البلاد، وكذلك أدت إلى ذعر حقيقي داخل أوساط بعض النخب الحاكمة في موسكو. لذلك ليس من المستغرب أن تحصل أمور وأشياء بعد ذلك في مجال الحياة السياسية العامة للبلاد كانت تعتبر منذ مدة قريبة غير منطقية.

❖❖❖

عامل آخر مؤثر، أنه التأثير الإعلامي المضلل والذي تم استخدامه للتأثير على عمل المجتمع بما فيهم عشرات ملايين العمال، من خلال طاقم إعلامي حاذق، حيث استطاع تحريف موقف لينين من التراجع التكتيكي المؤقت حيال تطبيق الاشتراكية وذلك عندما طبقوا في بداية الثورة «السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) » وحرفوا أسباب تبنيها، واعتبروا ذلك أنها عودة الأحوال إلى طبيعتها من خلال الرجوع إلى «اقتصاد السوق» أي الاقتصاد الرأسمالي: حول هذا الموضوع تم التطرق في الكتاب المنشور (عام 1991) من قبل الباحثين المتعاطفين مع غرباتشوف أ. جونس وف. مسكوف الذي عنوانه «مناقشات حادة حول الاقتصاد السوفيتي ودور السوق. مختارات»، لقد لعب التحريفيون من أنصار البيريسترويكا دوراً كبيراً في تضليل الرأي العام حول جوهر ومبادئ سياسته النيب (السياسة الاقتصادية الجديدة) وكذلك حول مفهوم الاقتصاد الاشتراكي ذي التخطيط المركزي.

طرحت أيضاً وجهات نظر حول ما يسمى «التطابق» بين المشاكل الاقتصادية الحالية وتلك التي حصلت قبل أكثر من نصف قرن من الزمان، والتي تم مناقشتها داخل الحزب حول تصنيع البلاد. حينها أغلب أعضاء الحزب رفضوا «خطة بوخارين»، بينما لاقت خطة ستالين موافقة الأغلبية والتي تدعو إلى تسريع عملية التصنيع في البلاد، والتي تعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى التخطيط المركزي الموحد لعموم الدولة. كل ما تم تحقيقه من نجاحات وبناؤه خلال العقود الستة المنصرمة كان على هذا الأساس. لقد نجح الاتحاد السوفيتي وخلال فترة قصيرة باللحاق بركب الدول الرأسمالية المتقدمة في الكثير من المعايير والمؤشرات محققاً بذلك إنجازات باهرة.

وكما يؤكد الباحث المعاصر سيرغي كاراموزا في كتابه «الحضارة السوفيتية من البداية وحتى الانتصار العظيم»، «في سنوات البيريسترويكا (في عام 1989) تم إجراء حسابات رياضية بطرق حديثه. لنموذج بوخارين الاقتصادي أظهرت تلك الحسابات أنه لو تم الاستمرار يتبنى سياسة (النيب) لتحقق نمواً اقتصادياً عاماً بحدود 1-2٪ سنوياً. وفق هذا المعيار كان من الممكن أن يحصل تأخر كبير ليس فقط عن اللحاق بالغرب، بل وعن التزايد السكاني للاتحاد السوفيتي البالغ 2٪ سنوياً. وهذا سوف يؤدي لخسارة أي حرب يخوضها الاتحاد السوفيتي ولازداد مستوى فقر الشعب، مما قد يسبب بانفجار اجتماعي. لذلك حينها تم السير على طريق تصنيع البلاد بأقصى سرعة.

أما ما يخص «برنامج بوخارين»، لم يتم تنفيذه أبداً. ولا أحد يعرف عملياً إلى ماذا كان قد يوصل مع هذا لم يبق منه إلا توقعات، بأنه لو تم تبنيه، يمكنه أن «يسهل كثير» عملية تنمية وتطور البلاد. حينها أيضاً قدموا وعوداً مشابهة لو تم تبني «اقتصاد السوق» المترافق مع تعاون وثيق مع الغرب. أن تلك الخرافات تجد دائماً من يتذكرها. وخصوصاً في تلك الفترة التي كان أمام البلاد مهام وعقبات تجب تخطيها وحلها في مجال التنمية. وهكذا حصل تماماً في زمن غرباتشوف و«البيريسترويكا التي تبناها» في ثمانينات القرن العشرين. ما يميز حقبة غرباتشوف عن الحقبة الماضية، وكما يؤكد الكاتبان جونس وموسكوف في كتابهما، أن

المناقشات هنا دارت ليس أي الطريقين يتوجب على البلاد أن تسلكهما، بل ما هي السرعة الواجب السير بها للوصول إلى «اقتصاد السوق» وإلى النظام الرأسمالي.

وفق نفس السياق، قام الغرب بتوجيه ضغط هائل على قادة البيريسترويكا، لتنفيذ جملة من النصائح الاقتصادية حول الإصلاحات المزمع تنفيذها بهذا الغرض قدم إلى موسكو وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر. وحسب أقوال الباحث جيري هيو فإن الغرب قد قام بلعبة ماكرة بما يخص تقديم القروض إلى الحكومة السوفيتية. في نفس الوقت وبشكل مفاجئ نشطت الاتصالات بين رجال الاقتصاد السوفييت ونظرائهم الغربيين - حيث تم عقد العديد من «اجتماعات العمل» والمؤتمرات المشتركة التي ناقشوا فيها مبادئ وآليات الانتقال إلى «اقتصاد السوق الحرة»، التي تقدم «جميع العلاجات الناجعة ومن كافة الأمراض». حيث تبين بساطة وسذاجة أولئك المستمعين المطيعين القادمين من الشرق. في الاجتماعات المتعددة التي حصلت في موسكو والتي دارت فيها مناقشات مكثفة بهدف تحفيز المسؤولين والإعلاميين الذين سوف يمهدون الطريق «لاقتصاد السوق الجديدة». من أجل ذلك أيضاً تم اختيار ودعوة عدد من الاقتصاديين السوفييت لحضور دورة تدريبية بالشأن الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. ونظموا لبعضهم زيارات إلى المنشآت الاقتصادية الأكثر ربحاً.

❖❖❖

على امتداد العام 1989، قام المضارب والملياردير الأمريكي جورج سايروس بدعم مجموعة سرية من المستشارين والباحثين والتي أمنت له علاقة مع كبار مسؤولي البلاد، للترويج لأفكار سايروس في التمهيد لما يسمى «المجتمع المفتوح» قاموا بنشاطات هادفة تدعو إلى «ضرورة» تأسيس ما يسمى «القطاع الاقتصادي المفتوح» لكي يكون جسراً للانتقال إلى النظام الرأسمالي بشكل كامل. (أن تلك العبارة: تم انتقاؤها من أعمال كارل يوبيرا بالنتيجة قام سايروس بنشر شبكة ضخمة من العملاء والمساعدين في كافة أرجاء العالم تسعى لنشر الموديل السياسي للاقتصاد الحر وفق النموذج الأمريكي المعاصر). أن تلك الحملة الواسعة والمنسقة حصلت تحت رعاية ودعم غرباتشوف نفسه.

لكنه شخصياً امتنع عن اتخاذ القرار بشأن الانتقال التام والكامل إلى نظام اقتصاد السوق الحر غير المحدد. من المحتمل أنه تخوف من انخفاض شعبيته داخل البلاد وكذلك اعتقد أن استخدام أسلوب «العلاج بالصدمة» في الاقتصاد سوف يقوي خصوصه في معسكر «الديمقراطيين» المتنامي القوة.

أن الشخص الأكثر جرأة في استخدام أسلوب «العلاج بالصدمة» في الاقتصاد والمجتمع هو رئيس وزراء روسيا الاتحادية باريس يلتسن. أن موقفه بتبني ذلك الأسلوب تخطى موقف السلطة الاتحادية.

هكذا وعلى سبيل المثال، تم تعيين الأكاديمي ليونيد ابالكين في منصب نائب رئيس مجلس الوزراء في الاتحاد السوفيتي في شهر تشرين الثاني عام 1989 والذي اقترح خطة لتطوير اقتصاد البلاد خلال فترة 6 سنوات، والتي تلحظ موضوع «الخصخصة»، ودراسة رفع الأسعار بشكل معقول. لكن في عام 1990 تم الانتقال إلى خطة جديدة والتي تلحظ إدخال تدابير ومبادئ وآليات «السوق الحرة» بشكل أكثر حدة ضمن قطاعات متعددة من الاقتصاد الوطني. لقد حاول ريجكوف وأنصاره من الخبراء الاقتصاديين إلى عدم الرضوخ إلى ضغوط السلطة الروسية بزعامة يلتسن الداعية إلى تنفيذ «العلاج بالصدمة». والانتقال «الصاعق» واللامحدود إلى «اقتصاد السوق»، أي إلى النظام الرأسمالي، لكنهم لم يوفقوا في ذلك.

في ذلك الوقت انصبت جهود ريجكوف إلى اتخاذ مواقف الحذر والتأني في موضوع «الإصلاحات»، لكن خصمه يلتسن كانت قوته السياسية تزداد بشكل سريع. بنتيجة ذلك، قام غرباتشوف في شهر تموز عام 1990 بإعفاء ريجكوف من منصبه، وعقد صفقة بشكل مباشر مع يلتسن الذي كان يشغل منصب رئيس المجلس الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية (أي رئيس جمهورية روسيا الاتحادية).

بالاشتراك مع يلتسن تمت الموافقة على تعيين الاقتصادي الليبرالي ستانسلاف شتالين لكي يعد ويحضر «برنامجاً بغية الانتقال إلى اقتصاد السوق» ويكون من ضمن الفصل الاقتصادي للمعاهدة الاتحادية الجديدة.

❖❖❖

قدم شتالين مقترحاته وفق ما يسمى «خطة 500 يوم» والتي أخذت بعين

الاعتبار أكثر المطالب الراديكالية «للمعسكر الديمقراطي» في خضم التجاذب الشخصي بين غرباتشوف ويلتسن بما يخص المعاهدة الاتحادية. لحظت الخطة مسالة «الخصخصة الكاملة»، و«الاستقرار المالي» وخصوصاً ضمن المائة يوم الأولى». وحسب تقييم الخبير الاقتصادي جيري هيو، أن ذلك عبارة عن «مثال للتهريج المضحك والخروج عن الواقعية الاقتصادية».

كذلك تم دراسة موضوع رفع أسعار السلع ذات الاستخدام الواسع التي يحتاجها المواطن يومياً. إضافة لذلك تضمنت خطة شتالين تحصيل الضرائب من المواطنين وكذلك أن تقوم الجمهوريات الاتحادية بتحويل أموالاً يتم تحديدها لتمويل خزينة الحكومية المركزية، ولحظت الخطة أيضاً أفضلية تنفيذ القوانين الخاصة بكل جمهورية إذا كانت تتعارض مع القوانين الاتحادية.

في هذه المرة أصبح من الواضح بالنسبة إلى غرباتشوف أن خطة شتالين عديمة الجدوى وتهدف في الأساس إلى إلغاء الاتحاد السوفيتي ومؤسساته الاتحادية. عندها شعر غرباتشوف بتهديد لمستقبله السياسي، لذلك قام بإجهاض خطة شتالين المقترحة. بعد مدة من الزمن أي في شهر تشرين الثاني عام 1990 كلف غرباتشوف مستشاره الاقتصادي ابيل غانبيغيان باقتراح خطة بديلة بالاشتراك مع شتالين ون. بيتراكوف. مؤكداً على إظهار دوره المركزي في مجريات الأمور.

أن الخطة الجديدة المقدمة باسم رئيس الاتحاد السوفيتي، تشابه الخطط السابقة التي تلحظ رفع الأسعار. هذه الخطة رفضتها حكومة روسيا الاتحادية برئاسة يلتسن وبمبادرة منه، تم إصدار قانون يمنع رفع الأسعار.

بالرغم من الديماغوجية السياسية التي يتصف بها يلتسن بوضوح، لكنه نجح في تخطي هذه المرحلة. إضافة إلى ذلك كان لديه مستشارين امتلكوا حساساً مرهفاً جعلهم يرتقون درجات السلم درجة درجة ويحلون المهام السياسية بالتتابع.

كانت المهمة ذات الأهمية القصوى بالنسبة لهم هي السعي لتفكيك الاتحاد السوفيتي. من خلال ذلك تتاح لهم الفرصة ودون اية عوائق لإقامة النظام الرأسمالي على مساحة شاسعة تقدراً بسدس مساحة الكرة الأرضية. من أجل ذلك كان لا بد من إزاحة غرباتشوف من على خشبة المسرح السياسي، بالمقابل كان غرباتشوف

حريصاً على التمسك بمنصبه زعيماً للاتحاد السوفيتي.

من الواضح أن خطة شاتالين «ذات 500 يوم» تمت صياغتها بحيث تؤمن حل كلا المهتمين. لكنه في واقع الأمر عندما رفضت سلطات روسيا الاتحادية زيادة الأسعار، المقترحة من قبل الحكومة المركزية، اعتبر ذلك أنه ضربة موجهة إلى غرباتشوف شخصياً. من المستبعد أن مستشاري يلتسن لم يكونوا على علم، أن الانتقال إلى النظام الراسمالي وسيطرة «السوق الحرة» والسعي بأي شكل للحصول على الربح، لا يمكنه أن يحصل بدون قفزات مؤلمة للأسعار.

عندما رفض غرباتشوف خطة «الخمسمائة يوم»، فهم من تبقى من أنصاره أن رفضه لخطة شاتالين، هذا يعني من الناحية السياسية تراجعاً من قبله عن برامج التوجه الرأسمالي وعن حل الاتحاد السوفيتي. بهذا الشكل «انفرط عقد أنصار البيريسترويكا من الداخل» وذهب كل في طريقه. لقد أدرك كل من يعقوبليف، شفردنادزه، ميدفيدف شاخنزاروف وتشرنيايف وبكل وضوح أن استمرار منصب رئيس الاتحاد السوفيتي لم يعد له كبير أهمية، وأدرك غرباتشوف ذلك أيضاً. جميعهم دعموا «خطة 500 يوم»، لكن بعد أن قام غرباتشوف بإجهاضها تحت ذرائع شتى غادر أنصار قاربه الغارق وتركوه وحيداً. انتقل وزير الخارجية السابق ادوار شفردنادزه إلى بلده جورجيا وتزعم حكومتها.

أما ما يخص غرباتشوف، راح يبحث لنفسه عن أنصار لدعمه وسط معارضي التوجهات الرأسمالية واقتصاد السوق. مثل وزير العدل المعين حديثاً ومدير وكالة الأنباء السوفيتية «تاس» ومعاون وزير الداخلية. في واقع الحال أن اختيار غرباتشوف لتلك الشخصيات لم يحالفه النجاح، لكنه أعطى مؤشراً على التحول في نهجه السياسي.

خلال الأعوام الأخيرة لقيادة غرباتشوف عجز عن إكمال أي مشروع أو خطة شرع في تنفيذها مهما تكن صفتها أو طبيعتها. بينما يلتسن نجح في إلغاء أي مبادرة لم تكن نابعة منه شخصياً. وفي تلك الأثناء استمر الوضع الاقتصادي في تدهوره.

❖❖❖

أن الأشهر الأولى من عام 1991 تميزت باستمرار التدهور الاقتصادي. وأصبح

جلياً أنه ليس لدى غرباتشوف أي خطة، أو أي فكرة حول كيفية الخروج من الحالة المتردية للبلاد.

هذا «السر» أصبح معروفاً جيداً للأشخاص المقربين منه في قيادة الحزب والحكومة. وكما هو معلوماً أن أغلب الأشخاص الذين يشغلون المناصب الهامة كان غرباتشوف بالذات هو من دعمهم. في شهري أيلول وتشرين ثاني عام 1990 على وجه الخصوص تعرض إلى انتقادات حادة حتى من القيادات التي عينها هو شخصياً. أن د. اغستينو في كتابه «ثورة غرباتشوف» يؤكد أنه في شهر نيسان عام 1991 وأثناء التصويت في اللجنة المركزية جرت محاولة إلى عزله من منصبه هذه المحاولة تكررت أيضاً في شهر حزيران على مستوى البرلمان الاتحادي هذه المرة.

في كتاب جيري هيو «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي، 1985-1991» تضمن شرحاً تحليلياً مفصلاً عن بعض مراحل الأزمة السياسية الحاصلة عام 1991.

في تلك الفترة تكون انطباع لدى أغلب قيادات الحزب والدولة، بأن غرباتشوف يحاول القيام بعقد صفقة من وراء ظهرهم مع يلتسن بما يخص المعاهدة الاتحادية الجديدة للاتحاد السوفيتي بالذات. وأن هذه الصفقة عبارة عن استسلام تام أمامه، لأن يلتسن يعد مشروع قانون يحظر على الهيئات الاتحادية جمع الضرائب. وخصوصاً أن يلتسن وبمبادرة منه منع نشاط الحزب الشيوعي داخل الجيش، إضافة إلى ذلك حرم الخزينة الاتحادية من العائدات النفعية داخل روسيا. إضافة إلى ذلك وافق غرباتشوف على حل مؤتمر نوب الشعب السوفيتي. يؤكد د. هيو أن يلتسن تمكن من ربح جميع معاركه التي خاضها ضد خصومه وتمكن من توسيع نفوذه في مجال الحياة السياسية وقيادة الدولة رغما عن القيادة الاتحادية.

بالرغم من أن جميع من في السلطة كانوا في البداية هم من رجال غرباتشوف وأنصاره، لكن تدهور الأوضاع خلق لديهم انطباع بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لمنع تفكك مؤسسات الدولة السوفيتية وانهيار هيئات السلطة فيه. لذلك نضجت فكرة لدى بعض قيادات الدولة لتشكيل ما أصبح يعرف في التاريخ «لجنة الطوارئ الحكومية».

حسب وجهة نظرنا، أن الأحداث والتطورات التي رافقت تشكيل وعمل تلك

اللجنة، أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها اتصفت بالغرابة والإبهام. في وقت متأخر من يوم 19 أب عام 1991، قام 6 من كبار مسؤولي الدولة بالقدوم فجأة إلى المقر الرئاسي الواقع على شواطئ البحر الأسود حيث كان يقضي غرباتشوف هو وأفراد أسرته إجازة استجمام صيفية هؤلاء الأشخاص هم النائب الأول لرئيس لجنة الدفاع في الاتحاد السوفيتي أوليغ ياكلانوف ورئيس هيئة التصنيع في الاتحاد السوفيتي الكساندر تيزياكوف، عضو المكتب السياسي أوليغ شينين، قائد القوات البرية في الاتحاد السوفيتي الجنرال فالنتين فارنيكوف، مساعد غرباتشوف فاليري بولدين وقائد حرس غرباتشوف الشخصي يوري بليخانوف.

لقد اقترح المسؤولين المذكورين على غرباتشوف تسليم سلطاته إلى نائب رئيس الاتحاد السوفيتي غينادي يانايف. الذي يقوم بدوره بإعلان حالة الطوارئ لوقف الفوضى وحالة انهيار الدولة ومؤسساتها وإعادة الأمور إلى نصابها. خلال ذلك خاطب باكلانوف غرباتشوف بشكل مباشر قائلاً: «ليس مطلوباً أي شيء نحن سوف نقوم بجميع الأعمال القذرة». حسب تحليلات جيري هيو «أن بعض أشخاص هذه المجموعة اعتبروا أن غرباتشوف وافق على اقتراحهم. لكن في واقع الأمر، يقال أن ردة فعله كانت غاضبة وعدوانية».

إضافة إلى الأسماء التي تم ذكرها سابقاً اشترك في عضوية لجنة طوارئ الدولة، رئيس مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي انتولي لوكيانوف. رئيس مجلس الوزراء فالنتين بافلوف، وزير الدفاع ديميتري يازوف، وزير الداخلية باريس بوغا، رئيس حزب الفلاحين فاسيلي ستار دوبيتس، رئيس المخابرات السوفيتية ك. ج. ب. فلاديمير كروتشكوف ونوابه ف. غروشكو وغ. اكايف... الخ حسب معلومات غير رسمية، يعود إلى كروشكوف الدور الرئيسي في تشكيل وتنظيم لجنة الطوارئ الحكومية. بعد فشل انقلاب لجنة الطوارئ وفي ظروف غامضة وجد وزير الداخلية بوغو مقتولاً في ظروف غامضة حصل ذلك في يوم 12 آب عام 1991 واعتبر الحادث انتحاراً. كذلك أعطي نفس التفسير إلى موت مرشال الاتحاد السوفيتي ومستشار الاتحاد السوفيتي للشؤون العسكرية س. ف. أخراممييف وحصل ذلك أيضاً في ظروف غامضة. قيل حينها أنه انتحر في مكتبه صبيحة يوم 24 أب. أن

الكاتب أ. ب. شيفياكين في كتابه «لغز موت الاتحاد السوفيتي، تاريخ من المؤامرات والخيانات منذ عام 1945 حتى عام 1991» علق على تلك الأحداث «أن تفسير موت الجنرال انتحاراً عبارة عن سخافة غير مقبولة وغريبة. حدث ذلك بعد أن حضر المرشال نص كلمة أراد أن يلقيها في اجتماع مجلس السوفييت الأعلى، مخاطباً الأعضاء وداعياً إياهم إلى وقف تفكك الدولة». وبعد مدة من الزمن أي في 26 أب يتساءل الكاتب مالغز مقتل ن. كروتشين عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ومدير جلساتها منذ عهد اندريوف والذي وجد جثة هامدة بعد أن تم إلقاؤه من نافذة شقته الواقعة في الطابق الخامس؟!

يحتوي الكتاب أيضاً معلومات هامة حول موت عدد كبير من ضباط مكافحة التجسس السوفييت في ظروف غامضة أيضاً والذين قدموا معلومات غاية في الأهمية إلى ك. ب. ج تثبت النشاط المخابراتي الأجنبي الكثيف والهادف إلى تدمير الاتحاد السوفيتي، لقد تميز عملهم بالعبقرية وموتهم الغامض يطرح ألف سؤال وسؤال!.

إضافة إلى ذلك يستعرض الكاتب ظاهرة ملفتة للنظر متزامنة مع بداية تنفيذ برنامج الإصلاحات السياسية (البيريسترويكا) في الاتحاد السوفيتي وهي وقوع حوادث موت مفاجئ لكبار المسؤولين العسكريين في الاتحاد السوفيتي وحلف وراسو «وكأن الأمر عبارة عن لائحة اغتيالات منظمة بحقهم» وكان يتم تفسير ذلك لأسباب طبية، مثل السكتة القلبية، أو الجلطات الدماغية... مثلاً في 20 تشرين أول عام 1984 توفي وزير الدفاع السوفيتي المرشال ديميتري أوستينوف، وفي يوم 15 كانون الثاني عام 1985 توفي وزير دفاع جمهورية تشيكوسلوفاكيا مارتين دوزور، في 2 تشرين أول عام 1985 توفي وزير دفاع جمهورية ألمانيا الشرقية هانس هوفمان، وفي 15 تشرين أول عام 1985 تبعه متوفياً نظيره وزير الدفاع الهنغاري م. اولاخ.

إذا كان يمكن قبول تفسير وفاة وزيري الدفاع السوفيتي والتشيكي بسبب التقدم في السن، فإن مارتين دوزور لم يتجاوز عمره حين وفاته الـ 65 عاماً، أما اولاخ كان عمره 59 عاماً، بالطبع قد تكون أسباب الموت متعددة، لكن ما يلفت النظر هذه المصادفات الغريبة وتزامن الوفيات مع بداية تطبيق نهج البيريسترويكا.

❖❖❖

في صباح يوم 19 آب أعلن التلفزيون السوفيتي أنه وبسبب مرض الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف، فإن السلطة سوف تصبح مؤقتاً بيد لجنة الطوارئ الحكومية، أما مهمة رئيس الاتحاد السوفيتي فسوف توكل إلى نائبه غنادي ينايف.

وبتكليف من لجنة الطوارئ فلقد تمركزت في بعض المناطق الإستراتيجية والهامة في موسكو بعض الوحدات العسكرية من الجيش الأحمر معززة بالدبابات على الأغلب أن هذا الإجراء عبارة عن استعراض للقوة إلى من يهمه الأمر من قبل اللجنة.

في الأيام التالية تبين أن اللجنة لم تكن عازمة على استخدام القوة، بل مجرد تلويح بها. إذ أن العربات القتالية والدبابات لم تكن مزودة بالذخيرة القتالية ولا بالمحروقات والجنود أيضاً لم يكن لديهم ذخيرة حتى لأسلحتهم الشخصية.

إذا كانت لجنة الطوارئ حقاً جادة بما أقدمت عليه، فإن عدم تزويد العربات القتالية والجنود بالذخيرة أمر لا يمكن فهمه أو تفسيره. أن هذا التصرف وعدم الجدية كان العامل الأساسي في فشل العملية منذ بدايتها الأولى. إضافة إلى ذلك، أضحت حياة أطقم الدبابات بسبب نقص الوقود والذخيرة في خطر مميت وخصوصاً بعد أن ظهرت في الأيام التالية مجموعات مقاتلة من «معسكر الديمقراطيين» مزودة بالزجاجات الحارقة والتي لا يعرف من أين ظهرت» والتي أخذت تلقي قنابل الملتوف على المدرعات المسالمة.

في التاسع عشر من شهر آب وزعت وكالة الأنباء السوفيتية تاس «نص كلمة إلى الشعب السوفيتي» موجهة من لجنة الطوارئ الحكومية مخاطبة وجدان وضمير الشعور الوطني لأفراد الشعب السوفيتي، وإلى ضرورة إعادة النظام والانضباط حسب القانون ودستور البلاد المعمول به. كما ركزت الكلمة على وجود قوى متطرفة وانفصالية، تسعى إلى إلغاء الاتحاد السوفيتي وتدمير الدولة والاستيلاء على السلطة بأي ثمن»، وكذلك عملت كل ما وسعها لتحويل الاقتصاد الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وهذا يعد من أفعال المغامرين. وهذا أدى إلى انخفاض حاد في

مستوى معيشة الغالبية العظمى من أفراد الشعب السوفيتي، وازدهار التجارة في «السوق السوداء» واحتكار السلع والمواد الغذائية. لقد دمروا سمعة وهيبة الاتحاد السوفيتي في العالم. لذلك أخذت لجنة الطوارئ الحكومية على عاتقها واجب «تنظيف الشوارع من المجرمين، ووضع حد لسرقة ثروات الشعب»، وإعادة النظام والانضباط إلى سابق عهده، ذكر في الوثيقة أيضاً أنه سوف يتم استفتاء الشعب على مضمون معاهدة اتحادية جديدة.

في مساء يوم 19 أب دعت اللجنة إلى عقد مؤتمر صحفي يضم صحفيين أجانب وسوفييت. أن الانطباع العام عن ذلك المؤتمر كان غريباً، إذ لم يكن تنظيمه موفقاً والمشاركين به من أعضاء اللجنة كانت تنقصهم الثقة بالنفس والحزم واتصف سلوكهم فيه بالعصبية والتوتر. بهذا الشكل اتسمت تصرفات اللجنة عموماً. على امتداد الأيام الثلاثة التي تلت الانقلاب، انشغلت وكالات الأنباء العالمية وعلى رأسها CNN وراديو الحرية في التركيز على ذلك الحدث وتحليله دون انقطاع، وأعلنوا صراحة وقوفهم إلى جانب المعسكر «الديمقراطي» بزعامة يلتسن.

أما ما يخص يلتسن نفسه فلقد ظل منزوياً طيلة هذه الفترة ولم يبد أي حراك على الإطلاق. إضافة إلى ذلك أتيحت له ولأنصاره فرصة التجمع والتحصن في مبنى البرلمان الروسي. لم تقدم لجنة الطوارئ على اعتقال يلتسن أو قطع الاتصال عنه أو عن البرلمان الروسي.

أتيحت الفرصة إلى يلتسن وبقية قادة «المعسكر الديمقراطي» دون عائق لإجراء مقابلات صحفية والادلاء بتصريحات مثيرة عبر وسائل الإعلام الغربية. إضافة إلى ذلك لم يمانعهم أحد من إقامة التحصينات حول البرلمان وحتى الاستعانة ببعض الوحدات العسكرية. حيال كل ذلك لم تقم لجنة الطوارئ بأي إجراء.

إن العديد من المراقبين الغربيين الذين تابعوا سير الأحداث، استغربوا عدم قيام القيادة العسكرية العليا للجيش بأي إجراء حيال المعتصمين في مبنى البرلمان الروسي بزعامة يلتسن ومنهم مؤلف كتاب «نهاية الآلة العسكرية السوفيتية للكاتب وليم آدم والذي يعبر عن اندهاشه الشديد حيال ذلك حين يقول «خلال الثلاثة أيام ابتداء من 19 ولغاية 20 آب لم تقم القيادة العسكرية العليا لا في النهار

ولا في الليل بأي مضايقة أو هجوم على مبنى برلمان جمهورية روسيا الفيدرالية الذي كان يتواجد به باريس يلتسن وأنصاره». لكن الزعيم «الديمقراطي» يلتسن نفسه بعد عدة سنوات وفي فترة رئاسته لروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أمر بقصف ذلك البرلمان بمدافع الدبابات بشكل مباشر حين كان يعتصم داخله معظم النواب وعلى رأسهم رئيس المجلس حسبولاتف.

كما هو معروف، أن النواب أعربوا عن معارضتهم لسياسة يلتسن فقام بقصفهم بمدافع الدبابات.

من المفارقات العجيبة والغريبة حين تعرض البرلمان الروسي للقصف «الديمقراطي» من قبل يلتسن قوبل ذلك بالترحاب الشديد من قبل الزعماء الواضحة ديمقراطيتهم والذين يعتبرون أنفسهم زعماء العالم الديمقراطي الحر».

❖❖❖

اللحظة الحاسمة بما يخص أحداث أب كانت في ليل 20 آب ويوم 21 منه. في نهار ذلك اليوم أشيعت عن خطة للاستيلاء على مبنى البرلمان. إذا كانت هناك خطة بالفعل، لماذا لم تنفذ؟! في صباح اليوم التالي، توجه كبار شخصيات لجنة الطوارئ مثل كروتشكون، يازوف، باكلانوف، تيزياكوف وخلافاً لمنطق الأحداث، إلى شاطئ البحر الأسود. وبالرغم مما يملكونه من سلطات وإمكانيات - لكي يقنعوا غرباتشوف بدعمهم لكي يتحالفوا معاً ضد يلتسن! لكن غرباتشوف هذه المرة رفض طلبهم ومقابلتهم. حسب تقدير الكثيرين. ان تصرف لجنة الطوارئ كان سلبياً ومتردداً، وكان باستطاعتهم بقليل من الإمكانيات من فرض النظام والانضباط في البلاد.

إضافة إلى ذلك في الساعة الثانية من فجر يوم 22 اب عاد إلى موسكو على متن الطائرة الرئاسية كل من نائب رئيس جمهورية روسيا الاتحادية روتسكوي (كان في ذلك الوقت حليفاً ليلتسن) رافقه في نفس الطائرة كروتشكوف وحسب معطيات الكاتب جون دينلوب، وافق الأخير على ذلك لقاء وعد إتاحة الفرصة له لإعطاء تصريح على قدم المساواة مع غرباتشوف. لكن بعد هبوط الطائرة تم اعتقال كروتشكوف في المطار.

بعد عودة غرباتشوف إلى موسكو، أقام سلطته الشكلية. في واقع الأمر كان غرباتشوف يخسر سلطته مع مرور الزمن لتصب في كفه يلتسن. في الساعة التاسعة من صباح يوم 22 أب أمرت وزارة الدفاع السوفيتية بسحب الوحدات العسكرية من موسكو والتي كانت عديمة الجدوى. بهذا الشكل أسدلت الستارة على ذلك المشهد «الدرامي» الذي استمر لمدة ثلاثة أيام، والذي كان غير متوقعاً بأحداثه ومغزاه وبسيناريو تنفيذه.

أن الكثير من خفايا تلك الأحداث وما دار حولها، لم يتم تفسيرها بشكل كامل. لكن مع مرور الزمن، تم الحصول على تفسير بعض الأمور وتدقيقها. مثال على ذلك، اعتقد أعضاء لجنة الطوارئ في البداية أن غرباتشوف يقف إلى جانبهم ويدعمهم. لذلك حاولوا إيصال هذه القناعة إلى يلتسن.

لكن عندما سحب غرباتشوف البساط من تحت أقدامهم وصلوا إلى طريق مسدود وكانت نهاية اللعبة إضافة إلى ذلك. لم يكن وارداً في مخططهم ولا في نيتهم الاستيلاء على السلطة إطلاقاً. وكذلك الأمر لم يضعوا خطة لاعتقال يلتسن وكبار معاونيه، ولم يقوموا بأي إجراء لتحييد معسكر «الديمقراطيين»، ولم يكن لديهم العزيمة لاتخاذ أي خطوة هادفة وحازمة بأي اتجاه كان لذلك من الطبيعي جداً أن تكون نهاية تلك المسرحية هي الفشل.

أن أحداث شهر أب عام 1991 في ذلك الوقت حظيت بالكثير من الاهتمام وتبادل الآراء والتعليقات المتناقضة كان الكثير من الديمقراطيين الحقيقيين، الذين كانوا ضد إعلان حالة الطوارئ العسكرية، كانوا لا يزالون يعتقدون أن إصلاحات غرباتشوف كانت «جيدة» وأن خصومه «سيئين». بهذا الشكل واعتماداً على الوضع النفسي العام، قامت حكومات الغرب ووسائل إعلامه باختيار مواقفها الرسمية والإعلامية حول «انقلاب» شهر أب. اعتماد على ذلك الموقف السلبي منه ظهرت شخصية يلتسن وزاد التأييد لها في الغرب. أن منظر يلتسن الذي يقف على ظهر عربة مدرعة بقامته الفارعة الطول وبيده الميكرفون وحوله تقف حلقة بشرية من أنصاره أعضاء برلمان جمهورية روسيا الاتحادية وهو يقود «مقاومة الشعب» الطغمه العسكرية التي خرقت القانون - هكذا أظهرت وسائل الإعلام الغربية

البرجوازية التوجه صورة يلتسن أمام العالم باعتباره أحد «أبطال الديمقراطية». كان ذلك عبارة انعكاساً للسياسة البرجوازية وللإعلام البرجوازي.

لكن بعد فترة من الزمن من وقوع تلك الأحداث، قامت مجموعة من المؤرخين المشهورين، بإجراء دراسة جدية حول تلك الأحداث. على سبيل المثال قام المؤرخ ايمي كيت في عام 1996 بإصدار كتاب عنوانه «جواسيس بدون غطاء». من خلال هذا الكتاب شكك الكاتب في صحة الروايات الشائعة وذات الصدى الإعلامي، مثال على ذلك ما روجته إحدى البرامج التلفزيونية ذات الشعبية الواسعة في الولايات المتحدة الأمريكية «قناة من أجل التاريخ» وأخذت على عاتقها معالجته تلك الأحداث على أساس وجهة النظر الشائعة، واعتبرت أن الانقلاب هو عبارة عن عمل غير قانوني وهو عبارة عن استخدام القوة بهدف تغيير الواقع السياسي في البلاد، لكن من جهة ثانية واعتماداً على الأحداث التي حصلت، فإن لجنه طوارئ الدولة بالرغم من كل ما جرى لم لكن تنوي قلب الحكومة في الاتحاد السوفيتي (كونها في الأساس هي حكومة البلاد الشرعية).

انطباع آخر شاع بشكل واسع في الدعاية الغربية، إن أعضاء لجنة الطوارئ وقادتها كانوا عديمي الكفأة وجبناء. بغض النظر عن نتائج الأحداث التي حصلت في شهر آب عام 1991، وبالرغم من الأخطاء التي ارتكبها أعضاء لجنة الطوارئ، إلا أن سيرة حياتهم السياسية كانت غنية ولم يتميزوا باللين وسهولة العريكة أو ضعف الشخصية والأعصاب المنهارة أو الغباء. لم يثبت فشل أحد منهم في أية مهمة كلفوا بها سواء كان ذلك على الصعيد المدني أو العسكري.

حسب رأي الكاتب دينسلوب، لقد كان هؤلاء «أناس جديين، ويملكون تطلعات غير متسرعة للحلول الوسط». على سبيل المثال فإن كروتشوف عمل تحت قيادة اندربوف في السفارة السوفيتية في هنغاريا في عام 1956، وكان له الدور الكبير في هزيمة الثورة المضادة هناك. إضافة إلى ذلك فإن الكاتب ايمي نايت اثبت من خلال الوثائق (في كتابه) أن اللجوء إلى فرض حالة الطوارئ العسكرية في البلاد لم تكن فكرة لجنة الطوارئ الحكومية لوحدها، إن غرباتشوف هدد عدة مرات باللجوء إلى فرض حالة الطوارئ. إضافة إلى ذلك أن قرار أعضاء لجنة

الطوارئ بفرض حالة الطوارئ لاقت ترحيباً عظيماً. من قبل أفراد الشعب السوفيتي في تلك الفترة.

هذا أيضاً ما أكده الكاتب الأمريكي المشهور جون دينلوب، مؤلف كتاب «انبعاث روسيا ونهاية الإمبراطورية السوفيتية». حسب معطيات الكاتب المذكور، حتى أن أنصار يلتسن والمحيطين به، اعتبروا أن نسبة 70٪ على الأقل من الكوادر المحلية في روسيا والذين يشغلون المناصب الإدارية العليا هم من الشيوعيون، وهؤلاء في الأساس معادين ليلتسن. إن ثلثي أعضاء الأفرع الحزبية في المناطق أعلنوا تأييدهم للجنة الطوارئ، أما القسم المتبقي فلقد انتظر بترقب ولسان حالهم يقول «نعيش لنرى» أما الموقف السلبي اللافت للنظر فكان موقف دول البلطيق الثلاثة إضافة إلى لاتفيا وقرفيزستان. إن نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه أكاديمية العلوم الاجتماعية التابعة إلى الجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي قبل أسبوع من حدوث الانقلاب، أظهر أن الأغلبية الساحقة من مواطني الاتحاد السوفيتي تؤيد المحافظة على بقاء الاتحاد السوفيتي وعلى استمرار الدولة في السيطرة على الاقتصاد.

❖❖❖

على خلفية مجريات الأمور، كان من الملفت للنظر أن غربتشوف «لم يكن مطلعاً» على تحضيراتهم لتنفيذ الانقلاب، أو أنه لم يشأ تحمل مسؤولية ذلك. حسب شهادة انتولي لوكيانف، رئيس مجلس السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي والمقرب من غرباتشوف، فإن غرباتشوف كان من الممكن أن يوافق على أفكار وخطط لجنة الطوارئ شريطة أن يوافق عليها مجلس السوفيت الأعلى.

إن المؤرخ انطونيو، اغستينوا، مؤلف كتاب «ثورة غرباتشوف» الصادر عام 1998، يؤكد أنه من الصعب التشكيك بأقوال لوكيانوف. كذلك كان رأي الخبير العسكري وليم آدم حيث اعتبر «إن رواية احتمال مشاركة غرباتشوف بأحداث آب لا يمكن استبعادها كلياً»، كذلك الأمر ومن خلال دراسة الكاتب جون دينلوب وتحليله «للانقلاب» توصل إلى نتيجة وجود ثغرات في رواية اشتراك غرباتشوف شخصياً بالأحداث.

عدد كبير من المحللين توصلوا إلى الكثير من الحقائق التي تثبت علاقة غرباتشوف بتنظيم أحداث شهر آب عام 1991.

إن الكاتبة الأمريكية المشهورة والمتخصصة بشؤون المخابرات السوفيتية (ك ج ب) والعاملة في مركز البحوث والدراسات العلمي التابع للكونغرس الأمريكي والمحاضرة في جامعة جون كوبكينس الأمريكية والمحللة السياسية للإدارة الأمريكية. تعتبر أن غرباتشوف سعى منذ البداية إلى تحويل المخابرات السوفيتية (ك ج ب) إلى كبش فداء لكل ما يحدث داخل الدولة. حسب رأي الكاتبة، فإن خططه بما يخص لجنة الطوارئ الحكومية كانت تعتمد على التالي: إذا تمتعت اللجنة بتأييد الشعب بشكل واسع وتمكنت بنجاح من إيقاف تفكك الدولة والسيطرة على الأمور. أما في حال الفشل يعود إلى موسكو ويأمر باعتقال الجميع.

كان من المهم بالنسبة إلى غرباتشوف أن يخرج «رابحاً ونظيفاً» مهما تكن مجريات الأمور ونتائجها.

حسب رأي جون هيو «لا يجب إهمال إمكانية، غرباتشوف نفسه سعى إلى إعطاء انطباع أنه يرغب بحصول الانقلاب». ويضيف هيو أن قادة لجنة الطوارئ كانوا على قناعة تامة أنه ومن خلال صلاحيات غرباتشوف يستطيع أن يمنحهم الغطاء الشرعي والقانوني لعملهم ذاك. لهذا سعوا إلى عدم استخدام العنف وإلى التقليل من الخسائر البشرية إلى الحد الأدنى، لأن سقوط الضحايا يعقد الأمور ويمنع حصول المصالحة».

من الواضح أن غرباتشوف كان مهتماً، أن يتسم تصرف «الانقلابيين» من البداية إلى النهاية «بالسلمية»، بحيث لا يكون مثار شكوك في تحريضه على الانقلاب. إنه لم يشأ على الإطلاق أن تتأثر سمعته الحميدة في نظر الغرب، باعتباره «الشخصية المسالمه» من خلال ظهوره بمظهر صاحب فكرة فرض حالة الطوارئ العسكرية. ان تصرفه في المنتجع الرئاسي الصيفي على البحر الأسود، وعودته «المدهشة» إلى موسكو على متن الطائرة الرئاسية برفقة نائب يلتسن في ذلك الوقت، وتحديداً بعد يومين من بداية الانقلاب «كل ذلك يدل بوضوح أنه لم يكن محجوراً عليه باعتباره رئيس السلطة المراد الإطاحة بها بل على العكس إنه كان

على إطلاع تام بكل شاردة وواردة من أعلى المستويات بتفاصيل ما يحدث.

من الأمور المثيرة للاهتمام، أنه تم إثارة مسألة العودة لفرض «حالة الطوارئ» عدة مرات، حتى بعد انتهاء أحداث شهر آب عام 1991 واعتقال «مدبري الانقلاب» أعضاء لجنة طوارئ الدولة. بهذا الخصوص يستشهد الكاتب وليم آدم بكلام وزير الدفاع السوفيتي السابق في ذلك الوقت المرشال الجوي شباشنيكوف، والذي يؤكد أن غورباتشوف طرح معه موضوع الانقلاب في شهر تشرين الثاني من نفس السنة وأخبره أن «الانقلاب العسكري» قد يكون انجح الحلول لإيجاد مخرج للحالة التي وصلت إليها البلاد»، وفي شهر كانون الأول توجه غورباتشوف علنا إلى العسكريين طالباً منهم مساعدته للوقوف في وجه يلتسن، محاولته هذه كما محاولاته السابقة لم تكلل بالنجاح. لكن أن وجود مثل هذا النمط من التفكير بالنسبة إلى الباحثين العلميين يعد حجه دامغه في أن غورباتشوف بالذات كان يدعم انقلاب آب عام 1991.

❖❖❖

من الممكن أن تتوضح صورة الأحداث بشكل مفصل في يوم من اليام، ونتعرف كيف حصلت الأمور، ولصالح أي هدف قد صبت.

على كافة الأحوال لنحاول الاستمرار في تحليلاتنا اعتماداً على ما بحوزتنا من معطيات، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا وفي ظل الموافقة الصامطة لزعيم الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، كيف يمكن اعتبار أن تصرف لجنة الطوارئ الحكومية حتى من وجهة نظر قانونية عبارة عن انقلاب إذا كانت هذه اللجنة هي نفسها الحكومة الشرعية للبلاد.

لكن هنا أيضاً ينشئ سؤال هام: «لماذا قام غورباتشوف شخصياً بإيهام أعضاء لجنة الطوارئ بأنه يدعمهم -لكنه رسمياً تخلى عنهم»؟

هنا من المهم جداً إيجاد التفسير لأن مثل هذا التصرف من قبل غورباتشوف من جهة أولى يعد نوعاً من الخداع والتغرير تجاه لجنه الطوارئ ومن جهة ثانية سحب البساط من تحت أقدامهم وأدان فعلتهم مما تسبب بفشل مساعيهم.

حسب رأي هيو من السهل تفسير القسم ألول من تصرف غورباتشوف، وهو

قيامه بربط مصيره الشخصي والسياسي بعلاقته مع الغرب، بعد أن انعدمت شعبيته داخل الاتحاد السوفيتي ووصل تأييد الناس لنهجه السياسي إلى الحضيض. أما بعد أحداث شهر آب عام 1991 أصبح دعم الغرب له هو رصيده الوحيد سياسياً وشخصياً. فور اتضاح الموقف السلبي من قبل الدولة الغربية تجاه لجنة الطوارئ، ومن أجل حرصه على عدم إزعاج الغرب، قام بغسل يديه من القصة وغيّر موقفه إلى النقيض.

كانت الأحوال مشوشه لكن المعلومات كانت غزيرة حول ردة فعل غرباتشوف الأولى والتي تم التحدث عنها في وسائط الإعلام الغربية والتي كان من المفترض عليها أن تلتزم الصمت. مع هذا هل كان من المناسب لنا أن نضع سؤالاً، هل كان من الممكن أن تنجح لجنة الطوارئ في وضع حد لانهيار وتفكك البلاد في حال تم تأمين الغطاء القانوني والشرعي لعملها؟

إن الإجراءات القانونية وأسس تشكيل اللجنة والقرارات التي تم اتخاذها كانت منفذة، وهذا الواقع لا يجوز نكرانه. وهكذا نجد أن المحلل العسكري وليم آدم يؤكد بشكل مباشر أن إتمام الانقلاب إلى النهاية تعد مسألة تتطلب زمناً قليلاً جداً.

مع ذلك هل كان من الممكن أن تنجح لجنة الطوارئ في وقف دمار وانهيار الاتحاد؟

إن محاولة الإجابة على مثل هذا السؤال يناقشها الكاتب جون دينلوب. حسب رأيه أن أعضاء لجنة الطوارئ يتصفون بأنهم «وطنيون وشيوعيون حقيقيون، ولقد سعوا بالفعل إلى إعادة سياسة الإصلاحات في البلاد إلى بدايتها الأولى في فترة عامي 1985 – 1987». مع أنه من الواضح أن قناعه غرباتشوف السياسية وتوجهاته في عام 1991 قد تغيرت جزرياً عن بدايتها الأولى. بهذا الشكل، حتى لو أنه انضم إليهم في فترة من الفترات سوف تكون بكل تأكيد مؤقته وبعدها سوف يحصل التباعد.

حسب رأينا لكي يتم وقف عملية انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، لا بد من القيام بالخطوات والإجراءات التالية:

1 –تحرير وسائل الإعلام العامة من تحت سيطرة يعقوبليف وجماعته

المعادون للاشتراكية والشيوعية!

2 -إبعاد يلتسن وأنصاره من المعسكر الديمقراطي عن الحياة السياسية والذي يسعون علناً إلى إعادة النظام الرأسمالي إلى البلاد. ولا يخفون نواياهم الداعية إلى تفكيك الاتحاد السوفيتي!

3 -إلغاء إصلاحيات غرباتشوف التي مهدت الطريق إلى الفساد وعززت السوق السوداء واقتصاد الظل ونمت كافة أشكال الحركات الانفصالية والمعادية للاشتراكية والساعية لعودة الرأسمالية.

أما ما يخص تطور الأحداث في آب عام 1991 في بعض مناطق الاتحاد السوفيتي ولكي يتم تطبيق تلك الأهداف والبنود لا بد من استخدام القوة مع احتمال كبير بالمخاطرة وتطور الأمور إلى حرب أهلية حقيقية. في ظل ذلك الواقع الذي ساد في الاتحاد السوفيتي من الواجب علينا أن نوضح وفي خضم مناقشتا لهذه المسألة أنه لم يتوفر العدد الكافي من الناس الذين يمتلكون ما يكفي من القوة والسلطة والإمكانيات لاتخاذ قرار خطير بهذا الحجم والمستوى. إضافة إلى ذلك وبهدف القيام بهذه المسؤولية الكبيرة والنجاح بها إضافة إلى القوة يتطلب امتلاك شعور كبير بالمسؤولية والعبقرية السياسية والحكمة وسرعة التفاعل مع الأحداث الحاصلة تبعاً لمجريات الأمور على أرض الواقع. خلال العقود الماضية مثل هذه النوعيات وبشكل متباين من القادة السوفييت كانت موجودة على الدوام وبكثرة مثل لينين، ستالين، اندروبوف وحتى برجنيف في الفترة الأولى من حكمه.

وهكذا على سبيل المثال لو أن قادة لجنة الطوارئ لم يهدروا الوقت الثمين جداً في محادثات عقيمة مع غرباتشوف، بل وضارة، ولو أنهم اخذوا زمام الأمور بأيديهم بشكل مباشر وتوجهوا بنداء إلى وحدات الجيش وعموم عمال وكادحي الاتحاد السوفيتي للوقوف معهم ودعمهم في إعادة فرض القانون والنظام والمحافظة على هيبة الاتحاد السوفيتي داخلياً وخارجياً، ... لو فعلوا ذلك فإنه على الأغلب كان النجاح سوف يكون حليفهم في تحقيق أهدافهم دون كبير عناء ومن غير إراقة للدماء.

بهدف إيقاف عملية الانحلال والمتفكك المتسارعة للدول وإعادة السيطرة

على مجريات الأمور، كان من الممكن استخدام نفس التكتيك المشهور الذي سبق واستخدمه لينين وهو «التعامل بشكل خاص ومحدد» بما يتعلق بجمهوريات البلطيق. أما بقية الجمهوريات الاتحادية الأخرى الأعضاء في الاتحاد السوفيتي والتي تتميز بنزعه انفصالية ضعيفة فيمكن أن تبقى داخل الاتحاد لكن وفق معاهدة اتحادية جديدة.

كان بإمكان لجنة الطوارئ أن تتخذ تدابير خاصة وفورية وفق برنامج اقتصادي هادف للخروج من الأزمة الاقتصادية، وإعادة العمل بنظام التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني مع اتخاذ التدابير العاجلة للخروج من الأزمة المالية الخانقه، والتي تسببت بحصول متاعب مؤلمة ويوميه طالت عشرات الملايين من عمال وكادحي الاتحاد السوفيتي.

كما هو معروف لم يتم فعل أي شيء من هذا القبيل. وبدلاً من ذلك استغل يلتسن أحداث آب لصالحه ونجح في الاستيلاء على السلطة في روسيا بشكل كامل، وتمكن من الإجهاز على الحزب الشيوعي السوفيتي الذي كان يصارع الموت وأمر بإلغائه، إضافة إلى انهيار جماعة الانقلاب واعتقالهم. بهذا الشكل أصبح الطريق ممهداً ودون عوائق أمام يلتسن لتنفيذ تطلعات الديمقراطيين الأساسي» - ألا هو تدمير الاتحاد السوفيتي. وها هو في واقع الحال هو الانقلاب الحقيقي.

❖❖❖

هنا من الجدير ذكره حول نتائج أحداث آب عام 1991 والذي يذكرها ب. آدم في مؤلفه «نهاية الآلة العسكرية السوفيتية» والذي كان متواجداً في الاتحاد السوفيتي فيها يراقب سير الأحداث. قبل الانقلاب كان أعضاء لجنة الطوارئ يشغلون أهم المناصب الحساسة في البلاد - يكتب هو - بعد فشل الانقلاب لم يبق أحد منهم في منصبه وبالتالي شغرت المناصب الحساسة من الأشخاص الذين كان بمقدورهم أن يحافظوا على استمرار الاتحاد السوفيتي ويمنعوا تفككه النهائي.

إن المتآمرين المتمردين في واقع الأمر كان يلتسن وأنصاره وهم من قام

بالانقلاب على الشرعية وتمكنوا من النجاح في انقلابهم». هذه هي النتيجة التي توصل إليها الكاتب آدم في كتابه السابق الذكر.

معلومات هامة وغير متوقعة قدمها الرئيس البلغاري في ذلك الوقت الدكتور جيلوجيليف حول هذا الموضوع من خلال مؤتمره الصحفي المطول عبر برنامج «نانيفاتر (رأي الملاح)» الذي تبثه القناة الأولى في التلفزيون المركزي البلغاري وذلك أثناء زيارة بوش الابن عام 2007 إلى بلغاريا.

في صباح يوم 19 أب عام 1991 عندما كان يحضر نفسه للذهاب إلى العمل، وذلك عندما أخبروه بشكل مفاجئ أنه في موسكو «يحدث شيئاً ما».

«عندها قمت بحلاقة ذقني بسرعة، ثم توجهت إلى مبنى الإدارة الرئاسية. لم يكن هناك أي نوع من الاتصال التلفوني متوفراً، ولا تتوفر أي معلومات دقيقة عما يحصل أيضاً». يتذكر الرئيس السابق جيليف. في تمام الساعة 12.00 كنت على موعد على الغداء مع قائد الأسطول السادس الأمريكي (المنتشر في البحر الأبيض المتوسط)، والذي كان متواجداً بالصدفة في بلغاريا في تلك الأثناء.. بعدها عدت إلى العمل، توفرت لدي قناعة راسخة أنه في موسكو حصل انقلاب غير شرعي نفذته القوى الشيوعية هناك» - هذا ما قاله أول رئيس ينتخب وفق النموذج الديمقراطي في بلغاريا - واصفاً الحدث السوفيتي.

«الاتصال مع موسكو كان مقطوعاً» -يتابع جيليف حديثه.لا عندها احد معارفي من الطبقة الجديدة (والذي لديه علاقات متينة مع دوائر صهيونية ذات نفوز واسع) أعطوه رقم تلفون ما... والذي تبين أنه من خلال ذلك الرقم يمكن التحدث مع يلتسن شخصياً.

وحسب كلام جيليف، فإن ذلك الرقم كان يعمل أثناء فترة الانقلاب وبدون علم المخابرات السوفيتية (ك. ج. ب»)

أريد أن الفت انتباه القراء إلى المغذى العميق لهذه القصة. هل من المعقول أن رئيس دولة مستقلة ذات سيادة يمكن أن يبقى بدون أي اتصل مع دولة أخرى. ثم يتأمن اتصال فعال ومستمر عبر شخص ما لا على التعيين..! وإذا كانت بلغاريا دولة صغيرة، عندها كيف يمكن تفسير ذلك بالنسبة إلى «دولة عظمى»؟!..

نترك للقراء حرية تقييم - الأوضاع داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه على الصعيد العالمي، حين وقعت أحداث آب عام 1991 في موسكو. في مثل تلك الأحوال، اتخذ رئيس بلغاريا السابق موقفه وقرر توجيه الإدانة إلى «الانقلاب» معبراً عن تأييده الغير مشروط ودعمه ليلتسن.

عندها أعلن الرئيس البلغاري السابق ج. جيليف قائلاً: «نحن أول دولة في العالم وقفت هذا الموقف - نحن فخورون بهذا. أما بقية الدول وحتى العظمى منها تلكأت في اتخاذ موقفاً حازماً حيال ذلك».

بعد ذلك جرت الأحداث وفق سيرها المعهود. تتخللها بعض الأفعال المقصودة، ففي يوم 6 تشرين الثاني عام 1991 أي في الذكرى السنوية للثورة الاشتراكية العظمى، قام يلتسن بإعلان «ثورته» عندما أصدر أمر حظر الحزب الشيوعي السوفيتي في عموم أراضي جمهورية روسيا، ثم أصدر مرسوماً رئاسياً بحله ومصادرة الممتلكات العائدة له...

أما في يوم 25 كانون أول، قام غرباتشوف بتقديم استقالته، بذلك أنهى وجوده في السلطة العديم الجدوى واعتزل الحياة السياسية. في نفس اليوم تسلم يلتسن الحقيبة النووية من غرباتشوف، وأصبحت المقدرات العسكرية والإستراتيجية والنووية للاتحاد السوفيتي بيد يلتسن وكذلك كافة المؤسسات الأمنية والحكومية حيث قام بتغيير بعض تسمياتها وأخضعها لسلطته بحيث أصبحت تابعه فقط لسلطة الحكومة الروسية.

في يوم 31 شهر كانون أول عام 1991، انتهى وجود الاتحاد السوفيتي علناً من الخارطة السياسية والجغرافية للعالم، هذا الحدث حسب رأي نيكولاى رجكوف - أحد آخر رؤساء الوزارات في الاتحاد السوفيتي «أعظم حدث تراجيدي يحدث في القرن العشرين».

الخاتمة

في الكتاب المنشور عام 1992 للكاتب الفريد هاليد والذي عنوانه «الانهيار غير المتوقع للاتحاد السوفيتي، بين ضغط السوق والمنافسة نقرأ التالي:

«من الضروري إيجاد تفسيراً لحقيقة: كيف كان من الممكن أن يحصل انهيار لدولة جبارة لا حدود لقوتها وإحدى الإمبراطوريات العظمى في العالم، دون أن تتعرض لأي تهديد ظاهر من الخارج.

هي لم تتعرض لأزمة مالية أو إفلاس حتى عندما خاضت أعنى وأشرس الحروب مثل (الحرب العالمية الثانية)، وكذلك الأمر لم تتعرض إلى أي نوع من التحديات السياسية الجدية من الداخل أو الخارج؟، ما عدا الأحداث التي نشبت في بولونيا والتي كانت محدودة ومعزولة ولا تأثير جدوى لها على الاتحاد السوفيتي.

بغض النظر عن وجود بعض المشاكل الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي، عدا ذلك أن هذه المنظومة الاقتصادية لم تظهر عجزها في تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. لذلك لا يمكننا القول أنها انهارت أو تحطمت من تلقاء نفسها..

إذن ماذا حصل في واقع الأمر؟

في الحقيقة يمكن القول أن تطور الأحداث الدراماتيكي الذي جرى كان سببه هو السلوك الخاطئ الذي مارسته قيادة الدولة الأعظم من دول المعسكر الاشتراكي. حيث قررت قيادات تلك الدولة توجيه الاقتصاد وفق نظام أخر ومعاكس بشكل كامل ويختلف جذريا عن ما كان سائداً لعشرات السنين. إن التغيرات التي جرت في الكثير منها لم تتم حسب رغبة الشعب الذي كان يرزح تحت حكم السلطة السابقة. ولا بنتيجة استحالة الدوائر الحاكمة. «الاستمرار في قيادة البلاد وفق الأسلوب القديم» (كما ينص توصيف لينين المشهور حول أزمة الثورة».

توجد العديد من وجهات النظر والآراء حيال الأسباب والعوامل التي أدت إلى تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي. يمكن القول وبثقة كبيرة، إن تلك العوامل من حيث المبدأ يمكن التعبير عنها بكافة أشكالها وتلاوينها سواء كانت السياسة أو

العقائدية أو الإيديولوجية، إضافة لموجهات نظر بعض الناس. إن تفاسير ذلك يمكن أن تكون متنوعة، منها تلك ذات التصورات المفرطة في تعصبها وغيريتها، ومنها العصبية على الفهم بسبب تعقيد نماذجها النظرية، والتي تتراوح بين التفاؤل الشديد أو القنوط. في الغالب أن تلك التصورات والتفاسير لا تعطينا الكثير من المعلومات حول المسائل المطروحة، اعتماداً على الدراسة المعمقة للكثير من المراجع، نستطيع عرض أهم التصورات لأسباب انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية:

1. إن المنظومة الاشتراكية تحوي داخلها على العديد من «التشققات» ونقاط الضعف والمعضلات.
2. إن المنظومة الاشتراكية ولأسباب كامنة داخلها لم تفلح في كسب رضا شرائح معينة من أفراد الشعب، الذين ناصبها العداء.
3. هناك العديد من العوامل والتدخلات والتأثيرات الخارجية.
4. إن البيروقراطية الشديدة، ساعدت قوى الثورة المضادة؛
5. إن «انعدام الديمقراطية» و«المركزية المفرطة» كان له الأثر السلبي في تفاقم أزمة النظام السوفيتي.
6. إن الأمر الحاسم في انهيار الاتحاد السوفيتي هو غرباتشوف نفسه أو ما يسمى «ظاهرة غرباتشوف».

إن أهم عمل أدبي ساهم في تقديم معلومات عظيمة الأهمية وتحليلات قيمة كان كتاب «ثورة من الأعلى، انهيار المنظومة السوفيتية» للكاتبان دافيد كوتس والفردفير.

إن هذه التطورات والتحليلات رغم بعض الضعف فيها إلا أنها ساهمت في صورة متكاملة عن الأحداث التي جرت على أرض الواقع.

❖❖❖

على صفحات كتابنا هذا سوف نحاول عرض نتائج التحليلات التي قمنا بها والتي تلقي مزيداً من المعلومات في هذا الاتجاه. إضافة إلى ذلك، نحن لا ننوى مناقشة مدى صحة تلك التصورات المذكورة.

1 -إن أنصار وجهة النظر الأولى التي تم ذكرها سابقاً وكالعادة، يعتبرون

أن سبب انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية يعود إلى خطئ «في الخريطة الوراثية» ، والمتعلقة ببداية نشوئها. حسب اعتقادهم، فإن الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ظهرت على أسس «غير قانونية». بسبب ذلك لا يمكنها أن تتطور وتزدهر وتعمل بشكل طبيعي، لأنها من الوهلة الأولى وقفت ضد الطبيعة الإنسانية وضد الآليات الاقتصادية الطبيعية والتي تسمى «السوق الحرة».

على سبيل المثال، أن البروفسور في جامعة كلومبيا وسفير الولايات الأمريكية في الاتحاد السوفيتي في فترة 1987 -1991 جون ميتاك، والذي يذكر في كتابه «خروج إمبراطورية أخرى» الصادر(عام 1995) التالي: «إن الاشتراكية، كما أرادها ونظر لها لينين، كان محكوم عليها بالفناء منذ بدايتها الأولى، وذلك لأنها بنيت على «مفاهيم خاطئة للطبيعة الإنسانية». في خضم التنوع المختلف لمثل وجهات النظر هذه، يمكننا أن نميز باحثين، أمثال مارتين مولاي، ريتشارد يايباس وآخرون (في الكتاب الصادر عام 1994 للمؤلف ولتر لاكير الذي عنوانه «الحلم الذي لم يتحقق»)، وكتاب الكساندر -دالين «أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي» والذي طبع للمرة الثامنة عام 1992، وكذلك الكتاب الشامل للمؤلف ديميتري فلكنوف وعنوانه «أزمات الاتحاد السوفيتي الداخلية»، إضافة إلى مؤلفين آخرين.

من الطبيعي أن يتميز كل نظام اقتصادي بوجود مشاكله الخاصة، كذلك الأمر تميز النمط الاقتصادي السوفيتي بمشاكله ونقاط الضعف الخاصة به، والتي كان من الواجب إيجاد الحلول لها وتصحيحها. بعض تلك العيوب كانت تتعلق بالتخطيط المركزي للاقتصاد. مع بداية عام 1985 لوحظت تلك السلبيات بوضوح، مثل نقص في بعض أنواع السلع ذات الطلب الواسع وتردي نوعيتها، انخفاض في إنتاجية العمال وسوء في التخطيط وتباطئ في عملية التحديث والتأخر في الاعتماد على تقنيات الحواسيب وعلى المنجزات العلمية الأخرى، إضافة إلى ازدياد ظاهرة الفساد والكسب غير المشروع.

أما التنوع في بقية المشاكل، كان يتعلق بالنواحي السياسية للنظام. فمثلاً أن الأساليب التي استخدمت في بداية الثورة وأعطت نتائج باهرة في حينها. لم تعد صالحه للاستخدام بعد مرور عشرات السنين. على سبيل المثال أن ازدواجية السلطة

وفي اتخاذ القرارات الحاصلة في عمل أجهزة الحزب وأجهزة الحكومة. هذه الازدواجية شكلت عائقاً أمام القيادات وقدرتها على تنظيم عمل الأجهزة التابعة لها وتحويلها إلى أدوات غير فاعله لا تقوم بأكثر من مهام تقديم المشورة. وهكذا كان حال النقابات وبقية المنظمات الشعبية - الأخرى.

إن الكثير من المعضلات عبرت عن نفسها بشكل أكثر وضوحاً، على صعيد الواقع، بسبب عدم السماح بالنقد وأسلوب الرقابة على وسائل الإعلام بشكل يتنافى مع التطور الحاصل في المجتمع الاشتراكي.

إضافة إلى ذلك، إن منح الامتيازات المختلفة إلى مسؤولي الحزب والحكومة، بينما لا يجد عامه الناس سبيلاً للحصول على ابسط الاحتياجات، كل ذلك أدى إلى حصول شرخ بين المسؤولين وطبقه المحكومين.

إن اغلب تلك المعضلات تفاقمت بسبب «شراسة الحرب الباردة». حيث ركزت الحكومة السوفيتية أغلب موارد البلاد لزيادة القدرة الدفاعية للاتحاد السوفيتي والدول الحليفة له الكثيرة في الخارج. إضافة إلى ذلك ثم دعم المؤسسات والمعاهد العقائدية الهادفة إلى نشر الإيديولوجيا الماركسية والروح الثورية والتثقيف الحزبي داخل البلاد وخارجها بما يتناسب مع أحوال العصر الحديث. بالتزامن مع ذلك ازدادت البيروقراطية على حساب العمل في الكثير من القطاعات الإنتاجية. يمكن التأكيد أن كل تلك المعضلات او المشاكل لا ترقى إلى مستوى الأزمة الخانقه في أسوء الحالات وبالتالي هنا لا مجال للتحدث عن انهيار أو دمار بسبب ذلك.

يصعب تصور تاريخ الاتحاد السوفيتي، وإمكانية انهياره أو تراجعه إلى الوراء. حتى مع وجود شرخ قاتل «كما يدعون» بين المجتمع الاشتراكي والطبيعة البشرية، وكأنه لا يصلح أن يعيش أحد إلا وفق النظام الاقتصادي الغربي المبني على أسس الملكية الخاصة «السوق الحرة».

في زمن ريغان، تم تبني تلك الأفكار بحيث أصبحت شبه سياسة رسمية للحكومة الأمريكية، علماً أنه لم يتم إيجاد مؤرخين حقيقيين على استعداد لتبني هذا الطرح لحتمية التصورات التاريخية تلك، وعدم إمكانية أي تطور للمجتمع بغير

ذلك الاتجاه لعدم توافقه مع الطبيعة البشرية.

إضافة إلى ذلك أن تلك النظرة الرأسمالية لمجريات الأمور، تصطدم بعقده صعبه لإثباتها، وخصوصاً عندما يتطلب إيجاد شرح أو تفسير لنجاح النموذج السوفيتي الباهر في حل الكثير من المعضلات الكأداء. على سبيل المثال، كيف تمكن النظام السوفيتي من النجاح في تنفيذ مهام ومشاريع هائلة مثل تصنيع البلاد الشامل وتعميم الإصلاح الزراعي، عدا عن انتصاره الباهر على الفاشيه الألمانية في زمن الحرب العالمية الثانية.

إن النظام السوفيتي الذي نجح في حل جميع تلك المهام الهائلة وتمكن من الانتصار في الحرب العالمية، كيف يمكنه أن ينهار أمام مشكلات أو أزمات بسيطة واجهته في نهاية ثمانيات القرن العشرين.

❖❖❖

2 -النظرية الثانية المتداولة بشكل واسع، تعتبر، إن الاتحاد السوفيتي انهار تحت ضغط «الاستياء الشعبي» والمعارضة الاجتماعية.

الحق يقال أن أنصار هذه النظرة يذكرونا بالغريق المتعلق بقشه، لأنه لن تجد أي باحث علمي أو مؤرخ جاد لديه إثبات بأن انهيار نظام الاتحاد السوفيتي كان بسبب أعمال احتجاج شعبية أو بسبب تذمر الناس أو استيائهم.

في واقع الأمر أن هذه النظرة تكرست في الغالب على أساس تصورات مجموعة من الكتاب والباحثين ومجموعات من المثقفين أو العمال والنشاطاء القوميين ممن تولد لديهم شعور بخيبة الأمل بسبب الفوز الذي حققته بعض الشخصيات الغير شيوعية في بعض مناطق البلاد. يميل إلى تأييد هذا الرأي كل من الكاتبين روي مدفيدف وجوليتو كيزا حيث عرضا وجهة نظرهما في كتاب (زمن التغيرات. نظره من الداخل على التغيرات في روسيا)، الصادر عام 1989؛ وكذلك الكاتبة اليزابت تايغ («مصير الطبقة العاملة» - «الشيوعية السوفيتية من الإصلاحات إلى الانهيار» الصادر عام 1995)؛ وكذلك الكاتب ستيفان وايت في كتابه «(نضال الأقليات القومية من أجل الاستقلال»)؛ وكذلك الكاتب إسحاق برودين «(فتوحات روسيا الجديدة. القومية الروسية والدولة السوفيتية في فترة عام

1953 – 1991، 1998؛ ايلين دى انكوس في كتاب «(نهاية الإمبراطورية السوفيتية وانتصار القوميات» الصادر عام 1994).

دون شك، لدى بعض المؤلفين السوفيت نوع من الشعور بخيبه الأمل تجاه بعض الأمور والجوانب التي يعتبرونها هامة حسب رأيهم في تركيبه النظام. وحسب مشاهدات بعض الباحثين الذين عاشوا في الاتحاد السوفيتي في فترة الثمانيات، فإنهم لاحظوا أن قسماً كبيراً من رجال الاقتصاد المرموقين كانوا ميالين إلى استخدام أوسع لبعض آليات «السوق الحرة». إن الكاتبان مايكل ايلمان وفلاديمير كانوز فيتش يعبران أن نتاج عمل ممثلي الطبقة المثقفة في تخريب النظام والدولة السوفيتية قد ازداد بشكل لا يمكن تصوره بعد تأييدهم للملكية الخاصة و«السوق الحرة» وانغماسه التام وتماهيهم في سياسة غرباتشوف وأنصاره.

إن انهيار النظام السوفيتي، أدى دون شك إلى حصول فوضى دمويه لأسباب أثنية في عاصمة ازربيجان باكو، وصراع مسلح بين ازربيجان وأرمينيا على مقاطعة ناغورني كارباخ، وإلى إضرابات قومية في جمهوريات البلطيق، واضطرابات عمال المناجم.

إن العامل الأساسي في نشر عدم الاستقرار هي القوى المعادية للاشتراكية في البلاد، وكذلك تشكل «كتلة برلمانية من المعارضة الليبرالية» داخل مؤتمر نواب الشعب.

وهنا يجدر التأكيد، إن الاستياء الشعبي الذي حصل في الفترة الأخيرة من حكم غرباتشوف، كان سببه هو السياسة التي انتهجها غرباتشوف وطاقمه والتي ما كان عليه أن ينفذها بهذا الشكل. وكما قال أحد المراقبين لو أن سياسة «الشفافية» أتاحت المجال أمام المواطنين السوفيت للانتقاد، لكانت «البيريسترويكا» هي مجال الانتقاد الأوحد. عندما استلم غرباتشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي عام 1985، لم تكن تعاني البلاد من أية مشاكل جدية ولم يكن يوجد استياء شعبي ظاهر.

من المنطقي وجود نوع من التأفف لدى المواطنين السوفيت تجاه النظام، لكن هذا يحصل في جميع البلدان في العالم إذ لا يوجد شعب راض عن حكومته بنسبة

100٪ في كل مكان توجد شكوى شعبية ضد الفساد والمحسوبية والمميزات الخاصة التي يتمتع بها بعض كبار القادة والمسؤولين، إضافة إلى نقص في بعض السلع أو لسوء في نوعيتها. إضافة إلى ذلك وحسب دراسات الباحثين الاجتماعيين، فإن الغالبية العظمى من الشعب السوفيتي لم تعبر عن استيائها عن الوضع أو الحالة العامة في البلاد. (حسب رأى الباحثين مايكل ايلمان وفلاديمير كنتروفيتش، فإن التقييم الإيجادي للمواطنين السوفيت كان مشابهاً لنظرائهم من الأمريكيين عموماً تجاه بلدهم). في الاتحاد السوفيتي حتى فترة 1990 - 1991. حتى عندما قامت قيادة البلاد بانقلابها لفرض القطاع الخاص و«استخدام آليات السوق»، آلات الرأي العام لمواطني الاتحاد السوفيتي في أغلبيتهم الساحقة ظلوا مؤيدين للنظام الاشتراكي والمحافظة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والسيطرة الحكومية على الأسعار والمحافظة على وحدة البلاد.

وهكذا عندما ظهر بعض الاستياء الشعبي في تلك الأثناء كان سببه الأساسي هو الاعتراض على سياسة غرباتشوف والتي كانت مهلكه وأنتجت الكوارث بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي وشعوبه.

❖❖❖

3 -تقول النظرية الثالثة، إن أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي كان بسبب «الحرب الباردة» وازدياد «عولمة» الاقتصاد العالمي.

إن وجهة النظر الأكثر إقناعاً حول هذا الموضوع والتي تقول إن الخيانة التي تعرضت لها الاشتراكية السوفيتية هي التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وذلك من خلال نجاح تجنيد عملاء للمخابرات المركزية الأمريكية في داخل صفوف القيادة السوفيتية.

إن ذلك الاختراق الاستخباراتي الأمريكي أكبر حجماً مما يتصوره البعض ممن ليسوا على إطلاع على بواطن الأمور. وما يلفت النظر المقالة التي نشرتها صحيفة «النيويورك تايمز» في عددها تاريخ 26 كانون أول عام 2001 والتي أكدت من خلالها أنه ومنذ عام 1985 قامت وكالة c1a وبقية وكالات الاستخبارات السرية الأمريكية بأضخم عمل استخباراتي في تاريخ العلاقة مع الاتحاد السوفيتي والذي

هدف إلى بث عملاء لها داخل عقد ومفاصل القيادة السوفيتية وأجهزتها الهامة وحتى داخل المخابرات السوفيتية نفسها ومخابرات الجيش حيث اتخمت تلك الأجهزة بالعملاء.

وليس من المستبعد أن يتم الكشف في المستقبل عن وجود ارتباط مباشر بين شبكة التجسس الأمريكية تلك وبين كبار مسؤولي الدولة وربما يكون على رأسهم يعقوبليف ولا يستثنى من ذلك حتى غرباتشوف نفسه.

هناك أيضاً عوامل خارجية لا تقل في خطورتها عن التأثير القاتل للمخابرات الأمريكية وهي أن الاقتصاد العالمي في فترة حكم كارتر وريغان كان تحت السيطرة الأمريكية وعندما قامت أمريكا «بتعويم» اقتصادها شكل ذلك ضغطاً إضافياً على الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي، وهكذا تفاقمت الأزمات الاقتصادية والصعوبات التي تعرضت لها البلاد في ذلك الوقت.

من أجل تحقيق أهداف سياسة إستراتيجية سعت الدول الغربية إلى تطوير مختلف قطاعات اقتصادها الرأسمالي بحيث يعتمد على أسس تكنولوجيه أكثر تطوراً.

لهذا نجد أن رجل الاقتصاد أندريه فرانك مؤلف الدراسة البحثية «ما هي بالتحديد أخطاء الشرق الاشتراكي»؟ المتخصص في العلاقات الاجتماعية» يلفت الانتباه إلى قيام الإدارة الأمريكية في فترتي حكم كارتر وريغان ومن أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية التي تلوح بوادرها في الأفق إلى زيادة الإنفاق العسكري بنسبة كبيره. هذا بدوره أجبر الاتحاد السوفيتي إلى زيادة إنفاقه العسكري أيضاً وتخصيص موارد إضافية لاحتياجاته الدفاعية. هذا بدوره خلق أزمات إضافية في اقتصاد دول أوروبا الشرقية الاشتراكية، وهذا جعلها مجبره على الاقتراض من بنوك الغرب.

يعتبر كل من الباحثين مانويل كاستيل وايما كيسلوف الباحثين في معضلات ما يسمى «مجتمع المعلوماتيه»، إن سبب انكسار الاتحاد السوفيتي هو عدم قدرته على التأقلم بشكل فعال على متطلبات المرحلة المعاصرة. (نهاية الشيوعية السوفيتية. من وجهة نظر مجتمع المعلوماتية) المنشور من قبل جامعة

بروكلن كاليفورنيا في سنة 1995).بالتوازي مع تلك الصعوبات الاقتصادية الإضافية ذات الطابع التقني، وجد مؤثر آخر خارجي كان له أثراً لا يستهان به على تطور الأحوال داخل الاتحاد السوفيتي وصب في صالح الغرب، ألا وهو عامل «الحرب الباردة» التي استعر أوارها ضد الاتحاد السوفيتي في فترة بداية الثمانيات من القرن الماضي.

في الواقع أن الشعب السوفيتي، لم يتسن له على الإطلاق التمتع بالسلام والاسترخاء بعيداً عن التهديدات والعدوان الخارجي حتى ولو لفترة وجيزة. إن نفقات الدفاع والمساعدات المقدمة إلى حلفائه في الخارج التهمت الكثير جداً من موارد البلاد، والتي كان من الممكن أن تؤمن تلك الموارد أغلب احتياجات ومتطلبات المواطنين.

إن المعطيات المتوفرة تؤكد أن الاتحاد السوفيتي في الفترة حتى غاية عام 1980 كان يقدم مساعدات إلى حلفائه تقدر بـ 44 مليار دولار سنوياً.

إضافة إلى ذلك كان الإنفاق العسكري على الدفاع يلتهم 25 - 30 ٪ من موارد البلاد الاقتصادية.

عند دراسة هذه المسألة من قبل الكاتب بيتر شفيتسر ذى النزعة المحافظة التي عرضها في كتابه «انتصار الإستراتيجية السرية لإدارة ريغان، التي سرعت انهيار الاتحاد السوفيتي» الصادر عام 1994، وكذلك أن الباحث ذي الميول اليسارية شون جيرفازي من خلال كتابه «حقيقة زعزعة استقرار الاتحاد السوفيتي، العمليات السرية» الصادر عام 1990، يتفقان على أن الرئيس ريغفان قام بإشعال نار «الحرب الباردة الثانية» ضد الاتحاد السوفيتي بهدف تدميره بشكل نهائي، مع استخدام كل ما يلزم من موارد في سبيل تحقيق هذا الهدف. لتحقيقه قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمضاعفة إنفاقها العسكري. «سوف نجبرهم على الإنفاق إلى أن يفلسوا» هذه هي عبارة ريغان ومفهومه لإجبار الاتحاد السوفيتي على اتخاذ خطوات عسكرية جوابية. لقد قام ريغان بفتح جبهة جديدة في «الحرب الباردة» ضد الاتحاد السوفيتي من خلال ما أطلق عليه «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» أو «حرب النجوم»، إضافة إلى ذلك تقديم المساعدة إلى جميع القوى المناهضة

للشيوعية في العالم أجمع وخصوصاً في أفغانستان وبولونيا ، وكذلك قامت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها لدى حلفائها من دول النفط لزيادة الإنتاج بهدف خفض أسعار النفط كون الاتحاد السوفيتي يعتمد بشكل كبير في اقتصاده على تصدير النفط إلى ألسواق العالمية. في هذا الأمر أصابت هدفين برمية واحدة كونها من كبار الدول المستوردة للنفط وأدت إلى الإضرار بالاقتصاد السوفيتي. إضافة إلى إجراءات أخرى اقتصادية وتخريبية وشن حرب نفسية.

بدون شك بغير مثل هذه الإجراءات الاقتصادية والضغوط السياسية الخارجية لم تتمكن بشكل فعال القوى الغربية من التأثير على حياة المجتمع السوفيتي. نتيجة لذلك انهارت الأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي.

ليس صدفه هنا أن يقوم بيتر شفيتسر بكيل الكثير من المديح والإطراء بحق الرئيس الأمريكي السبق رونالد ريغان من خلال صفحات دراسة قدمها وذكر فيها «لا يمكن فصل عملية انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي عن السياسة التي انتهجها ريغان، الذي يعد منتصراً في «الحرب الباردة» ويكتب في دراسة ثانية نشرها عام عام 2002 في نيويورك تحت عنوان «حرب ريغان». كاتب أمريكي آخر هو فرنسيس فيتسجرالد حلل الأمور بشكل مقنع منفذاً الادعاءات بأن ريغان قام بالدور الأساسي في انهيار الاتحاد السوفيتي من خلال كتابه «(النهاية غير المتوقعة: ريغان «وحرب النجوم»، نهاية الحرب الباردة» الصادر عام 2000). حسب رأي الكاتب، إن التحليل المنطقي لسير الأحداث التي حصلت في الاتحاد السوفيتي في تلك السنوات تثبت أنه لا دليل أو إثبات إنها حصلت بسبب تأثيرات خارجية ، ويؤكد أن ما حصل هو بسبب عوامل داخلية بحته.

إن فيتسجرالد يثبت أنه حتى تلك الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري الأمريكي لم تجبر القيادة السوفيتية كما ذكر على زيادة إنفاقها العسكري مما أدى إلى الإفلاس الاقتصادي. رد موسكو على زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي كان عن طريق اتخاذ تدابير جوابية ذات كلفه قليلة ومردود عالي. اعتمدت الفكرة الأساسية في ذلك أن لا يتم الاندفاع الأعمى وراء الأمريكيين في مجال الإنفاق العسكري، بل السعي إلى التفوق عليهم» من خلال زيادة القدرة التدميرية

للترسائه السوفيتية الإستراتيجية الموجهة إلى الأراضي الأمريكية.. الخ. إن الكثير من كبار المسؤولين السوفييت حين ذاك أكدوا إن الإجراءات الأمريكية سواء كانت في زيادة الإنفاق أو غيرها لم يكن لها كبير أثر على الاتحاد السوفيتي، إنما الانهيار كان بسبب غورباتشوف وإصلاحاته. إن الكاتبان مايكل ايلمان وفلاديمير كانتوفيتش يعرضان في كتابهما «تدمير النظام السوفيتي. نظر إنسان من الداخل» «الصادر عام 1998)، نقلاً عن مسؤول كبير في المخابرات العسكرية السوفيتية صرح بأن «فكرة القيام بالإصلاحات من قبل غورباتشوف كانت بنتيجة قيام أمريكا بتنفيذ خططها العسكرية «برنامج حرب النجوم» الذي تبناه الرئيس ريغان هو أمر غير منطقي طبخ في الغرب، بعد ذلك تم نشره في جميع أرجاء العالم. إن أي شخص حتى ولو كان قليل الاطلاع بطرق اتخاذ القرارات السياسية السوفيتية، يصبح على قناعة تامة أن تحقيق ذلك الأمر كما عرضه الغرب هو من سابع المستحيلات.

إن الموظف المسؤول في معهد الدراسات لشؤون أمريكا وكندا التابع الأكاديمية العلوم السوفيتية والذي كان يقوم بدور تشكيل السياسة الخارجية للقادة السوفييت، يؤكد «أنه لا معاهدة الدفاع الاستراتيجي «(حرب النجوم») ولا كافة أشكال سباق التسلح بحد ذاتها. يمكنها أن تكون بأي حال من الأحوال سبباً لانهيار الاتحاد السوفيتي».

بالطبع هذا لا يعني أن سباق التسلح لم يكن له أي تأثير أو دور سلبي على الوضع الداخلي في البلاد. وهكذا يبدو لنا أنه توجد الكثير من العوامل والمتحولات والأطراف التي تدخلت بشكل ما من الأشكال لكن ذلك ليس واضحاً بشكل كامل. لكن مهما كان حجم التدخل والضغط الأمريكي الذي مورس على الاتحاد السوفيتي خلال السنوات الأخيرة كبيراً، فإنه لا يقارن مع حجم التهديدات والحصار والتخريب والتدخل العسكري المباشر الذي كان يتعرض له الاتحاد السوفيتي على الدوام خلال سنوات وجوده. إضافة إلى ذلك مهما كان حجم وشكل التدخل والضغط الخارجي والمنفذ ضد الاتحاد السوفيتي يبقي غير معلوماً على وجه الدقة ردة فعل القيادة السوفيتية والإجراءات المتخذة حيال ذلك.

بهذا الشكل يمكن الاستنتاج، وبغض النظر عن حجم المعضلات والأزمات الداخلية في الاتحاد السوفيتي أو مهما تكن عوامل الضغط السياسي والاقتصادي والاستراتيجي الخارجي كبيراً وقوياً، فإن تأثيرها ليس حاسماً فيما حصل، إنما تصرفات وأفعال وردات فعل غرباتشوف وأنصاره والمحيطي به كان لها الدور الحاسم في انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي.

❖❖❖

4 - النظرية الرابعة التي تفسر انهيار الاتحاد السوفيتي، تربط ذلك الحدث بالدرجة الأولى - وحسب رأي مؤيديها - بالبيروقراطية وقوى الثورة المضادة. هذه التصورات تذكرنا بقائد الجيش الأحمر عند بداية الثورة ليف تروتسكي في أعوام الثلاثينات من القرن الماضي.

كما هو معلوماً، اعتبر تروتسكى أن النظام السوفيتي ليس سوى مرحلة انتقالية». وحسب مؤلفه «الوفاء للثورة» فإنه يرفع شعاراً مفاده، إن لم تتمكن الثورة الاشتراكية من تحرير نفسها من البيروقراطية، فإن هذه البيروقراطية ذاتها سوف تكون جسراً لعودة الرأسمالية، ويتحول البيروقراطيون «إلى طبقة ملاك جدد».

بالتأكيد أن بعض القراء واعتماداً على تجاربهم الخاصة في الحياة، سوف يكونون ميالين إلى اعتبار أن هذه الظاهرة لها وجودها على أرض الواقع. مع العلم أن تروتسكي وأتباعه أعطوا استنتاجات غير شرعية وغير مثبتة «حول عدم إمكانية» بناء الاشتراكية في بلد بشكل مستقل وعلى حدى. إن وجهه النظر هذه بحد ذاتها وعند إحراز النصر السياسي للثورة يعد في الواقع عبارة عن طعن الثورة في الظهر وخيانة قضيتها.

والجدير ذكره بما يخص هذا الموضوع، وبعد إبعاد تروتسكي وتياره خلال تولى ستالين للسلطة في الاتحاد السوفيتي، لم تظهر أي بوادر أو مؤشرات لأي ثورة مضادة للاشتراكية من أي نوع لا «بيروقراطية» ولا «ديمقراطية» ولا «ليبرالية» ولا شيء ذى طبيعة مشابهة. من الواضح أن ستالين وقيادته. إضافة إلى كل ذلك، أظهروا مقدرة يحسدون عليها في مجال فهم وجهات نظر أعدائهم السياسيين وتقيمها واستخلاص الاستنتاجات والعبر اعتماداً على ذلك.

إن شروط استخدام القوة والتسلط ضد النزعات المضادة للاشتراكية بدأت بشكل متأخر، وتم التعامل مع تلك النزعات بشكل واعي وهادف وذلك من أجل الحد من النشاطات المعادية للاشتراكية سواء كانت تلك القوة خارجية أو داخلية.

في الوقت الحاضر، إن فكرة تحول البيروقراطية في النظام السوفيتي إلى «طبقة ملاك جدد» من خلال القيام «بثورة من الأعلى» مذكورة في أعمال دافيدكوتسا والفرفير «ثورة من الأعلى» ونهاية النظام السوفيتي». الصادر (عام 1997)، جيري هيو «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي، 1985 - 1991»، الصادر (عام 1997)، ستيفان سولنيك «الدولة المسروقة: فقدان السيطرة وانهيار المؤسسات السوفيتية» الصادر (عام 1998)، إلى ذلك يمكن ضم الكاتب الماركسي بوهمان أسد مؤلف كتاب «العوامل التي أدت إلى تدمير النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي». إضافة إلى ذلك أن بوهمان يتميز عن غيره إنه لم يلحظ وجود منظمات اجتماعية باعتبارها طبقة محددة ومستقلة.

من المفترض تحليل وجهات نظر كل كاتب من الكتاب المذكورين سابقاً بشكل أكثر تفصيلاً.

إن كتاب كوتس والكاتب فير الذي عنوانه «ثورة من الأعلى» يحوى إضافة ما قد ذكر، مجموعة من الإثباتات المقنعة حول منجزات الاتحاد السوفيتي بما يخص الديمقراطية الحقيقية وطبيعة نمط الحياة السوفيتية. إضافة إلى ذلك يطلعنا الكتاب بشكل مفصل على كيفية قيام غرباتشوف والمقربين منه بتنفيذ مخططا يرمي إلى تشكيل مجموعات اجتماعية مختلفة ومتحالفة، يرتبط وجودها ومصالحها باستبدال النظام الاشتراكي بأخر رأسمالي.

ترأس يلتسن معسكر القوى المعادية للاشتراكية الذي حظي على دعم قسم كبير من الصفوة الحزبية والحكومية، «لقد استطاع أن يزيل من طريقه مجموعتين من منافسيه المجموعة الأولى أنصار غرباتشوف والمجموعة الثانية من تبقي من «الحرس القديم» من أعضاء الحزب الشيوعي، إن تفكك الاتحاد السوفيتي المتعدد القوميات ذي الجمهوريات الاتحادية والنظام الفدرالي، أصبح ممكناً في ظل النزاع المستمر بين معسكر يلتسن وغرباتشوف. إن القوى الأساسية

المعاديـة للاشـتراكية تقـع في روسـيا نفسـها ، بعـد أن قـام غرباتشـوف وجماعتـه «الإصـلاحية» بـتغيرات كـبيرة علـى بنيـة وتركـيبـه الاتحـاد السـوفيتي وعلـى مسـتوى واسع النطاق.

إن القـوى المناصـرة ليلتسـن اعتـبرت أنـه في ظـل تناسـب القـوى الحـالي، لا يمكنهم الحفـاظ علـى سـلطتهم وتوسيعها وإقامـة النظـام الرأسمـالي إلا بعـد انتـزاع روسـيا بالكامـل مـن الاتحـاد السـوفيتي. وأن حـدث هـذا يعـني تفكـك الاتحـاد السوفيتي.

إن الأفكـار والقضايا التي أثارها كوتس وفاير تملك ما يكفـي مـن الجوانـب القوية وحجة الإقناع. إنها علـى سبيل المثال تساعد في فهم وتفسير بعض الألغـاز: لماذا وسط الرأسماليين الجدد وكبار الموظفين يوجد أعـداد كـبيرة مـن الأشـخاص الـذين يقـودون روسـيا الحاليـة وكـانوا أعضـاءاً في الحـزب الشـيوعي وحتـى كـانوا يشـغلون مناصب رفيعة في الاتحاد السوفيتي السابق؟ كيف كـان بالإمكـان أن يحصـل مثـل هذا الانتقال المدهش للوهلة الأولى؟

إن السـر يكمـن في انـه حتـى في فـترة الإصـلاحات وجـد قسـم كـبير ممـن يسـمونهم «الصـفوة مـن مسـؤولين حكـوميين وحـزبيين وعسـكريين» رفعـوا نفـس الشـعارات والخطـط الـتي رفعـا يلتسـن والـتي تـدعوا إلى الانتقـال الكامـل إلى النظـام الرأسمـالي، حيـث سـايروا التيـار بغيـة المحافظـة علـى مصـالحهم وامتيـازاتهم. إضـافة إلى ذلك، إن انتقال البلاد إلى الرأسمالية سوف تتحقـق الوعـود الـتي أعطيـت لهـم بـأن يصـبحوا مـن المـلاك الجـدد ، وهـذا مـا كـان بإمكـانهم أن يحلمـوا بـه في ظـل الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي.

إن الانهيـار السـريع الـذي أصـاب «لجنـة الطـوارئ الحكوميـة» في شـهر آب عـام 1991 كـان له الأثر الأكبر في إعـادة اصطفاف مسؤولي الصفوة إلى جانـب الكفـه الراجحـة أي إلى جانـب يلتسـن والرأسماليـة. في مثـل تلـك اللحظـات الحاسمـة كـل (شـخص مـن تلـك الصـفوة ولأسـبابه الشخصـية) امتنـع عـن دعـم غرباتشـوف وقـادة «انقلاب آب» والذي أدى إلى الانهيار السياسي لهذه الفئة أو تلك.

من الواضح أنه بسبب ذلك، يمكـن تفسير السـرعة القياسـية في انتقـال الـبلاد

إلى النظام الرأسمالي بشكل سلمي في الاتحاد السوفيتي السابق.

وهنا تكمن أسباب عدم فاعلية الرأسمالية الوليدة في روسيا.

أما ما يخص قضية «الثورة البيروقراطية من الأعلى» يمكننا أن نشاهد بعض السلبيات المذكورة في الدراسة التي قدمها ايلمان وكنتروفيتش الذي اعتمد على شهادات وأقوال بعض كبار المسؤولين الحزبيين والحكوميين السابقين، والذي يؤكد فيها أنه لا توجد أي إثباتات تؤكد النظرية القائلة، إن النظام السوفيتي انهار بسبب تآمر كبار مسؤولي الحزب والحكومة مقابل منافع شخصية وامتيازات مادية أو سلطوية.

إن الدراسة المعمقة لهذه المسألة، على الأغلب تقود إلى قرينة طريفة، وهي أن هؤلاء القادة بكل بساطة غير قادرين على القيام بأي أعمال جماعية تهدف إلى حماية النظام القائم، أو الإسراع في انهياره... «إنها قمة البيروقراطية»، إذ يمكن اعتبارها ليس أكثر من مجموعة اجتماعية منعزلة وغير متجانسة ومبعثرة في مختلف أرجاء النظام، لكي تقوم بلعب دور القوة السياسية الموحدة والمنظمة.

إضافة إلى ذلك، إذا اعتبرنا أن تلك الشريحة المؤلفة من كبار المسؤولين قامت بالدور الحاسم في توجيه سير الأحداث باتجاه الرأسمالية، عندها كيف لنا أن نفسر حقيقة أن «إصلاحات» غرباتشوف وتدابير يلتسن الهادفة إلى إعطاء الشرعية للملكية الخاصة و«السوق الحرة») والتي أضرت معاً بمصالح البيروقراطية، والتي أخذت أعدادها في ذلك الوقت بالتقلص.

هنا علينا أن نعي أن مفهوم البيروقراطية في الغرب يقصد به تحديداً مجموعة الموظفين في جهاز الإدارة الحكومية. أما هنا نقصد بعبارة «البيروقراطية» ذلك النمط من الموظفين السيئ السمعة والغير فعالين العاملين في جهاز الإدارة الحكومي.

إن المعطيات حول أعداد جهاز الإدارة في ظروف النظام الاشتراكي السابق تدل على أنها أقل بعدة مرات من نظيرها جهاز الإدارة في البلاد الغربية. إن ذلك التباين يصبح جلياً أكثر، عند اعتبار أن ذلك الجهاز في النظام الاشتراكي كان يخدم كل الاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسية على صعيد البلد ككل مع

سكانها، وليس فقط المصالح المتعلقة ببعض الاحتكارات أو الشركات أو الطبقة الرأسمالية القابضة على السلطة أو كبار أصحاب الأملاك في الدول الغربية.

في كتاب كوتس وفير، يذكر أن العدد الإجمالي «لكبار البيروقراطيين» من الصفوة الحزبية والحكومية في العهد السوفيتي بلغ حوالي 100 ألف إنسان إذا افترضنا، انهم عملوا بشكل منظم ومستقل في سبيل الدفاع عن مصالحهم الشخصية، عندها كيف لنا أن نفسر تلك التناقضات الظاهرة للعيان عندما دعموا الخط السياسي الماركسي الذي أنتهجه اندريوف، ودعموا كذلك النهج التحريفي لغرباتشوف وطريقة العلاج بالصدمة ذات الطابع الليبرالي الجديد؟ هل من المعقول أن تلك الأساليب الإيديولوجية المتناقضة جذرياً مع بعضها تخدم المصالح الشخصية بنفس المستوى لشريحة الصفوة البيروقراطية؟

إضافة إلى ذلك، إن عملية سرقة الممتلكات العامة من قبل الشريحة البيروقراطية حتى عام 1987 كانت شبه معدومة، وكذلك حتى ذلك التاريخ وجدت فيه جادة لتدمير الحزب الشيوعي السوفيتي. إن ظاهرة الاستيلاء على الممتلكات العامة الشاذة، اكتسبت زخماً كبيراً فقط في عامي 1990 - 1991، عندما اتضح أن أسباب التخريب كانت من خارج أوساط الجهاز الحزبي والحكومي. هذا الجهاز، على الأغلب حاول التأقلم مع الأحداث الحاصلة أكثر من محاولته السيطرة عليها والتحكم بها، وجدت أيضاً فئة من الصفوة سعت إلى المحافظة على امتيازاتها وسلطتها، لذلك شاركت بنشاط في عملية نهب ممتلكات الدولة، هذا لا يعني أنها كانت من المخططين الأساسيين في تنظيم تلك العملية من بدايتها.

إن الفكرة الأساسية لكتاب كوتس فير قد تعرضت لبعض الانتقادات في بعض النواحي من جهة أولى لم تعطي التقييم الحقيقي لدور الضغط الخارجي من قبل الامبريالية باعتبار ذلك أحد أسباب تدمير النظام والدولة السوفيتية: من جهة أخرى ذكر المؤلفان الكثير من الأوهام بما يتعلق بغرباتشوف وسياسته.

على سبيل المثال وبغض النظر عن الحقائق التي لا يمكن ضحضها، يتابع الكاتبان كالعادة تسمية أفعال غرباتشوف بالثورة بدلاً من تسميتها بالثورة المضادة وكأن بين هذان المفهومان لا توجد فروق جذرية في التعريف والمضمون. لم يسلطا

الضوء أو النقد عملياً على التنازلات الوحيدة الجانب الذي قدمها غرباتشوف مجاناً للامبريالية العالمية أو الرأسماليين الجدد في الداخل وكذلك الأمر بالنسبة إلى التخلي عن كوبا ونيكاراغوا ودعم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في «حرب الخليج» ، .. الخ إضافة إلى الكثير من الخزعبلات والأفعال التافهة إلى قام بها غرباتشوف على صعيد السياسة الخارجية. بالنتيجة النهائية التي خلص إليها الكاتبان كوتس وفير ترمي إلى تحميل مسؤولية انهيار الاتحاد السوفيتي إلى الطبقة البيروقراطية ، في نفس الوقت يسعيان إلى إثبات برأة غرباتشوف نفسه وغياب دورة من تلك العملية وهذا أمر يجافي الحقيقة تماماً.

إن المؤلف باهمان أسد في كتابه يؤكد فكرة وجود ثورة مضادة معادية للنظام السوفيتي شاركت في تنظيمها «الطبقة البيروقراطية» إضافة إلى ذلك نجده يعرض بعض النزعات والحوادث السياسية المتعلقة بتاريخ الاتحاد السوفيتي للتحليل والتي ساعدت في وصول غرباتشوف إلى السلطة ومهدت الطريق أمامه للقيام بأعماله التخريبية والتآمرية ضد بلده الاتحاد السوفيتي. وهكذا نجد أن الكاتب يعتبر أن دور «الطبقة البيروقراطية» في الثورة المضادة يعد ثانوياً وياتي بعد الكثير من الأسباب والعوامل المختلفة.

يلقي باهمان الضوء على المراحل التاريخية التي شهدت الاشتراكية خلالها العديد من الإنجازات في الاتحاد السوفيتي ابتداءاً من فترة «الشيوعية العسكرية (1918 - 1921) حتى بداية تطبيق سياسة (النيب) أو ما يسمى السياسة الاقتصادية الجديدة في الأعوام (1921 - 1928)، ثم مرحلة تصنيع البلاد السريع، ثم فترة الحرب الوطنية العظمى وإعادة الأعمار. يعتبر الكاتب أن بداية المشاكل حصلت مع قدوم خروتشوف واستلامه السلطة. حينها وعندما ترأس مؤتمر الحزب الشيوعي العشرين في عام 1956 في فترة حكمه عندها قام بدعم زيادة النزعة الاستهلاكية في البلاد ، وقرن مكافآت العمل مع معايير متنوعة بما يخص جودة وإنتاجية العمل، هذا أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وحصول نقص في كمية السلع الاستهلاكية، وازدهار «السوق السوداء». وانتشار الفساد.

إضافة إلى ذلك، لقد تبنى مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي الواحد

والعشرين الذي انعقد في عام 1959 مقترح خروتشوف الداعي إلى «الانتقال لبناء المجتمع الشيوعي» وهذا ولد مجموعة من الأوهام الكاذبة وسراباً من التفاؤل في غير محله. كذلك ازدادت النزعة لدى العمال للحصول على اجور غير شرعية وغير متوازنة وهذا ادى إلى حصول ركود اقتصادي.

بدورة، فإن موافقة مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي الثاني والعشرين في عام 1961 على فكرة تحويل الدولة السوفيتية إلى «دولة جميع أفراد الشعب»، وكذلك الحزب الشيوعي السوفيتي - إلى «حزب كل الشعب»، يعد مؤشراً لأضعاف الدور القيادي للحزب الشيوعي باعتباره الطليعة الواعية والمثقفة للطبقة الكادحة ونقل عدوى البيروقراطية إلى صفوفه. في المختصر وحسب رأي باهمان، فإن الأخطاء التي اقترفت في عهد خروتشوف، أدت إلى ازدياد حده المشاكل في الاتحاد السوفيتي، نتج عن هذا وصول أشخاص مثل غرباتشوف وجماعته إلى سدة السلطة. يعتبر باهمان أيضاً أن غرباتشوف وسياسته المدعوه هي نتاج أخطاء عهد خروتشوف والفترة التي امتدت لمدة 25 عاماً من «الفراغ»، والتي تم خلالها تأجيل القيام بأية إصلاحات كان المجتمع السوفيتي بأمس الحاجة للقيام بها لأسباب واهية وغير مقنعه.

مع العلم أن باهمان لم يمض في طريق البحث المستقل «لظاهرة غرباتشوف» وسياسته، وذلك من أجل إظهار وإثبات أنه كرر نفس الأخطاء التي اقترفها خروتشوف في الماضي لكن بشكل أكثر عمقاً وأوسع نطاقاً.

وبدلاً من الدراسة المفصلة والدقيقة للأسباب والعوامل التي أدت إلى انهيار النظام الاشتراكي السوفيتي، فإن باهمان أعطى شرحاً بسيطاً لصورة الأحداث الحاصلة لكنه واقعي، حين أوضح أن غرباتشوف تزعم طبقه البرجوازية الحكومية وأخضعها لأرادته، حيث ادعى أنه يطبق برنامج اندربوف في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، لكنه قام بتفريغها من مضمونها وجوهرها، بعد ذلك خان الاشتراكية ومبادئ الحزب وراح يفعل كل ما في وسعه لتخريب الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي لصالح إعادة النظام الرأسمالي إلى البلاد.

حسب وجهة نظرنا، وكما ذكرنا ذلك مراراً، فإن العامل الأساس لا يكمن

في البيروقراطية، بل يكمن في المجموعات التجارية العاملة في السوق السوداء و«اقتصاد الظل»، إن قادة تلك المجموعات بالتحديد هم من أقدم على إفساد وتخريب القسم الأعظم من الجهاز الحزبي والحكومي وبالتالي النظام الاشتراكي برمته. بالتحديد أن العاملين في «اقتصاد الظل» هم من شكلوا نواة البرجوازية الصغيرة في الاتحاد السوفيتي التي صاغت نمط الحياة والتفكير البرجوازية والتي تحالفت مع بعض شرائح موظفي الحزب والحكومة البيروقراطيين الذين نجحوا في كسب دعم المجتمع وغرباتشوف في بدايته.

❖❖❖

5 -النظرية الخامسة التي تحاول تفسير انهيار الاتحاد السوفيتي تربط ذلك مع انعدام الديمقراطية وزيادة «المركزية» داخل المنظومة الإدارية.

إن هذه النظرية تتضمن الكثير من العوامل المشتركة مع وجهة النظر القائلة بوجود نقاط ضعف وعيوب عضوية في الاشتراكية ذاتها، هذا بالنتيجة النهائية أدى إلى انهيارها.

الفرق بين النظرية الأولى والثانية، تكمن في أن الثانية تؤكد على أن أي نظام اشتراكي يظهر سوف يكون مصيره الانهيار مهما طال عمره.

بينما وحسب النظرية الأولى فإن أي نظام اشتراكي على شاكلة النظام السوفيتي يكون مصيره الانهيار، وذلك بسبب قلة الديمقراطية و«المركزية المفرطة» في الإدارة. إن أنصار وجهات النظر هذه يؤكدون أن أسباب مثل تلك الحالات يعود إلى الزعيم ستالين وربما إلى لينين. إن نمط التفكير السياسي هذا منتشر في أوساط اليساريين الاجتماعيين «والشيوعيين الأوروبيين» من بين الباحثين المؤيدين لوجهة النظر هذه المؤرخ المشهور ستيفان كوين والسوفيتي روي مدفيديف، وبعض قادة الأحزاب الشيوعية.

من الملفت للنظر في هذه النظرية بالنسبة إلى الأشخاص الذين يؤيدونها، في أنها تحررهم من أي حس أو شعور أو واجب يلزمهم بالدفاع ولو نظرياً عن الاشتراكية السوفيتية. وبعبارات أخرى، أن الشخص سوف يكون وفياً لأي نموذجاً اشتراكياً إذا كان خالياً من العيوب الكبيرة كتلك التي حصلت في المسيرة

السوفيتية، على هذا الأساس يوجد نمط خاص من التفكير والذي يتضمن أساساً «منطقا» يمكن عرضه كما يلي:

« إن سير الأحداث التاريخية في الحقيقة فارغ من أي مضمون. لا قيمة لأي تجربة واقعية لأي نظام اشتراكي من الأنظمة الموجودة على ارض الواقع. المغذى الوحيد الثابت فقط هو المثل العليا والكمال الاشتراكي «ونقاؤه وخلوه من النواقص» ، هذا يعادل أسلوب تقلبه من قبل الأحزاب الشيوعية أو الاشتراكية.

إن كل ما يحدث في الاتحاد السوفيتي، المهم أن يبقى هناك. كل ما يهمني هو ما يحصل «هنا» و«الآن».

إن الشيوعيين السوفييت هناك خلطوا الحابل بالنابل. بينما نختلف نحن عنهم كثيراً، نحن أكثر حكمه منهم، عندهم الكثير من البيروقراطية والقليل من الديمقراطية ومركزية مطلقة.

نحن لا نشبههم من نحن خبرنا الأمر منذ البداية، إننا بكل بساطة تعلمنا من خلال أخطائهم.

مما لا شك بهن غن نظرية من ذلك النوع يمكنها أن تكون مناسبة لأشخاص يظهرون اهتماماً فقط بحالات محددة أو أحداث أو أمور وقعت من دون التفكير بأسلوب حدوثها واتجاها. من الواضح أن هذا النمط من التفكير يعد محدوداً وغير دقيق، مقارنة بطريقة البحث والتحليل. والغاية من كل ذلك هو الابتعاد عن أي نقد أو تقريع.

في واقع الأمر هنا نجد أنه من المنطقي أن يحصل تساؤلات على سبيل المثال ما الغاية من محاولة إثبات إن انهيار الاتحاد السوفيتي كان بسبب «المركزية المفرطة» أو بسبب «انعدام الديمقراطية»؟ وهل حصل ذلك الانهيار في النظام السوفيتي الاشتراكي بسبب غياب البنية الاقتصادية والسياسية أو بسبب انعدام أساليب العمل المجدية على شاكلة تلك الموجودة في الدول الديمقراطية الغربية مثل سويسرا؟ أو بسبب غياب «الحريات الديمقراطية» أو «الاقتصاد المختلط»؟

أو ربما أن الفشل الذي رافق مسيرة الاتحاد السوفيتي كان بنتيجة عدم نضوج الوعي أو الجهل بالأسلوب الحديث للديمقراطية الاشتراكية في إدارة

الاقتصاد؟ إن النظام السوفيتي في واقع الأمر من حيث بنيته يعد ذا «اقتصاد مختلط». إن ما يميزه عن النظام الرأسمالي هو سعيه لتحقيق العدالة الاجتماعية والانتقال بشكل فعلي إلى مجتمع بدون طبقات يتبنى بنية اجتماعية خالية من الاستغلال وخالية من طبقة مسحوقة وطبقة ثمينة التي تمهد للشيوعية.

مع هذا فإن هذه النظرية أغفلت مثل تلك الأسئلة، إضافة إلى ذلك أنها لم تعر اهتماماً لسير الأحداث التاريخية، محاولة تغييرها بشكل كامل بتركيبة أيديولوجية بغض النظر عن «صحتها أو عدم صحتها» واقعيتها أو عدم واقعيتها» متوافقة مع وجهة النظر الواقعية أو خلاف ذلك.

من يعلم فيما إذا كان العجوز غوغل متعاطفاً مع تلك المحاولات ذات العوامل المادية مثل «الروح الظاهرة» أو «الفكرة النقية».

مع العلم أن الباحثين العلميين المعاصرين، بغض النظر عن كونهم ماركسيين أم لا، ملزمون في أعمالهم أن يعتمدوا على سير الأحداث الواقعية والحقيقية فقط بكل دقة وأمانة وخالية من التناقض. إن مثل هذا الفهم لمغذى الأمور عند دراسة وتحليل الأحداث التاريخية، تلغي أي محاولة للابتعاد عن المنطق من خلال الاعتماد على وصفات خارجية جاهزة.

إن أنصار نظرية «انهيار» الاتحاد السوفيتي نتيجة عدم تطبيق نظام الاشتراكية الديمقراطية المعمول بها في الدول الغربية عليهم أن يجيبوا على السؤال الثاني. كما هو معروفاً فغرباتشوف نفسه اتبع طريقه التفكير تلك وسعى إلى تطبيق النموذج الغربي، حيث سعى بكافة السبل واستخدم كافة الأساليب لجر الاتحاد السوفيتي باتجاه «الديمقراطية الليبرالية» و«الاقتصاد المختلط». لماذا إذن تلك الجهود والأفكار التي سعى غرباتشوف إلى تطبيقها بكل ما أوتي من قوة والتي أعطت نتائج مدمرة للبلاد نتج عنها حالة من الفوضى السياسية والاقتصادية والتي يصعب الخروج منها.

إن هذه الأسئلة تخلق صعوبات من المستحيل حلها عملياً بالنسبة إلى جميع مؤيدي نظرية انهيار الاتحاد السوفيتي بسبب «انعدام الديمقراطية» أو «المركزية المفرطة».

إضافة إلى ذلك، فإن منظري هذا النمط من النظريات، ينسون دائماً أن عمليات ولادة وتطور الديمقراطية ذات النمط «الليبرالية» والاشتراكية الديمقراطية تختلف جذرياً إحداها عن الأخرى تبعاً للدولة من حيث المضمون وطرق العمل.

إن أول ما يجب لفت النظر إليه - هل يستطيعون على مستوى تاريخ الرأسمالية في الحالات التي كانت أقل «ليبرالية»، أن يحصلوا على اعتراضات جدية على المفهوم نفسه أو على ظاهرة «الديمقراطية». للتذكير فقط أنه حتى النصف الثاني من القرن العشرين، كان يفهم من تعبير الديمقراطية أن السلطة هي ملك لعامة أفراد الشعب من الطبقات الاجتماعية الدنيا المسحوقة والمضطهدة. بالتوافق مع ذلك فإن جميع المنظرين والمفكرين المعروفين في المجال السياسي من أرسطو إلى «الآباء المؤسسين لأمريكا» - عموماً كان موقفهم معارضاً للديمقراطية. من المؤكد أنه حتى في القرن التاسع عشر قله تعرف بأن كلمة «ديمقراطي» في أمريكا كانت عبارة عن درع استخدمه المتعصبون المتنافسون مهما كان لونهم السياسي. إن كلمة «ديمقراطي» خلقت لدى الشعب أحاسيس متناقضة، لا يمكن إيجاد توصيفها في أية وثيقة هامة مكتوبة في زمن تأسيس الدولة الأمريكية.

إن «الليبرالية»، بدورها تعنى الدفاع عن «حق الانتخاب» وكذلك «حرية التنافس». وتعنى أيضاً اشتراك كافة الأحزاب. والأطياف السياسية في النشاط السياسي، أما التنافس الحر - يعني أيضاً اشتراك كافة الفاعليات الاقتصادية في إنتاج كافة السلع وطرحها في الأسواق.

كما في أمريكا وكذلك في بقية الدول ذات التوجه الليبرالي، إن الحديث حول الديمقراطية بدأ متأخراً وجرى ببطء وبالتدرج. إضافة إلى ذلك فإن مغذى وجوهر ومفهوم الديمقراطية» كان مغايراً. لم يتم اعتبارها على إنها انعكاس لسلطة الغالبية الساحقة للطبقات المستغلة والمظلومة، بل حول كيفية اشتراكها في عملية الانتخاب. مع العلم أن حق الاشتراك في اختيار النواب إلى حد ما تم إخضاعها لمشيئة الطبقات الحاكمة.

حتى على المستوى التاريخ الأمريكي كان هناك تقييد لمن يحق لهم الاشتراك في الانتخابات من الفئات الشعبية، في البداية سمح لمن يملك قليلاً، بعد ذلك سمح

لمن لا يملك شيئاً، بعدها للطبقة التي كانت في الأمس القريب عبيداً، بعدها سمح للنساء وفئة الشباب.

أما في المجتمع الاشتراكي، فكانت في حكم العادات والتقاليد التاريخية أكثر ديمقراطية من الأنظمة «الليبرالية». إذا كانت الليبرالية تعترف وتستخدم قيم الديمقراطية بشكل انتقائي وبالتدريج، فإن الاشتراكية ومنذ ولاداتها الأولى اعتبرت أن السلطة يجب أن تكون بيد الكادحين والمظلومين باعتبارهم الأغلبية الساحقة من المجتمع.

مع مرور الزمن أدخلت الاشتراكية تقليداً ليس له مثيل في أي مجتمع من المجتمعات يقضي باشتراك العمال والفلاحين بشكل مباشر في قيادة الدولة والمجتمع.

حسب تقدير ل. ب. ماكفرسن في كتابه «عالم الديمقراطية الأصيلة» (الصادر عام 1972) في نيويورك واكسفورد، إن الأمر المهم في مثل تلك العملية الديمقراطية ذهبت باتجاه زيادة نسبة العمال والفلاحين في صفوف الحزب الشيوعي، وزيادة دور وفاعلية ونشاط المجالس باعتبارها إحداهم وسائل السلطة على كافة المستويات، إضافة إلى زيادة دور أهمية الاتحادات النقابية إضافة إلى بقية المنظمات الشعبية الأخرى.

مع هذا فإن عملية إقامة الديمقراطية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي لم تنجز حتى النهاية، هناك نجحت في العمل مجموعة المؤسسات والآليات السياسية المدهشة، من خلالها تمكنت جموع العمال وسائر الطبقة الكادحة من المشاركة بفاعلية في قيادة البلاد. إن القسم الأعظم من هذه التجربة تم استخدامها واغناؤها وتطويرها في بقية الدول الاشتراكية الأخرى تبعاً لظروفها الموضوعية.

كذلك الأمر تميزت المطبوعات في الاتحاد السوفيتي بدور مميز عن بقية التجارب المعروفة. لم تقم بدور نقل المعلومات والأخبار الطازجة فحسب، بل كان لها دوراً أساسياً في المحافظة على الحقوق المدنية للمواطنين السوفييت. كل ما كان ينشر في الصحافة من تمنيات للمواطنين أو مقترحات كانت تلقي اذاناً صاغية لدى المسؤولين على مختلف المستويات أما في ظروف الديمقراطية الغربية، ذلك الدور

يقـوم بـه شـخص واحـد. ليقـرر القـارئ بنفسـه، أي مـن الأسـلوبين يتـيح للمـواطن إمكانية التعبير عن آرائه وأي من الأسلوبين يعطي نتائج إيجابية أفضل على طريق الإصلاحات.

إضـافة إلى ذلـك، وفي ظـروف الاشـتراكية السـوفيتية كـان لـدى النقابـات سـلطة حقيقيـة في إنجـاز القـرارات الـتي تخـص مصـالح العمـال وتنفيذهـا، وكـذلك كانـت تقـوم بـدوراً في تحديـد شـروط العمـل وتوزيـع المسـاعدات المختلفـة مـن خـلال صـناديق المسـاعدات الاجتماعيـة. كـذلك يوجـد حضـور للعمـال في أجهـزة السـلطة ونشاطها مـن خـلال عملهم في نظـام المجـالس، وكـذلك في مختلف أشـكال اللجـان الإنتاجية.

إن الاضطرار إلى عسكرة المجتمع في سنوات الحرب الوطنية العظمـى، كـان من الطبيعي أن تؤدي إلى كبح مؤقت لتطور تلك العملية. لكـن بعـد انتهـاء الحـرب، وفي سـنوات الخمسـينات أخـذت تلـك العمليـة باسـتعادة نشـاطها. وبـالرغم مـن بعـض الأمـور الشـكلية الـتي ظهـرت، إلا أن النزعـة العامـة لإشـراك العمـال في قيـادة الـبلاد استمرت بالترسخ والنمو في عهد برجنيف.

وحسـب معطيـات بحثيـة لمجموعـة مـن المـؤلفين السـوفيت والـتي نشـرت في عـام 1978 والـتي كـان عنوانهـا «الاشـتراكية الحقيقيـة مـن خـلال وجهـة نظـر الطبقـة العاملة»، وسـط 260 مليون إنسـان وهـو عدد السـكان الإجمـالي للـبلاد في ذلـك الوقـت تم إحصـاء المجموعـات السياسـية النشـطة التاليـة: «16.5 مليـون إنسـان تعـداد الحـزب الشيوعي السوفيتي، 121 مليون أعضاء في مختلف النقابات، حـوالي 38 مليـون تعـداد اتحاد الشباب اللينيني (الكمسمول»).

ان تعـداد ممثلـي الشـعب في مختلـف أنـواع وأشـكال أجهـزة السـلطة الـتي يـتم انتخابهـا في المقاطعـات والجمهوريـات والمنـاطق ذات الحكـم الـذاتي وعلـى مسـتوى الاتحاد بلغ أكثر من 2 مليون شخص. 9.0 مليون شـخص اشـتركوا في لجـان المراقبـة الشـعبية ذات الصـلاحيات الواسـعة 5.5 مليـون شـخص أعضـاء في مـا يسـمى «اللجـان العامة لشؤون الإنتاج» موزعين على مختلف المنشآت الصناعية.

ربمـا يعلـق بعـض القـراء، علـى تلـك النشـاطات الاجتماعيـة الـتي تم ذكرهـا

سابقاً على أنها ليست أكثر من نشاطات شكلية. سواء كانت شكلية أم لا ، إلا أنها كانت موجود فعلياً في صلب النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للاتحاد السوفيتي. وإلى حد ما إن تلك المنظمات كانت تتسم بالفاعلية ، وفي الكثير من الأحيان كانت تتعلق بنشاط الناس أنفسهم وبمهنتهم ونوعيتهم وخلقهم.

بعد عام 1989 ، انعدم في النظام الرأسمالي أي شكل من أشكال المشاركة الاجتماعية في أجهزة السلطة وقيادة البلاد ، حتى ولو شكلياً ، فكيف الحديث عن الواقع الفعلي.

يقصد ، أنه في هذا المجال كما في بقية مناحي الحياة في المجتمع السوفيتي توجد بعض المشاكل الحقيقية ذات الطابع الخاص. بشكل أو بأخر ، فإن المشاكل والمعضلات قد رافقت الاتحاد السوفيتي منذ نشأته الأولى.

من الواضح أن أغلب تلك المشاكل حصلت بنتيجة النقد الموجه إلى عملية البناء الاشتراكي على أساس مقارنتها مع المثل الاشتراكية العليا».

على سبيل المثال أن وجهة النظر حول احتمال تجسيد ذلك في أعلى مستويات الشيوعية ضمن البناء الاجتماعي والاقتصادي للاشتراكية. الذي يعتبر مجتمع بدون طبقات بشكل كامل، الذي يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والذي يقضى على كافة التناقضات الاجتماعية والتفاوت الاجتماعي بين القرى والمدن وبين المناطق المختلفة ضمن البلاد وبين مختلف أنواع العمل الاجتماعي والجماعي والشخصي. ضمن هذا السياق وكما هو معروفاً ، فإن الكمال يتم مقاربته وفق تعريف ماركس المشهور حول نشوء الجمعيات الحرة الخاصة بالمنتجين «الأحرار» والتي تعطي إمكانية إشراك الجماهير الواسطة ، في حل جميع المسائل المتعلق بذلك بالسياسة الداخلية والخارجية.

من الطبيعي جداً أن يتحلى الناس الذين يؤمنون بالعقيدة الاشتراكية والشيوعية بتلك المثل العليا. لكن من الغريب جداً - وحينما كان يتم إنجاز القرار حول إعلان الثورة في شهر أكتوبر عام 1917 ، على الفور وجد بعض الأشخاص الذين وقفوا ضد ذلك السعي باتجاه الاشتراكية معللين ذلك.. بأن الظروف الموضوعية لروسيا القيصرية غير ناضجة لذلك كونها من أكثر الدول الرأسمالية

تخلفاً ومن بينهم كبار قادة الحزب الشيوعي البلشفى ومنهم كامينيف وزينفيف) لم يكتفوا بالوقوف ضد الحزب في استلام السلطة بل ونشروا وجهة نظرهم في الصحف البرجوازية.

إن مثل تلك المواقف كانت تتكرر دائماً خلال عشرات السنين من تاريخ تأسيس السلطة السوفيتية، فلما يصدر قرار أو عمل من قبل السلطة إلا ويقع تحت نار مثل تلك الانتقادات بذريعة مخالفة المبادئ والمثل العليا، على سبيل المثال بعد بدء ثورة اكتوبر عام 1917، اعتبرت بعض الجهات أن توقيع معاهدة سلام مع ألمانيا ابان الحرب العالمية الأول «معاهدة برست - ليتوفسك» عبارة عن «خيانة» لقضية التضامن الاممي لكادحي العالم، في ذلك الوقت لم تكن تملك جمهورية السوفيتيات الوليدة الوسائل والإمكانيات الضرورية لدفاع عن نفسها ضد جيش القيصر الألماني.

من الملفت للنظر أن موافقة لينين على تلك المعاهدة، تكرر نفسها اليوم، مع أنه حينها وخلال أشهر معدودة من توقيع معاهدة بريست - ليتوفسك للسلام مع ألمانيا، قد تغير الوضع كلياً على الجبهة الشرقية، بل والوضع العالمي ككل، وحتى تلك الشروط المجحفة في حق روسيا السوفيتية فقدت قوتها ومفعولها لاحقاً.

مرة أخرى وبعد فترة وجيزة من الزمن وكذلك الأمر بحجة مخالفة «المبادئ والمثل العليا للاشتراكية» تعرض لينين نفسه للنقد بسبب سياسته «الغير اشتراكية»، حين كانت البلاد غارقة في الدماء والخراب والجوع بعد عدة سنوات من قيام الثورة، حينها اتخذت قيادة الثورة قراراً سمي «التراجع الاستراتيجي» وهو تدبير طارئ كانت الغاية منه إنقاذ المواطنين من الموت جوعاً وبرداً. بعد تلك المرحلة تم السير بشكل حثيث على طريق إعادة اعمار البلاد بعد انتهاء الحرب الأهلية. والأمر الأكثر غرابة هو بعد اتهام قيادة الثورة بالتراجع أمام الرأسمالية والبرجوازية، نفس الجهات اتهمت الثورة بالعنف والدموية فيما نعت ذلك بحملة الإرهاب الأحمر، وذلك عندما قامت السلطة السوفيتية بشن حملة للقضاء على عصابات الإرهاب المعادية للسوفيت والمدعومة خارجياً.

وبنفس الطريقة وبعد مدة من الزمن تم توجيه الانتقاد إلى ستالين من قبل

تروتسكي ومن قبل بعض الجماعات في الحزب الشيوعي، بسبب تصوراته حول إمكانية بناء الاشتراكية في بلد وحيد ومعزول ومحاصر من قبل الأعداء، وذلك عندما قاد ستالين عملية نشر التعاونيات الزراعية وتسريع وتيرة التصنيع في البلاد بأسرها...

في الحقيقة هناك براهين لا يمكن ضحضها على وجود علاقة بين قسم من أوائل الذين يكيلون النقد وبين جهات خارجية معادية للاشتراكية.

إن الوضع يكون أكثر تعقيداً، عندما يتم كيل الانتقاد على المجتمع الاشتراكي القائم من بوابة المبادئ والمثل العليا من قبل ناس من هذا المجتمع ويحظون بكثير من الامتيازات على حسابه. ليس من المستبعد أنه في مثل هذه الحالات أن المسألة تأخذ صبغة إيديولوجية ونفسية. على كافة الأحوال أن مثل هذه الظاهرة قد رافقت تطور المجتمع الاشتراكي السوفيتي عملياً في مختلف مراحل تطوره.

في الواقع الفعلي للحياة لا توجد أسباب موجبه لذلك النوع من الانتقاد، ولا حتى توجد ظروف موجبه لذلك المزاج السلبي. حتى أنه توجد على سبيل المثال في المجال المعيشي وبشكل محدود منظومة خاصة لتأمين مستلزمات الحياة الكريمة لأسر المسؤولين الحكوميين وكذلك لكبار موظفي الإدارات الحكومية والقادة الحزبيين وتسمى «منظومة الخدمة والتأمين المعيشي الخاصة» إن زيادة الشعور بخرق النظم والمبادئ الاشتراكية حول المساواة والعدالة في الكثير من الأحيان أدت إلى زيادة الفساد وتوسع السوق السوداء مع انغماس الكثير من النخب الحزبية والحكومية في ذلك.

وهكذا يمكن القول أثناء بناء وتطوير الاشتراكية كان هناك نقاط قوة ونجاحات وكذلك حصلت إخفاقات ومشاكل لم يتم حلها. إن الدور القيادي القوي للحزب على سبيل المثال تحول إلى دور آخر ومعيق، في الكثير من الأحيان اقتصر دور المجالس الحزبية بتنفيذ المهام الاستشارية. والأسوأ من ذلك تحولها إلى مكاتب إدارية تضع توقعها على القرارات المتخذة.

من المهم جداً ذكر ناحية لم يتم دراستها بشكل كامل وهي المزاج العام

الشعبي ومنطق انتشاره بين الناس، حيث لم يتم الاهتمام بتوجيهه بشكل كاف ومباشرة ضد «المسيئين» ومنتهكي النظم والأعراف الاجتماعية والمفسدين، لذلك نجده يتحول إلى نوع من عدم الرضى وشعور بالامتعاض - من النظام الاشتراكي ومبادئه وآلياته.

هذا التقصير في التأثير على المزاج العام الشعبي وتوجيهه بشكل صحيح، أدى بالنتيجة وتدريجياً إلى ترسب وترسيخ ظاهرة غريبة، شملت العشرات من ملايين العمال والمواطنين العاديين في البلاد بحيث أصبحوا في حالة من اللامبالاة وانعدام حس المسؤولية ميالين إلى عدم ردع من يثقب القارب الذين يركبون به إن لم يفعلوا هم ذلك. أو كمن يقطع غصن الشجرة الذي يجلس عليه.

المؤلف البرت شيمنسكى هو أول من حاول دراسة هذه الظاهرة بشكل جدي أو ما شابهها وذلك عندما أصدر بحثه الذي عنوانه «الأسس الطبقية للعملية السياسية في الاتحاد السوفيتي»، والذي نشر في شتاء عام 1978 - 1979 في مجلة «العلم والمجتمع» الصادرة عن دار التقدم.

إن المقاربة العميقة لهذا الموضوع، لم تعجب من كان يقول أن الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي قد انهارت بسبب «انعدام الديمقراطية» في النظام. للأسف إن تحليلاً من هذا النوع لم يكن في صلب اهتمام أولائك الناس الذين بالفعل تهمهم وتعز عليهم الاشتراكية ومصير أول دولة في العالم انتصرت الاشتراكية فيها.

لذلك من الممكن حالياً عندما نقوم برفض بعض «التفسيرات السطحية» لأحداث هامة، مع ذلك يمكن أن تبرز أمامنا بعض الأسئلة:

«لماذا جرت مثل تلك الأحداث داخل البلاد بهذا الشكل، بحيث أدت إلى انهيار مجتمع ونظام عظيم القوة بشكل مفاجئ - بدون وجود مؤشر واسع لحصول أي سخط أو تزمر شعبي ولا وجود لأزمات داخلية خطيرة سواء كانت اقتصادية أو غيرها ولا حتى تدخل مباشر أو عدوان خارجي»؟ وخصوصاً من الصعب فهم وتفسير حصول ذلك كله في البلاد التي عشرات الملايين من مواطنيها كانوا يشاركون بشكل فعال في الكثير من التنظيمات والمؤسسات السياسية المتنوعة التي تتألف منها منظومة قيادة البلاد.

ليس صحيحاً فكرة «عدم وجود ديمقراطية بشكل كاف» أو وجود «مركزية مفرطة» كانت السبب في انهيار الدولة. إن الاتحاد السوفيتي يعد الدولة الأولى في تاريخ البشرية والتي أسست اقتصادها على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج. أي كل شيء هو ملك المجتمع والدولة مع نظام تخطيط اقتصادي مركزي. عدى إن عدد المؤسسات أو المنشآت التي لا تعود ملكيتها للدول ضئيل للغاية. كذلك الأمر فيما يخص استخدام بعض آليات السوق.

إن النظام الاقتصادي مع السلطة المركزية القوية المعتمدة على التخطيط المركزي، أدى إلى نجاح وتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي ابتداء من تأميم وسائل الإنتاج وانتهاء في النجاح في الدفاع عن الثورة ومنجزاتها ضد الأعداء الداخليين والخارجيين. فقط من خلال تلك الشروط أمكن الإسراع في تصنيع وكهربة البلاد، وكذلك نشر التعليم والقضاء على الأمية. وتأمين الطبابة المجانية لعموم أفراد الشعب، وكذلك تطوير حياة الكثير من القوميات التي كانت ترزخ تحت نير التخلف والظلام والقهر في ظل النظام البائد.

لم يكن متاحاً في أي زمان ومكان في العالم بأسره قبل تأسيس الاتحاد السوفيتي حصول مثل تلك النماذج من التجارب أو الأمثلة العملية الناجحة على مستوى التطوير والازدهار الاشتراكي. لم يكن متوفراً أي ضمان لنجاح تلك الخطط التي شرعوا بتنفيذها. إن جل تاريخ الاتحاد السوفيتي عملياً هو عبارة عن كم هائل من التجارب والاختبارات المدهشة للآليات والأنظمة المستخدمة في مجال التخطيط وتشكيل القيم، ونظم العمل والمكافآت الإنتاجية. تم وضع مجموعة كبيرة من المشاريع الغير مسبوقة في حيز التنفيذ. تولدت خبرة عملية رائعة في مجال التخطيط المركزية وغير المركزية وتنفيذ ذلك عملياً ضمن شروط الملكية العامة لوسائل الإنتاج ونظام التخطيط المركزي للاقتصاد. من الطبيعي جداً في خصم هذه التجربة الضخمة والجديدة أن تظهر مجموعة كبيرة من المعضلات، بالرغم من كل ذلك، هذا يعني أن أسباب تلك المعضلات هي الاشتراكية بحد ذاتها. وكمن يقر «إن مشاكل الاشتراكية تقع داخل الاشتراكية نفسها».

وهذا ما ظهر تماماً، بنتيجة سياسة غرباتشوف، الذي سار على طريق تدمير

نظام التخطيط المركزي الوحيد والمدهش للاقتصاد، حين فتح الباب على مصراعيه لظهور القطاع الخاص والملكية الخاصة.

حسب رأي أنصار نظرية «انعدام الديمقراطية» في النظام السوفيتي، ودليلهم على ذلك، أن أغلبية المواطنين السوفييت، وعلى رأسهم الطبقة العاملة وحتى أعضاء الحزب الشيوعي السوفيتي لم يكن لديهم أي نشاط ملحوظ رداً على عملية إسقاط الحزب الشيوعي وتدمير الاشتراكية وإعادة النظام الرأسمالي.

حسب رأيهم أن ذلك يولد مزيداً من الأسئلة الأخرى حول فاعلية ومقدرة منظومة الديمقراطية الاشتراكية. على سبيل المثال وفق أي المعايير، يمكنها أن تعبّر فعلياً عن طموحات ومصالح الطبقة العاملة؟

وهل يعتبر الحزب الشيوعي عملياً هو طليعة تلك الطبقة، في حين أن العمال لم يقدموا على أي تحرك للدفاع عن سلطته، وخصوصاً أن الحزب لم يقوم بالدفاع عن نفسه ولم يقدم على تنظيم أي مقاومة فعالة ضد القوى الرجعية وضد إعادة الرأسمالية؟

وبما أنه لم تكن هناك أي مقاومة من جانب العمال وكذلك من الحزب الشيوعي نفسه ولا حتى من قبل أعضاء الحزب الشيوعي، هذا بالنتيجة وحسب رأي أنصار تلك النظرية يؤكد على وجود خلل ما داخل منظومة الديمقراطية السوفيتية.

إن واقع الأحداث الفعلي في فترة تخريب الاشتراكية وتدمير الاتحاد السوفيتي في عهد حكم غورباتشوف تؤكد عدم صحة ذلك المنطق. في القسم السادس من هذا الفصل توجد مجموعة من الإثباتات والوثائق، تؤكد على حصول مقاومة ومعارضه من قبل الطبقة العاملة التي احتلت مكاناً هاماً، لا يجوز إهمالها بل وإعطائها حق قدرها.

بالرغم من كل ذلك، يصبح من الصعب شرح لماذا تلك المقاومة لم تكن فعاله ولم تبلغ حداً تمكنها من إيقاف عملية تدمير الاشتراكية داخل الاتحاد السوفيتي.

حتى أن المؤرخ المشهور ستفن كوين، الذي درس هذه المرحلة من تاريخ الاتحاد السوفيتي، أصيب بالذهول للموقف السلبي واللامبالاة التي اتصفت بها

الأغلبية الساحقة من مواطني الاتحاد السوفيتي والذين كانوا يعملون في القطاع الصناعي المتطور في البلاد وسمحوا لقلة من أفراد المجتمع باغتصاب تلك المنشآت الصناعية الضخمة وأصبحت ملك خاص وشخصي، في حين أنها في الأساس هي قطاع عام ملك للدولة وللمجتمع، وحرموا بذلك كافه افراد المجتمع من تلك الأملاك الهائلة وأبعدوهم جانباً ليتمتعوا هم بخيرات ممتلكات الشعب التي اغتصبوها بحيث أصبح الملاك الجدد مليار ديرية بين عشيه وضحاها، تاركين بقية أفراد المجتمع من الأغلبية الساحقة يقعون ضحية للفقر والجوع. حصل هذا وحسب رأي كوين إن مثل هذا الأمر يحصل للمرة الأولى في تاريخ البشرية منذ نشاؤها وحتى الآن».

من دون شك، إن مثل هذا الصمت، مع انعدام رغبة أغلبية الشعب في الانخراط في الأعمال السياسية التي تخدم مصالحه، يعد أمراً مقلقاً لحد كبير. مع العلم أن مثل هذه الظاهرة، منتشرة أكثر حتى في الدول ذات نظام الحكم الرأسمالي وأكثر مما يظنه البعض.

انه لأمر مخيب للآمال، أن تخفق الاشتراكية السوفيتية على خلق رأي عام شعبي كاسح داخل المجتمع يقوم بالدفاع عن مصالح الأغلبية الساحقة من أفراد الشعب وتحفزه على التخلص من العطالة في اللحظة المناسبة وتجعله يفتح عينيه وأذنيه على ما يجري من أحداث من حوله ويتصرف بما يمليه الواجب وذلك حفاظاً على مصالحه واستقرار البلاد ومنها أماكن العمل.

في النتيجة النهائية، ليس مستغرباً حصول ذلك، لأن مثل هذه السلبية والخمول قد تحصل حتى في مجتمعات الدول «الليبرالية» في الديمقراطيات الغربية. لذلك أن مثل هذه الظاهرة يمكنها أن تحصل في المجتمع السوفيتي الاشتراكي حتى في اللحظات الحاسمة والأكثر خطورة ومنذ تأسيسه.

هذا يحتم علينا مرة أخرى، أن نحاول التمحيص، بشكل معمق بمجريات الأحداث التي حصلت. في مثل هذه الحالة لا بد لنا من الأخذ بعين الاعتبار في الفترة ما بعد عام 1985 وما قام به غرباتشوف من تصرفات أدت إلى شل جميع الآليات السياسية الفاعلة في المجتمع السوفيتي وكذلك ضد تفكيك الاتحاد السوفيتي،

مع العلم أن غرباتشوف قد حرم الشعب من جميع المؤسسات السياسية والمنظمات التي يمكنه من خلالها أن يعبر عن رأيه أو التي تعكس إرادته بشكل فعلي.

ولقد فشلت في القيام بدورها حتى مؤسسات السلطة المحدثة مثل مؤتمر نواب الشعب... الخ. لقد اظهرت الحقائق أن سبب تدمير الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفيتي ليس «ضعف الديمقراطية في النظام السوفيتي، بل العمل التخريبي الممنهج والمخطط له من قبل غرباتشوف وجماعته.

إضافة إلى ذلك، إن أي خطوة كان يقوم بها «دعاة الإصلاح» من اتباع غرباتشوف تهدف إلى تدمير أسس وبنية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي والمنظمات الشعبية الخاصة بالمجتمع السوفيتي كان يرافقها حملة إعلامية مضلله هائلة الضخامة، من خلالها يقوم غرباتشوف وجماعته بتبرير أفعالهم أمام الرأي العام السوفيتي على أنهم يفعلون ذلك وفقاً «للتعاليم اللينينيه» الحقيقية.

كل ذلك يجعلنا نستنتج، إن الموقف السلبي للمواطنين السوفيت والطبقة العاملة والشيوعيين، تجاه الأحداث التي جرت في البلاد كانت بسبب التضليل وإخفاء الحقائق وذر الرماد في العيون والحرب النفسية والإعلامية وانعدام الأخلاق لدى أنصار غرباتشوف تمهيداً لتدمير الاشتراكية وإعادة النظام الرأسمالي إلى البلاد من جديد. بذلك كانت أضخم حركة احتيالية يشهدها تاريخ البشرية إنهم لم يكتفوا فقط باستخدام كافة الحيل والسبل لزعزعة ثقة المواطن السوفيتي بقيم وإنجازات الاشتراكية، بل وعملوا كل ما في وسعهم لتخريبها وتدمير مستوى الحياة الاجتماعية التي كان ينعم بها الشعب السوفيتي على الصعيد الاقتصادي جراء الانجازات الاشتراكية على المستوى الاجتماعي، وعكسوا صورة ما يقومون به أمام المواطن تمويها على أنه خطوات تدريجية باتجاه «المستقبل الأفضل» والأكثر كمالاً على صعيد البناء الاقتصادي والاجتماعي تكلموا عنه كثيراً جداً ومطولاً، باعتباره نموذجاً «أكثر تطوراً وتقدماً» للاشتراكية. بالتوازي مع ذلك قام غرباتشوف وأعوانه بخداع المواطنين السوفييت وحرموهم بشكل ممنهج ومخطط من كل الوسائل التي كانت متاحة في ذلك والتي تمكنهم من التعبير عن أرائهم حول الأحداث الجارية، عدا عن الآليات التي تمكن الشعب من تحويل آرائه إلى

أفعال حقيقية.

❖❖❖

6 -النظرية الأخير التي تفسر انهيار الاتحاد السوفيتي، إن ترتيبها الخير لا يعني أنها الأقل أهمية على صعيد الواقع الفعلي، والتي تتمحور حول دور ومساهمة غرباتشوف نفسه في هذا المجال.

إن دور غرباتشوف بدون أدنى شك عظيم الأهمية. إن القراء حصلوا على إمكانية تحليل الأحداث اعتماداً على وقائع حقيقية و من خلال الدراسات التي تم ذكرها سابقاً. من خلال هذه الخاتمة سوف نحاول إعطاء معلومات مركزه وشامله تعكس الآراء ووجهات النظر حول هذه المسألة بالذات.

في الكثير من الحالات التي مرت معنا حتى الآن، والتي قد لا نتفق مع وجهات نظر بعض المؤلفين حول عدد من المسائل التي تم دراستها أو الهدف من صياغتها بهذا الشكل أو ذاك أو النوايا الحقيقية حول ذلك والتي تفسر المصير الذي آلت إليه الاشتراكية السوفيتية، فإن الهدف من نقدها هو إلقاء الضوء أو إغناء الموضوع بمزيد من المعلومات والتفاسير التي تخدم هذا الغرض.

وهكذا فإن أول تباين كبير في وجهات النظر حول دور غرباتشوف في عملية تدمير الاتحاد السوفيتي يتعلق بتحليل موقفه العقائدي وتصرفاته اعتماداً على قناعاته الإيديولوجية. إن الكاتب والمؤرخ البريطاني ارتشي براون يكتب حول ما يسمى «ظاهرة غرباتشوف» في كتابه الصادر عام 1996 في أكسفورد تحت نفس العنوان، قائلاً: إن غرباتشوف لعب الدور الأساسي في عملية تخريب الاتحاد السوفيتي، حيث قام بالابتعاد عن ما يسمى «الشيوعية المتشددة». وحسب رأي المؤرخ براون إن انقلاب غرباتشوف كان حاداً وغير متوقعاً سواء كان ذلك على المستوى الفكري أو القيادي، بحيث تمكن وبشكل سريع من تفخيخ وتفجير المنظومة السوفيتية بأسرها. مع العلم أن غرباتشوف حاول مجدداً تقمص دور القيصر الروسي العظيم بيتر الأول فاتحاً أبواب البلاد على الغرب بشكل مباشر محاولاً استخدام الحقائق التاريخية.

أما المجموعة الثانية من الكتاب وخلافاً لرأي براون، تميل إلى اعتبار

غرباتشوف أنه يظهر بوجوه عدة وحذر وحازم في تصرفاته أكثر مما يظن عنه. في مجلة دينش الواسعة الانتشار يذكر كلمة للمؤرخ جيري هيو، بأن غرباتشوف يعتبر من المؤيدين وبشكل علني لإيديولوجيا «السوق الحرة».

من جهة أخرى، نجد أن يغفيني نوفيكوف وباتريك باسيكو من خلال كتابهما «غرباتشوف ونهاية الحزب الشيوعي السوفيتي» (الصادر عام 1994) يعتبر أن الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي السابق كان من أنصار «الشيوعية الأوروبية» ومن المؤيدين لأفكارها.

أما رأي الكاتب انطونيو دي اغستينو في كتابه «ثورة غرباتشوف» (الصادر عام 1998) يعتبر أن غرباتشوف ميكيافيلي النزعة والذي يعتبر أن الفكر يأتي في الدرجة الثانية والغاية لديه تبرر الواسطة وهمه الأوحد هو اغتصاب السلطة والتشبث بها.

لا يمكننا إلا أن نوافق على أن انحراف غرباتشوف ومروقه وخيانته الإيديولوجية لعبت الدور الحاسم في نهجه السياسي. مع أنه من المعتقد أن التبجيل المفرط لشخصيته يمكن أن تضر بالدراسة العلمية لعملية تدمير الاتحاد السوفيتي والاشتراكية، لأنها يمكن أن تحجب انتباه المحللين عن بعض العوامل الجوهرية والهامة فيما يخص واقع الحالة التي منحت غرباتشوف إمكانية التمادي في لعب دوره.

من الواضح أنه لم يفعل شيئاً من تلقاء نفسه. إضافة لذلك كان تصرفه على الدوام ضمن حدود وقرائن سياسية واجتماعية وتاريخية محدده في اللحظة التي ابتعد فيها غرباتشوف عن خط سلفه اندربوف والذي تظاهر في البداية أنه يسير على خطاه، فيما هو في الحقيقة اتبع نهج بوخارين وخروتشوف والذي تبين أن لهما أنصاراً وأتباعاً متغلغلين في بعض قطاعات المجتمع السوفيتي، ومن المحتمل حتى داخل الحزب.

إضافة إلى ذلك، لقد حظى المؤيدين لإضعاف السلطة المركزية وتشريع الملكية الخاصة وتوسيع دور السوق الحرة، بأنصار لا يستهان بعددهم في فترة. ثمانيات القرن الماضي داخل المجتمع السوفيتي. عزز قوتهم ونفوذهم انتشار ونمو

النشاط الخاص للقطاع الاقتصادي غير الشرعي والطفيلي ذي الديناميكية العالية. وهكذا نجد أن ظاهرة غرباتشوف هي امتداد لظاهرة سياسة قديمة ومتوارثة وهي نتاج الظروف الموضوعية التي ساعدت على ولادتها.

❖❖❖

إن الكثير من الباحثين الذين درسوا شخصية غرباتشوف وظاهرته يميلون إلى الاعتقاد بأن تصرفاته هدفت إلى تنفيذ خطة محددة كانت موضوعه سلفاً ومنذ أمد بعيد، والتي تنتظر البيئة المناسبة لتحقيقها. مع أن التقصي الدقيق لشخصية غرباتشوف - تدل على عدم تحليه ببعد النظر الكافي باعتباره زعيماً للاتحاد السوفيتي، وكان على الدوام يقدم على القيام بأفعال غير مدروسة ومتسرعة، ان اتخاذ قراراته تكون في الغالب متعلقة بحالته النفسية في تلك اللحظة. نحن نميل إلى الاعتقاد أنه عندما أقدم في حينها على تقديم تنازلات جمه لأصحاب الأفكار الليبرالية والبرجوازية الصغيرة والقطاعات الفاسدة والإجرامية داخل المجتمع الروسي وكذلك الخضوع للقوى الإمبريالية على الصعيد العالي، فإنه فعل كل ذلك اعتماداً على قناعات انتهازية ديماغوجيه أكثر منها بناءاً على خطة معدة سلفاً.

في ختام عملنا هذا، نريد أن نؤكد مرة إضافية على موقفنا، بشأن الانهيار التراجيدي للاتحاد السوفيتي ونقول أن ما حصل لا يدل على الإطلاق على وجود عيوب أو خلل في الاشتراكية أو نظامها ولا على ضعف في إمكانيات النظام الاشتراكي على تحقيق النمو والتطور.

وكذلك أن هذا الانهيار والدمار الذي أصاب الاتحاد السوفيتي لم يكن بسبب تذمر الشعب وعدم قبوله بالاشتراكية ولم يحصل بسبب عدوان مسلح من الخارج.

إن الاتحاد السوفيتي لم ينهار بسبب «ضعف المقدرة» في استيعاب التطور أو استحالة بناء اشتراكية تتصف بقمة الكمال أو لعدم إمكانيتها التأقلم مع «الاقتصاد المختلط»، وإن ذلك يقتصر فقط على الأنظمة «الليبرالية الديمقراطية».

كذلك الأمر لا يمكن تفسير ما حصل من دمار وتخريب بنتيجة احتمال حصول خيانة ما «من قبل شخص واحد»، حتى ولو كان يمتلك سلطة واسعة

ومطلقة وإمكانيات هائلة.

حسب وجهة نظرنا من المنطقي اعتبار ما حصل من تغيرات في الاتحاد السوفيتي على أنه انتصار نزعه اجتماعية وسياسية محدده، ولعدة أسباب رافقت أو تعايشت مع الثورة الاشتراكية حتى قبل انتصارها. هذه النزعة كانت تظهر أو تختفي حسب شروط البيئة الحاضنة لها لكنها ظلت موجودة خلال جميع المراحل التاريخية لتطور المجتمع السوفيتي.

في البداية، إن استمرار نشاط هذه النزعة لمدة طويلة من خلال قاعدتها الاجتماعية يعود سببه في الغالب إلى التركيبة القروية الزراعية للبلاد ومواطنيها. إن لينين وستالين وصفا هذه الحالة بشكل شامل ودقيق. من خلال فهمهما الدقيق لذلك الوضع قاما يوضح نظرية دقيقة حول دور ومكان «رفاق الدرب» وكذلك مختلف الظواهر الاجتماعية والاستفادة من كافة العوامل التي تساعد في تطور ونجاح الثورة الاشتراكية.

إن وضع تلك النظريات وتطبيقها بشكل صحيح ساهم في إيجاد الحل السياسي الناجح للمسألة الزراعية في روسيا السوفيتية كمرحلة أولى وبعد ذلك في عموم الاتحاد السوفيتي. يجدر بنا التذكير باختصار أن أهم حلفاء الحزب البلشفي في نضاله لتحقيق الاشتراكية كانوا من طبقات الفلاحين الفقراء. أما الطبقة الوسطى من المجتمع والتي تعد كبيرة من حيث العدد اعتبرت ذخيرة إضافية وهامة وداعمة للثورة الاشتراكية. أما مجموعة الإقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين فقد اعتبرت منذ البداية طبقة معادية للثورة الاشتراكية. وفق هذا الفرز الطبقي والإيديولوجي والواقعي، تم تحقيق التفوق السياسي من قبل قوى الثورة الاشتراكية.

من المعلوم أنه على صعيد التجارب التاريخية، فغن الخاسر سوف يلجأ إلى حالة الكمون والعمل السري لفترة طويلة من الزمن مع حفاظهم على وجودهم. في زمن خروتشوف ظهرت تلك القوى ونمت، تحت شعار إعادة الاعتبار إلى شخصية بوخارين. أما في النصف الثاني من الثمانيات وفي فترة حكم غرباتشوف ويلتسن فلقد عبروا عن وجودهم. أما قوتهم الاجتماعية فقد تركزت في مختلف القطاعات وخصوصاً ضمن «الاقتصاد الثاني» وبناه غير الشرعية.

للأسف في تلك المرحلة لم تتوفر الكواد ولا العناصر القيادة التي لديها إمكانية إعادة تشكيل الأوضاع وتصحيح الأخطاء من خلال التقييم الصحيح لها ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لإخراج الاشتراكية من المأزق التي وقعت فيه.

وهكذا، وبالحد الأدنى، لم تقم أي جهة رسمية على الصعيد السياسي بالقيام بأي تحليل مناسب لتحديد الأعداء الداخليين وفق الظروف السياسية المحددة لتلك المرحلة وتمييزهم عن الأصدقاء والحلفاء. وهذا أدى إلى إجهاض اكتشاف مؤامرات الأعداء في الداخل والمواجهة ضد النظام الشرعي القائم وبالتالي منعهم من تخريب قيمه ومنجزاته الاجتماعية.

أما الذي حصل على ارض الواقع هو العكس، فلقد تمكن أعداء الاشتراكية التاريخيين من أنصار الرأسمالية من التسرب إلى داخل البناء الاشتراكي كالسوس ونخره من الداخل، ونجحوا في خططهم الرامية إلى تحديد أو عزل الفئات الفعالة والنشطة من أنصار الاشتراكية وخصوصاً أولائك الذين هم على استعداد للدفاع عنها وعن منجزاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونجحوا أيضاً في وضع خصومهم في حالة من العجز والشلل منعتهم من القيام بأي عمل فعال ومؤثر. وفق هذا السياق، سؤال هام يطرح نفسه، ما هو حجم ونوعيه المساعدة الخارجية التي تلقاها أعداء الاشتراكية من الخارج ومصدرها على الصعيد السياسي والاجتماعي والمعلوماتي والتقني والمادي وغيره...الخ؟

وهكذا، وتحت تأثير مجموعة من العوامل والمؤثرات سواء كانت من داخل الحزب أو البلاد بشكل عام والتي ساهمت بتشكل تصور خاص حول الاشتراكية التي تحقق المجتمع الديمقراطي المزدهر، والتي يمكن بناؤه بدون توتر أو استخدام العنف والقوة. لكن أن الشيء المهم جداً - إن ذلك المجتمع يمكن بناؤه بدون وجود سلطة حكومية مركزية قوية، وبدون ملكية عامة لوسائل الإنتاج أو تخطيط مركزي للاقتصاد. إضافة إلى ذلك أن مثل هذا الرأي يؤكد أن تحقيق ذلك سوف يكون «واضح المعالم ومن دون معارضه» لكن مع تقديم تنازلات مجانية ومن طرف واحد لصالح قوى الامبريالية والإيديولوجيا «الليبرالية وتبنى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مع الانتقال إلى «اقتصاد السوق الحرة».

بالفعل يوجد وسط أنصار هذا الاتجاه أناس اعتقدوا ومن أعماقهم أنه من خلال ذلك يمكن تحقيق «نظام اشتراكي أفضل وأكثر كمالاً». لكن لم يلاحظوا أن حلفائهم ليس لديهم أي توجه اشتراكي، وأن همهم الأوحد هو الحصول على المال بأي وسيلة كانت وتحقيق المصالح الشخصية.

مثل هذه النزعة أوجدت الأرضية المناسبة لنموها وتحقيقها في عهد غورباتشوف ولتنال شرعيتها ويحتل رجالها المناصب العليا في الحزب والدولة، ومن خلال ذلك سعوا لتحقيق التحول الكبير في المجتمع السوفيتي.

فقط في عهد غورباتشوف، ظهر هذا الخداع في النهج السياسي، وليس كما ادعوا لبناء نموذج جديد متحضر من الاشتراكية، بل أسسوا لمرحلة جديدة من الفوضى والدمار وسرقة ممتلكات الشعب.

هنا يستحسن تذكر الكلمات الساخرة، إن الناس تحب أن تحمل القدر مسؤولية التعاسة التي هم بها علماً أن الناس بعدم حكمتهم وتصرفاتهم الخاطئة يصنعون تعاستهم بأيديهم...

يجب أن نفهم أن أحداث مثل سقوط العروش القديمة وتدمير الاتحاد السوفيتي أمران يختلف إحداهما عن الآخر كثيراً، سواء كان ذلك بالتوقيت الزمني أو بالحجم أو بالنتائج المترتبة على ذلك. ومن الواضح، انه الآن وسابقاً يوجد أناس كثر يريدون أن يعرفوا سبب فشلهم وانهيارهم، وخصوصاً معرفة تلك العوامل والأسباب التي تقع خارج سيطرتهم المباشرة.

ليس مصادفة أن الزعيم الكوري فيدريل كاسترو وجه كلاماً واضحاً على سبيل السخرية والاستهزاء إلى أولئك الذين يصرخون بشكل دائم وبصوت عال يشكون تعاستهم وحزنهم دون أن يعترفوا بالذنب الذي اقترفوه جراء ما حصل في المقابلة الصحفية التي أجراها مع جريدة «نيوغازيت» النيكارغويه في عددها تاريخ 3 حزيران عام 1992 والتي عنوانها «ستالين وانهيار الاتحاد السوفيتي» علق كاسترو على ما حصل في دول أوروبا الاشتراكية قائداً:

«إن الاشتراكية في أوروبا الشرقية لم تهزم، إن سقوطها لم يكن بسبب عوامل أو قوى قاهرة بل هي أنهت حياتها انتحاراً».

إذا كان لعملنا على هذا الكتاب له أي مغذى أو مفهوم أو قيمة، فإن نظرتنا أولاً وأخيراً تعتمد على أمل فتح باب النقاش المعمق. ننتظر من هذا النقاش أن يأتي بتفسير حقيقي لمسالة مثل. كيف أن مجموعة من الأشخاص كانت السلطة في يدها تمكنت من خلال غبائها وطيشها (وربما من خلال ارتباطها مع الخارج وخيانتها لبلدها؟ من مساعدة الامبريالية مجاناً لكي تحتفل بانتصارها اليوم على أول دولة اشتراكية منتصرة في تاريخ البشرية.

الفهرس